فقه العربيّة المقارن

دراسات في أصوات العربيّة وصرفها ونحوها
على ضوء اللغات الساميّة

الدكتور رمزي منير بعلبكي

دار العلم للملايين

تقديم

مجال بحثنا هذا هو العربية الفصحى، ومنهجه هو المنهج المقارن للّغات الساميّة. ولئن كان مجرّد قيام هذا الكتاب على المنهج الساميّ المقارن يَنْميه إلى صنف من التأليف نادرٍ في العربيّة، لَمِنَ المؤمَّل أن يكون في مادّته ونماذجه ما يجعله فريداً في بابه كما أردناه، وأن يكون في المعالم الكبرى للخُطّة التي اقترحناها فيه لدراسة العربيّة دراسةً مقارنة ما يسعف على فهمنا لكثير من مسائل العربيّة صوتاً وصرفاً ونحواً.

ولقد جعلنا البحث في بابين اثنين: أوّلهما الإطار النظريّ، وثانيهما نماذج الدراسة التطبيقيّة. ففي الفصل الأول من الباب الأوّل عَرَضْنا للمراد بالدراسة اللغويّة المقارنة، ثم توقّفنا عند مسألتين تاريخيّتين هما بمثابة المدخل إلى سائر أقسام الكتاب باعتبارهما جزءاً من الأساس النظريّ الذي نستند إليه في عملنا، فأولاهما تتناول لمحة عن الخصائص الساميّة المشتركة تُظهر انتماء العربيّة إلى المجموعة الساميّة تمهيداً لتبيان موقعها فيها، والثانية تنظر في اللَّبِنات الأولى للدراسة المقارنة كما نقع عليها في التراث العربيّ فتغدو كالعمق التاريخيّ لدراستنا المقارنة. أما الفصل الثاني من الباب الأوّل فهو لُبّ هذه الدراسة النظريُّ وقوامُها، وفيه خُطّة مقترَحة لدراسة العربيّة دراسةً مقارنة في الأصوات والصرف والنحو. وإذ إن المسائل الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة المقارنة في اللغات الساميّة كثيرة ومتشعّبة، وإذ إننا لا نرمي إلى استنفادها جميعاً وإلا لكنّا وضعنا «نحواً» مقارناً للّغات الساميّة، ذَكَرْنا في متن الكتاب أننا نقتصر في تلك المسائل على ما هو أقدر على الكشف عن خصائص العربيّة وعلى ما لا يُحْوِجنا إلا إلى تقرير مبادىء عامّة قليلة يتمّ النفاذ منها إلى القَدْر الأكبر من المسائل التي تقع دونها في التسلسل. وهذان المعياران هما الأساس الذي حكّمناه في المواقف النظريّة التي أرسينا عليها الدراسة، كاعتمادنا الثنائيّات الأربع التي اقترحناها في دراسة الأصوات منطلَقاً لتلك الدراسة، وكاتّخاذنا المقايسة محوراً للدراسة الصرفيّة.

أما الباب الثاني ففيه نماذج تطبيقيّة ثلاثة، يعرض أوّلها لقضيّة صوتيّة هي الصوامت العربيّة وتطوّرها التاريخيّ من حيث محافظتُها على الأصل أو ابتعادها عنه؛ ويتناول الثاني فكرة المقايسة ـ وهي عماد الدراسة الصرفيّة كما حدّدناها في القسم النظريّ ـ وينظر في أثرها في باب صرفيّ محدَّد هو الضمائر؛ ويشتمل الثالث على ما قد يصلح أن يكون مدخلاً لدراسة الأدوات دراسةً مقارنة في عدد من المسائل المتعلّقة بها.

ولمّا كان في أساس قصدنا أن نحدّد ما تتميّز به العربيّة ضمن المجموعة الساميّة، رحنا ننظر في جملة من المسائل الصرفيّة والنحويّة التي تتفرّد بها العربيّة في تلك المجموعة أو التي تشارك به غيرها بعضَ المشاركة دون أن تكون الظاهرة من الساميّ المشترَك. وإننا نرى أن تطوّر العربيّة و«نُضجها» قياساً على أخواتها جميعاً قد يرجع، جزئيًّا، إلى أن العربيّة قد ظلّت لغةً حيّة بعد أن ماتت تلك الأخوات في الاستعمال الحيّ، أي في الخطاب والتأليف. إلا أن الكلام على الفروق في مدى حياة اللغات أمرٌ لا يفضي إلى نتيجة قاطعة لقلّة ما بين أيدينا من أدلّة عليه؛ فقد تكون العربيّة أحدثَ نشأةً من أخواتها فلا يغدو استمرارها في الاستعمال بعد اندثار أخواتها دليلاً على فترة بقاء أطول. ولذلك بَحَثْنا عن علّة أخرى تفسّر الفرق بين العربيّة وأخواتها من حيث التطوّر و«النُّضج»، علّةٍ تتعلّق بطبيعة العربيّة نفسها، لا في مدّة حياتها؛ وإن شئنا أن نذهب إلى ما هو أبعد قلنا إنها تتعلّق بـ «روح» العربيّة أو «شخصيّتها»، وهو ما يميّزها فوق ما هو مشترك بين الساميّات. ولعلّ ما يسوّغ لنا الاقتراب من معرفة كُنْه هذا «الروح» وهذه «الشخصيّة» سِماتٌ تطرَّقنا إليها في مواضع مختلفة من الكتاب، وفي آخر الفصل الثاني من الباب الأوّل، فمنها: (١) توليد أدوات وأوزان غير موجودة في الأصل للدلالة على معانٍ معيّنة، كأداة التنكير، وأفعل التفضيل، وصيغتي التعجّب، والأوزان «افْعَلَّ» و«افْعالَّ» و«تَفاعَلَ»؛ و(٢) تخصيص صيغ مشتركة في الساميّات بدلالات جديدة، نحو: «مَفْعَل» و«مَفْعِل» والمصدر الصناعيّ؛ و(٣) تعميم الظاهرة على سبيل المقايسة، كتثنية الضمائر والصفات والأسماء المبهمة، وتعميم البناء للمجهول على المزيدات؛ و(٤) توسيع الظاهرة القائمة في الأصل المشترك، كما في النوعين الصرفيّين للأسماء الموصولة («الذي»

ومشتقّاته، و«ذو» ومشتقّاته)، واستخدام نونين اثنين للتوكيد؛ و(٥) الإيجاز، كما في التفرقة القياسيّة بين جمع القلّة وجمع الكثرة فتكون للصيغة دلالة الجمع مع صفة زائدة على مُطْلَق الجمع، وفي أفعال المقاربة والإنشاء التي تتضمّن دلالتُها حدوثَ الفعل وصفةً زائدة على ذلك؛ و(٦) استغلال المادّة «الخام» استغلالاً إلى الغاية القصوى، كما في القدرة على بناء نظام معقَّد ودقيق لدلالة الفعل الزمانيّة من «عُدّة» تقتصر على صيغتين فعليّتين فحسب.

وكان منطلقنا في تحديد العلاقة بين العربيّة والساميّة الأمّ التجرّدَ والبحثَ عمّا هو الأقرب إلى الحقيقة، لأن القطع في مثل هذا أمر منتفٍ بالضرورة. ولم يكن يعنينا أن نُثبت أن العربيّة أقربُ من أخواتها إلى الوضع الأصليّ في الساميّة الأمّ أو أبعدُ منها عنه. وقد حاولنا جاهدين ألا نقع فيما يقع فيه صنفان متناقضان من الباحثين لا يجمع بينهما إلا مجافاة التجرّد العلميّ: فالأوّل يجهد ليُثبت أن العربيّة أقرب من سائر الساميّات إلى اللغة الأمّ المفترَضة، ويبني على ذلك فخراً في غير موضعه؛ والثاني يجهد ليُثبت العكس تماماً، وهماً منه بأن في ذلك انتقاصاً من أهمّيّة العربيّة وزعزعةً لتصدّرها المجموعة الساميّة في أهمّيّتها. ولمّا كنّا نَعِي أن مادّة الكتاب بطبيعتها محتملة للتأويل والخلاف، فقد قمنا بعرض المادّة وتحليلها من وجهة نظرنا نحن، ليظهر في ذينك العرض والتحليل تصوّرُنا الخاصّ للإطار النظريّ العامّ للدراسة، ولنُسهم في المسائل الجزئيّة بآرائنا التي نحرص على إبدائها وتوثيقها حِرْصنا على القول إنها من جملة آراء محتمَلة نظريًا يمكن اعتمادها في دراسة العربيّة مقارنةً بأخواتها. والفيصل بين رأي وآخر استيفاؤه للمعيارين اللذين سبق أن بيّنّا أنهما الأساس الذي نحكّمه في هذه الدراسة.

ونودّ أن ننبّه في هذا التقديم إلى استخدامنا رموز الكتابة الصوتيّة للدلالة على نُطق الكلمات الساميّة، عربيّةً أم غيرَ عربيّة. ويهمّنا هنا أن نؤكّد أن مَرَدّ ذلك إلى أمر عمليّ لا إلى حُكم على صلاحية الكتابة الساميّة ـ ويعنينا منها العربيّة تحديداً ـ أو مناسبتها لطبيعة اللغات الساميّة. فأمّا الأمر العمليّ فهو أننا لو استخدمنا الكتابة العربيّة لبيان نطق الكلمات العربيّة أو الساميّة الأخرى لَفوّتنا على أنفسنا كتابة الصوائت القصيرة على نحوٍ تظهر فيه مستقلّةً عن الصوامت، لا معبّراً عنها بعلامات توضع فوق الصوامت

أو تحتها، ولَصعبت المقارنة بين الصيغ الواردة ولا سيّما عندما تكون الصوائت هي المقصودة بالتعليق، وذلك ما سيلمسه القارىء في مواضع كثيرة من الكتاب. وأما اقتصار العربيّة وسائر الساميّات ـ باستثناء الحبشيّة التي يُعَدَّل فيها شكل الحرف تعبيراً عن الصائت الذي يليه ـ على كتابة الصوامت في صلب الكلمة[1] ومن ثَمَّ زيادة الصوائت القصيرة فوق الصوامت أو تحتها فهو أمر مناسب جدًّا لطبيعة الاشتقاق الساميّ. فاللغات الساميّة تستخدم الصوامت للتعبير عن الفكرة العامّة للكلمة، وتستخدم الصوائت للتفرقة بين المعاني المختلفة للكلمات ولإعطائها ظلالاً معنويّة خاصّة. فالجذر (ك ت ب) في العربيّة مثلاً، وإن لم يكن له وجود حقيقيّ خارج كلمة معيّنة، يعبّر عن فكرة عامّة، سواءٌ في ذلك قولنا «كاتبٌ» أم «مكتوبٌ» أم «كتابٌ» أم «كَتَبَ» أم «كُتِب» الخ، في حين أن الظلال المعنويّة المتفرّعة عن هذا المعنى تنشأ غالباً عن تغيير الصوائت، كالتغيير الحاصل في تحويل المعلوم «كَتَبَ» إلى المجهول «كُتِب» أو جمع «كتاب» على «كُتُب»، وإن كانت الصوامت تُسهم أحياناً، مع الصوائت، في تحديد المعاني، كما في إضافة السوابق (كميم «مفعول») أو المقحَمات (كتاء «افْتَعَلَ») أو اللواحق (كنون التنكير). إن هذا الفرق بين صفة «الثبوت» في الصوامت وصفة «التقلّب» في الصوائت هو الذي أملى طبيعة الكتابة الساميّة، ولذلك فهي نابعة من طبيعة الاشتقاق في هذه اللغات ومناسبة لها تماماً. وإننا نرى أن الكتابة العربيّة ـ على ما رماها به المتعصّبون عليها من انتقاد جائر ـ توافق طبيعة العربيّة الاشتقاقيّة تمام الموافقة، وتلك هي الحجّة الأقوى في ردّ قول الداعين إلى تغييرها، علاوةً على أن العلاقة بين ما يُكتب ويُلفظ في العربيّة تفوق، بما لا يقاس، تلك العلاقة في الكتابات التي تستخدم الحرف اللاتينيّ. ومهما يكن من شيء، ليس من وراء اختيارنا رموز الكتابة الصوتيّة إلا حرصنا على إظهار الصوائت القصيرة في البنية الأساسيّة للكلمة المكتوبة تسهيلاً للمقارنة والتعليق.

---

(١) علاوةً على الصوامت شاع في الكتابات الساميّة استخدام الأحرف w و y و ' و h للتعبير عن الصوائت الطويلة. وتسمّى هذه الأحرف، «أمّهات القراءة» matres lectionis. انظر الفصل العاشر، تاريخ كتابة الصوائت الساميّة، في كتابنا: الكتابة العربيّة والساميّة.

وبعدُ، فإني أضع هذه المحاولة المتواضعة بين أيدي القرّاء والدارسين، راجياً أن تُسهم في فهمنا لخصائص العربيّة ولعلاقتها بأخواتها الساميّات وبالساميّة الأمّ. فإن أكُ أصبتُ فلا فخر، وإلاّ فعذري أن قصدي خدمة لغتنا وتراثنا. وما توفيقي إلا باللّه، فإيّاه أسأل أن ينفع بعملنا هذا أبناء العربيّة وعُشّاقها، وأن يتقبّله لوجهه خالصاً.

رمزي منير بعلبكي

الجامعة الأميركية في بيروت
نيسان ١٩٩٩

البــاب الأوّل
الإطار النظريّ



الفصل الأوّل
الدراسة اللغويّة المقارنة

من المناهج التي يستخدمها علم اللغة التاريخيّ المنهجُ المقارن. وأبرزُ أهداف هذا المنهج إثباتُ العلاقة التاريخيّة بين لغتين ـ أو أكثر ـ بتحديد خصائصهما المشتركة وصولاً إلى ترسيس لغةٍ أمّ مفترضةٍ تفسَّر من خلالها تلك الخصائص المشتركة والتغيّرات التي طرأت، في كلتا اللغتين، على المكوّنات الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة. وللترسيس reconstruction قواعد مقرَّرة في علم اللغة، والمراد بتلك القواعد أن يُجَنِّب الباحثُ مخاطرَ الزلل في أحكامه، على اعتبار أن نطاق البحث في اللغة الأمّ افتراضيّ بطبيعته وأن الباحث معرَّض فيه بالضرورة إلى الزلل، ولا سيّما في المواضع التي لا تسعفه فيها المادّة التاريخيّة الموثَّقة على الاستنتاج المُرْضي والسليم، وهو غاية المراد لأن الحتميّة متعذّرة ممتنعة. وإنما أشرنا إلى هذه القواعد في مطلع الكلام تأكيداً على خضوع المنهج المقارن لمعايير ثابتة مقرّرة، وهذه هي السمة اللازمة لأيّ منهج يُعتمد في الدراسة العلميّة، ومنها علم اللغة التاريخيّ.

وقبل أن نبيّن شيئاً عن المراحل التاريخيّة التي أفضت إلى تثبيت المنهج المقارن والتأسيس لقواعده، يحسن بنا أن ننظر في المصطلحات المستخدمة للتعبير عن المقارنة اللغويّة والعلوم المتعلّقة بها. وفيما يلي المصطلحات الإنكليزيّة ومقابلاتها العربيّة كما أثبتناها في معجمنا الموسوم بمعجم المصطلحات اللغويّة[1] في بعض الموادّ المبدوءة بـ comparative والتي تعنينا في مبحثنا الحاضر:

علم النحو المقارَن **comparative grammar**

فرع من علم اللغة يُعنى بدراسة النحو دراسةً مقارَنةً

(١) ص ١٠٣ ـ ١٠٤؛ وانظر أيضاً المصطلحات المُحال عليها في الموادّ المذكورة.

بين لغتين شقيقتين أو غير شقيقتين، أو بين مرحلتين مختلفتين من مراحل اللغة الواحدة. وقد يُستعمل المصطلح ـ إن لم يُرَدْ به الدراسة النحويّة تحديداً ـ مرادفاً للمصطلح الأعمّ: «علم اللغة المقارَن».

علم اللغة التاريخيّ المقارَن

comparative historical linguistics

مصطلح يُستعمل أحياناً مرادفاً للمصطلح historical linguistics نظراً لأن علم اللغة التاريخيّ بطبيعته يتناول بالدراسة التغيُّر الحاصل في اللغة من فترة إلى أُخرى، أي في مرحلتين مختلفتين تتمّ مقارنتُهما.

مرادفه: = historical linguistics علم اللغة التاريخيّ.

علم اللغة المقارن **comparative linguistics**

فرع من علم اللغة يُعنى بدراسة اللغة (أو اللهجة)، بأصواتها أو صرفها أو نحوها الخ، دراسةً مقارَنةً، وذلك بين لغتين شقيقتين أو غير شقيقتين، أو بين مرحلتين مختلفتين من مراحل اللغة الواحدة؛ كما يُعنى بتحديد الخصائص المشترَكة بين مجموعة من اللغات الشقيقة وصولاً إلى ترسيس اللغة الأمّ (reconstruction).

مرادفه: = typological linguistics علم اللغة النوعيّ.

منهج مقارَن **comparative method**

منهج في علم اللغة يسعى إلى تحديد الخصائص المشترَكة بين مجموعة من اللغات الشقيقة وصولاً إلى ترسيس اللغة الأمّ (reconstruction) في أصواتها وصرفها ونحوها الخ. ولعلّ أهم نتائج هذا المنهج ترسيسُه اللغةَ الهنديّة ـ الأوروبيّة الأُمّ ثم اللغةَ الساميّة الأمّ.

فقه اللغة المقارَن **comparative philology**

مصطلح يُستعمل أحياناً مرادفاً للمصطلح philology على وجه الإجمال، لا للجانب المقارَن منه

على وجه التحديد.

علم الأصوات المقارَن **comparative phonetics**

فرع من علم اللغة يُعنى بدراسة الأصوات دراسةً مقارنةً بين لغتين شقيقتين أو غير شقيقتين، أو بين مرحلتين مختلفتين من مراحل اللغة الواحدة (كمقارنة الأصوات العربيّة التي ذكرها اللغويّون الأوائل بالأصوات العربيّة في الاستعمال الحديث).

ترسيس مقارَن **comparative reconstruction**

ترسيس كلمة أو صيغة في لغةٍ ما بمقارنتها بنظائرها في أخواتها؛ مثلاً: ترسيس بعض الضمائر الفينيقيّة التي لم تصلنا في نصّ مكتوب (كضمير المخاطبات والغائبات) بناءً على اللغات الساميّة الشماليّة الغربيّة الأُخرى، كالآراميّة والعبريّة؛ وكذلك ترسيس بعض الضمائر في العربيّة الجنوبيّة (كضمائر التثنية في السبئيّة والمَعينيّة) بناءً على العربيّة الشماليّة (الفصحى).

مرادفه: = external reconstruction ترسيس خارجيّ.

الدِّراسات المقارَنة **comparativism**

مجموعة الدراسات التي مهَّدت لعلم اللغة المقارَن، ولا سيّما تلك التي أدّت إلى ترسيس اللغة الهنديّة ـ الأوروبيّة الأُمّ واللغة الساميّة الأمّ.

مقارنة اللُّغات **comparison of languages**

مرادفه: = comparative linguistics علم اللغة المقارَن.

نلاحظ في هذه القائمة الاضطرابَ المصطلحيّ الغالب على بعض الموادّ. ومنشأ هذا الاضطراب ثلاثة عوامل: أولها أن لبعض المواد مرادفات قد لا تقلّ سيرورتها عن المصطلح الأصليّ؛ وثانيها أن إضافة كلمة comparative إلى الأصل قد لا تُحدث فرقاً في المعنى، كما في المصطلحين historical linguistics وphilology؛ وثالثها ـ وهو الأهمّ ـ الفوضى المصطلحيّة ـ ولا سيّما في العربيّة ـ التي تَسِم استخدام كثير من

الدارسين للمصطلحات: philology وlinguistics وgrammar، وهو ما لم يسلم منه بعض المصطلحات الإنكليزيّة في القائمة السابقة. ونحن في اختيار عنوان كتابنا هذا: «فقه العربيّة المقارَن» كنّا بإزاء احتمالين آخرين ناشئين عن الاضطراب في استخدام المصطلحات، فكان من الممكن أن نسمّيه: «نحو العربيّة المقارَن» أو «علم اللغة المقارَن». إلا أننا استبعدنا الأوّل، مع إدراكنا أن المراد بالنحو في الدراسات المقارنة قد يتعدّى المعنى الحصريّ للنحو، أي دراسة التركيب، إلى سائر أقسام المباحث اللغويّة كالأصوات والصرف والدلالة؛ وفضّلنا عدم استخدام المصطلح «نحو» في هذا الكتاب إلا للنحو بمعناه الحصريّ الضيّق. أما «علم اللغة» ففضّلنا عليه «فقه اللغة» لأن دراستنا هذه، وإن أفادت من المناهج الحديثة لعلم اللغة، إنما تقوم على منهج تقليديّ في مقاربة البحث اللغويّ، منهج يتّكىء بطبيعة موضوعه على نصوص قديمة، وعلى لغات ميتة في الاستعمال أحياناً، ويفيد من تراث العرب في دراسة نحوهم ومن دراسات المستشرقين للّغات الساميّة، وهي في مجملها دراسات أقرب إلى فقه اللغة بمعناه التاريخيّ والحضاريّ منها إلى علم اللغة بفرعيه الكبيرين: علم اللغة العامّ وعلم اللغة النظريّ. ولذلك نرى أن العنوان الذي اخترناه هو الأقرب إلى الكشف عن طبيعة المادّة التي يتضمّنها الكتاب وطرائق البحث المتّبعة في تحليلها.

تطوّر فقه اللغة المقارن

إذا استثنينا بعض الملاحظات اللغويّة الواردة في نصوص عدد من الحضارات القديمة ـ كالأكديّة والعبريّة والهنديّة واليونانيّة ـ والتي تقتصر على التنبّه إلى ظاهرة تعدّد اللغات أو تفترض لغةً أصلاً لسائر اللغات أو تبحث في أصول مفترضة اشتُقّت منها الكلمات المستخدمة في اللغة، وإذا ما أرجأنا الكلام على بعض الآراء اللغويّة المقارنة التي نقع عليها في تراثنا اللغويّ العربيّ[١]، يبدو لنا أن بدايات فقه اللغة المقارن، من حيث هو دراسة منهجيّة قائمة بذاتها لا مجرّد ملاحظات عابرة لا تكوّن بمجموعها أسلوباً محدَّداً في التحليل، ترجع إلى أوائل القرن التاسع عشر، وتحديداً إلى أعمال فرانز بوپ Franz Bopp (١٧٩١ ـ ١٨٦٧) وأهمّها كتابه الصادر في العام ١٨١٦ بعنوان *Über das*

(١) انظر فيما سيأتي، ص ٥٧ وما بعدها.

Conjugationssystem der Sanskritsprache in Vergleichung mit jenem der griechischen, lateinischen, persischen und germanischen Sprache وهو دراسة للنظام الصرفيّ في السنسكريتيّة، لغة الهند قديماً، مقارناً باليونانيّة واللاتينيّة والفارسيّة والجرمانيّة. لَقد كانت العلاقة بين السنسكريتيّة وبين اليونانيّة واللاتينيّة أمراً مكتشَفاً قبل كتاب Bopp، فقد كان السّير ويليام جونز Sir William Jones، مثلاً، أشار إلى هذه الحقيقة في العام ١٧٨٦. إلا أن مؤلّفات Bopp وغيره من لغويّي القرن التاسع عشر هي التي أرست القواعد المقارنة لفقه اللغة بتصنيفها اللغات الهنديّة ـ الأوروبيّة ووصف العلاقات التي تربط مختلف أفرادها في الأصوات والصِّيَغ، الأمر الذي هيّأ لوجود نموذج من الدراسة المقارنة يصلح أن يُحتذى ويطوَّر في دراسات لاحقة، ولا سيّما بعد تأكيد Bopp على أن السنسكريتيّة ليست أصلاً لسائر اللغات الهنديّة ـ الأوروبيّة، وهو ما أفضى إلى افتراض لغةٍ أمٍّ مشتركة تفسِّر العلاقة بين أفراد المجموعة اللغويّة بأسرها. ونلاحظ أيضاً أن مصطلح Vergleichende Grammatik، بمعنى «فقه اللغة المقارَن» لا مجرّد النحو المقارَن كما قد يوحي ظاهر معناه، هو صَدْرُ عنوانٍ لكتابٍ آخرَ وضعه Bopp سنة ١٨٣٣ وهو *Vergleichende Grammatik des Sanskrit, Send, Griechischen, Lateinischen, Litauischen, Gotischen und Deutschen*، وأن هذا المصطلح أضحى هو المعتمَد في الدراسات المقارنة في اللغات الهنديّة ـ الأوروبيّة، بل تعدّى ذاك النطاقَ فاستخدمه المستشرقون الذين أفادوا من تلك الدراسات المقارنة وأدخلوا مناهجها على دراسة اللغات الساميّة. ومن هؤلاء المستشرقين تسيمرن H. Zimmern الذي جعل عنوان كتابه الصادر عام ١٨٩٨ *Vergleichende Grammatik der semitischen Sprachen*، وبروكلمان C. Brockelmann الذي استخدم المصطلح نفسه في عنوان كتابه الشهير الصادر عام ١٩٠٨ *Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen*.

وفي القرن التاسع عشر أيضاً أصدر غريم J. Grimm كتابيه *Deutsche Grammatik* (١٨١٩ و١٨٢٢ ـ ١٨٣٧) و*Geschichte der deutschen Sprache* (١٨٤٨)، كما شارك أخاه W. Grimm في وضع الجزء الأوّل من معجم ضخم للّغة الألمانيّة أسماه *Deutsches Wörterbuch* (١٨٥٤)، ولم يكتمل هذا المعجم إلا بعد

مائة عام على صدور جزئه الأول، أي في العام ١٩٥٤، وبعد أن تعاقب على تحريره وجمع مادّته علماء كثيرون. كذلك أصدر پوت A. Pott بين العامين ١٨٣٣ و١٨٣٦ معجماً تأثيليًّا etymological dictionary ضخماً للّغات الهنديّة ـ الأوروبيّة اعتمد فيه، أكثر ما اعتمد، على علم الأصوات في تأثيل الألفاظ، وأسماه *Etymologische Forschungen auf dem Gebiete der indogermanischen Sprachen*.

ولمّا لم يكن هدفنا التأريخ المفصّل لتطوّر الدراسة اللغويّة المقارنة، نكتفي بذكر المعالم الكبرى لهذا التطوّر بعد الأسس التي وضعها اللغويّون السابق ذكرهم. ومن أبرز هذه المعالم ما يمثّله النحاة المُحْدَثون Junggrammatiker أو neogrammarians الذين يُعرف اتّجاههم اللغويّ باسم مدرسة ليپسج[١]. والنحاة المُحْدَثون اسم تهكّمي أُطلق على مجموعة من فقهاء اللغة الألمان الذين ادّعوا في السبعينات من القرن التاسع عشر أن القوانين الصوتيّة لا استثناءات فيها، الأمر الذي حمل زملاءهم الأكبر سنًّا على وصمهم بهذ التسمية. أمّا المبدأ الآخر الذي استندوا إليه فهو القول بأهميّة المقايسة analogy في حياة كلّ لغة، وسوف نرى في المبحث الخاصّ بالصرف أَثَرَ المقايسة في بنية العربيّة وأخواتها[٢]، كما نثبت نموذجاً للتحليل الصرفيّ المبنيّ على المقايسة وموضوعُه الضمائر العربيّة والساميّة[٣]. ومن أعلام هؤلاء النحاة لسكين A. Leskien (١٨٤٠ ـ ١٩١٦)، ودلبروك B. Delbrük (١٨٤٢ ـ ١٩٢٢)، وأوستهوف H. Osthoff (١٨٤٧ ـ ١٩٠٩). إلا أن أبرز أعلامها على الإطلاق برغمان K. Brugmann (١٨٤٩ ـ ١٩١٩) الذي وضع نحواً مفصَّلاً ومقارناً للّغات الهنديّة الجرمانيّة في خمسة أجزاء، تحت عنوان *Grundriss der vergleichenden Grammatik der indogermanischen Sprachen*، وقد ظهرت طبعته المزيدة الثانية بين العامين ١٨٩٧ و١٩١٦. وممّا يُؤْثَر عن Brugmann تأكيدُه أن للّغة أساسين اثنين، أحدهما حسّيّ والآخر نفسيّ، ونقدُه لسابقيه الذين لم يلتفتوا إلى البُعد النفسيّ الذي أصرّ هو على جعله سبيلاً إلى فهم التغيّرات الصوتيّة في اللغة.

إلا أن هذا الجانب النفسيّ الذي كان موضع اهتمام النحاة المُحْدَثين لم يَلْقَ

---

(١) انظر مادة Junggrammatiker في معجم المصطلحات اللغويّة، ص ٢٦٧.

(٢) انظر ص ١٢٣ وما بعدها.

(٣) انظر النموذج الصرفيّ، ص ١٩٥ وما بعدها.

اهتماماً عند واحد من أبرز أعلام تلك الفترة، وهو العالم اللغويّ السويسريّ فرديناند دو سوسور Ferdinand de Saussure (١٨٥٧ ـ ١٩١٣)، إذ اتّسمت نظرته إلى اللغة بإصراره على أنها نظام اجتماعيّ مجرَّد، وبمقاربتها من خلال قسمة ثنائيّة، كالتضادّ بين الدالّ signifiant والمدلول signifié، وبين اللغة langue والكلام parole، وبين التزامنيّ synchronic والزمانيّ diachronic، وبين التتابعيّ syntagmatic والجَدْوليّ paradigmatic. ومهما يكن من أمر، فقد أسهم المنهج السوسوريّ في وضع لَبِنَة جديدة في تاريخ فقه اللغة المقارن، ولا سيّما في سلسلة محاضراته التي جُمعت ونُشرت بعد ثلاث سنين من وفاته، أي في العام ١٩١٦، بعنوان *Cours de linguistique générale*، فأضحت من أشهر ما صُنِّف في تاريخ الدراسة اللغويّة بأسره، وفي دراسته المقارنة لصوائت اللغات الهنديّة ـ الأوروبيّة والتي نشرها في العام ١٨٧٩ وهو بعدُ في مطلع شبابه وسمّاها *Mémoire sur le système primitif des voyelles dans les langues indo-européennes*، وهي نموذج بارز من نماذج الدراسة التطبيقيّة لفكرة الترسيس reconstruction التي أشرنا إليها في مطلع هذا الفصل. ويحسن بنا أيضاً أن نذكر أنجب طلاّب دو سوسور، وهو مِيّيه A. Meillet (١٨٦٦ ـ ١٩٣٦)، فقد كان لكتابيه *La méthode comparative en linguistique historique* (١٩٢٥) و*Introduction à l'étude comparative des langues indo-européennes* (١٩٣٧) أثر ملموس في إبراز البعد الاجتماعي للدراسة اللغويّة، وذلك بتأكيده على أنّ فَهْمَنا لأيّة لغة إنما يستلزم معرفة للمجتمع الناطق بها، وأن اهتمام اللغويّ يجب ألاّ يتركّز على مجرّد معرفة الأحكام التي يَخْضع لها الاستعمالُ اللغويّ بل أن يفضيَ إلى فهم الطريقة التي يتعامل فيها أبناء اللغة مع تلك الأحكام.

ولا يكتمل ذكرُنا للمعالم الرئيسيّة لتطوّر فقه اللغة المقارن ما لم نذكر مدرسة پراغ، أي النهج الذي اتّبعه في الدراسة اللغويّة عدد من علماء اللغة في پراغ، وأهمّهم تروبتسكوي N. Trubetzkoy (١٨٩٠ ـ ١٩٣٨) وجاكوبسون R. Jakobson (١٨٩٦ ـ ١٩٨٢). والسِّمة الغالبة على هذا النهج هي التركيز على الجانب الوظيفيّ للّغة وعلى المعالم المميِّزة distinctive features وعلى المعالم اللغوية الإضافيّة extralinguistic features وعلى العلاقة بين الأصوات والصِّيَغ النحويّة. ومن حيث الدراسة المقارنة،

يمكن القول ـ على ما في ذلك من تعميم مسوّغه هذه العُجالة ـ إن تروبتسكوي جَمَعَ بين عناية النحاة المُحْدَثين بالبعد النفسيّ في الدراسة اللغويّة وعناية دو سوسور بالبُعد الاجتماعيّ في تلك الدراسة. أما أشهر آثاره فكتاب *Grundzüge der Phonologie* (١٩٣٩)، وله ترجمة بالإنكليزيّة ظهرت سنة ١٩٦٩.

وإذ إن التأريخ التفصيليّ للمسار الذي اتّخذه فقه اللغة المقارن في القرن العشرين هو، بالضرورة، تأريخ للآراء والمناهج المقارنة لعدد كبير من أعلام هذا القرن، أمثال بلومفيلد L. Bloomfield (١٨٨٧ ـ ١٩٤٩) ويلمسلف L. Hjelmslev (١٨٩٩ ـ ١٩٦٥) وفيرث J. Firth (١٨٩٠ ـ ١٩٦٠) وجونز D. Jones (١٨٨١ ـ ١٩٦٧) وتشومسكي N. Chomsky (١٩٢٨ ـ)، نكتفي بالإحالة على أيّ كتاب عن تأريخ علم اللغة الحديث أو عن النظريّات المعاصرة لدراسة النحو خصوصاً، باعتباره الفرع الذي حظي بالجهد الأكبر في العقود الماضية[١]. ويبدو لنا أن مجمل الجهود في الدراسات المقارنة في عصرنا هذا إنما توجّه إلى العناية بثلاثة مباحث: أوّلها النُّظُم الكتابيّة باعتبارها المدخل إلى اطّلاعنا على النصوص القديمة؛ وثانيها دراسة التطوّر الصوتيّ والصرفيّ والنحويّ والدلاليّ في لغةٍ ما أو في لغتين أو أكثر؛ وثالثها تصنيف اللغات، وهو موضوع سنتطرّق إليه في موضع لاحق من هذا الفصل.

ولا ريب أن الدراسة المقارنة المعاصرة قد أفادت من تطوّر الكشوف الأثريّة، ففي مجال اللغات الهنديّة ـ الأوروبيّة كان لاكتشاف اللوحات المسماريّة الحِثّيّة Hittite في مطلع القرن العشرين أثر ضخم في معرفتنا بالتاريخ المبكر لهذه المجموعة من اللغات وفي قدرة الدارسين على ترسيس ألفاظها. وبالمقابل، أفاد فقه اللغات الساميّة المقارن من حفريّات رأس شمرا (أوغاريت) وإبلا، فأسهمت دراسة الأوجاريتيّة، مثلاً، في تصحيح بعض الآراء المتعلّقة بالمقابِلات الصوتيّة في اللغات الساميّة. ومن المؤمَّل أن يستمرّ التنقيب في مواضع مختلفة من المنطقة الساميّة ـ كما تمّ في تيماء[٢] ومنطقة

---

(١) انظر مثلاً: Robins (١٩٦٧)، و Lehmann (١٩٨٢)، و Antilla (١٩٨٩)، و Fisiak (١٩٩٠).

(٢) انظر كتاب سليمان الذييب: دراسة تحليليّة للنقوش الآراميّة القديمة في تيماء ـ المملكة العربيّة السعوديّة.

الجوف[1] مثلاً ـ فيزداد ما بين أيدينا من النصوص الموثّقة التي تُسهم دراستُها في تعميق فهمنا لهذه المجموعة اللغويّة ولحضارتها وأدبها، ولا سيّما منها ما يتعلّق بأصول العربيّة، كبرى أفراد تلك المجموعة وأهمّها على الإطلاق.

مناهج الدراسة المقارنة

لمّا كان المنهج المقارن في الدراسة اللغويّة يرمي إلى فهم العلاقة التاريخيّة بين لغتين أو أكثر، كانت مسألة التصنيف classification[2] من أهمّ مباحثه وأكثرها تشعّباً. ويمكننا أن نلحظ ثلاثة أنواع من التصنيف في الدراسة المقارنة، وهي:

أ ـ التصنيف التكوينيّ genealogical classification، وهو تصنيف اللغات إلى مجموعات أو عائلات لغويّة باعتبار أصولها التاريخيّة التي تفرّعت عنها والتي إليها يرجع تشابهها في التكوين. فبعد التصنيف الأكبر إلى مجموعات، كالساميّة، أو الحاميّة ـ الساميّة، أو الهنديّة ـ الأوروبيّة، تتمّ المقارنة بين أفراد كل مجموعة لإدراك العلاقات التي تجمعها أو تميّز بعضَها من ضمن المجموعة، ولفهم التطوّر التاريخيّ الحاصل في كلٍّ منها.

ب ـ التصنيف النوعيّ typological classification، وهو تصنيف اللغات إلى أنواع باعتبار التشابه بينها في الأصوات والصرف والنحو الخ لا باعتبار أصولها التاريخيّة. فاللغة الواحدة قد تجمع سماتٍ من اللغات التحليليّة والمتصرّفة والعازلة والالتصاقيّة، مثلاً، فتتشابه بذلك في كلّ من هذه السمات مع لغات أخرى لا تصاحبها في التصنيفين التكوينيّ والإقليميّ.

ج ـ التصنيف الإقليميّ areal classification، وهو تصنيف اللغات، باعتبار مواقعها الجغرافيّة، إلى مجموعات متميّزة؛ مثلاً: لغات جنوب شرق آسيا، أو لغات أميركا الجنوبيّة.

إن النوع الأوّل من التصنيف هو الذي يعنينا في هذه الدراسة لأننا نسعى إلى النظر في العربيّة في إطارها الساميّ. أما النوعان الثاني والثالث فلا يسهمان في البحث إلا إذا

---

(١) انظر كتاب خليل المعيقل وسليمان الذييب: الآثار والكتابات النبطيّة في منطقة الجوف.

(٢) انظر هذا المصطلح والمصطلحات المتفرّعة عنه في معجم المصطلحات اللغويّة، ولا سيّما ص ٩١.

استثنينا ما يُعرف بالعالميّات اللغويّة التي تُعَدّ من ثمرات التصنيف النوعيّ والتي سنذكر لاحقاً فائدتها في مثل دراستنا. ولذلك سيقتصر بحثنا في مناهج الدراسة المقارنة على العلاقة التكوينيّة وشيء من العلاقة النوعيّة، على ما يقتضيه مقام البحث وهدفه.

وقد بيّنّا في مطلع هذا الفصل أن من أبرز مقاصد الدراسة المقارنة إثبات العلاقة التاريخيّة بين لغتين ـ أو أكثر ـ وصولاً إلى تحديد اللغة التاريخيّة[1] التي انحدرا منها أو إلى ترسيسِ لغةٍ أمٍّ مفترَضة تجمع بين تينك اللغتين أو تلك اللغات[2]. ويرجع تاريخ البحث المنهجيّ في العلاقة بين اللغات التي يُعتقد أنها من أصل مشترك إلى أواخر القرن الثامن عشر، وقد طُبِّق هذا البحث، أوّلَ ما طُبِّق، على اللغات الهنديّة ـ الأوروبيّة فصادف قبولاً واسعاً وظلّ عليه المعتمَد حتى يومنا هذا، كما جرى تطبيقه على مجموعات أخرى من اللغات ولا سيّما اللغات الساميّة التي حظيت بالمكانة الثانية من الاهتمام المقارن بعد المجموعة الهنديّة ـ الأوروبيّة.

وتسمّى اللغات المنحدرة من أصل واحد، سواءٌ أكان هذا الأصل مفترَضاً أم حقيقيًّا، لغات شقيقة cognate languages[3]. فالعربيّة والحبشيّة والآراميّة، مثلاً، لغات شقيقة لانحدارها من الساميّة الأمّ (وهي لغة مفترَضة)، والبرتغاليّة والإسبانيّة والإيطاليّة لغات شقيقة لانحدارها من اللاتينيّة (وهي لغة تاريخيّة). وهذا الفرق بين اللغة التاريخيّة واللغة المفترَضة تظهر حقيقته في سهولة المقارنة بين اللغات أو صعوبتها. والغالب الراجح أنّ مقارنة اللغات المنحدرة من أصل تاريخيّ أسهل من مقارنة اللغات المنحدرة من أصل مفترَض. ونمثّل على هذه المقولة بالأمثلة التالية:

	ضمير المخاطب	ضمير المتكلّم
الإيطاليّة	*tu*	*io*
الإسبانيّة	*tu*	*yo*

(١) المراد باللغة التاريخيّة هنا أنها ليست لغة مفترَضة بل لغة استُخدمت فعليًّا، سواءٌ في ذلك اللغة الميتة واللغة الحيّة قياساً على زمن الباحث.

(٢) للتوسّع في علم اللغة التاريخيّ والمبادىء التي يعتمدها في الترسيس، يمكن مراجعة Hoenigswald (١٩٦٠)، و Bynon (١٩٧٧)، و Hock (١٩٨٦)، و Lehmann (١٩٩٢).

(٣) معجم المصطلحات اللغويّة، ص ٩٦.

الفرنسيّة	*tu*	*je*
البرتغاليّة	*tu*	*eu*
الپروڤنساليّة	*tu*	*eu (ieu)*
اللاتينيّة	*tu*	*ego*

نلاحظ أولاً أن صيغة ضمير المخاطب واحدة في اللغات الخمس المذكورة ـ وهي لغات رومانسيّة Romance متفرّعة من اللاتينيّة ـ ولذلك لا نتردّد في القول إن *tu* اللاتينيّة هي أصلها التاريخيّ. أما ضمير المتكلّم فمختلف في تلك اللغات، وهذا يجعل المقارنة على درجة أكبر من الصعوبة لأن الأصل التاريخيّ للصيغ المذكورة، أي *ego* اللاتينيّة، يحتاج إلى شرح يبيّن في كل حالةٍ التغييرَ الذي طرأ عليه ومسوّغَ ذلك التغيير؛ أي أنه يقتضي احتجاجاً يندرج تحت مبحث التغيّر ـ وهو هنا تغيّر صوتيّ ـ ولهذا المبحث أحكامه التي سَتَرِدُ في مواضعها من الفصول اللاحقة. أما إذا نحن شئنا أن نوسّع دائرة النظر في المقارنة ونضع اللاتينيّة نفسها بإزاء لغات هنديّة ـ أوروبيّة أخرى محاولين البحث عن أصل مشترك ومفترَض، هو الهنديّة ـ الأوروبيّة الأمّ Proto Indo-European، اصطدمنا بالفرق الشاسع بين الصيغ المستخدمة في هذه اللغات، وهذا ما يفضي إلى اختلاف اللغويّين في تحديد الصيغة المشتركة أو إلى ترك المحاولة أصلاً، على ما يبيّن الجدول التالي:

	ضمير المخاطب	ضمير المتكلّم
اللاتينيّة	*tu*	*ego*
الألمانيّة	*du*	*ich*
الإنكليزيّة	*thou*	*I*
الروسيّة	*ty*	*ya*
النرويجيّة القديمة	*thu*	*ek*
الويلزيّة	*ti*	*i(fi)*

ونذكر مثلاً آخر يوضح الفرق في مقارنة اللغات المنحدرة من أصل تاريخيّ واللغات المنحدرة من أصل مفترَض، وهو الكلمة الدالّة على معنى «الأب». فانطلاقاً مما في اللغات الرومانسيّة يمكننا الاطمئنان إلى القول إن أصلها المشترك هو اللاتينيّة *pater*:

الإيطاليّة	*padre*
الإسبانيّة	*padre*
الفرنسيّة	*père*
البرتغاليّة	*pai*
القطلانيّة	*pare*
اللاتينيّة	*pater*

أما في اللغات الهنديّة ـ الأوروبيّة فإن اختلاف الصيغ اختلافاً أكبر ممّا في المجموعة الرومانسيّة يجعل الترسيس أكثر صعوبة:

اللاتينيّة	*pater*
اليونانيّة القديمة	*patēr*
السنسكريتيّة	*piter*
القوطيّة	*fadar*
الإيرلنديّة القديمة	*athir*
لغة الإسكيمو	*ataataq*
الهنديّة ـ الأوروبيّة الأمّ	**pətēr*

إن تطبيق المقارنات الصوتيّة المبنيّة على قواعد التقابل الصوتيّ بين هذه اللغات يفضي إلى افتراض الصيغة *pətēr** أصلاً مشتركاً للصيغ القائمة (والنجم المصاحب للصيغة يدلّ على أنها مفترَضة لا حقيقيّة)، إلا أن افتراضها يجب ألاّ يوحي أنها كانت مستخدمةً حقًّا في مرحلة تاريخيّة ما، فالقصد من افتراض لغةٍ أمٍّ ليس تقريرَ واقعٍ لغويٍّ سابقٍ بل وجدانُ القاسم المشترك بين اللغات المنحدرة من اللغة الأمّ المفترَضة بما يفسّر العلاقة بين تلك اللغات تسهيلاً لمعرفة التطوّر الذي سلكه كلٌّ منها صوتيًّا وصرفيًّا ونحويًّا. إن هذا القصد إلى تفسير العلاقات بين أفراد المجموعة اللغويّة هو المحرّك الأول للتصنيف التكوينيّ للّغات والبحث التاريخيّ فيها.

وفي مقارنة اللغات الساميّة نفترض أنها انحدرت من أصل واحد هو الساميّة الأمّ Proto-Semitic، وهو افتراض ـ كسابقه ـ لا يراد به الحقيقة التاريخيّة بل دراسة العلاقة

القائمة بين الساميّات وتفسير التغيّرات التي طرأت على كلٍّ منها قياساً على ذلك الأصل.
ومع أن بعض اللغات الساميّة لم يصلنا إلا مكتوباً ـ كالأكديّة والفينيقيّة والأوجاريتيّة ـ بل لم يصلنا إلا مكتوباً كتابةً تكاد تقتصر على الصوامت دون الصوائت ـ كالفينيقيّة والأوجاريتيّة ـ فإنّ في ما وصلنا منها مكتوباً واحتفظ بجَرَيانه على الألسن على ما أصابه في مراحله التاريخيّة الطويلة من تغيّر ـ كالعربيّة والحبشيّة والسريانيّة ـ مادةً كافيةً للمقارنة ومساعِدةً على قراءةٍ أصحّ للنصوص غير المضبوطة في اللغات الشقيقة. ونمثّل على المقارنات الساميّة بأمثلة أوّلها ضمير المتكلّمين:

العربيّة[1]	*naḥnu*
الحبشيّة	*nəḥna*
الأكديّة	*nīnu*
العبريّة	*naḥnū; 'ănaḥnū*
الفينيقيّة	*'nḥn*
الأوجاريتيّة[2]	—
الآراميّة	*'ănaḥnā; 'ănan*
السريانيّة	*'enaḥnan; ḥnan*
الساميّة الأمّ	**naḥnu*

إن الصيغة الأصليّة المقترَحة *naḥnu** هي الأقدر على تفسير الصيغ الأخرى التي نرى أنها تطوّرت عنها. وهذه الصيغة موافقة لما في العربيّة الفصحى، علماً بأنْ ليس من المُلزم في الترسيس أن تكون الصيغة المقترَحة مطابقة لما في أيّ من اللغات الشقيقة، إذ قد تكون جميع الصيغ المستخدمة في تلك الشقيقات أو الأخوات متطوّرة عن أصلٍ افتراضيّ لم يحتفظ به أيٌّ منها. أما الصيغ الأخرى المثبتة في الجدول أعلاه فإن المرسِّس مطالَبٌ بتفسيرها دفاعاً عن الصيغة الأصليّة التي اقترَحها. وبإسقاطنا التفاصيل،

---

(١) المراد بالعربيّة عند إطلاقها، في هذا الكتاب، العربيّة الشماليّة، لا العربيّة الجنوبيّة التي نعرفها من خلال النقوش والتي سوف نشير إليها باسم: العربيّة الجنوبيّة.

(٢) لم يَرِد هذا الضمير في النقوش الأوجاريتيّة. وسوف نكتفي في النماذج اللاحقة بذكر اللغات التي ورد فيها الاستعمال مُسْقِطين من القائمة ما لم يَرِد الاستعمال به دون الإشارة إليه.

يمكن أن ندافع عن الصيغة المقترَحة في النقطتين الأساسيّتين التاليتين:

أ ـ أن الهمزة التي تتصدّر الصيغة في العبريّة والفينيقيّة والآراميّة والسريانيّة ليست أصليّة، بل هي نتيجة للمقايسة لتأثّرها بالهمزة الواقعة في ضمير المتكلم المفرد في تلك اللغات(١).

ب ـ أن الفتحة الواقعة آخرَ الصيغة في الحبشيّة والآراميّة والسريانيّة (وفي معظم اللهجات العربيّة المعاصرة) منقلبة عن ضمّة أصليّة بتأثير الفتحة في الضمير المتّصل بالفعل، أي أن صيغة «كَتَبْنا» ـ أو ما يقابلها ـ أثّرت في صيغة «نحنُ» المضمومة الآخر فقُلِبت الضمّة فتحةً على سبيل المماثلة الصوتيّة.

ولا يخفى أننا لو افترضنا أن الصيغة المشتركة الأصليّة مبدوءة بهمزة أو منتهية بفتحة لكان تفسيرنا لسقوط الهمزة أو لتحوّل الضمّة إلى فتحة أمراً غير ميسور وقد يحتاج إلى التعسّف والتحيُّل، خلافاً للتفسيرين المذكورين أعلاه. وهذا الفرق في سهولة التفسير مؤشّر قويّ إلى صحّة افتراضنا وعدم صحّة الافتراض الآخر.

أما مَثَلُنا على ما تكون فيه الصيغة الأصليّة المقترَحة غيرَ قائمة في أيٍّ من اللغات الشقيقات فنختاره من ضمير المخاطبات:

العربيّة	*'antunna*
الحبشيّة	*'antən*
الأكديّة	*attina*
العبريّة	*'attēn; 'attēnā*
الآراميّة	*'antēn; 'attēn*
السريانيّة	*'attēn*
الساميّة الأمّ	**'antinna*

ننطلق في افتراض الصيغة المذكورة من اعتبارات ثلاثة: أولها أن الصيغة الأصل يجب أن يكون فيها *n* غير مدغمة بـ *t*، لأن الإدغام ظاهرة ثانويّة؛ وثانيها أن الأصل يجب أن يكون فيه صائت من صنف الكسرة بعد التاء، لا من صنف الضمّة، وذلك

(١) انظر ما سيأتي، ص ٢٠٣.

انطلاقاً من صيغة المفرد، أنتِ، المنتهية بالكسرة، علماً بأن الضمّ في العربيّة مقلوب عن الكسر مقايسةً لصيغة المخاطَبين. وأما الاعتبار الثالث فأن الصيغة الأصل إنما تنتهي بالفتح لا بالتسكين، وأن الفتحة سقطت بعد ذلك اختصاراً، وهذا أسهل من القول بأن الأصل التسكين ثم زيدت الفتحة. هذه الاعتبارات الثلاثة تفضي بنا إلى القول إن الأصل في الساميّة الأمّ هو *antinna'، أو ربّما *antina'[1]، فإن أَخَذْنا بالاحتمال الأول قلنا إن النون المشدّدة خُفّفت في غير العربيّة، وإن أَخَذْنَا بالثاني قلنا إن تشديد النون ظاهرة فرعيّة في العربيّة.

وقد تتكشّف المقارنة بين اللغات الساميّة، في بعض المواضع، عن نماذج أكثر تعقيداً من النموذجين السابقين. وأكثر ما يكون ذلك في إحدى الحالتين التاليتين:

أ ـ ألاّ يمكن الاكتفاء بافتراض صيغة أصليّة واحدة، وذلك حيث يضطرّ الباحث إلى القول بوجود أصلين اثنين تفسيراً للفروق الشاسعة بين الصيغ الواقعة في اللغات الشقيقات. من ذلك مثلاً أن الخلاف الكبير الذي نقع عليه في ضميرَي الغائب والغائبة يَحول دون الأخذ بصيغة أصليّة واحدة لكل منهما، ويحتّم افتراض أصلين اثنين يمكن بهما أن تفسَّر الظواهر القائمة في كل تلك اللغات. وسيرد تفصيل هذا النموذج في موضع لاحق من الكتاب[2].

ب ـ ألاّ يمكن افتراض صيغة أصليّة أو صيغتين أصليّتين، وذلك بسبب اختلاف الصيغ المستخدمة في اللغات الشقيقات اختلافاً لا يجيز لنا إلا تمييز بعض العناصر المشتركة بما لا يصل بنا إلى حدود القدرة على اقتراح أيّ أصل. ونضرب على هذه الظاهرة مثلاً من ضمائر الإشارة للمفرد البعيد في التذكير والتأنيث، والصيغ الأساسيّة هي التالية:

	المذكر	المؤنث
العربيّة	*ḏāka; ḏālika*	*tīka; tāka; tilka*
الحبشيّة	*zəkū*	*'əntəkū; 'əntāktī*

(١) قارن الخلاف في تقدير الأصل بين Moscati (١٩٦٩) ص ١٠٥، و Gray (١٩٧١) ص ٦٢.

(٢) انظر ما سيأتي، ص ١٩٩ ـ ٢٠٢، وخاصّة ص ٢٠١.

الأكديّة	*ullū*	*ullītu*
العبريّة	*ha-hū'*	*ha-hī'*
الآراميّة	*dēk; dēkī; dikkēn*	*dāk; dikkēn*
السريانيّة	*hāw*	*hāy*

لا تُجيز لنا هذه الصيغُ افتراضَ أصل واحد في الساميّة الأمّ يفسّر تحدّرها جميعاً منه، وذلك على ما تتضمّنه هذه الصيغ من عناصر مشتركة كالذال والتاء والكاف والهاء. ومما يعقّد المسألة تعقيداً أكبر أن بعض الصيغ المثبتة أعلاه هي نفسها نتيجة لتطوّرٍ ما طرأ على صيغ أقدم منها سقطت في الاستعمال أو لم ترد في النصوص التي وصلتنا. من ذلك، مثلاً، أن الصيغتين الأكديّتين قد تكونان نتيجةً لتأثّر المفرد بالجمع، أي أن صيغتَي *ullū* و*ullītu* طارئتان في الاستعمال على المفرد وأن أصلهما من صيغتي الجمع *ullūtu* للمذكر و*ullātu* للمؤنث (قارن في العربيّة: أولئك). ومن ذلك أيضاً أن الصيغتين العبريّتين المثبتتين أعلاه إنما هما في الأصل من ضميري الغائب والغائبة مزيداً عليهما العنصر -*ha*، أي أن الضميرين هذين وُسِّع استخدامهما ليشمل الإشارة للبعيد. ولهذا من العبث أن نقترح صيغة أصليّة، بل من العبث أن نقترح أكثر من صيغة أصليّة واحدة لأننا لو سلكنا هذا المسلك لانتهى بنا الأمر إلى عدد من الصيغ مقاربٍ لما في واقع الاستعمال ـ هذا إذا استثنينا الصيغ الثانويّة في بعض اللهجات ـ ولفَقَدَ الغرض من الترسيس مغزاه الأصليّ.

نستنتج من الأمثلة المقارنة السابقة في اللغات الهنديّة ـ الأوروبيّة واللغات الساميّة أن التصنيف التكوينيّ للّغات إنا يقوم على عامل الزمن، أي أن المقارنة تتمّ فيه بالنظر إلى أصل لغويّ أقدم، واقعاً كان أم افتراضاً، وأن جزءاً كبيراً من مهمّة اللغويّ تفسيرُ التطوّر التاريخيّ الحاصل بين مرحلة وأخرى في اللغة الواحدة أو في أكثر من لغة. وبعبارة أشدّ إيجازاً وعموماً، يمكن القول إن الدراسة اللغويّة بحسب التصنيف التكوينيّ ترمي إلى تحديد الأصول والعلاقات: أصول ترجع إلى مراحل لغويّة سابقة على النماذج المدروسة، وعلاقات تربط بين مجموعة من اللهجات أو اللغات. إلا أن هذا النوع من الدراسة يمكن أن يستفيد من أنواع أخرى مختلفة، ولا سيّما من الدراسة اللغويّة بحسب التصنيف النوعيّ[1]. ومثالنا على ذلك من اللغات الساميّة: فالأكديّة، خلافاً لأخواتها

---

(١) راجع ما تقدّم، ص ٢٣.

الساميّات، تجيء بالفعل في آخر التركيب، أي بعد الفاعل والمفعول به، وكذلك تؤخّر خبر المبتدأ إلى آخر التركيب[1]. إن هذا الخلاف غير قابل للتفسير باتّباع المنهج التاريخيّ الذي يقوم عليه التصنيف التكوينيّ لمجموعة اللغات الساميّة، بل الصواب فيه أن مَرَدّه إلى أثر السومريّة في الأكديّة، وهو أثر تعدّى الأصوات والصيغ واقتراض المفردات إلى النحو، أي النَّظْم، فكان أن خالفت الأكديّةُ اللغاتِ التي تنتمي إلى مجموعتها ووافقت لغة من مجموعة أخرى بفعل الاحتكاك الحضاريّ بينهما. إن التصنيف النوعيّ يضع السومريّة والأكديّة في مرتبة واحدة من حيث تأخير الفعل، مثلاً، بل يضع معهما الفارسيّة والألمانيّة لمشاركتهما إيّاهما في هذه الظاهرة، فيغدو هذا التصنيف مكمّلاً للتصنيف التكوينيّ ومفسِّراً لما لم يفسّره.

وإذا كان التصنيف التكوينيّ هو المدخل الأوسع لدراسة العربيّة لانطلاقه من مقارنتها بأخواتها والبحث عن أصولها وصولاً إلى تفسير التطوّر التاريخيّ الذي أصابها، يسعفنا التصنيف النوعيّ في هذه الدراسة من وجه آخر: فالدراسة التابعة للتصنيف النوعيّ متحرّرة من عامل الزمن، وتتيح بذلك مقارنة العربيّة بأيّة لغة أخرى (من مجموعة غير ساميّة) مقارنةً تُسقط الجانب التاريخيّ وتهيّيء لفهم طبيعة العربيّة من حيث هي لغة إنسانيّة ـ بل يكفي أن تقول: من حيث هي لغة، لتحقّق شرط الإنسانيّة حتماً ـ بقطع النظر عن انتمائها التكوينيّ. ويمكننا أن نمثّل على هذا في علم الأصوات وعلم الصرف وعلم النحو:[2]

أ ـ في الأصوات

من الأسس التي يعتمدها التصنيف النوعيّ للّغات نظام الصوائت فيها. فبعض اللغات ذو نظامٍ من الصوائت القصيرة ثُلاثيٍّ، كالتالي:

i   *u*

a

---

(١) انظر: Riemschneider (١٩٨٤) ص ٢.

(٢) للتفرقة بين المستويات الصرفيّة والتصريفيّة والتركيبيّة، انظر ملاحظاتنا ص ١١٩، وما بعدها.

وبعضها ذو نظام خُماسيّ:

i				*u*
	e		*o*	
		a		

ومنها ما نظامه سُباعيّ:

i						*u*
	e				*o*	
		ɛ		*ɔ*		
			a			

أو تُساعيّ:

i	*ɪ*	*u*
e	*ə*	*o*
æ	*a*	*ɔ*

من خلال هذه النُّظُم يمكننا تصنيف اللغات، ثم توسيع دائرة النظر لتشمل الصوامت فيها، ثم علاقة الصوائت بالصوامت، وهكذا. ومن حيث الصوائت، تنتمي العربيّة إلى النظام الثلاثيّ[١]، واللاتينيّة إلى الخماسيّ، والإيطاليّة إلى السباعيّ، والإنكليزيّة إلى التساعيّ، ويتمّ بعد ذلك العثورُ على نماذج مطابقة لهذه النُّظُم فيكون التصنيف نوعيًّا لا تكوينيًّا.

ب ـ في الصرف

يقوم التصنيف النوعيّ في باب الصرف، منذ القرن التاسع عشر، على ملاحظة الفرق بين اللغات في توليد كلماتها. وقد قُسمت اللغات، منذ ذلك الوقت، إلى لغات عازلة isolating ـ وقد تسمّى أيضاً تحليليّة analytic ـ وهي التي تعتمد في تبيان العلاقات النحويّة فيها على كلمات لا تتصرّف، كالكلمات المساعدة والكلمات الوظيفيّة (وأكثرها أُحاديّ المورفيم)، وعلى ترتيب الكلمات في التركيب، وأكثر اللغات استحقاقاً

(١) ليس المراد بهذا أن في العربيّة ثلاثة صوائت قصيرة فحسب، بل أن هذه الثلاثة هي أنماطها الرئيسيّة التي تتفرّع عنها صوائت أخرى ثانويّة، كالتي في عاميّاتنا المعاصرة مثلاً.

لهذه الصفة لغات جنوب شرق آسيا[١]؛ ولغات تأليفيّة synthetic تعتمد في تبيان العلاقات النحويّة فيها على التصريف ودمج الزوائد بجذور الكلمات، وتُقسم بدورها إلى نوعين: اللغات الالتصاقيّة agglutinative ـ وقد يقال أيضاً: agglutinating أو agglomerating أو agglomerative ـ واللغات المتصرّفة inflected ـ وقد يقال أيضاً: flexional وinflexional وformal. أما اللغات الالتصاقيّة فتتميّز باعتمادها الكبير في بناء الكلمات على الالتصاق، فتكون كلماتها في العادة مجموعةً من العناصر الواضحة المعنى والوظيفة، ومن أمثلتها التركيّة والهنغاريّة واليابانيّة. وأما اللغات المتصرّفة فتتميّز بدمجها الزوائدَ بجذور الكلمات، وبالكلمات المتضمّنة أكثر من مورفيم واحد، وتفارق اللغاتِ الالتصاقيّة بأن الزوائد التصريفيّة في اللغة المتصرّفة قد تعبّر عن أكثر من وظيفة نحويّة واحدة في كلمةٍ ما (كالتنوين في العربيّة للنصب والتنكير معاً، والألف والنون فيها للرفع والتثنية معاً خلافاً لبعض القدماء)[٢]، في حين أن في اللغة الالتصاقيّة تطابقاً تامًّا بين الصيغة والوظيفة إذ لكل صيغة وظيفة واحدة محدَّدة.

وتحديداً لموقع العربيّة بين اللغات المتصرّفة نتبع ما قام به فينك F. N. Finck[٣] (١٨٦٧ ـ ١٩١٠) من توسيع للتصنيف النوعيّ في الصرف للتفرقة بين ثلاثة أنواع من اللغات المتصرّفة، وهو ما أقرّه عليه علماء اللغة حتى يومنا هذا. فأول هذه الأنواع اللغاتُ متصرّفة الجذور root-inflected ـ وقد يقال أيضاً إنها لغات صاهرة fusional ـ وهي التي تتغيّر الصوائت في جذورها للتعبير عن معانٍ مختلفة، كما في العربيّة في نحو: «أَخَذَ» و«أُخِذَ» و«أَخْذٌ» و«آخَذَ» و«أُوخِذَ» و«آخِذٌ»، الخ. والنوع الثاني هو اللغات متصرّفة الجذوع stem-inflected وهي التي تَدخل لواحقُ متنوّعة على جذوعها للتعبير عن معانٍ مختلفة[٤]، ومنها اللاتينيّة والإنكليزيّة. أما النوع الثالث فاللغات الممازِجة

---

(١) تُقسم اللغات العازلة، بدورها، إلى لغات عازلة الجذور root-isolating، أي تلك التي لا تتصرّف جذورها، كالصينيّة، ولغات عازلة الجذوع stem-isolating، أي تلك التي لا تتصرّف جذوعها، كبعض اللغات الأوسترونيزيّة. انظر المصطلحات المذكورة في المتون والهوامش في مواضعها في معجم المصطلحات اللغويّة، وعليه اعتمادنا في المصطلح وشرحه.

(٢) انظر تفرقة سيبويه والمبرّد بين ألف التثنية ونونها في الكتاب ١/ ٤، والمقتضب ١/ ٥ ـ ٦.

(٣) في كتابه *Die Haupttypen des Sprachbaus* الصادر عام ١٩٠٩.

(٤) المقصود بتصرّف الجذوع قبولها للّواحق وليس أنها تتغيّر، فهي ثابتة خلافاً للجذور في اللغات متصرّفة الجذور.

amalgamating وهي التي تتّحد الزوائد فيها مع الجذور التي تَدخل عليها اتّحاداً وثيقاً فتفقد تلك الزوائد معانيها ووظائفها الأصلية، كما في اللغة الجورجيّة مثلاً.

إنّ ذِكْرَنا العربيّةَ مثلاً على اللغات متصرّفة الجذور لا يعني أنها مقتصرة على هذه السِّمة، وإن كانت الأغلب عليها. فقد نجد في العربيّة مَشابه باللغات متصرّفة الجذوع: ومن الأمثلة القليلة على ذلك استخدامُ السابقة «لا» قديماً وحديثاً لتأليف كلمة، نحو: «لاأدْريّ» و«لاأخلاقيّ» و«لامُنْحاز» الخ، ففي هذه الأمثلة يبقى الجذع على أصله ويتوَّج بما يشكِّل معه كلمة واحدة. ومن أمثلته الحديثة استعمال «قَب» و«شِب» ـ مختصرتين من «قَبْل» و«شِبْه» ـ في نحو: «قَبْتاريخيّ» prehistoric و«قَبْطَمثيّ» premenstrual و«قَبْمَداريّ» preorbital، و«شِبْقِلْويّ» alkaloid و«شِبْصُلْب» semisolid. وإلى ذلك نقع في العربيّة على ألفاظ أقرب ما تكون إلى طبيعة اللغات الممازِجة، فلو نظرنا في الفعل المضارع وجدنا أنه مكوّن من ضمير (هو ما يسمّيه النحاة حرف المضارعة) متّحد مع جذر وأن هذا الضمير فقد معناه الأصليّ أو كاد. فصيغة «نَفْعَلُ»، مثلاً، مكوّنة من النون التي أصلها ضمير المتكلّمين (وهي النون التي في أوّل[1] الضمير المنفصل «نحن» وفي الضمير المتصل «نا») مع الفعل، وقد امتزج العنصران امتزاجاً يصعب معه على متكلّم اللغة أن يدرك أصل النون الاشتقاقيّ. وكذلك القولُ في «أَفْعَلُ»، فهي من الهمزة التي في أوّل الضمير المنفصل «أنا» مع الفعل؛ ومثل هذا سائر الضمائر، وإن كان شرحها مُحْوِجاً إلى تعمّق وتفصيل ليس هذا موضعه. ومثل صيغ الفعل المضارع ألفاظ كثيرة مثل «لن» و«مُذ» و«أين»، فقد تمّ في كلّ منها اتّحاد عنصرين لغويّين اتّحاداً عَمَّى أحدهما أو كليهما، إذ لا يدرك متكلّمو اللغة[2] أن أصل الأولى «لا» و«أن»، وأصل الثانية «مِن» والذال الظرفية (كالتي تجيء في «حينئذٍ» و«إذا» الظرفيّة الشرطيّة) ثم حُرّكت الميم بالضمّ للمجانسة الصوتيّة، وأصل الثالثة من أداة الاستفهام الساميّة المشتركة «أيّ» وأداة أخرى

---

(١) الذي يرجّح أن النون الأولى، لا الثانية، في «نحن» هي التي تقع في أول صيغة المضارع هو مقارنتها بهمزة «أفعلُ» المجانِسة للهمزة الواقعة في صدر صيغة ضمير المتكلم «أنا» (وآخر هذا الضمير حرف مدّ لا همزة).

(٢) الذي يُظهر أن متكلّمي اللغة لا يدركون هذه الأصول الاشتقاقية أن النحويّين أنفسهم حاروا فيها. فقد خُولِفَ الخليل في تأصيله «لن» بردّها إلى «لا» و«أن» (الكتاب ١/ ٤٠٧)، وخُولِفَ أيضاً من قال بتركّب «مذ» (مغني اللبيب ١/ ٣٣٦، ورصف المباني، ص ٣٢١)، الخ.

مشتركة تفيد الظرفيّة (ولعلها ذات علاقة بالنون التي في نحو «هنا» و«أنّى» الظرفيّتين).
والواقع أن تضمُّن العربيّة سماتٍ مخالفةً لطبيعتها الغالبة عليها، أي كونَها متصرّفة الجذور، توازيه ظاهرة مماثلة في لغات أخرى. فالإنكليزيّة، مثلاً، توصف بأنها متصرّفة الجذوع، إلا أن فيها شبهاً باللغات العازلة وباللغات الالتصاقيّة، فمن النوع الأوّل اعتمادها على نسق محدَّد يقدّم الفاعل على المفعول في التركيب فلا يجوز فيه التقديم والتأخير[(١)]، ومن الثاني صيغٌ تَدْخلها الزوائد المتتالية فتطول كما في اللغات الالتصاقيّة، نحو *anti-dis-establish-ment-arian-ism*.

وهناك طريقة أخرى لتصنيف اللغات صرفيًّا، وهي من تطوير Finck أيضاً، وقوامها درس العلاقة بين سياق الحال والألفاظ المستخدمة في وصف ذاك السياق. فسياق الحال أمر ثابت، إلا أن اللغات تتفاوت في التعبير عنه. ولنفترض أن صينيًّا وتركيًّا وإنكليزيًّا شاهدوا، معاً، رجلاً قادماً وأراد كلٌّ منهم التعبير عن هذا السياق الذي يتضمّن عنصرين: أولهما الرجل، والثاني المجيء. فالصينيّ يقول: *t'a* (هو) و*lai* (جاء) فيخصِّص كلَّ عنصر سياقيّ بعنصر لغويّ؛ والتركيّ يقول: *geliyor* فيستخدم عنصراً لغويًّا واحداً فحسب؛ والإنكليزيّ يقول: *he is coming* مستخدماً عدداً من العناصر اللغويّة يزيد على عدد العناصر السياقيّة. وبناءً على هذا التفاوت صُنّفت اللغات ابتداءً من تلك التي تخصّص عنصراً لغويًّا واحداً لأقلّ من عنصر سياقيّ واحد، كاليونانيّة، وانتهاءً بتلك التي تخصّص عنصراً لغويًّا واحداً لمجموعة من العناصر السياقيّة، كلغة الإسكيمو؛ وبين هذين النقيضين تقع الصينيّة بتطابق عدد عناصرها اللغويّة مع عدد عناصر السياق. أما العربيّة فموقعها، بحسب هذا التصنيف، بين لغة الإسكيمو والصينيّة، تشاركها في هذا الموقع التركيّة والجورجيّة. وإنّا نرى أن هذه الطريقة التصنيفيّة لا تفضي إلى أكثر من وصف الخلاف بين اللغات في التعبير عن سياق الحال، وأن أيّة محاولة لإصدار أحكام

---

(١) فلو قلنا *X hit Y* فُهِم أن *X* هو الفاعل و *Y* هو المفعول به؛ ولو عكسنا الترتيب فقلنا *Y hit X* لانعكست الفاعليّة والمفعوليّة. وبمعنى آخر، ليس في الإنكليزية مفعول به مقدَّم في مثل هذا التركيب، لأن مجرّد تقديمه يفضي إلى جعله فاعلاً. أما مقدرة الفصحى على التقديم والتأخير في مثل هذا الموضع، مع الاحتفاظ بوظيفة الفاعليّة للمؤخَّر وبوظيفة المفعوليّة للمقدَّم ـ نحو: ضرب عمراً زيدٌ ـ فراجعٌ إلى الإعراب. وبسقوط الإعراب في العامّيّات لم يَعُد التقديم والتأخير جائزاً في مثل هذا التركيب لاعتماد الفهم على الموقع فحسب.

على عقليّة الشعوب، بناءً على هذا الخلاف، تمثّل قفزة غير مسوَّغة من المُعْطَى إلى النتيجة، بل تفسح المجال للأوهام والافتراضات البعيدة فتخرج عن طبيعة الدراسة اللغويّة الموضوعيّة.

ج ـ في النحو

يعتمد تصنيف اللغات نحويًّا، أكثر ما يعتمد، على ترتيب العناصر النحويّة في التركيب، أي طريقة النظم. ولذلك صُنِّفت اللغات على أساسٍ من العلاقة التركيبيّة فيها ـ من حيث التقديم والتأخير ـ بين الفعل V(erb) والفاعل S(ubject) والمفعول به O(bject)، فيقال إن الترتيب في هذه اللغة هو: فعل ـ فاعل ـ مفعول به VSO، وفي تلك: فاعل ـ فعل ـ مفعول به SVO، وهكذا. ومن العناصر النحويّة التي يدخل ترتيبها في تصنيف اللغات أيضاً الصفة والموصوف، والاسم والحرف العامل فيه، وهو إمّا متقدّم عليه، كالجارّ في العربية، وإما متأخّر عنه، كما في اليابانيّة، فيسمّى إذ ذاك مُرْدَفاً[1]. وانطلاقاً من هذه المعايير التصنيفية قام غرينبورغ J.H. Greenberg بتصنيف اللغات أربعة وعشرين صنفاً أساسيًّا[2]، وجاءت العربيّة في الصنف الأول مع لغات شقيقة كالعبريّة والآراميّة، وأخرى قريبة منها نَسَباً كالمصريّة القديمة والبربريّة، وأخرى لا تربطها بها صلة نسب كاللغات البولينيزيّة Polynesian والأسترونيزيّة Austronesian. ونلاحظ في هذا التصنيف أن بعض أخوات العربيّة يقع ضمن أصناف أخرى: فالأكديّة تقع في الصنف السابع عشر مع الفارسيّة (وهي لغة هنديّة ـ أوروبيّة)، والأمهريّة، لغة الحبشة المعاصرة، تقع برأسها في الصنف التاسع عشر، وهذا الأمر يؤكّد الفرق بين قسمي الدراسة التصنيفيّة للّغات: التصنيف التكوينيّ، والتصنيف النوعيّ، إذ إن أساس النظر في كلّ منهما مخالف للآخر.

غير أن الفائدة العظمى للتصنيف النوعيّ إنما تكمن في مجال آخر: فعلى الرغم من الخصوصيّات الكثيرة التي تميّز كلّ مجموعة لغويّة عن سواها من المجموعات، بل من الخصوصيّات التي تميّز كل لغة عن سائر اللغات، يكشف التصنيف النوعيّ عن قواسم

---

(١) في المصطلح الإنكليزي post-position، وذلك بإزاء preposition لِما يسبق الاسم. وانظر كتابنا: معجم المصطلحات اللغويّة، ص ٣٨٩ و٣٩٤.

(٢) انظر: Greenberg (١٩٧٦) ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

مشتركة بين جميع اللغات مبرزاً التقارب بينها من ضمن الإطار العامّ لتباعدها وخصوصيّة كلّ منها. فمنذ أواسط القرن العشرين بدأ اللغويّون يطمحون بأبصارهم إلى الكشف عمّا سَمَّوه «عالميّات لغوية» language universals، أي مجموع الظواهر المشتركة بين اللغات جميعاً. وقد كان لآراء تشومسكي N. Chomsky أثر كبير في هذا المنحى، انطلاقاً من نظريّته التوليديّة التي تهدف، من خلال مجموعة متناهية من القواعد، إلى أن تحدّد وتصنّف كلّ الجُمل النحويّة في لغةٍ ما، دون سائر الجُمل، أي دون الجُمل غير النحويّة. ولتعيين هذه القواعد على نحو دقيق ومقتصِد[1]، يتمّ البحث عن مبادىء عامّة تصلح في دراسة كلّ لغة، فتغدو أساساً للعالميّات اللغويّة. من ذلك مثلاً اشتراك جميع اللغات في ظاهرة الإبداعية creativity أي قدرة المتكلّم على استخدام عدد محدود من الرموز ـ كالأصوات والصيغ والتراكيب ـ استخداماً ينتج عنه عدد غير محدود، نظريًّا، من الجُمل، وقدرته على فهم جُمل لم يسمعها من قبل. ومنها أيضاً اشتراكها جميعاً في التَّنْحِية displacement أي إمكان استعمال اللغة للإشارة إلى سياق أو وضع مختلفين (مُنَحَّيَيْن) عن السياق أو الوضع المصاحبَين للكلام؛ كأن يقول المتكلّم: «كنتُ مطمئنًّا إلى فلان»، فهذا لا يعني بالضرورة أنه مطمئنّ إليه أيضاً ساعة نُطقه بهذا الكلام.

ويلاحَظ أنّ العالميّات اللغويّة، بطبيعتها، محكومة بالتعميم وبالبعد عن التفاصيل. إلا أن في عمومها فائدتين أساسيّتين، أولاهما أنها تمكّننا من تعميق فهمنا لظاهرة اللغة بحدّ ذاتها لا باعتبارها لغة قوم بعينهم، وثانيتهما أنها تسهم في فهمنا للعقل البشريّ وطبيعة إدراكه ومدى قدرته على الإبداع[2]، وفي التفرقة بين ما هو فطريّ وما هو مكتسَب. والدارس يلمس هاتين الفائدتين في مجمل أقسام العالميّات اللغوية، كالعالميّات الفونولوجية phonological universals التي تظهر فيها قدرة جهاز النطق

---

(١) أي قائم على مبدأ الاقتصاد principle of economy، وهو الاكتفاء بالقدر الأدنى من القواعد والمصطلحات والرموز في التحليل اللغويّ.

(٢) يرى مِيّيه A. Meillet في كتابه *La Méthode comparative en linguistique historique* (١٩٢٥) ص ١٣، أن القواعد العالميّة والدراسة النوعيّة للّغات إنما تُعنى بالكشف عن الخصائص العامّة للجنس البشريّ. وقد أسّس مثلُ هذا الرأي للدراسة المقارنة ولجعل الدراسة اللغويّة ذات أهميّة مركزيّة في العلوم الإنسانيّة لارتباطها بعلوم أخرى كعلم النفس والفلسفة والمنطق الخ.

البشريّ على إحداث الأصوات وبدائلها (كالألوفونات التي هي بدائل الفونيمات)، والعالميّات الصرفيّة morphological universals والعالميّات النظمية syntactic universals، وفي كليهما تتجلّى قدرة الإنسان على النفاذ من المتناهي إلى اللامتناهي، إذ بقدر محدود من الأصوات يمكن بناء قدر غير محدود، نظريًّا، من الكلمات والصيغ، وكذلك الأمر في الانتقال من محدوديّة الأصوات والصيغ والتراكيب إلى لامحدوديّة الجُمل التي يمكن أن تتركّب منها.

وفي دراستنا للعربيّة يمكن أن نستفيد من العالميّات اللغويّة على اعتبارها القدر المشترك بين اللغات والذي منه تنطلق الدراسة إلى خصوصيّة المجموعة ـ أي الساميّة ـ ثم إلى خصوصيّة أكبر في العربيّة، ثم في لهجاتها وهكذا. فمن الممكن مثلاً أن ندرس القواعد النحويّة العالميّة التي صاغها Greenberg [(١)] في خمس وأربعين مادّة، تحديداً لذاك القدر المشترك في النحو. وإذ إن مثل هذه الدراسة يتطلّب شروحاً طويلة ليس هذا مجال الخوض فيها، نكتفي بالإشارة إلى نوع واحد من القواعد العالميّة، هو العالميّات الاستتباعيّة[(٢)] implicational universals. فهذه العالميّات هي أحكام مشتركة بين اللغات جميعاً تتميّز بطابعها الاستتباعيّ، أي أن صحّة الحكم تتعلّق بصحّة حكم يسبقه، كالقول إن اللغة التي فيها الظاهرة «أ» تتضمّن الظاهرة «ب» بالضرورة. ونمثّل على ذلك بالقواعد التالية، وهي جميعاً تصحّ في العربية:

١ ـ إذا كانت اللغة ذات نمط «فعل ـ فاعل ـ مفعول به» فإن الاحتمال الأكبر فيها[(٣)] أن يَلِيَ النعتُ الاسمَ (القاعدة ١٧).

٢ ـ إذا كان الضمير الواقع مفعولاً به يلي الفعل، فإن الاسم الظاهر الواقع مفعولاً به يلي الفعل أيضاً (القاعدة ٢٥).

---

(١) انظر: Greenberg (١٩٧٦) ص ١١٠ ـ ١١٣.

(٢) أما النوعان الآخران من هذه القواعد فهما العالميّ الماديّ substantive universal والعالميّ الشكليّ formal universal، وتقوم التفرقة بينهما على أساسٍ من التفرقة بين المادّة substance والشكل أو الصيغة form. للتوسّع انظر: Greenberg (١٩٧٦) ص xv وما بعدها، و Freidin (١٩٩١).

(٣) المراد بذلك الغالبية العظمى من الحالات، وإنما صيغت القاعدة على هذا النحو احترازاً من الأقليّة الباقية. وفي أيّة حال، فقدت القاعدة، بهذا القيد، عالميّتها المطلقة.

٣ ـ إذا كان الفاعل أو المفعول به يطابق الفعل في التذكير والتأنيث، كان النعت يطابق منعوته في التذكير والتأنيث أيضاً (القاعدة ٣١).

٤ ـ إذا كان في اللغة باب category للتذكير والتأنيث، فإن فيها باباً للعدد، أي الإفراد (والتثنية) والجمع (القاعدة ٣٦).

٥ ـ إذا كان في اللغة مورفيم للعدد وللحالة الإعرابيّة، وكلاهما إما يتبع الاسم أو يسبقه، يجيء مورفيم العدد، على نحو يكاد يكون دائماً، بين الاسم وما يدلّ على الحالة الإعرابيّة (القاعدة ٣٩).

٦ ـ إذا كان في اللغة تذكير وتأنيث في الأسماء، كان فيها تذكير وتأنيث في الضمائر أيضاً (القاعدة ٤٣).

٧ ـ إذا كان في اللغة تذكير وتأنيث في ضمير المتكلّم، كان فيها تذكير وتأنيث في ضمير المخاطب أو ضمير الغائب أو كليهما (القاعدة ٤٥).

دراسةُ العربيّة دراسةً مقارنة

إن الأساس النظريّ الذي يستند إليه هذا الكتاب باعتباره نموذجاً مقترحاً لدراسة العربيّة دراسةً مقارنة ينطلق من التسليم بأن جوهر الدراسة المقارنة إنما هو التصنيف التكوينيّ للّغة المدروسة، وذلك لأسباب نجملها بثلاثة: فأوّلها أن هذا النوع من التصنيف مبنيّ على علاقة عضويّة بين اللغات تُستبعد معها المصادفة؛ وثانيها أنه التصنيف الأقدر على تفسير التغيّرات الصوتيّة والصرفيّة الخ... التي تطرأ على اللغة؛ وثالثها أنه يُظهر مدى تطوّر كل لغة ضمن المجموعة التي تنتمي إليها. إلاّ أن الاعتماد على التصنيف التكوينيّ هذا الاعتماد شبه الكلّيّ يجب ألاّ يلهينا عن الإفادة، حيثما أمكن، من التصنيف النوعيّ إذ إنه، لتحرّره من عامل الزمن وإتاحته المقارنة بين لغةٍ ما وعدد كبير نسبيًّا من سائر اللغات بناءً على مفاهيم وقضايا محدَّدة، يمكنه أن يضيف بعداً جديداً إلى الدراسة التكوينيّة، كما رأينا سابقاً في مسألة تأثّر الأكديّة بالسومريّة[1] وفي مقارنة اللغات انطلاقاً من كونها عازلة أو التصاقيّة أو متصرّفة[2]. ومن هنا يمكن القول إن

---

(١) راجع ما سبق، ص ٣١.

(٢) راجع ما سبق، ص ٣٢.

الجمع بين المنحى التكوينيّ والمنحى النوعيّ في دراسة العربيّة، مع التسليم بأن الأوّل منهما هو الأصل وما عداه فرعٌ، يهيّىء لها النظر إلى العربيّة من حيث هي لغة ذات انتماء «عائليّ» ـ إن جاز القول ـ وفي الوقت عينه، من حيث هي لغة تحمل طابعاً «إنسانيًّا» موسَّعاً يربطها بسائر لغات الأرض، فيتبيّن موقع العربيّة بين أخواتها الأقرب إليها وبين سائر اللغات التي يمكن مقارنتها بها في التصنيف النوعيّ وفي العالميّات اللغويّة.

وتنقسم دراستنا، بناءً على ما تقدّم، قسمين اثنين، يعرض أوّلهما (وهو الفصل الثاني من الباب الأول) لما نرى أنه الوجه الأسلم لدراسة العربيّة دراسةً مقارنة، في الصوت والصرف النحو، ويضمّ الثاني (وهو الباب الثاني) نماذج لمسائل صوتيّة وصرفيّة ونحويّة في كل منها قضيّة تتناولها الدراسة بالتحليل لتكون نموذجاً معمَّقاً للعرض الأوسع الذي تقدّم في القسم الأوّل. ونرى أنه لا بدّ لنا، قبل الشروع في كل هذا، أن نفرغ من مسألتين تاريخيّتين هما بمثابة المدخل إلى سائر أقسام الكتاب لأنهما جزء من الأساس النظريّ الذي نستند إليه في عملنا، فأولاهما تتناول لمحة عن الخصائص الساميّة المشتركة تُظهر انتماء العربيّة إلى المجموعة الساميّة تمهيداً لتبيان موقعها فيها، والثانية تنظر في اللَّبِنات الأولى للدراسة المقارنة كما نقع عليها في التراث العربيّ فتغدو كالعمق التاريخيّ لدراستنا المقارنة.

أ ـ الخصائص الساميّة المشتركة

اختصاراً للبحث، سنقتصر على الخصائص المشتركة الكبرى في الأصوات والصيغ والنحو والمفردات، وسنتجاوز الخوض في مسائل غير مُجدية وغير قابلة للترجيح في نتائجها، بَلْهَ اليقين، كمسألة الموطن الأصليّ لهذه اللغات، أو الزمن الذي ترقى إليه قبل تشعّبها، أو علاقتها بمجموعات لغويّة أخرى متفاوتة القرب والبعد عنها، كالمجموعة الحاميّة أو الهنديّة ـ الأوروبيّة[1]:

---

(١) مثل هذه المباحث العامّة مبسوط في كتب المستشرقين الذين عُنوا بالنحو المقارن للّغات الساميّة، ومن أشهرهم Wright (١٨٩٠؛ ط ٢: ١٩٦٦)، و Brockelmann (١٩٠٨ ـ ١٩١٣)، و O'Leary (١٩٢٣؛ ط ٢: ١٩٦٩)، و Gray (١٩٣٤؛ ط ٢: ١٩٧١)، و Moscati (١٩٦٤؛ ط ٢: ١٩٦٩). وتضمّن كتب هؤلاء أيضاً استعراضاً وافياً لأفراد المجموعة الساميّة ولأهمّ مصادر معرفتنا بها. وانظر أيضاً: محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، الفصول ٨ و٩ و١٠. أما مسألة تصنيف اللغات الساميّة =

١ ـ الأصوات الحلقيّة: في اللغة الساميّة الأمّ مجموعة أصوات حلقيّة هي الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء. وهذه الأصوات جميعاً ذات قيمة فونيميّة، أي أن كلاً منها يمثّل وحدة تقابليّة صغرى مجرَّدة في النظام الصوتيّ للساميّة الأمّ وفي بعض اللغات الساميّة ـ ومنها العربيّة ـ التي احتفظت بها جميعاً. معنى ذلك، مثلاً، أن الهمزة العربيّة فونيم مستقلّ بذاته، كما يتّضح من الفرق بين «أتى» و«عَتا»، و«سَأَلَ» و«سَعَلَ»، و«قَرَأَ» و«قَرَعَ»، فالمثلان الأوّلان هما متقابلان أدْنَيان minimal pair لتطابقهما في جميع مكوّناتهما الصوتيّة إلا واحداً، أي الهمزة في الأول والعين في الثاني؛ وهكذا في كلا المتقابلين التاليين المذكورين. وبعبارة أخرى، إن صوت الهمزة ذو قيمة فونيميّة في العربيّة لإحداثه أثراً في الكلمة التي يدخل فيها، في حين أنه مجرّد صوت لا قيمة فونيميّة له في لغات أخرى غير ساميّة لعدم إحداثه مثل هذا الأثر، أي عدم وجود متقابلين أدنيين تقابل فيهما الهمزةُ صوتاً آخر فيكونا الفرق الأوحد بين ذينك المتقابلين. وتتفاوت اللغات الساميّة في احتفاظها بأصوات الحلق هذه ـ وبالتالي، بقيمتها الفونيميّة الأصليّة ـ فهي موجودة برمّتها في العربيّة الشماليّة والعربيّة الجنوبيّة القديمة والأوجاريتيّة، في حين أن الأكديّة أقلّ تلك اللغات احتفاظاً بأصوات الحلق إذ إنها ـ وعلى الأغلب لتأثّرها بالسومريّة ـ لم تُبقِ إلا على الهمزة والخاء، فالهمزة تقابل الهمزة والهاء والعين والحاء والغين في الساميّة الأمّ، إلا أن الخاء الأكديّة تقابل الخاءَ الأصليّة دونما تغيير. ومن جملة التحوّلات التي طرأت على هذه الأصوات الحلقيّة تحوّل الخاء إلى حاء في العبريّة والآراميّة، وتحوّل الغين إلى عين فيهما وفي الحبشيّة. ولعل التفسير الأصوب لظاهرة سقوط الأصوات الحلقيّة من بعض هذه اللغات هو المبدأ اللغويّ العامّ المعروف بقانون الجهد الأدنى law of least effort أي نزعة اللغات عامّةً إلى اختصار الجهد العضليّ في النُّطق، فالأصوات الحلقيّة تختلف في درجة اقتضائها للجهد العضليّ ويبدو أن أكثرها اقتضاءً لهذا الجهد أخذ ينحسر ويحلّ غيره محلّه. ومهما يكن من أمر، تتميّز مجموعة

= ـ ويعنينا منها تحديداً موقع العربيّة في هذا التصنيف ـ فقد حظيت مؤخّراً باهتمام الدارسين، ولا سيّما بعد أن اقترح بعضهم مجموعة ساميّة «وسطى» تقع فيها العربيّة مع الآراميّة والكنعانيّة. انظر الآراء المختلفة في موقع العربيّة بين الساميّات في: Hetzron (١٩٧٤)، و Diem (١٩٨٠)، و Petráček (١٩٨١)، و Voigt (١٩٨٧)، و Zaborski (١٩٩١).

الأصوات الحلقيّة في اللغات الساميّة، علاوةً على ظاهرة سقوط بعضها، بميلها إلى الفتحة[١]؛ مثالٌ على ذلك أن الفعل الماضي في العربيّة يكون، في الغالب، مفتوح العين في الماضي والمضارع معاً إذا كانت عينه أو لامه حرفاً من أحرف الحلق، نحو: «جَعَلَ يجعَل»، و«شَدَخَ يشدَخ». ومثالٌ آخر على ميل الأصوات الحلقيّة إلى الفتحة ما يُعرف بالفتحة المختلَسة pataḥ furtivum في العبريّة[٢]، وهي فتحة تُلفظ قبل الحرف الحلقيّ الواقع في آخر الكلمة، في نحو *rûᵃḥ* (رُوح، رِيح) و*šômēᵃʿ* (سامع).

٢ ـ الأصوات المُطْبَقة: وهي مجموعة أصوات يُستدلّ بالمقارنة أنها موجودة في اللغة الساميّة الأمّ، وتحتفظ بها، كاملةً، العربيّة والعربيّة الجنوبيّة القديمة. وتتكوّن هذه المجموعة من الصاد والضاد والطاء والظاء والقاف[٣]. وفي هذه المجموعة أيضاً، يبدو أن الجهد العضليّ الزائد الذي يرافق نطق بعض أصواتها نحا بها إلى السقوط، ولا سيّما الضاد والظاء اللتين ألحقتهما الأكديّة والعبريّة بالصاد، فصارت الصاد في هاتين اللغتين تقابل إما الصادَ العربيّة (قارن: «صَرَخ» و*ṣārah* في العبريّة و*ṣarāḫu* في الأكديّة)، وإما الضادَ العربيّة (قارن: «ضَأْن» و*ṣōʾn* في العبريّة و*ṣēnu* في الأكديّة)، وإما الظاءَ العربيّة (قارن: «ظِلّ» و*ṣēl* في العبريّة و*ṣillu* في الأكديّة). وإلى ذلك تحوّلت الظاء في الساميّة الأمّ طاءً في الآراميّة (قارن: «ظَبْي» و*ṭabyā* في السريانيّة)، كما تحوّلت الضاد فيها إلى قاف ثم إلى عين (قارن: «أَرْض» و*ʾarqā* في الآراميّة و*ʾarʿā* في السريانيّة). وهذه الظاهرة شبيهة بتحوّل الظاء في الساميّة الأمّ إلى غين في بعض الكلمات الأوجاريتيّة (نحو جذر *ġmʾ* الذي يقابل «ظَمِيءَ»، وجذر *yqġ* الذي يقابل «يَقِظَ»). وجليّ أن بعض اللهجات العربيّة يشهد انحساراً في أصوات الإطباق، كتحوّل الطاء تاءً والضاد دالاً؛ وأما تحوّل القاف همزة فقد يشير إلى أن الصوت المطبق في أصلِ نُطْقِهِ مصحوبٌ بصوت الهمزة (أي *qʾ* مثلاً)، وإلا لكان تفسير هذا التحوّل عسيراً.

---

(١) انظر هذه المسألة ص ٩٧.

(٢) انظر أحكام هذه الفتحة مفصَّلةً في Gesenius (١٩٧٦) ص ٤٢ و٧٩ و١٧١.

(٣) إن النظائر غير المُطْبَقة لهذه الأصوات هي السين والدال والتاء والذال والكاف. وقد يكون في الساميّة الأم نظير مُطْبَق للثاء العربية (ورمزه الكتابي *ṯ̣*)، وهو ما احتفظت به الأوجاريتيّة في مقابل الظاء العربيّة. ولا يمكننا الجزم بالعلاقة بين هذا الصوت والظاء العربيّة أو بأقدميّة أحدهما على صاحبه قياساً على الساميّة الأمّ.

٣ ـ نظام الصوائت: يتميّز هذا النظام في الساميّة الأمّ ببساطته الشديدة، فهو يتكوّن من ثلاثة صوائت قصيرة هي الفتحة والكسرة والضمّة، ومن نظائرها الطويلة الثلاثة، علاوةً على نوعين من الصائت الثُّنائيّ[1] diphthong وهما *aw*- (في نحو *mawt**) و*ay*- (في نحو *bayt**). وليس يعني هذا أن أيًّا من اللغات الساميّة التي نعرف نطقها يقتصر على هذه الصوائت دون غيرها، إلاّ أن التفريعات الثانويّة على هذه الصوائت ليست ذات قيمة فونيميّة، أي ليست ذات أثر في المعنى؛ فالإمالة والتفخيم والإشمام، مثلاً، لا تغيّر معنى الكلمة وإن كانت تنحو بأحد صوائتها منحى مغايراً لأصل الاستعمال. ونستدلّ من كتابة بعض اللغات الساميّة على وجود تنويع أكبر في صوائتها، كما في نظام كتابة الصوائت في العبريّة، وهو نظام معقَّد نسبيًّا قياساً على العربيّة، وفي نظام الكتابة في الحبشيّة حيث يعدَّل الرمز الكتابيّ الواحد على سبعة أوجه للدلالة على الصوائت التالية: *e, ē, ā, ī, ū, a* (أو ساكن)، *ō*. أما العربيّة الشماليّة فيبدو لنا أن «واضع» كتابتها أدرك تماماً النظام الأساسيّ للصوائت فيها فاقتصر في الرموز على الفتحة والكسرة والضمة القصيرة، ثم أضاف الألف والياء والواو للتعبير عن الحركات الطويلة، ولم يفرد رموزاً كتابيّة للتفريعات الثانويّة لعدم تأثيرها في المعنى. ولا ريب أن هذه التفريعات ما زالت حيّة في اللهجات العربيّة، إذ لا يقتصر نظامها الصائتيّ على الصوائت الأساسيّة التي تعبّر عنها الكتابة العربيّة.

٤ ـ نظام المَقاطع: يقتصر هذا النظام في الساميّة الأمّ على نوعين من المقاطع، أولهما المقطع المفتوح، ويتألّف من صامت متبوع بصائت قصير أو طويل (أي ما يُرمز إليه في علم اللغة الحديث بـ CV)؛ وثانيهما المقطع المغلق، ويتألّف من صامت فصائت (قصير أو طويل) فصائت (أي CVC). ويميل بعض الساميّات، ولا سيّما العربية، إلى التخلّص من المقطع المغلق ذي الصائت الطويل بتقصير ذاك الصائت، كما يحصل في العربيّة في نحو *yaqūlu* التي تتحوّل، نظريًّا، إلى *yaqūl** في حالة الجزم ثم إلى

---

(١) هو الصائت الواقع في مقطع يُسمع خلال نطقه تغيُّر في نوعه، نحو: مَوْت، بَيْت، *gout*، *bright*، خلافاً للصائت الأحاديّ monophthong الذي لا يُسمع خلال نطقه تغيُّر في نوعه، وللصائت الثلاثيّ triphthong الذي يُسمع في نطقه تغيُّران اثنان في نوعه، نحو *hire*. انظر كتابنا: معجم المصطلحات اللغويّة، ص ١٥٠.

yaqul، أي بتقصير المدّ الطويل في مقطعها المغلق *qūl*. وإلى ذلك، يمكن القول إن المقطع في الساميّة الأمّ يبدأ بصامت واحد، وإن الصامتين لا يتواليان إلا في وسط الكلمة (نحو *katabtu* حيث توالى الصامت *b* الواقع في آخر مقطع مغلق والصامت *t* الواقع في أوّل مقطع مفتوح)، وإن الصوائت لا تتوالى. وانطلاقاً من هذه السّمات، يمكننا أن نفسّر عدداً من الظواهر الصوتيّة في الساميّات، ومنها ظاهرة «منع التقاء الساكنين»، في نحو «أَنْجِزِ الوعدَ» و«رُدَّ»، وظاهرة الألف المُقْحَمة prothetic alif التي ترد إما في مطلع بعض الكلمات الساميّة تخلُّصاً من البدء بساكن، في نحو «آستفعل» و«آنفعل»، وإما في الكلمات الدخيلة المبدوءة بساكن في الأصل، نحو «أطْرابُلُس» و«أفْلاطون»[1].

٥ ـ فكرة الجذر: لعلّ الميزة الأساسيّة للّغات الساميّة هي أن المعنى الأساسيّ للكلمة يرتبط بعدد من الصوامت التي تشكِّل، في الفرضيّة اللغويّة القائمة على طبيعة هذه اللغات[2]، جذراً أي مادّة لغوية تحمل ذاك المعنى، وأن المعنى الخاصّ في كل كلمة، بعد ذلك، تؤدّيه الصوائت فتعدِّل المعنى الأساسيَّ دون أن تخرج به عن حقله الدلاليّ العامّ. ومعظم الجذور الساميّة، لا كلّها، ثلاثيّ[3]، وعلى ذلك فإن توالي الدال والراء والسين (* د ـ ر ـ س) يكوّن جذراً افتراضياً لا حقيقة له إلا في ذهن أبناء اللغة ودارسيها، وهو يحمل إطاراً دلاليًّا عامًّا يميّزه عن سائر الأُطُر الدلاليّة المرتبطة بسائر الجذور. أما الذي يعيّن المعنى الدقيق لهذا الجذر فالصوائت، كأن تقول: «دَرَسَ»، أو «دُرِسَ»، أو «دَرَّسَ»، أو «دَرْسٌ»، أو «دُرُوسٌ»، وهكذا. وقد يضاف إلى الجذر وصوائته بعض السوابق prefixes أو الدواخل infixes أو اللواحق suffixes، فتقول: «تَدارَسَ»، و«مَدْرَسَةٌ» و«مُدَرِّسٌ»، و«مَدْروسٌ»، الخ. ويحسن بنا أن ننبّه على اعتقادٍ خاطىء علق في أذهان كثير من الدارسين، وهو القول إن الفرق الأساسيّ بين اللغات الساميّة واللغات الهنديّة ـ الأوروبيّة هو وجود الجذور في الأولى دون الثانية. إن هذا القول غير صحيح، فاللغات الهنديّة ـ الأوروبيّة فيها جذور تركَّب منها الكلمات، هذا لأن الجذور في حقيقتها مورفيمات مجرَّدة، أي غير حسّيّة، فكما أن الجذر (* د ـ ر ـ س) مورفيم

---

(١) انظر أمثلة «الإقحام البدئيّ» التي سترد لاحقاً، ص ١٠٦ ـ ١٠٨.

(٢) في أهمّيّة فكرة «الجذر» لدراسة اللغات الساميّة، انظر: Goldenberg (١٩٩٨) ص ١٢ وما بعدها.

(٣) لنا عودة إلى فكرة الجذر الثلاثيّ وعلاقته بالجذر الثنائيّ في موضع لاحق؛ انظر ص ١٣٧ وما بعدها.

مجرّد في ذهن أبناء اللغة ودارسيها، يمكننا نظريّاً في الفرنسية، مثلاً، أن نجرّد جذر *roul- من عدد من الكلمات التي تتضمّنه، نحو *rouler* و*rouleau* و*roulier* و*roulette* و*roulement* و*roulis*[1]. إلا أن التفرقة بين المجموعة الساميّة والمجموعة الهنديّة ـ الأوروبيّة إنّما تكون بالنظر في طبيعة جذور كلٍّ منهما، فما ذكرناه عن ارتباط المعاني الأساسيّة بالصوامت في اللغات الساميّة، ثمّ عن دور الصوائت في تعديل هذه المعاني وتحديدها وفقاً لأنماط صرفيّة معيّنة لا يصحّ في اللغات الهنديّة ـ الأوروبيّة. وممّا يرتبط بهذه التفرقة ويوضحها وجهٌ آخر من الاختلاف بين المجموعتين، فالسّمة الغالبة على الساميّات هي الاشتقاق لا النحت[٢]، لأن فكرة الاشتقاق في هذه اللغات إنّما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود معنى أساسيّ في الصوامت، أي بطبيعة الوظيفة التي تؤدّيها الصوامت ثمّ الصوائت. أما اللغات الهنديّة ـ الأوروبيّة فتوليد ألفاظها، في الأعمّ الغالب، يتمّ بتركيب جذع مع آخر على سبيل النحت؛ وليس ممّا يمكن تصوّره أن تكون هذه اللغات اشتقاقيّة، كاللغات الساميّة، لأن صوامتها وصوائتها لا تؤدّي الوظائف الدلاليّة للصوامت والصوائت كما في اللغات الساميّة.

٦ ـ التذكير والتأنيث: أوّل ما يَسِم نظام التذكير والتأنيث في اللغات الساميّة أنه يفرّق بين جنسين اثنين، المذكّر والمؤنّث، وهي سمةٌ نقع عليها في لغات أخرى أيضاً؛ علماً بأن من اللغات ما لا يفرّق بين هذين الجنسين، كالتركيّة، وما يضيف إليهما جنساً نحويًّا آخر هو المحايد neuter، كالألمانية التي يصنِّف محايداً فيها عدد كبير من الأسماء، وهي التي تقبل أداة التعريف *das*، بصرف النظر عن الجنس الطبيعيّ لهذه الأسماء. إلا أن مسألة التذكير والتأنيث في اللغات الساميّة ليست بالبساطة التي قد يوحي بها ما تقدّم، ويكفي أن ننظر في أنواع الجنس gender[٣] التي يبحث فيها علم اللغة الحديث لندرك شيئاً من تشعّب هذا الموضوع. ولهذا الغرض، نذكر ثمانية مصطلحات تقع في الثنائيّات الأربع التالية:

---

(١) للتوسّع في فكرة «الجذر» في اللغات الهنديّة ـ الأوروبيّة، انظر: Lord (١٩٦٦) ص ١٦٦ وما بعدها، و Lehmann (١٩٩٢) ص ١٦٧ ـ ١٦٩.

(٢) انظر ما تقدّم ذكره عن الشبه بين العربيّة ـ وهي لغة متصرّفة الجذور ـ واللغات متصرّفة الجذوع، ص ٣٤.

(٣) انظر هذه المادّة والمصطلحات المرتبطة بها في كتابنا: معجم المصطلحات اللغويّة، ص ٢٠٧.

«أ» ـ الجنس النحويّ grammatical gender والجنس الطبيعيّ natural gender. فالجنس النحويّ قسمة تقابليّة تفرّق، على المستوى النحويّ بين المذكّر والمؤنّث والمحايد؛ والجنس الطبيعيّ قسمة تقابليّة تفرّق، على المستوى الطبيعيّ أو الأحيائيّ، بين المذكّر والمؤنّث بغير اعتبار لجنسهما النحويّ.

«ب» ـ الجنس الشخصيّ personal gender والجنس اللاشخصيّ non-personal gender. فالجنس الشخصيّ هو الدالّ على كائن بشريّ (نحو *he* و*she* بإزاء *it*)، وقد يُستخدم أيضاً لأسباب بلاغيّة، كالإشارة إلى السفينة بـ *she*؛ والجنس اللاشخصيّ هو الدالّ على ما ليس كائناً بشريًّا (نحو *it* بإزاء *he* و*she*)، وقد يُستخدم أيضاً لأسباب بلاغيّة، كالإشارة إلى الطفل الصغير بـ *it*.

«ج» ـ جنس الحيّ animate gender وجنس الجامد inanimate gender. فجنس الحيّ قسمة تقابليّة تختصّ في بعض اللغات، على المستوى النحويّ، بصيغة تدلّ على الحيّ، خلافاً لصيغة أخرى تدلّ على الجامد، وتحلّ هذه القسمة محلّ الجنس النحويّ في هذه اللغات؛ وجنس الجامد قسمة تقابليّة تختصّ في تلك اللغات، على المستوى النحويّ، بصيغة تدلّ على الجامد، خلافاً لصيغة أخرى تدلّ على الحيّ.

«د» ـ الجنس الموسوم marked gender والجنس غير الموسوم unmarked gender. فالجنس الموسوم هو أن تتضمّن الكلمة واسمةً خاصّة تدلّ على الجنس، نحو: «عمّة» و«خالة» و*hostess* و*heroine*، خلافاً لـ «أب» و«أمّ» و*king* و*queen* التي تخلو من مثل هذه الواسمة.

فإذا نحن أردنا أن نميّز نظام التذكير والتأنيث في اللغات الساميّة عن نظائره في سائر المجموعات اللغويّة تَعَيَّن علينا أن نبحث في موقع الساميّات في كلّ ما سبق، وما هو إلا جزء من التقسيمات التي يمكن البحث فيها وصولاً إلى التفرقة الحاسمة. ولمّا لم يكن هذا الموضع ليتيح مثل هذا التوسّع، نكتفي هنا بالإشارة إلى شيء من خصائص الساميّات في التذكير والتأنيث. إن الساميّات لا تعرف التفرقة المشار إليها في «ب» و«ج» أعلاه، فموقعها في العالميّات اللغويّة، إذاً، مع لغات أخرى تماثلها في إغفال هذه التفرقة. أما من حيث الجنس النحويّ والجنس الطبيعيّ (في «أ» أعلاه) فالواضح أن الساميّة الأمّ كانت تفرّق في الأصل بين المذكّر والمؤنّث على المستوى النحويّ. إلا أن انتماء الاسم إلى التذكير أو التأنيث في الساميّة الأمّ قد لا يكون مطابقاً للتذكير والتأنيث

الطبيعيّين ـ أي ما يسمّيه النحاة بالتذكير والتأنيث الحقيقيّ ـ إذ يسهم في تعيين التذكير والتأنيث تصوُّر الساميّين للأشياء وقسمتُهم للموجودات؛ فالمؤنّث المجازيّ، مثلاً، ناشيء عن تصوّر معيّن يقرن بين المسمّى وبين فكرة التأنيث. ولسنا نعرف حقيقة هذا التصوّر لانتمائه إلى مرحلة مبكرة جدًّا في نشأة اللغات الساميّة، إلا أننا نلاحظ أن التأنيث كثيراً ما يصاحب الأسماءَ المجرَّدة ـ كما في المصادر العربيّة المؤنّثة نحو: «الجرأة» و«المعرفة» و«السَّرِقة»، وفي نحو *ʿezrā* (عَوْن) و*ṭōḇāṯ* (خير، إحسان) في العبريّة ـ والأسماءَ المصغَّرة ـ نحو *məlūnā* بإزاء *mālōn* في العبريّة، فالأولى تعني الكوخ والثانية تعني الفندق أو النُّزُل ـ والأسماءَ الدالّة على جموع[1] ـ نحو *dāgā* في العبريّة وهي اسم جمع للسمك، بإزاء *dāg* للسمكة الواحدة. أما في مسألة الموسوم وغير الموسوم (في «د» أعلاه) فيمكن القول إن معظم الأسماء المذكّرة في الساميّة الأمّ يخلو من مورفيم للتذكير، وإن معظم الأسماء المؤنّثة فيها ينتهي بعلامة للتأنيث. ومع أن هذا التمييز بين التذكير والتأنيث يرجع إلى مرحلة مبكرة لكونه ظاهرة مشتركة تُرَدّ إلى الساميّة الأمّ، احتفظت اللغات الساميّة بعدد من الكلمات يرجع إلى مرحلة سابقة على تلك المرحلة المبكرة[2]؛ فالأسماء التي لا تخضع لقياس التأنيث، أي تلك التي لا يميَّز مؤنّثها عن مذكّرها بمورفيم التأنيث، إنما تنتمي إلى مرحلة لغويّة سابقة على القياس، وهي بمجملها أسماء قديمة جدًّا كالأب والأمّ، والعَبْد والأمَة، والثور والبقرة، والحمار والأتان، وهي من الساميّ المشترك. وممّا يرجع إلى مرحلة ما قبل القياس الألفاظُ المؤنّثة غير المنتهية بعلامة تأنيث ـ نحو: «عين»، و*ʿīr* (مدينة) في العبريّة، و*ʾarʿā* (أرض) في السريانيّة ـ والألفاظ المذكّرة المنتهية بعلامة تأنيث ـ نحو: «خليفة»، و*laylā* (ليلة) وهي مذكرة في العبريّة ـ والألفاظ التي يجوز فيها التذكير والتأنيث في اللغة الواحدة ـ نحو: «لسان»، و«كَبِد»، و*dereḵ* (طريق؛ دَرْك) في العبريّة ـ أو تذكَّر في لغة وتؤنَّث في أخرى ـ نحو: «شمس» بإزاء *šemšā* وهي مذكّرة في السريانيّة.

---

(١) من الملاحظ أيضاً أن جمع التكسير وجمع المؤنّث السالم في العربيّة قد يعاملان معاملة المؤنّث المفرد، فإذا أُسند الفعل إليهما جاز اقترانه بالتاء، فتقول: جاء الرجال وجاءت الرجال، وجاء الهِنْدات وجاءت الهِنْدات.

(٢) انظر ص ١٣٦ فيما سيأتي.

٧ ـ الإفراد والتثنية والجمع: ترجع التفرقة بين هذه الأنواع الثلاثة إلى الساميّة الأمّ في الأغلب بدليل وجودها في لغات ساميّة متباعدة جغرافيًا: فهي موجودة في العربيّة، أي في الساميّة الجنوبيّة، وفي الأوجاريتيّة، أي في الساميّة الشماليّة ـ الغربيّة، وفي الأكديّة، أي في الساميّة الشماليّة ـ الشرقيّة. والذي يميّز الساميّات في هذه التفرقة عن كثير من اللغات الأخرى إنما هو استخدامها صيغة خاصّة بالمثنّى، وعلى درجات متفاوتة في كل لغة من أفراد المجموعة. إن طبيعة المثنّى من حيث وقوعه في حيّز الجمع لا في حيّز الإفراد ـ وهو أمر ثابت في اللغات التي تقتصر على الإفراد والجمع، إذ يعامَل المثنّى فيها معاملة الجمع لا معاملة المفرد ـ تبدو جليّة في علامة التثنية، أي في الزائدة التي تلحق بالمفرد لتنقله إلى المثنّى، وذلك في أمرين اثنين: الأوّل أن المثنّى، كالجمع، يعبِّر عنه مورفيمٌ خاصٌّ يلحق بالمفرد في حين أن المفرد ليس له مورفيم خاصّ به، أي أن مورفيم الإفراد مورفيم صِفْريّ zero morpheme؛ والثاني أن الشبه قائم بين مورفيم التثنية ومورفيم الجمع في الساميّة الأمّ، فكلاهما أساسه حركات الإعراب الخاصّة بالمفرد، أي الضمّة والفتحة والكسرة، مع بعض التعديلات الصوتيّة التي أفضت إلى تماثلِ حالتي النصب والجرّ في كلٍّ. ويبدو أن النون التي في مورفيمَي التثنية *āni*- و*ayni*- والنون التي في مورفيمَي الجمع *ūna*- و*īna*- تنحدران من أصل مشترك، والراجح أنهما من التنوين الذي يلحق علامة الإعراب في المفرد، وأن اختصاص المثنّى بكسرة بعد النون واختصاص الجمع بالفتحة بعدها مَرَدُّه إلى مزيد من التفرقة بين الصيغتين، وذلك في مرحلة لاحقة على الأرجح. وسيكون لنا عودة إلى موضوع التثنية في موضع آخر من الكتاب ضمن المبحث الصرفيّ[١].

٨ ـ الحالات الإعرابيّة: مع أن معظم اللغات الساميّة فَقَدَ علامات الإعراب، باستثناء بقايا منها ترجع إلى مرحلة لغويّة سابقة، نستنتج من وجود نظام إعرابيّ في العربيّة الفصحى والأوجاريتيّة والأكديّة ـ أي في مناطق متباعدة من الخريطة الساميّة، كما في «٧» أعلاه ـ أن للساميّة الأمّ[٢] نظاماً إعرابيًا احتفظت به الساميّات على درجات

---

(١) انظر ص ١٤٤.

(٢) في الاحتمالات النظريّة المختلفة لوجود نظام إعرابيّ في الساميّة الأمّ أو عدم وجوده فيها، وعلاقة ذلك باللغات الساميّة المختلفة، انظر: Owens (١٩٩٨) ص ٥٩ وما بعدها.

متفاوتة: ففي حين احتفظت العربيّة بهذا النظام على صورته التي نفترض أنها من الأصل السامي الأمّ، لم يبق منه في الآراميّة والعبريّة سوى آثار لا يلحظها إلا الدارس، وذلك لكثرة ما اعترى أصلها من تغيُّر. وتدلّنا المقارنة على أن النظام الإعرابيّ الساميّ، منذ النشأة، خَصَّ الضمّة بالإسناد والفتحة بالمفعوليّة والكسرة بالإضافة؛ وهذا ما أدركه النحاة العرب في لغتهم، فقالوا إن الرفع علم الإسناد، والنصب علم المفعوليّة، والجرّ علم الإضافة. إلا أن الفصحى نفسها كانت قد بدأت تنحو نحو التقليص التدريجيّ لهذا النظام الثلاثيّ[1]، فاقتصر بعض الأسماء فيها على علامتين إعرابيّتين لثلاث حالات إعرابيّة، كما في الممنوع من الصرف وجمع المؤنّث السالم، واقتصر بعضها الآخر على حالة واحدة، أي على البناء، في نحو «أمسِ» و«ثلاثَ عشرةَ». أما العاميّات العربيّة فخطت في ذلك خُطًى أبعد لأن بقاءها حيّةً على الألسن جعلها أكثر عرضة للتغيّر، خلافاً للفصحى التي لم تعد لغة تخاطب فصارت نموذجاً يُحتذى ويُحتكم إليه في معرفة «الصواب» و«الخطأ» انطلاقاً من التسليم بثباته على الصورة التي وصلتنا في التراث. وإذا سلّمنا أن عاميّاتنا هي وريثة الفصحى بصورة من الصور رأينا أن الفصحى نفسها أسقطت النظام الإعرابي على نحو شبه كامل في ما آلت إليه العاميّات.

٩ ـ الزوائد الصرفيّة[2] ومعاني الأوزان: تشترك الساميّات جميعاً بإدخال زوائد affixes على جذور الكلمات للدلالات الصرفيّة المختلفة، وباستخدام ثلاثة أنواع منها بحسب موضع كل نوع في الكلمة. وهذه الأنواع الثلاثة هي: السوابق prefixes، كهمزة التعدية في الفعل وميم المصدر في الاسم؛ والدواخل أو الحواشي infixes كتاء «افتعلَ» و«افتعال» ونون «انفعلَ» و«انفعال»؛ واللواحق suffixes كنون التوكيد وعلامة

---

(١) انظر ص ١٥٥.

(٢) نستخدم مصطلح الصرف بمعناه الأوسع، أي باعتباره أحد القسمين الأساسيَّين لعلم النحو، دون التفرقة بين قسميه الكبيرين، أي علم الصرف التصريفيّ وعلم الصرف الاشتقاقيّ. وبمعنى آخر، لسنا هنا في مجال التفرقة بين المستويين الصرفيّ والتصريفيّ، وذلك تمسُّكاً منا في هذا البحث بالمناهج المقارنة لعلم اللغات الساميّة، مع إقرارنا بأهمّيّة التفرقة بين ذينك المستويين في الدراسة الألسنيّة. وقد نبّهنا على الفرق بين هذين المستويين في مقالتنا: «حدود العلاقة بين المكوّنات المعجميّة والنحويّة في التراث النحويّ العربيّ»، ص ٢٩ ـ ٣٠. وانظر أيضاً: إبراهيم بن مراد، «مقدّمة لنظريّة المعجم»، ص ٤٠ وما بعدها، وقارن ما سيأتي بيانه ص ١١٩ وما بعدها.

التثنية. ومع أن الأخوات الساميّات تختلف في مدى الاستفادة من هذه الزوائد، وتنفرد إحداها أحياناً بزائدةٍ ما ـ كما في أداة التعريف، وهي لام سابقة في العربيّة، و-*ha* سابقة في العبريّة، و*ā*- لاحقة في السريانيّة، الأمر الذي يرجّح عدم وجود أداة تعريف ساميّة مشتركة ـ فإن مجمل الزوائد الصرفيّة من الساميّ المشترَك، وهذه الزوائد ترجع إلى مرحلة ضاربة في القِدَم إذ إنها جزء عضويّ من البنية الصرفيّة للكلمة الساميّة. وممّا أفضى إليه نظام الزوائد الصرفيّة نشوء صيغ اختصّت بمعانٍ محدَّدة، وهذه ميزة ساميّة أساسيّة؛ فمعنى الكلمة الساميّة كان في جذرها وفي صيغتها الصرفيّة معاً، ولذلك قد يدرك السامع أحد هذين العنصرين الدلاليّين ويجهل الآخر، وغالباً ما يكون العنصر المدرَك هو الصيغة نظراً لعامل القياس. فلو سمع المتكلّم، مثلاً، كلمة «اصمئلال» لعرف بالقياس أنها مصدر وأن فعلها «اصمألّ» حتى ولو لم يكن يعرف معنى هذا الفعل. صحيح أن هذا لا يكون في كل صيغة، إلا أنه ظاهرة ثابتة في صيغ كثيرة، أهمها مزيدات الأفعال ومشتقاتها، وصيغ اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، وصيغ أخرى ترتبط بمعانٍ محدّدة، كدلالة وزن «فُعالة» على بقيّة الأشياء، كـ «القُمامة» و«البُراية» و«النُّفاية» الخ، ودلالة وزن «فِعالة» على الصنعة، كـ «التِّجارة» و«الزِّراعة» و«الوِراقة» الخ، ودلالة وزن «فَعيل» على أشياء منها السير، كـ «الذَّميل» و«الرَّحيل»، والصوت، كـ «الصَّهيل» و«الأزيز»، ودلالة وزن «فَعَلان» على التقلّب، كـ «الطَّوَفان» و«الجَوَلان» و«النَّزَوان»، وهكذا. إن في هذا الارتباط بين الصيغ والمعاني لَطاقاتٍ كبيرةً على التوليد، وهو أمر كثيراً ما يُغفل مدرّسو العربية تثبيته في أذهان المتلقّنين فيفوّتون عليهم «سرًّا» كبيراً من «أسرار» اللغة.

١٠ ـ الحدث المنقضي والحدث غير المنقضي[١]: يوافق هذان المصطلحان حقيقة الفعل الماضي والفعل المضارع في اللغات الساميّة. فصيغة الفعل الماضي في هذه اللغات تعبّر عن الحدث المنقضي، وصيغة الفعل المضارع تعبّر عن الحدث غير المنقضي، أي أنهما لا تعبّران في الحقيقة عن الزمن، ماضياً وحالاً ومستقبلاً، كما في

---

(١) يستخدم Fleisch عبارتي accompli و inaccompli لهذين المعنيين، وذلك في دراسة مفصّلة عن دلالة الماضي والمضارع في العربيّة؛ انظر الفصل الثاني من كتابه *Traité de philologie arabe* ٢/١٦٩ ـ ٢٠٦.

اللغات الهنديّة ـ الأوروبيّة مثلاً، بقدر ما تعبّران عن انقضاء الحدث أو عدم انقضائه[1]. ولسنا ننكر أن العربيّة، من بين هذه اللغات، قد طوّرت طُرُقاً للتعبير عن الأزمان والعلاقات الزمنية في التركيب[2]، إلا أن الوضع الأصليّ للفعل في الساميّات كان أقلّ تعقيداً وتطوّراً مما هو في العربيّة، وكان عماده التفرقة بين ما انقضى وما لم ينقضِ بعدُ. ومما يؤيّد القول بعدم اختصاص أيّ من الصيغتين الفعليّتين، الماضي والمضارع، بزمن محدَّد، في أصل الوضع، استخدام المضارع للدلالة على معنى المُضيّ إذا سُبق بـ «لم»[3]، وهذا يفسّر معنى قول النحاة إن «لم» حرف قلب. وقد ذهبت العبريّة إلى أبعد من ذلك، فهي تستخدم واو القلب ـ وهي نظير «لم» في العربيّة ـ لأمرين اثنين، أوّلهما قلب دلالة المضارع من الاستقبال إلى المُضيّ، وثانيهما عكسُ ذلك أي قلب دلالة الماضي من المضيّ إلى الاستقبال. وإلى ذلك نجد صيغة الماضي في العربيّة دالّةً على الحال في نحو: «بِعْتُكَ الأرض» و«زوّجتُك ابنتي»، أي في باب العُقود مثلاً، أو على القرب من الحال في نحو: «قد قامت الصلاة»، أو على الاستقبال في الشرط نحو: «إن زرتَني أكرمتُك» وفي الدعاء نحو: «طال عمرك» و«سقى الله». هذا من حيث المعنى؛ أما من حيث الصيغة، فإن معظم الساميّات يشترك في صيغتين اثنتين، إحداهما تلحقها الضمائر، أي صيغة الماضي، ويسمّيها المستشرقون بناءً على هذا suffixed conjugation، والثانية تتصدّرها الضمائر (أي حروف المضارعة، وهي في حقيقتها ضمائر)، ويسمّيها المستشرقون prefixed conjugation. إلا أن علينا أن نتنبّه إلى أن النظام الفعليّ في الأكديّة يختلف عن هذه القسمة الثنائيّة، الأمر الذي يحمل على التريّث في ردّ القسمة الثنائيّة إلى المشترك الساميّ، أي إلى الساميّة الأمّ. ففي الأكديّة صيغتان فعليّتان تتصدّرهما الضمائر، تدلّ إحداهما على الحدث المنقضي والأخرى على الحدث غير المنقضي، وصيغةٌ فعلية واحدة ـ على وزن «فَعِلْ» ـ تلحقها الضمائر وتعبّر عن

(١) نُسقط من اعتبارنا في هذا المجال فعلَ الأمر لأنه صيغة محصورة بالمخاطب ولأنه بالضرورة مرتبط بالاستقبال قياساً على زمن النطق به؛ والأمر في الواقع صيغة فعليّة mood (انظر ص ١٥٤) بخلاف الماضي والمضارع.

(٢) انظر ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٣) قارن ما سيرد، ص ٢٥٠.

الديمومة[1]. وبعيداً عن الخوض في تفاصيل هذا النظام في الأكديّة وفي الظواهر القريبة منه في عدد من اللغات الساميّة الأخرى، يبدو لنا أن صيغة الماضي، أي الصيغة التي تلحقها الضمائر، في الساميّة الأمّ، ذات علاقة في أصل نشأتها بالصيغ الاسميّة القريبة منها وزناً؛ فالأوزان الفعلية «فَعَلَ» و«فَعُلَ» و«فَعِلَ» تقابل الأوزان الاسمية «فَعَلٌ» و«فَعُلٌ» و«فَعِلٌ»، كما أن دخول تاء التأنيث على كلتا المجموعتين هاتين ـ نحو: «فَعَلَتْ» و«فَعَلَةٌ»، و«فَعِلَتْ» و«فَعِلَةٌ» ـ يشير إلى العلاقة الوثيقة بينهما في مرحلة لغويّة قديمة جدًّا[2]. ولا ريب أن دلالة الماضي والمضارع على المنقضي وغير المنقضي لَمن المميّزات الأساسيّة لمجموعة اللغات الساميّة، على ما بين أفرادها من تفاوت في تفاصيل النظام الفعليّ وأبنيته[3].

١١ ـ أوزان مزيدات الأفعال ومعانيها: تشترك الساميّات في توليد مزيدات أفعالها من الأصل الثلاثيّ غالباً، نحو «افتعل» و«استفعل» من الفعل الثلاثي «فَعَلَ»[4]؛ وقد يكون أساس الزيادة ثنائيًّا[5]، نحو «زَلْزَلَ» من «زلَّ» و«تَجَفْجَفَ» من «جَفَّ»، أو رباعيًّا، نحو «تَدَحْرَجَ» من «دَحْرَجَ» ومثلها «احرنجم» و«اشْمَخَرّ» إذا افترضنا أنهما مزيدان على

---

(١) انظر مادّة permansive aspect في كتابنا: معجم المصطلحات اللغويّة، ص ٣٦٨؛ وأيضاً مادّة stative verb (الفعل السكونيّ)، ص ٤٧١.

(٢) إلى ذلك تشترك هاتان المجموعتان، الفعليّة والاسميّة، في علامة جمع الذكور؛ والأغلب أن صيغة «كَتَبوا» في العربيّة، وما يقابلها في أخواتها الساميّات، ترجع إلى صيغة أقدم هي *katabūna**، أي أن النون التي احتفظ بها المضارع كانت جزءاً من الضمير اللاحق بصيغة الماضي، كما يُستدلّ بالمقارنة بين الساميّات وباحتفاظ بعضها بالنون مع الماضي. وهذه النون تقابل النون في جمع المذكّر السالم، وهي جزء من لاحقة مشتركة هي *ūna*-*.

(٣) للتوسّع في قضايا الفعل في اللغات الساميّة، انظر: Bauer (١٩١٠)، وCohen (١٩٢٤)، و Thacker (١٩٥٤).

(٤) لعل الأصحّ أن يقال: «الجذر الثلاثي، الفاء فالعين فاللام»، إلا أننا لا نريد الدخول هنا في التفرقة بين الفعل والجذر.

(٥) هذا القول مبنيّ على التسليم بأن الثلاثيّ المضعّف إنما هو ثنائيّ في الحقيقة؛ ف «زَلَّ»، مثلاً، من أصلين هما الزاي واللام، وتكرار اللام ما هو إلا تشديدها، أي الوقوف على مخرج نطقها وقتاً أطول ممّا في نظيرها غير المشدَّد، وهذا لا يعني أن فيها لامين اثنين. وقد تنبّه المعجميّون العرب إلى هذا، فترى ابن دريد يضع باباً مستقلاً في جمهرته (١/ ١٧٣ ـ ٢٢٥) لما يسمّيه «الثنائي الملحق ببناء الرباعي المكرّر».

فعلين رباعيّين غير مستعملين. ومع أن بعض اللغات الساميّة ينفرد، أو يكاد، بأوزان مزيدة لا يمكن ردّها إلى الساميّة الأم ـ نحو وزن *nettaktab* في السريانيّة، ووزنَيْ *'astakattaba* و*'astakātaba* في الحبشيّة ـ تشترك الساميّات في الغالبيّة العظمى من المزيدات، وهي تقع في مجموعات متقاربة من أهمّها: «أ» المجموعة التي فيها تشديدٌ أو إطالةُ صائت قياساً على الثلاثي، نحو «فَعَّلَ» و«فاعَلَ»؛ «ب» المجموعة التي فيها نون زائدة، إما مصدَّرةً في «انْفَعَلَ» أو ثانيةً في «افْعَنْلَلَ»؛ «ج» المجموعة التي فيها تاء زائدة، إما مصدَّرةً في «تَفَعَّلَ» و«تَفاعَلَ» و«افتعلَ»[1]، أو بعد سين في «اسْتَفْعَلَ»؛ «د» المجموعة التي فيها تضعيف، ومن نماذجها الثنائيّ المكرَّر نحو: «زَلْزَلَ» (ومن مقابلاته في الآراميّة *galgēl*، وفي العبريّة *kilkēl*)؛ والأوزان المضعّفة اللام نحو «احْمَرَّ» و«احْمَارّ» (وفي الآراميّة *pardēd* وفي العبريّة *ša'nān*)، وشبيه بها ما ضُعّفت لامه واحتوى زيادة نحو «اقْعَنْسَسَ» و«اسْحَنْكَكَ»؛ والأوزان المضعّفة العين واللام نحو «عَرَمْرَم» (وفي الحبشيّة *gabatbat* وفي العبريّة *ḥamarmar*). هذا من حيث الوزن؛ أما لجهة المعنى فالملاحَظ أيضاً أن الساميّات تشترك في المعاني الأساسيّة للمزيدات المشتركة. وإذا نحن أخذنا العربيّة منطلقاً وبحثنا عن مقابلات في الساميّات لمعاني مزيداتها وَقَعْنا على نظائر للمعاني الأساسيّة[2]. ونمثّل على ذلك بمقارنة سريعة لمزيدين اثنين من المزيدات المشتركة بين العربيّة والعبريّة:

«أ» ـ وزن فَعَّلَ (في العبريّة *pi'ēl*): أوّل معانيه المشتركة التعدية، أي جعل اللازم متعدّياً، نحو «سَلَّمَ» من «سَلِمَ» اللازم و*šillam* (سَلَّمَ) من *šālēm* (سَلِمَ) اللازم، وجعل المتعدّي إلى مفعول به متعدّياً إلى مفعولين، نحو: «عَلَّمَ» من «عَلِمَ» و*limmaḏ* (عَلَّمَ) من *lāmaḏ* (عَلِمَ). وثانيها التكثير أو المبالغة، نحو «كَسَّرَ» و«قَطَّعَ»، ومثل ذلك في العبريّة استخدام وزن *pi'ēl* من الفعل المجرّد *qāḇar* (قَبَرَ) بمعنى «قَبَر جماعةً»، ومن الفعل المجرّد *šā'al* (سَأَلَ) بمعنى «أَلَحّ في السؤال». وثالثها النسبة، نحو «كَذَّبَ» فلاناً،

---

(١) ذَكَرْنا وزن «افْتَعَلَ» مع هذه المجموعة انطلاقاً من أن أصل هذا الوزن، كما يُستدلّ بالمقارنة، هو «اتْفَعَلَ»، إلا أن القلب المكانيّ أفضى إلى تقديم فاء الفعل على تائه الزائدة. انظر بيان ذلك، ص ٨٣.

(٢) المراد بهذا أن المعاني التي طوّرتها العربيّة بنفسها لهذه الأوزان، ليس لها نظائر في سائر الساميّات؛ وهذا الأمر مَرَدُّه إلى نُمُوّ العربية نُمُوًّا أكمل من سائر أخواتها، كما ستبيّن دراستنا المقارنة في الفصول القادمة من الكتاب.

أي نَسَبَه إلى الكذب، و*qiddēš* أي نَسَبَه إلى القداسة. ورابعها السلب، نحو «قَرَّدَ» البعيرَ، أي انتزع قِرْدانَه، و«قَذّى» العينَ، أي أخرجَ ما فيها من قَذًى أو كُحل، و*šērēš* أي اقتلع الشيء (سَلَبَه جذره) و*zinnēḇ* أي قطع الذَّنَبَ. وإلى ذلك يُستخدم هذا الوزن في اللغتين لتوليد الأفعال المشتقّة من الأسماء، نحو «جَيَّشَ» من الجيش، و«جَسَّدَ» من الجَسَد، و*sippēr* (روى) من *sēfer* (كتاب، سِفْر)، و*zimmēr* (غَنّى، عَزَفَ) من *zimrā* (لحن، أغنية).

«ب» ـ وزن انْفَعَلَ (في العبريّة *niph'al*): يُستخدم هذا الوزن في اللغتين لمطاوعة «فَعَلَ» أو «أَفْعَلَ»: فمثال الأول في العربيّة «كَشَفْتُه فانكشف»، وفي العبريّة *nikṯaḇ* مطاوع *kāṯaḇ*؛ ومثال الثاني في العربيّة «أَطْلَقْتُه فانطلق»، وفي العبريّة *nikḥad* (خُبِّىء، *«انخبأ») مطاوع وزن *hiph'īl* (أَفْعَلَ)[1]. ويُستخدم أيضاً فيهما للتعبير عمّا يُحدثه الفاعلُ لنفسه، فالفعل «انقادَ»، علاوةً على استعماله بمعنى «قِيدَ»، يدلّ على أن الفاعل يجيز لنفسه أن ينقاد، وفي اللسان (قود): «الانقياد: الخضوع»؛ والفعل «انْخَدَعَ» بمعنى «خُدِعَ» أي خَدَعه غيرُه أو جعل نفسه قابلاً للخدع. ومثال هذا الاستعمال في العبريّة *nimkar* (من المجرَّد *māḵar*، باع) بمعنى «باعَ نفسَه»، و*niġ'al* (من المجرَّد *gā'al*، خلّصَ، أعتقَ) بمعنى «خلَّص نفسَه». وكذلك تشترك اللغتان في أن هذا الوزن قد لا يكون له فعلٌ مقابلٌ من لفظه، نحو: «انْطَلَقَ»، ولم يُسمع *«طَلَقَ» بمعنى «ذَهَبَ»، و*nistar* (اختبأ؛ قارن: سَتَرَ) ولم يَرِد *sātar**. ويُذكر أيضاً أن هذا الوزن يُستخدم في اللغتين لتوليد الأفعال من الأسماء، كقولك في العربيّة «انْحَجَزَ» إذا أتى الحِجازَ، وفي العبريّة *nilbaḇ*، أي صار ذا لُبّ، من *lēḇ* (لُبٌّ).

١٢ ـ الألفاظ المشتركة: ككلّ مجموعة لغويّة، تشتمل اللغات الساميّة على عدد كبير من الألفاظ المشتركة بينها، وهي تشكّل بمجموعها المخزونَ المشترَك common stock لهذه اللغات. وعلاوةً على المشترَك من جذور الأفعال، والضمائر، والأعداد، والأدوات المختلفة كأدوات العطف والشرط والإشارة، يضمّ المخزونُ المشترَك في الساميّات مجموعةً كبيرة من الأسماء التي ترجع إلى الساميّة الأمّ، والتي يمكن تصنيفها في مجالات دلاليّة محدَّدة يعبّر معظمها عن الحاجات الأساسيّة للمجتمع اللغويّ الساميّ

---

(١) وهو مطاوع المجرّد *kāḥad* أيضاً.

في مرحلة مبكرة هي المرحلة المشتركة بين الساميّات. ومن أهمّ هذه المجالات الدلاليّة أعضاء الجسد، كالرأس والعين والأنف والأذن واللسان واليد والرجل والشَّعر؛ والقرابات، كالأمّ والأبّ والأخ والأخت والبعل والخَتَن؛ والنبات، كالسنبلة والعِضَة والعنب والتُّفاح والثوم والقمح والشعير والحنطة؛ والحيوان، كالثور والبقر والضأن والخنزير والحمار والأتان والدبّ والكلب. وقد جمع G. Bergsträsser في كتابه *Einführung in die semitischen Sprachen* الصادر عام ١٩٢٨ قائمة بالألفاظ المشتركة في الساميّات (ص ١٨٢ ـ ١٩٢)، كما جمع D. Cohen الجذور الساميّة المشتركة في معجم خاص صدر جزؤه الأول عام ١٩٧٠ (انظر ثبت المصادر). ويجب أن ننبّه على أن اشتراك لغتين ساميّتين (أو أكثر) في مفردةٍ ما، لا يعني بالضرورة أن معنى المفردة متطابق فيهما؛ فقد يكون الجامع بين المفردة في اللغة الأولى والمفردة في اللغة الثانية اشتراكهما في الجذر، ثم تفترقان في الدلالة المعطاة لذاك الجذر. مثال ذلك لفظة *šaʿar* في العبريّة والفينيقيّة، ونظيرها *tarʿā* (وفيها قلب مكانيّ بين العين والراء) في الآراميّة؛ وهي فيها جميعاً بمعنى الباب الكبير، كباب المدينة أو الهيكل مثلاً. يقابل هذه الكلمةَ، اشتقاقاً، في العربيّة «الثَّغْر»؛ إلا أن معنى الثَّغْر في العربيّة أكثر عموماً: ففي اللسان (ثغر) أنه «كلّ فُرجة في جبل أو بطن وادٍ أو طريق مسلوك. . . [و] كلّ جَوْبة منفتحة أو عَوْرة. . . [و] موضع المخافة من فُروج البلدان». وعلى هذا العموم، وجّهت العربيّة معنى اللفظة توجيهاتٍ مختلفةً تجعلها أكثر تحديداً لمعنى الانفتاح، فالثَّغْر الفم، والثُّغْرة نُقرة النَّحْر، الخ. ومن الأمثلة أيضاً كلمة «أَهْلٌ» في العربيّة، فأهل الرجل عشيرتُه وأقاربه، وأهل البيت سكّانه؛ نظير هذه الكلمة في الأكديّة *ālu*، ومعناها المدينة أو المُسْتَقَرّ، وفي العبرية *'ōhel*، ومعناها الخيمة، وهي مكان يجمع الأقارب؛ فالعلاقة بين المعنى العربيّ والمعنى الأكديّ والعبريّ علاقة مكانيّة، ففي حين ينظر المعنى الأوّل إلى من يحلّ في المكان، ينظر الثاني إلى المكان نفسه. وفي بعض الحالات تصل العلاقة الدلاليّة للّفظة الواحدة في لغتين ساميّتين حدّ التضادّ[1]؛ فالفعل «حَلَّلَ» في العربيّة يعني: جعله حلالاً، أما نظيره في العبريّة *hillēl* فيدلّ على التدنيس. ومدار الأمر أن الأصل الاشتقاقيّ الواحد

(١) انظر الأمثلة التي جمعها ربحي كمال لهذه الظاهرة في كتابه: التضادّ في ضوء اللغات الساميّة.

ربّما تتفرّع دلالاته في لغتين ساميّتين ـ أو أكثر ـ تفرّعاً قد يسهّل أحياناً إدراك العلاقة الجامعة بين اللفظين؛ إلا أن الدلالة قد تتطوّر فتبتعد عن المعنى الأصليّ فيصعب الحكم بوجود علاقة دلالية بين اللفظين المشتركين، ويكتفي الباحث حينئذ بالقول إن كلاًّ من ذينك اللفظين، وإن كانا من جذر واحد، له «أصل»[1] دلاليّ مستقلّ برأسه.

١٣ ـ التركيب: لعل هذا الجانب من المقارنة بين الساميّات أعقدُها جميعاً وأقلّها حظًّا في الوصول إلى نتائج مقنعة. فبينا ينحصر أساس المادة التي تنطلق منها الدراسة الصوتيّة المقارنة بعدد محدود جدًّا من الأصوات، وينحصر أساس مادّة الدراسة الصرفيّة المقارنة بعدد قليل نسبيًّا من الصيغ، تُدخلنا دراسة الجملة ـ ولا سيّما في المنهج المقارن ـ إلى مجال شديد الاتّساع قائمٍ على العلاقة بين عناصر التركيب، من حيث تعاقبها، وتقديمها وتأخيرها، وأثر بعضها في بعض، وذلك كلُّه في الجملة الواحدة وفي مجموع الجمل في نصٍّ ما، علاوةً على الروابط بين عناصر الجملة وبين الجمل المختلفة، وعلى السمات البلاغيّة المتعلّقة بكلّ هذا. ومهما يكن من أمر، يمكن القول إن بناء الجملة في اللغات الساميّة شهد تطوّراً كبيراً قياساً على ما نعرفه عن العنصرين الصوتيّ والصرفيّ في هذه اللغات. ويبدو أن أقدم النصوص التي نقع عليها تتميّز جمله بالبساطة وعدم التداخل، فكأنها مرصوفة الواحدة تلو الأخرى، في حين أن النصوص المتأخّرة ـ ولا سيّما في الساميّات التي خلّفت لنا تراثاً أدبيًّا، وعلى رأسها العربيّة ـ تتّسم بقدر كبير من التعقيد يعكس النضج الفكريّ الذي بَلَغَهُ مؤلّفوها. ولا يخفى أن في هذا القول شيئاً غير يسير من التعميم، وأن البرهان عليه يقتضي أكثر ممّا تتيحه هذه العُجالة، وأن النمط الأدبيّ ذو أثر واضح في طبيعة التركيب، فالأمثال السائرة، مثلاً، تقوم على الإيجاز والتوازي والسجع، والكتابة الفلسفيّة تعتمد الدقّة ووضوح المصطلح وتحتمل تداخل الجمل الخ... وكذا للشعر والرواية وسائر الأنماط خصائص تركيبية معيّنة. أما من حيث ترتيب عناصر الجملة فالأغلب في الجملة الساميّة أن تصدَّر بالفعل يليه فاعله ثم سائر عناصر التركيب ـ أي أن هذه اللغات في جوهرها تعتمد الترتيب التالي: فعل ـ فاعل ـ مفعول، وهو الترتيب

---

(١) نستخدم «الأصل» هنا مستعاراً من ابن فارس في معجمه: مقاييس اللغة، إذ يشير به إلى الفروع الدلاليّة المستقلّة التي قد يجمعها الجذر الاشتقاقيّ الواحد.

VSO[1] إلا أنه لا ينبغي القول إن هذا الترتيب هو الأصل وإن ما عداه تفرّع عنه، فذلك مما يصعب إثباته.

ب ـ الدراسة المقارنة في التراث العربي

من المسلَّم به أن العرب درسوا لغتهم، أكثر ما درسوها، منفردةً غيرَ مقارَنة بلغات أُخرى. ولعلّ ما يسوّغ هذا التسليم أن النحاة واللغويّين العرب لم يقارنوا العربيّة مقارنةً منهجيّة ومطّردة بالفارسيّة أو اليونانيّة أو بلغات أقرب إليها، كالسريانيّة والعبريّة، وأنّهم لم يحتكموا إلى أخوات العربيّة للمفاضلة بين آراء البصريّين والكوفيّين في مواضع كان الاحتكام فيها سيقطع بصواب أحد الرأيين[2]. إلا أن هذا التسليم يجب ألاّ يحجب عنّا اهتمام الدارسين العرب القدماء بلغاتٍ غير لغتهم، ولا سيما الفارسيّة، وإلى حدّ أقل، السريانيّة التي كانت ما تزال لغةَ خطابٍ معروفةً في المرحلة التي بدأ العرب فيها تآليفهم اللغوية، في حين أن العبريّة كانت مقصورة على الطقوس الدينيّة فيما نعلم. وقد ذكر أحد متأخّري النحاة، أبو حيّان النحويّ المتوفّى سنة ٧٤٥ للهجرة، أن له كتاباً اسمه «جلاء الغَبَش عن لسان الحَبَش» ـ وهو من كُتُبه التي لم تصلنا ـ وقال مشيراً إليه في مؤلَّف له آخر[3]: «وقد تكلّمتُ على كيفيّة نسبة الحَبَش في كتابنا المترجِم عن هذه اللغة. . . وكثيراً ما تتوافق اللغتان: لغة العرب ولغة الحَبَش في ألفاظ وفي قواعد من

---

(١) انظر ما تقدّم، ص ٣٦.

(٢) من ذلك، مثلاً، المسألة الحادية والثمانون من مسائل ابن الأنباريّ، وفيها: «ذهب الكوفيّون إلى أنّ كَما تأتي بمعنى كَيْما، وينصبون ما بعدها» (الإنصاف ٢/٥٥٨)، ومن أمثلة ذلك إحدى الروايات في بيتٍ لعُمر بن أبي ربيعة:

* كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظرُ *

وقول رؤبة:

* لا تظلموا الناس كما لا تُظلموا *

وفي الحبشيّة تُستخدم الأداة *kama* في المواضع التي تُستخدم فيها «كي» في العربيّة، فلا عجب أن يكون في العربيّة أداة ناصبة هي «كَما» بإزاء «كَيْما». وانظر ما سيأتي، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٣) البحر المحيط ٤/١٦٣. قارن أيضاً: خديجة الحديثي، أبو حيّان النحويّ، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

التركيب نحويّة كحروف المضارعة وتاء التأنيث وهمزة التعدية». بناءً على هذا سنحاول أن نتلمّس فيما يلي المعالم العامّة لمعرفة الدارسين العرب بلغاتٍ سوى لغتهم، وهذا أمر يستوجب النظر، لا في المصادر اللغويّة والنحويّة والمعجميّة فحسب، بل في كتب الأخبار والطبقات وغيرها من كتب الأدب أو كتب العلوم، ولذلك لسنا ندّعي أننا سوف تستنفد هذه المصادر جميعاً، بل حَسْبُنا أن نبيّن الملامح العامّة التي تُثبت أن العرب، وإن درسوا لغتهم دراسةً غيرَ مقارنة إجمالاً، لم يجهلوا الدراسة المقارنة بل أشاروا إليها واستعانوا بها في مواضع بعينها[1].

لا تخلو المصادر العربيّة من روايات تُثبت أن السريانيّة، أو ما يسمّيه العرب أحياناً بالنبطيّة أي لغة أهل سواد العراق، وهي الآراميّة الشرقيّة، كانت معروفة متداولة في الزمن الذي أخذ فيه العرب يهتمّون بجمع اللغة ودراستها ولا سيّما في القرنين الأول والثاني الهجريّين. من ذلك ما رواه ابن قتيبة المتوفّى سنة ٢٧٦ للهجرة عن أبي عاصم عن إسماعيل بن مُسْلم المكّي: «كنتُ بالكوفة فإذا قومٌ من جيراني يُكثرون الدخول على رجل، فقلت: مَن هذا الذي تدخلون عليه؟ فقالوا: هذا عليّ بن أبي طالب، فقلت أَدْخِلوني معكم، فمضيتُ معهم وخَبَأْتُ معي سوطاً تحت ثيابي، فدخلتُ فإذا شيخٌ أصلعُ بَطينٌ، فقلتُ له: أنت عليّ بن أبي طالب؟ فأومأ برأسه، أي نعم، فأخرجتُ السوطَ فما زلتُ أقنّعه وهو يقول: لتاوي لتاوي، فقلتُ لهم: يا فَسَقة! عليّ بن أبي طالب نبطيّ! ثم قلتُ له: ويلك، ما قصّتك؟ قال: جُعلت فِداك، أنا رجلٌ من السواد أخذني هؤلاء فقالوا: أنت عليّ بن أبي طالب»[2]. والشاهد أن الرجل نطق بلغته الأمّ عند الفزع فقال: لتاوي، وهي بالسريانية *laytāw* أي ليس، أو ليس الأمر كذا، وأن إسماعيل نفسه

---

(١) جمعنا طرفاً من المادة الدالّة على الدراسة اللغويّة المقارنة في التراث العربيّ في مقالتنا Early Arab lexicographers and the use of Semitic languages المنشورة في مجلة *Berytus*؛ وقد أفدنا منها في هذا الجزء من الفصل. ويحسن التنبيه على أن في المصادر العربيّة التي عُنيت بما سُمّي «لحن» العامّة أو الخاصّة (كلحن العوامّ للزُّبيديّ، وتثقيف اللسان لابن مكّيّ الصقلّيّ، ودرّة الغوّاص للحريريّ، وتقويم اللسان لابن الجوزيّ) مادة لهجيّة غنيّة يمكن للدارس أن يفيد منها في معرفة التطوّر الصوتيّ والصرفيّ للعربيّة، في مراحلها المتأخّرة، ومقارنته بنظائره في لغات ساميّة أخرى؛ انظر: Owens (١٩٩٧) ص ٥٧.

(٢) عيون الأخبار ٢/١٤٩ ـ ١٥٠.

ميّز الكلام المنطوق وفهم معناه. وحقيقة الأمر أن الشواهد على استخدام كلمات سريانيّة إنما ترجع إلى الشعر الجاهلي، وتحديداً شعر أميّة بن أبي الصَّلْت المتوفّى سنة ٩ للهجرة. فقد ذكر ابن قتيبة أن أميّة «كان يحكي في شعره قصص الأنبياء، ويأتي بألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب، يأخذها من الكتب المتقدّمة، وبأحاديث من أحاديث أهل الكتاب»[١]؛ وذكر الأصفهاني أن أميّة «قد قرأ كتاب الله عزّ وجلّ الأولَ»[٢]، وغالب الظنّ أن المراد به الإنجيل بالسريانيّة لأن بعض الروايات يذكر أنه كان نصرانيًا[٣]. وإلى ذلك يذكر ابن قتيبة أن «أشياء منكرة» وقعت في شعر أميّة، ومنها أنه يسمّي السماء صاقورةً وحاقورةً وبِرْقِعَ، وهي ألفاظ غير عربيّة، ويقول في الله عزّ وجلّ: «هو السَّلَطْلِيط فوق الأرض مقتدرٌ»[٤]، وصيغة «سَلَطْلِيط» توحي بألفاظ في اللغات الساميّة الشماليّة يكرَّر فيها الجذران الثاني والثالث، نحو *praḥruḥtā* (شَرارة) في السريانيّة و*yfēhfiyyā* (جميلة) في العبريّة. ومن أبيات أميّة التي يكثر ذكرها في المصادر قوله[٥]:

لا نَقْصَ فيه غيرَ أنّ خبيئَهُ قَمَرٌ وساهورٌ يُسَلُّ ويُغْمَدُ

وفي جمهرة ابن دريد: «والسَّهْر، القمر بالسُّريانيّة، وهو الساهور؛ وزعم قوم: بل دارة القمر، وقد ذكره أميّة بن أبي الصَّلْت، ولم يُسمع إلا في شعره، وكان مستعمِلاً للسريانيّة كثيراً لأنه كان قرأ الكتب»[٦]. ومع أننا لا نعرف للساهور لفظاً مماثلاً في السريانيّة، خلافاً للسَّهْر الذي يقابله *sahrā* في السريانيّة، فإن الشاهد في بيت أميّة أنه يستخدم اللفظ استخداماً واعياً بعطفه على كلمة بمعناه، أي القمر، ويجعل خبر المبتدأ بصيغة المفرد، إذ يقول: «يُسَلّ»، ولم يقل: «يُسَلاّن»، موحياً بذلك أن القمر والساهور

---

(١) الشعر والشعراء، ص ٣٦٩.

(٢) الأغاني ٣/ ١٨٧.

(٣) انظر: لويس شيخو، شعراء النصرانية ١/ ٢١٩.

(٤) الشعر والشعراء، ص ٣٧١، وديوان أميّة، ص ٣٣.

(٥) ديوان أميّة، ص ٢٥، والشعر والشعراء، ص ١١٨.

(٦) جمهرة اللغة ٢/ ٧٢٤؛ وفي الاشتقاق، ص ٣١٧: «والساهور: القمر بالسريانيّة، وقد تكلّمت به العرب، وذُكر في الشِّعر». ومن اللافت أن ابن قتيبة يفسّر «الساهور» استناداً إلى ما يذكره أهل الكتاب؛ انظر: الشعر والشعراء، ص ٣٧٠. انظر أيضاً: لسان العرب (سهر)، وتاج العروس (سهر)، والمعرَّب، ص ١٩٢، وخزانة الأدب ١/ ١٢١.

مترادفان. وسواءٌ أكان للساهور مقابل في السريانيّة أم أن أميّة وضع اللفظة على قياس الوزن السريانيّ المعروف «فاعول»، فإن استخدام السين، عوضاً عن الشين التي تقابل السين السريانيّة، يرجّح الاقتراض المباشر من الجذر *SHR* في السريانيّة، خلافاً لما في كلمة «شَهْر» التي ترجع صيغتُها العربيّة إلى أصل سريانيّ كما ينبّه بعض المصادر[١].

وممّن ورد في شعره ألفاظ من السُّريانيّة العجّاجُ بن رؤبة، الراجز المعروف في القرن الأوّل للهجرة[٢]، نحو قوله[٣]:

ولو رآني الشُّعراءُ دُيِّخوا　　　ولو أقول بَرِّخوا لَبَرَّخوا

لمارَ سَرْجِيسَ وقد تدخدخوا

يُظهر السياق، بذكر مار سرجيس، أن المراد بلفظ «بَرِّخوا» محاكاة صيغة فَعَّلَ *(pā'ēl)* في السريانيّة، أي *barrēḫ*. وممّا يقوّي هذا أن العجّاج لو استخدم الصيغة العربيّة المقابلة (أي: بَرِّكوا لَبَرَّكوا) لو أجازت القافية ذلك، لظلّ الوزن مستقيماً، إلا أنه أراد أن يوحي بالاستعمال السريانيّ للّفظة. وأهمّ من ذلك كلّه قولُ ابن دريد في موضعِ ذِكْرِه شاهدَ الحجّاج: «والبَرْخ: الكثير الرخيص، لغة يمانية، وأحسب أصلها عبرانيًّا أو سريانيًّا»[٤]. وقد يظن ظانٌّ أن قول ابن دريد هذا من باب التخمين، إلا أنه يشفعه بالقول: «وهو من البَرَكة والنَّماء»، الأمر الذي يُثبت بما لا يقبل الشكّ أن ابن دريد يعي قاعدة التقابل الصوتي بين الخاء السريانيّة والعبريّة والكاف العربيّة[٥].

---

(١) المعرَّب، ص ٢٠٧، ولسان العرب (سهر).

(٢) ذكر ابن حجر العسقلانيّ في الإصابة ٣/ ٩٠ عن أبي عُبيدة أن العجّاج كان في الجاهليّة يرجز وعاش إلى خلافة الوليد بن عبد الملك (٨٦ ـ ٨٩ للهجرة)، إلا أن ابن شبّة أنكر ذلك.

(٣) ديوان العجّاج ٢/ ١٨٠. وانظر: جمهرة اللغة ١/ ٢٨٧، والمعرَّب، ص ٨٢، واللسان (برخ، بزخ، دنخ).

(٤) جمهرة اللغة ١/ ٢٨٧.

(٥) الواقع أن الخاء السريانيّة والعبريّة هي كاف اشتقاقاً، إلا أن وقوعها بعد صائت أدّى إلى جعل لفظها هائيًّا aspirated فتحوّلت إلى خاء. ومن الشواهد الأخرى على الألفاظ السريانيّة في شعر العجّاج استخدامه كلمة «الشَّبْر» في قوله: «الحمدُ لله الذي أعطى الشَّبَرْ» (بتحريك الباء لضرورة القافية)، وهو العطاء. انظر: اللسان (شبر)، وشعراء النصرانيّة بعد الإسلام، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠، والعجّاج: حياته ورجزه، ص ٧٦ ـ ٨٧.

ومن القرن الثاني نذكر بشّار بن بُرد المتوفّى سنة ١٦٨ للهجرة، فالمصادر تذكر قوله (ونُسب أيضاً إلى غيره)[١]:

فقلتُ له لا دَهْلَ من قَمْلَ بعدما رمى نَيْفَقَ التُّبّانِ منه بعاذرِ

ومعنى «لا دَهْلَ من قَمْلَ[٢]»: «لا تَخَفْ (أو: «لا خوفَ») من الجَمَل»، وقد أصاب اللغويون العرب في تفسيره؛ ففي تهذيب اللغة للأزهريّ: «وليس لا دَهْل ولا قَمْل من كلام العرب، إنما هما من كلام النَّبَط، يقولون للجَمَل قَمْل»[٣]. ولم يَفُت اللغويين أنّ الأصل السريانيّ بالحاء لا بالهاء، فذكروا في مادّة «دحل» أن معنى «لا تَدْحَل» بالنبطيّة: «لا تَخَف»[٤]. ويبدو أن قائل البيت إنما عمد إلى الهاء بدلاً من الحاء ليسخرَ من النبطيّ ـ والبيت كلّه قائم على السُّخريّة منه وعلى انتمائه النبطيّ لا الطائيّ[٥] ـ ويحاكيَ تحوّل الحاء في كلامه إلى الهاء، وهو تحوّلٌ معروف قد أشار إليه الجاحظ في ذكره لُكْنَة الأنباط[٦]. ومهما يكن من أمر هذا التحوّل، فإن مادّتي «دهل» و«دحل» بهذا المعنى دخيلتان من السريانيّة إلى العربيّة بالنقل المباشر، لأن المادّة العبريّة المقابلة هي

---

(١) يُنسب البيت أيضاً للطرمّاح (تاج العروس: دهل)، ولسُراقة البارقيّ (المعرَّب، ص ٣٠١). أما نسبته إلى بشّار ففي المعرَّب، ص ١٤٩، واللسان (دهل).

(٢) جاء لفظ «قَمْلَ» في البيت مختوماً بفتحة قصيرة لضرورة الوزن، إذ إن مقابله السريانيّ *gamlā* مختوم بأداة التعريف وهي فتحة طويلة. ولم يتنبّه Fück إلى أن الكلمة في بيت بشّار مختومة بفتحة قصيرة فأثبت لها فتحة طويلة *(qamlā)*؛ انظر: Fück (١٩٥٠) ص ٣٣.

(٣) تهذيب اللغة ٦/ ٢٠٠ (دهل)؛ والنصّ أيضاً في المعرَّب، ص ١٥٠، واللسان (دهل) منسوباً إلى الأزهريّ. وفي المعرَّب، ص ٣٠١، عن ابن السكّيت أن «هذا البيت أوّله بالنبطيّة؛ يقول: لا تَخَفِ الجَمَل». أما ابن دريد فقد ذكر في الجمهرة ٢/ ٦٨٣، أن الدَّهْل «كلمة عبرانيّة قد استعملتها العرب كأنها تأمر بالرفق والسكون»؛ ولم ترد الكلمة في عبريّة العهد القديم، بل هي في السريانيّة، وفِعْلُها *dḥēl*. ولعل ابن دريد لم يكن يعرف بيت بشّار، وهو لم يستشهد به، فيدرك أن الكلام «نبطيّ» لا عبريّ.

(٤) اللسان (دحل).

(٥) انظر نصّ تهذيب اللغة (دهل).

(٦) من ذلك قوله: «. . . وأزدانقاذار لكنته لكنةٌ نبطيّة، وكان مثلهما في جعل الحاء هاءً. وبعضهم يروي أنه أملى على كاتب له فقال: اكتب: الهاصل ألفُ كُرٍّ، فكتبها الكاتب بالهاء كاللفظ بها. فأعاد عليه الكلامَ، فأعاد الكاتب. فلما فَطِنَ لاجتماعهما على الجهل قال: أنت لا تُهسن أن تكتب، وأنا لا أُهسن أن أملي، فاكتب: الحاصل ألف كُرٍّ، فكتبها بالجيم معجمة». انظر: البيان والتبيين ١/ ٧٢.

zāḥal (أي خاف)، الأمر الذي يحتّم أن يكون المقابل العربيّ بالذال[1]، وهو ما نقع عليه حقًّا في الفعل «ذَحَلَ» الذي يقابل *dḥēl* السريانيّة و*zāḥal* العبريّة، وإن كان معناه قد تطوّر إلى «العداوة» و«الثأر» و«الحقد» كما تذكر المعجمات العربية.

وعلاوةً على كتب الشعر والأدب، يحسن بالباحث أن ينظر في المصادر ذات المنحى التاريخيّ أو التي تُعنى بتاريخ الأمم، لأن فيها إشارات كثيرة إلى العبريّة والسريانيّة، لغتي الحضارتين اليهوديّة والمسيحيّة على التوالي. من هذه المصادر، مثلاً، تاريخ اليعقوبيّ، والبدء والتاريخ للمقدسيّ، والقانون المسعوديّ للبيرونيّ. إلا أن أكثر هذه المصادر غنًى كتابُ الآثار الباقية عن القرون الخالية للبيرونيّ المتوفّى سنة ٤٤٠ للهجرة، وهو دراسة اجتماعيّة ودينيّة وحضاريّة لتراث عدد من المجتمعات والشعوب. والذي يعنينا هنا معرفة مؤلِّفه بلغة اليهود ولغة النصارى تحديداً. وأوّل ما يجبهنا في هذا الأمر أنه كان على معرفة وثيقة جدًّا بتاريخ اليهوديّة والنصرانيّة وبأنبيائهما وملوكهما وطقوسهما وأعيادهما الخ. إلا أن الأهمّ أنه كان يستقي مادّته من معاصريه من السريان[2] وغيرهم، كالمجوس والصابئين والحرّانيّين[3]، ومباشرة من بعض المصادر اليهوديّة ككتاب *Seder ʻōlām*[4]. وممّا يُظهر معرفة البيرونيّ بالعبريّة والسريانيّة كثرة إيراده مفردات منهما، إما معرَّبةً أو غيرَ معرَّبة. فممّا أورده بصيغته الأصليّة غيرَ معرّب أسماء البروج الاثني عشر على النحو التالي، نُتبعه بلفظه السريانيّ: امرا *(ʼemrā)*، تورا *(tawrā)*، تامي *(tāmē)*، سرطان *(sarṭānā)*، اريا *(aryā)*، شبلتا *(šebbalṯā)* أو بتلتا *(btūlṯā)*، ماساثا *(massāṯā)*، عقربا *(ʻēqarḇā)*، قشتا *(qešṯā)* أو صلما ربا *(ṣalmā rabbā)*، كذيا *(gaḏyā)*، دولا *(dawlā)*، نونا *(nūnā)*[5]. أما الصيغ العبريّة التي يذكرها لهذه الأسماء فهي: طوله *(ṭāle)*، شور

---

(١) هذا التقابل قاعدة صوتيّة مطّردة بين العربيّة والسريانيّة والعبريّة، كما في الألفاظ التالية: «ذئب» و*dībā* و*zəʼēb*؛ و«ذَبَحَ» و*dbāḥ* و*zāḇah*؛ و«ذَرا» و *drāʼ* و *zārā*.

(٢) ممّن يذكر أنه أخذ عنه: يوحنّا الملّفان (في السريانيّة *malpānā* أي المعلّم). انظر: الآثار الباقية، ص ٣٠٩.

(٣) نفسه، ص ٣١٩ و٣٢٢.

(٤) نفسه، ص ٧٥.

(٥) نفسه، ص ١٩٣.

‌(šōr)، تومیم (tə'ōmayim)، سرطون (sarṭān)، أرى (ărī)، بتولو (bəṭūlā)، موزنائيم (mō'zənayim)، عقروب ('aqrāḇ)، قيشت (qešeṯ)، كذى (gəḏī)، ديلو (dəlī)، دوغ (dāġ)[١]. وممّا أورده مع ترجمته بالعربيّة: قينوث (qīnōṯ): النياح[٢]؛ البوري (pūrīm): المساهمة[٣]؛ مشمشانا (mšamšānā): الشّمّاس[٤]؛ قشيشا (qaššīšā): القسّ[٥]؛ الجيجل (giglā): الدور[٦]؛ فارقليط (paraqlīṭā): روح القدس[٧]؛ أباهثا ('abbāhāṯā): الآباء[٨]. وعند ذكره العَنْصَرة يقول: «فهو بالعبريّة: عصرتا، مشتقّ من الاجتماع والاحتشاد»[٩]، وهو معنى الجذر ʿāṣar في العبريّة، يقابله اشتقاقاً «عَصَرَ» في العربيّة. وهو ربّما يذكر اللفظ الأصليّ دون إعطاء ترجمة مباشرة، إلا أنه يشرح المراد بإيراده اللفظ المقابل في العربيّة، كأن يذكر الفعل «تَسَلَّقَ» في شرح «السُّلاقا» (sullāqā)[١٠]، أو «المبشِّر» في شرح السُّبّار (subbārā)[١١]. وقد يورد ترجمة لعبارة كاملة، نحو: «يشوع مشيحا فروقا ربّا»[١٢]. وإلى ذلك كلّه، يستخدم البيرونيّ نظاماً دقيقاً للكتابة الصوتيّة في نقله إلى العربيّة الكلماتِ العبريّة والسريانيّة. يظهر ذلك جليًّا في المقاطع التي ينقلها عن إنجيل متى (الأصحاح الأول: الآية الأولى وما بعدها) وعن إنجيل لوقا (الأصحاح الثالث: الآية الثالثة والعشرون وما بعدها)[١٣]،

---

(١) نفسه، ص ١٩٣ أيضاً. وانظر ص ٢٨٩ حيث يذكر ألقاباً دينيّة من اليونانيّة، نحو قاثوليقا (أحياناً: جاثليق)، ومطرابوليطا، وباطريارخا الخ.

(٢) نفسه، ص ٢٧٨.

(٣) نفسه، ص ٢٨٠.

(٤) نفسه، ص ٢٨٩.

(٥) نفسه، ص ٢٨٩ أيضاً.

(٦) نفسه، ص ٣٠٢.

(٧) نفسه، ص ٣٠٨.

(٨) نفسه، ص ٣١٤.

(٩) القانون المسعوديّ ١/ ٢٠٤.

(١٠) الآثار الباقية، ص ٣٠٨.

(١١) نفسه، ص ٢٩٤.

(١٢) نفسه، ص ١٦.

(١٣) نفسه، ص ٢٢.

وفي كليهما قائمة طويلة من أسماء الأعلام بين كهنة وقضاة وملوك على مدى ثمانمائة وتسعين عاماً[١]. فهو يُثبت الصائت الطويل في الكتابة العربيّة ويحذف الصائت القصير (نحو: رحبعام *Rəḥaḇʻām* ويهوشافاط *Yəhōšāfāṭ* وأحاز *'Āḥāz* وحزقيا *Ḥizqiyyā*)؛ ويُبقي على الشين والسين العبريّتين دون نقلهما إلى السين فالشين العربيّتين تباعاً (نحو: شمويل ومنشا)؛ وغالباً ما يُثبت اللفظ الهائيّ aspirated للأحرف الستّة *bgdkpt* (نحو: عثنيال، يوثام، يوياخين، جذعون، عغلون).

وإذا كانت كتب الأدب والتاريخ والحضارة شاهداً على إلمام أصحابها بطرف غير يسير من العبريّة والسريانيّة، فمن المستغرب حقاً أن نفترض أن اللغويّين والمعجميّين والنحاة، أي جملة المشتغلين بالعلوم اللغويّة، لم يولوا الجانب المقارن للدراسة اللغويّة أيّ عناية، أو أنهم لم يدركوا العلاقة بين العربيّة وأخواتها «الساميّات». كيف ذلك وفي كتاب العين للخليل بن أحمد المتوفّى سنة ١٧٥ للهجرة ـ وهو الواضع الحقيقي للأُسُس التي قام عليها المعجم العربيّ والتأليف النحويّ العربيّ ـ نصٌّ يقول: «وكنعان بن سام بن نوح، إليه يُنسب الكنعانيّون وكانوا يتكلّمون بلغة تقارب العربيّة»[٢] أو «تضارع العربيّة»[٣] في رواية. وقد أومأ اللغويّون إلى العلاقة القائمة بين العربيّة وبعض «الساميّات»، وفي كلامهم ـ على ما فيه من التعميم وما يُعْوِزه من الدقّة ـ ما يثبت إدراكهم للقربى بين العربيّة والعبريّة والسريانيّة. من ذلك قول المقدسيّ المتوفّى بعد العام ٣٥٥ للهجرة: «ولا فرق بين السريانيّة والعربيّة إلا في أحرف يسيرة، فكأن السريانيّة سُلخت من العربيّة والعربيّة سُلخت من السريانيّة»[٤]، وقول الجواليقي المتوفّى سنة ٥٤٠ للهجرة: «والعبرانيّة معدولة عن السريانيّة كما عُدلت النبطيّة عن العربيّة، كأن العبرانيّة بدويّة السريانيّة»[٥]. أما ابن حزم الأندلسيّ المتوفّى سنة ٤٥٦ للهجرة فكان أكثر دقّةً وموضوعيّة في كلامه على العلاقة بين اللغات: فهو يمتنع عن أن يعيّن اللغة «التي وقف آدم عليه السلام عليها أولاً»،

(١) نفسه، ص ٧٥ ـ ٧٨.

(٢) كتاب العين (كنع) ١/ ٢٠٥.

(٣) اللسان والتاج (كنع).

(٤) البدء والتاريخ ١/ ٦٣.

(٥) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامّة، ص ٤٥ وهامش ص ٤٦ (نقلاً عن إحدى مخطوطات الكتاب).

أهي السريانيّة أم اليونانيّة أم العبريّة أم العربيّة، خلافاً لكل رأي يقطع بأقدميّة إحداها على صاحباتها[1]. ومن اللافت حقاً أن يعبّر كلام ابن حزم عن المفهوم الذي نصطلح اليوم على تسميته بالساميّة الأمّ Proto-Semitic، إذ يقرّر أن العربيّة والعبريّة والسريانيّة «لغة واحدة في الأصل»، وإن كان يرى أن السريانيّة «أصل للعربيّة وللعبرانيّة معاً» بناءً على قوله إن أول من تكلّم بالعربيّة إسماعيل عليه السلام، وإن العبريّة لغة إسحق ولغة ولده، وإن السريانيّة كانت لغة إبراهيم عليه السلام[2]. ولا يقلّ أهمّيّةً عن ذلك تأكيده ـ خلافاً لما يذهب إليه معاصروه من أن لغة العرب أفضل اللغات[3] ـ أنْ لا تفاضلَ بين اللغات: «وقد توهّم قومٌ في لغتهم أنها أفضل اللغات؛ وهذا لا معنى له لأن وجوه الفضل معروفة وإنما هي بعمل أو اختصاص، ولا عمل للّغة، ولا جاء نصٌّ في تفضيل لغة على لغة. . . وقد قال قوم: العربيّة أفضل اللغات لأنه بها نزل كلام الله تعالى. قال عليّ: وهذا لا معنى له لأن الله عزّ وجلّ قد أخبرنا أنه لم يرسل رسولاً إلا بلسان قومه»[4]. إن هذا المنحى الفكريّ هو الشرط الأول للدراسة المقارَنة على نحو موضوعيّ ومتجرّد.

ومما يدعم القول إن اللغويّين والنحاة العرب، ولا سيّما الأوائل منهم، لم يكونوا غافلين عن العلاقة بين العربيّة والعبريّة والسريانيّة أن بعضهم كان يهوديًّا أو نبطيًّا. فمن اليهود هارون بن موسى القارىء النحويّ الأعور المتوفَّى حوالي العام ١٧٠ للهجرة، كان يهوديًا وحَسُنَ إسلامه[5]؛ وهارون بن الحائك الضرير النحوي المتوفَّى سنة ٢٩١ للهجرة، وأصله يهوديّ من أهل الحيرة، وهو من غلمان ثعلب[6]. ومن الأنباط زياد

(١) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٣١ ـ ٣٢. وكان الجاحظ (المتوفَّى سنة ٢٥٥ للهجرة) قد نبّه قَبْلُ إلى أن بعض الاختلاف اللهجيّ في ألفاظ أهل الكوفة والبصرة والشام ومصر إنما يرجع إلى تأثّر هذه اللهجات بالألسن الأعجميّة التي صادفتها في مواطنها؛ انظر: البيان والتبيين ١/ ١٨ وما بعدها.

(٢) الإحكام ١/ ٣٢.

(٣) انظر مثلاً: الصاحبيّ في فقه اللغة لابن فارس المتوفَّى سنة ٣٩٥ للهجرة، ص ٤٠ وما يليها، وما نقله عنه السيوطيّ في المزهر ١/ ٣٢١ وما يليها.

(٤) الإحكام ١/ ٣٣ ـ ٣٤.

(٥) انظر ترجمته في تاريخ بغداد ١٤/ ٣، ونزهة الألبّاء، ص ٣٧، وإنباه الرواة ٣/ ٣٦١، وبغية الوعاة ٢/ ٣٢١.

(٦) انظر ترجمته في طبقات الزبيديّ، ص ١٥١، ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٦١، وإنباه الرواة ٣/ ٣٥٩، وبغية الوعاة ٢/ ٣١٩.

النبطيّ، ذكره الجاحظ وقال إنه كان «شديد اللُّكنة، وكان نحويًّا. . . ودعا غلامه ثلاثاً فلما أجابه قال: فمِن لَدُن دَأَوْتُك إلى أن قلت لَبَّيْ ما كنتَ تصناُ؟ يريد: مِن لَدُن دَعَوْتُك إلى أن أجبتَني ما كنتَ تصنع؟»[1]؛ ويحيى بن يعمر المتوفَّى سنة ٨٣ أو ١٢٩ للهجرة، أحد تلامذة أبي الأسود الدؤليّ[2]؛ وأبو عمرو الشيبانيّ، وكانت أمّه نبطيّة، وروى ابن جنّي عن التَّوَّزيّ قال: «قلت لأبي زيد الأنصاريّ: أنتم تنشدون قول الأعشى: حتى مات وهو مُحَزْرَق، وأبو عمرو الشيبانيّ ينشده: محرزق، بتقديم الراء على الزاي، فقال: إنها نبطيّة وأمّ أبي عمرو نبطيّة فهو أعلم بها منّا»[3].

ومنذ بداية التأليف المعجمي حرص اللغويّون العرب على التفرقة بين الألفاظ العربيّة وسواها، فذكروا شروطاً لكلام العرب يمتنع معها الالتباس بين ما هو عربيّ وما هو أعجميّ. وليس أدلّ على هذا المنحى من مقدّمة كتاب العين للخليل إذ هي أقدم نصّ يبيّن المعايير التي تفضي إلى تمييز الكلام العربيّ عمّا عداه. لقد كان الخليل يقصد إلى ابتكار طريقة يحصر بها كلام العرب «فلا يشذّ عنه شيء من ذلك»[4]. ولكنّه حين وُفّق إلى هذه الطريقة القائمة على حصر أصوات العربيّة، وترتيبها، وتعيين حروفها الأصليّة من الثنائيّ إلى الخماسيّ، ومعرفة تقاليبها، أدرك أن صنيعه هذا لا يمنع دخول اللفظ الأعجميّ في المادّة المحصورة، وهذا الإدراك يفسّر لنا اهتمامه بوضع أحكام وشروط تميّز كلام العرب عن سواه، لأنّ الكلمة العربيّة عنده إنما تتّصف بصفات تُظهر عربيّتها وتنفي عنها العُجمة. من ذلك، مثلاً، قوله: «وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدتَ زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم فاعلم أنها زائدة على البناء وليست من أصل الكلمة»[5]، وقوله: «فإن وردت عليك كلمة رباعيّة أو خماسيّة معرّاة من حروف الذَّلَق أو الشفويّة ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاْعلم أن تلك الكلمة مُحْدَثة مبتدَعة ليست من كلام العرب لأنك

---

(١) البيان والتبيين ٢/٢١٣.

(٢) ترجمته في نور القبس، ص ٢١، وطبقات الزبيدي، ص ٢٧، ونزهة الألبّاء، ص ٢٤. وانظر: في أصول اللغة والنحو لفؤاد ترزي، ص ١١٢.

(٣) اللسان (حزرق)؛ وانظر: إنباه الرواة ١/٢٦١.

(٤) العين ١/٤٧.

(٥) نفسه ١/٤٩.

لست واجداً من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعيّة أو خماسيّة إلا وفيها من حروف الذَّلَق والشفويّة واحد أو اثنان أو أكثر»[1]. وأَظْهَرُ من هذا كلّه قوله: «ولم نسمع به، ولكن ألّفناه ليُعرف صحيحُ بناءِ كلام العرب من الدخيل»[2]. وقد تابعه المتأخّرون عنه في وصف الأحكام التي تميّز اللفظ العربيّ عن اللفظ الدخيل، ولا سيّما ابن دريد (المتوفّى سنة ٣٢١ للهجرة) في مقدّمة كتاب الجمهرة[3]. ويمكن القول إن كثيراً من الملاحظات المقارنة التي نقع عليها في المصادر ـ وهي في معظمها مصادر لغويّة ومعجميّة لا مصادر نحويّة ـ تتّصل بفكرة التفرقة بين كلام العرب وما عداه، فكأنّ للكلمة العربيّة عندهم كياناً مميَّزاً، أو قُل: «شخصيّة» مستقلّة لا يشركها فيها شيء. وسوف نعرض فيما يلي ـ وعلى نحوٍ شديد الإيجاز ـ لطَرَف من تلك الملاحظات المقارنة في أربعة أبواب هي: الأصوات، والكلمات الدخيلة، وأسماء الأعلام، والتراكيب.

١ ـ الأصوات

يذكر سيبويه (المتوفّى سنة ١٨٠ للهجرة) أن أصل حروف العربيّة تسعة وعشرون حرفاً، وأن لهذه الأصول فروعاً تُستحسن في قراءة القرآن والأشعار فيبلغ بها العدد خمسة وثلاثين. إلا أن هناكَ فروعاً سبعة أُخرى «غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من تُرتضى عربيّته، ولا تُستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، وهي الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين[4]، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء»[5]. والشاهد في هذه

---

(١) نفسه ١/ ٥٢.

(٢) نفسه ١/ ٥٤.

(٣) جمهرة اللغة ١/ ٤١ وما بعدها. وانظر ما ذكره السيوطيّ عن الوجوه التي تُعرف بها عُجمة الاسم، في المزهر ١/ ٢٧٠ وما بعدها. ولعل من المفيد أن نذكر هنا قول أبي عُبيد القاسم بن سلاّم المتوفّى سنة ٢٢٤: «للعرب في كلامها علامات لا يشركهم فيها أحد من الأمم نعلمه. منها إدخالهم الألف واللام في أوّل الاسم وإلزامهم إيّاه الإعراب في كل وجه في الرفع والنصب والخفض...». ومثاله على ذلك «الطُّور» و«اليمّ» يذكرهما مع لفظيهما بالسريانيّة: «طُورا» و«يَمّا»؛ انظر: الزينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة للرازيّ، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٤) عدّ سيبويه هذين الجيمين حرفاً واحداً.

(٥) الكتاب ٢/ ٤٠٤.

القسمة أن اللغويّين ميّزوا بين الأصوات العربيّة وأصوات دخلت الكلام العربيّ من ألسنةٍ اختلط بها. ولئن كان سيبويه في كلامه على الأعجميّ يعني الفارسيّة تحديداً، كما يظهر لنا من قراءة الفصلين التاليين في كتابه: «هذا باب ما أُعرب من الأعجميّة» و«هذا باب اطّراد الإبدال في الفارسيّة»[1]، لا يغيبنّ عن بالنا أن في المصادر ذكراً للفروق الصوتيّة بين العربيّة ولغة ساميّة أُخرى هي «النبطيّة» كما يسمّونها، ولطبيعة التقابل بين أصوات معيّنة في تينك اللغتين. وقد لاحظ الجاحظ أن النبطيّ إذا تكلّم بالعربيّة لا يُحسن النطق ببعض أصواتها، وذكر على ذلك أمثلة طريفة[2]، كما نبّه على أن بلاغة الكلام لا تغني عن ذلك شيئاً فقال: «وقد يتكلّم المغلاق الذي نشأ في سواد الكوفة بالعربيّة المعروفة، ويكون لفظه متخيَّراً فاخراً، ومعناه شريفاً كريماً، ويعلم مع ذلك السامعُ لكلامه ومخارج حروفه أنه نبطيّ»[3]. هذا في نطق الأصوات العربيّة؛ أما في التقابل بين الأصوات فنذكر، على سبيل المثال، التقابلَ بين الظاء العربيّة والطاء السريانيّة، فقد كان اللغويّون يعرفونه ويستخدمونه في تعيين النظائر العربيّة لبعض الكلمات الدخيلة. كذا فعل الأصمعيّ المتوفَّى سنة ٢١٦ للهجرة في شرحه الكلمتين الدخيلتين: «البَرْطُلَّة» ـ وهي المِظَلّة الضيّقة ـ و«الناطور»، فقال في الأولى كما نقل عنه أبو حاتم: «بَرْ: ابنٌ. والنَّبَط يجعلون الظاء طاءً، وكأنهم أرادوا ابن الظلّ، ألا تراهم يقولون: الناطور، وإنما هو الناظور»[4]، وفي الثانية: «هو الناظور. والنبط تجعل الظاء طاءً، ألا تراهم يقولون: بَرْطُلّة، وإنما هي ابن الظلّ؛ وسمّوا الناظور ناطورا لأنه ينظر»[5]. ومن الملاحظات الصوتيّة المنسوبة إلى الأصمعيّ أيضاً قوله: «ليس للروم ضاد، ولا للفُرس ثاء، ولا للسريانيّ ذال»[6].

وقد عرف اللغويون العرب أيضاً نماذج أُخرى من التقابل، منها التقابل بين الجيم العربيّة والصامت الطَّبَقيّ الانفجاريّ *g* في السريانيّة، كما يظهر في الثلاثة الأمثلة التالية:

---

(١) نفسه ٢/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣.

(٢) البيان والتبيين ١/ ٧٠ وما بعدها، و٢/ ٢١٣. وانظر، فيما سبق، الهامش ٦، ص ٦١.

(٣) نفسه ١/ ٦٩.

(٤) المعرَّب، ص ٦٨؛ وقارن: جمهرة اللغة ٢/ ٧٦٠.

(٥) نفسه، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥؛ وقارن: جمهرة اللغة ٢/ ٧٦٠.

(٦) البيان والتبيين ١/ ٦٥.

(١) «جَمَل» العربيّة و«قَمْل» أو «كَمْل» النبطيّة، بإحدى الصورتين، وقد مرّ ذكرها[١]؛ و(٢) «جُدّاد» المعرَّبة ـ وهي الخيوط المعقَّدة ـ و«كُدّاد» النبطيّة[٢]، وقد ذكر ابن دريد صيغتها بالنبطيّة: كُدادى[٣]، وهو أليق لأنه جمع، واللفظ في اللغة الأصل *gdādē*؛ و(٣) «الفالج» أو «الفِلْج»، وهما معرَّبتان، ويراد بهما مكيال ضخم أو الصنف من الناس ـ و*pelgā* (الجُزء) في السريانيّة، وقد أثبتها الجواليقيّ على صيغة «فالغاء»[٤]. ومن نماذج التقابل الأخرى التي عرفوها أن السين العربيّة تقابل الشين السريانيّة، كما في الكلمات العربيّة التالية: «الشَّهْر» و«السَّمَوْأل» و«البَرْنَساء» والمقابلات التي يذكرونها لها من السريانية: «سَهْر»[٥] و«شَمْويل»[٦] أو «أَشْمَويل»[٧]، و«بَرْناشا»[٨]. ولعلهم عرفوا أيضاً التقابل بين الغين العربيّة والعين السريانيّة إذ تنبّهوا إلى أن الباعوث أو الباغوث ـ وهو عيد للنصارى، كالاستسقاء للمسلمين ـ سريانيّ معرَّب *(bā'ūṯā)*[٩]. وإلى ذلك لم يَفُت اللغويّين العرب أن اللفظ الهائيّ aspirated لبعض الأحرف لا يغيّر أصله الاشتقاقيّ، فأدركوا أن «بَرَّخَ» من البَرَكة، كما مرّ[١٠]، وأن ذال «يَهوذا» تقابلها دالٌ عربيّة في لفظ «اليهود»، وهو ما عبّر عنه الجواليقي بقوله: «عُرِّبت بالدال»[١١].

٢ ـ الكلمات الدخيلة

لا ريب أن النظر في الكلمات الدخيلة إلى العربيّة استغرق الحيّز الأكبر من الجهد المقارَن الذي بذله اللغويّون العرب، حتى إن بعضهم أفرده بالدرس، كما نرى في رواية

---

(١) انظر ما تقدّم، ص ٦١.
(٢) المعرَّب، ص ٩٥.
(٣) جمهرة اللغة ٣/١٣٢٦.
(٤) المعرَّب، ص ٢٤٩.
(٥) نفسه، ص ٢٠٧؛ وانظر أيضاً: ص ١٩٢.
(٦) نفسه، ص ١٨٨. قارن أيضاً: «إسماعيل» و«إشماويل»، ص ٧.
(٧) الاشتقاق، ص ٤٣٦.
(٨) المعرَّب، ص ٤٥.
(٩) جمهرة اللغة ١/ ٢٥٥، واللسان (بعث)، والمعرَّب، ص ٥٧.
(١٠) قارن ما تقدّم، ص ٦٠.
(١١) المعرَّب، ص ٣٥٧.

ابن حسنون (المتوفَّى سنة ٣٨٦ للهجرة) عن ابن عبّاس (المتوفّى سنة ٦٨ للهجرة) لكتاب اللغات في القرآن، وعند الجواليقيّ (المتوفَّى سنة ٥٤٠ للهجرة) في المعرَّب، وابن برّيّ (المتوفَّى سنة ٥٨٢ للهجرة) في الحاشية على كتاب المعرَّب، والسيوطيّ (المتوفَّى سنة ٩١١ للهجرة) في المهذَّب، وابن كمال باشا (المتوفَّى سنة ٩٤٠ للهجرة) في رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجميّة، والخفاجيّ (المتوفَّى سنة ١٠٦٩ للهجرة) في شفاء الغليل؛ أو أفرد له فصلاً من كتاب، كما في أدب الكاتب لابن قتيبة، وجمهرة ابن دريد، وفقه اللغة للثعالبيّ، والمخصَّص لابن سيدة، وغيرها. وكثيراً ما يصف اللغويّون الألفاظ الدخيلة بالأعجميّة، إلا أن هذا لم يكن مقصوراً عندهم على الفارسيّة[١]، بل ربما عَنَوْا به السريانيّة أو العبريّة أو الحبشيّة أو الروميّة. وقد أقرّوا مبدأ الاقتراض بين اللغات بسبب من تواصلها، كما في قول أبي حيّان: «. . . والذي أخرّجه عليه أن من تكلّم بهذا من العرب إن كان تكلّم به فإنما سرى إليه من لغة الحبش لقرب العرب من الحبش ودخول كثير من لغة بعضهم في لغة بعض»[٢]، وقول ابن دريد: «والصِّير الذي يسمَّى الطِّحْناء أحسبه سريانيًّا معرَّباً لأن أهل الشام يتكلّمون به، وقد دخل في عربيّة أهل الشام كثير من السريانيّة كما استعمل عربُ العراق أشياءَ من الفارسيّة»[٣]. لقد افترض ابن دريد أن الطِّحْناء سريانيّ الأصل بناءً على أنه جاء في كلام أهل الشام، إدراكاً منه لمبدأ الاقتراض بين اللغات التي يقع بينها تماسّ. ولا نلتفتنّ بعد ذلك إلى إنكار بعض القدماء وقوعَ المعرَّب في القرآن الكريم، كما نُقل عنهم[٤]، فهذا افتراض ليس له أساس لغويّ مقبول.

ويبدو أن الاهتمام بالكلمات الدخيلة مرتبط في نشأته ارتباطاً وثيقاً بتفسير القرآن الكريم وبأخبار الأوّلين. قد يؤيّد ذلك أن كتاب اللغات في القرآن منسوبٌ إلى ابن عبّاس، وإن جاء برواية متأخّرة عنه حوالي قرون ثلاثة، وفيه عدد من الألفاظ القرآنيّة المردودة ردًّا صائباً إلى السريانيّة أو العبريّة أو الحبشيّة. أما وَهْب بن منبّه المتوفَّى سنة

(١) قد تنصرف كلمة «العَجَم» أيضاً إلى السودان، كما جاء في نصّ لابن مكّيّ الصَّقَلّيّ: «وكذلك العَجَم لا يكون عندهم إلا السودان خاصّة؛ وليس كذلك، بل العجم: الروم والفرس والبربر، وجميع الناس سوى العرب»؛ انظر: تثقيف اللسان، ص ٢٠٨.

(٢) البحر المحيط ٤/١٦٢ ـ ١٦٣.

(٣) جمهرة اللغة ٢/٧٤٦.

(٤) المعرَّب، ص ٤، وشفاء الغليل، ص ٣، والمزهر ١/٣٦٨.

١١٤ للهجرة، والعالم بأخبار الأوّلين وصاحب الإسرائيليّات، فقد نُسب إليه تفسير كثير من الألفاظ المعرَّبة، فـ «البَهَمُوت» (في العبريّة *bəhēmōṯ*) هي الدابّة[١]، و«مِصرايِم» (في العبريّة *Miṣrāyim*، مِصْرُ) هو الذي بنى مِصْرَ[٢]. وفي سيرة ابن هشام أن «المُنْحَمَنّا» بالسريانيّة محمّد (ص)[٣]، وهذا اللفظ في السريانيّة *mnaḥmānā* (من الفعل *naḥēm* ومعناه: أقامَ الموتى، والمراد: السيّد المسيح). إلا أن الأعمّ الأغلب من الكلمات الدخيلة جاء ذكره منسوباً إلى اللغويّين الأوائل، من مثل الليث بن نصر (المتوفَّى بعد الخليل بن أحمد)، والأصمعيّ (المتوفَّى سنة ٢١٦ للهجرة)، وأبو عُبيد القاسم بن سلاّم (المتوفَّى سنة ٢٢٣ للهجرة)، وابن الأعرابيّ (المتوفَّى سنة ٢٣١ للهجرة)، وأبو حاتم السجستانيّ (المتوفَّى سنة ٢٥٥ للهجرة)، وابن دريد (المتوفَّى سنة ٣٢١ للهجرة)؛ ومنهم استقى الجواليقيّ معظم مادّته في كتاب المعرَّب. والحقّ أن هؤلاء اللغويّين قلّ أن يخطئوا في تعيين اللغة التي أُخذ منها اللفظ المعرَّب، فباستثناء مواضع قليلة ينسب فيها الجواليقيّ إلى مصادره قولاً يخالف الصواب (كما في: «توت» و«مَرْج» و«نِير»[٤] التي قيل إنها فارسيّة، والصواب أنها من السريانيّة *tūṯā* و*margā* و*nīrā*)، أو قولين اثنين في لفظٍ واحد (فـ «الجودياء» إما نبطيّ أو فارسيّ[٥]، و«الفِطّيس» إما روميّ أو سريانيّ[٦])، يصيب اللغويّون في نسبة المعرَّبات إلى أصولها في العادة. ويمكننا أن نذكر قائمة طويلة من الألفاظ الساميّة التي نسبها هؤلاء، كما نقل الجواليقيّ، إلى العبريّة أو السريانيّة، أو ربّما وصفوها بالمصطلح الأقلّ تحديداً، أي الأعجميّ. ونكتفي بالأمثلة التالية: بَرْنساء، باغوت، باسور، بَطة، بَرْطُلّة، تُخوم، تُرْعة، جُدّاد، جَهَنَّم، جُدّة، حُرْديّ، حِرْذَوْن، حِمَّص، حَنْدَقُوق، دِيباج، دِنْح، دَهْل، راقود، رَبّانيّون، سَهَر، كَفْر، مِرْعِزَّى، ماحوز، نِبْراس، هَطْر، هَصّان، يَمّ[٧].

---

(١) نور القَبَس، ص ٣٤٩.

(٢) نفسه، ص ٣٥١.

(٣) السيرة النبويّة ١/ ٢٣٣.

(٤) المعرَّب، ص ٩٠ و٣١٠ و٣٤١ على التوالي.

(٥) نفسه، ص ١١١. وانظر: Fraenkel (١٨٨٦) ص ٤٦.

(٦) نفسه، ص ٢٤٥. وانظر: Fraenkel (١٨٨٦) ص ٨٥.

(٧) انظر تباعاً الصفحات التالية من المعرَّب: ٤٥، ٥٧، ٥٨، ٦٤، ٦٨، ٨٧، ٩٢، ٩٥، ١٠٧، ١٠٩، =

ويبدو أن الأصمعيّ كان أكثر اللغويّين الأوائل عنايةً بالمعرَّب، يشهد بذلك كثرةُ ورود اْسمه مَصْدَراً لمادّة المعرَّب[١]، وبعض الأقوال والروايات المنسوبة إليه. من ذلك قوله: «الحَنْدَقُوق نَبَطيّ، ولا أدري كيف أُعْرِبه، إلاّ أني أقول: الذُّرَق»[٢]، فكأنه يعرف عُجمة الكلمة فيبحث عن لفظ عربيّ محض؛ ومنه أيضاً ما نراه في محاولته تفسير إحدى كلمات الأضداد بأن يُرْجع معنيَيْها المتضادّين إلى لغتين مختلفتين[٣]. ومن الروايات اللافتة التي تتّصل بالأصمعيّ ما ورد في نور القبس في ترجمة الأصمعيّ: «قال: وكنّا عند الرشيد فجاءوا بطَفْشِيل فقال: يا أصمعيُّ، أهذا اْسمٌ عربيّ؟ فقلت له: حدّثني الشرقيّ بن القطاميّ أن بني إسرائيل كانوا في التّيه، فقال حَبْرٌ لهم يقال له شِيلا: سَخِّنْ لنا أخلاطَ حبوبٍ! فعُمل الطَّفْشِيل، وهو بالعبرانيّة تَفْشِيل، فأعربته العربُ فصيّرت التاء طاء»[٤]. وقد اقترحتُ في دراسة سابقة[٥] أن هذه الرواية، في لُبّها، توافق الآية الثامنة والثلاثين من الأصحاح الرابع من سفر الملوك الثاني، وفيها أن أَلْيَشَع قال لغلامه: «ضع القِدر الكبيرة واسلق سليقةً لبني الأنبياء»، وعبريّتها كالتالي *šəpōṯ hassīr haggəḏōlā ūḇaššēl nāzīḏ liḇnē hannəḇī'īm* حيث جاءت كلمة *nazīḏ* بمعنى السليقة؛ فمن أين جاءت كلمة «الطَّفْشيل» في النصّ العربي؟ إن الاحتمال الأقوى هو أن «تَفْشيل» التي يذكر الأصمعي أنها الأصل العبرانيّ للكلمة المعرَّبة مشتقّة من جذر *bāšal* الدالّ على الإنضاج والطبخ، وقد ورد في النصّ العبريّ المذكور أعلاه بصيغة الأمر *baššēl*. وإذا ما نظرنا في الترجوم ـ وهو الترجمة الآراميّة للعهد القديم ـ وجدنا النصّ التالي: *wəbaššēl tabšīlā lətalmīdē nəbīyayyā* حيث تدلّ كلمة *tabšīlā* على الأصل الذي نبحث عنه في كلام الأصمعيّ[٦].

= ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٩، ١٦٠، ١٦١، ١٩٢، ٢٨٦، ٣٠٧، ٣٢٣، ٣٤٠، ٣٤٨، ٣٥٤، ٣٥٥.

(١) انظر فهارس المعرَّب، ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥.

(٢) المعرَّب، ص ١٢٠.

(٣) أضداد الأصمعيّ، ص ٤٥. قارن أيضاً: أضداد الأنباريّ، ص ٩٢، والخصائص ٢/٢٨.

(٤) نور القبس، ص ١٣٨.

(٥) انظر: Baalbaki (١٩٨٣ «ب») ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٦) نذكر هنا أن الزبيديّ ذكر في تاج العروس (طفشل) أن الطَّفَيْشَلَ نوع من المَرَق؛ وقد تكون الكلمة مصحَّفة عن الطَّفْشِيل!

٣ ـ أسماء الأعلام

نفرد أسماء الأعلام في عنوان مستقلّ، عِوَضَ إدراجها في الفقرة السابقة، لكثرة ورودها في المصادر ولأن اللغويّين أَوْلَوْها عناية خاصّة. ترجع هذه العناية، أوّل ما ترجع، إلى كتاب سيبويه حيث ترد كلمة «أعجميّ» في أكثر الأحيان[١] في سياق الكلام على أسماء العلم المعرَّبة، إما للبحث في صرفها أو منعها[٢]، وإما لذكر الإبدال الواقع على بعض حروفها عند تعريبها[٣]. ويرى المبرِّد (المتوفَّى سنة ٢٨٥ للهجرة) أن «يعقوب» وإن وافق لفظُه لفظ اليعقوب، وهو ذَكَر القَبْج، وأن «إسحاق» وإن وافق المصدر من قولك: أسحقه الله إسحاقاً، يميَّزان عن اليعقوب والإسحاق «بأن إسحاق ويعقوب الأعجميَّين على غير هذه الحروف، وإنما لاءمت هذه الحروفُ العربَ»[٤]، وفي هذا دليل على معرفة المبرّد، أو من حدّثه بذلك، باللفظ الأعجميّ للكلمتين المعرَّبتين. وشبيه بهذا قول الجواليقيّ: «عيسى وعُزَير: أعجميّان معرَّبان. وإن وافق لفظُ عُزَيْر لفظَ العربيّة فهو عبرانيّ»[٥].

وقد عَرَفَ اللغويّون معاني معظم الأسماء الأعجميّة المعرَّبة من لغات «ساميّة»، بَلْهَ معرفتهم بالفارسيّة طبعاً. من ذلك ما نسبه ابن دريد إلى بعض أهل اللغة إذ يقول «كل اسم جاء في العربيّة فيه إيلٌ فهو منسوب إلى الله تبارك وتعالى»[٦]، ومن أمثلته على ذلك «شَراحيل» و«شُرَحْبيل» و«شِهْميل» و«عَبْديل» و«عبد ياليل»[٧]؛ وما نَسَبَه الجواليقيّ إلى ابن عبّاس إذ يقول: «جَبْرائيل ومِيكائيل: جَبْر: عَبْدٌ، كقولك: عبدُ الله وعبدُ الرحمن»، ويضيف الجواليقيّ: «ذَهَبَ إلى أن إيل اسم الله تعالى، واسم الملك جَبْر ومِيكا فنُسبا

---

(١) انظر مواضع ورود الجذر «عجم» في كتاب سيبويه في Troupeau (١٩٧٦) ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٢) الكتاب ٢/ ١٣، ١٦، ١٩، ٢٣، ٣٠ ـ ٣١، ٣٦، ٥٠، ٥٢ ـ ٥٣.

(٣) نفسه ٢/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣.

(٤) المقتضب ٣/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦. وفي تعريب الأسماء الأعجميّة انظر أيضاً: المزهر ١/ ٢٩٣.

(٥) المعرَّب، ص ٢٣٠.

(٦) الاشتقاق، ص ١٥٧؛ وقارن ص ٣٠١ و٣٦٣.

(٧) نفسه، ص ٤٨٢.

إلى الله تعالى»[1]. ومن السريانيّة نذكر شمعون بن صباعي[2]، فقد أشار إليه البيرونيّ وفسّره بابن الصبّاغ، وهو المعنى المستفاد من الجذر *ṣba'* في السريانيّة المقابلِ للجذر «صَبَغ» في العربيّة. وجاء في مادّة «شبر» في كتاب التنبيه والإيضاح لابن برّي المتوفّى سنة ٥٨٢ للهجرة: «ولم يذكر الجوهريّ شَبَّرَ وشَبيراً في اسم الحسن والحُسين رضي الله عنهما، في هذا الفصل، ووجدتُ ابن خالويه قد ذكر شرحهما فقال: شَبَّرُ وشَبيرُ ومُشَبِّرٌ أولاد هٰرون عليه السلام، ومعناهم بالعربيّة حَسَن وحُسين ومُحَسِّن، وبها سَمّى عليّ كرّم الله وجهه أولاده بذلك، يعني حَسَناً وحُسيناً ومحسِّناً، رضي الله تعالى عنهم»[3]. وليس يعنينا هنا أن أولاد هارون لم يكونوا ثلاثةً بل أربعةٌ، وأن أسماءهم ليست كما تذكر الرواية، بل: ناداب وأبيهو وإلْعازار وإيثامار[4]؛ ففي النصّ شاهد لغويّ هامّ، وهو ترجمة الأسماء الثلاثة إلى العربيّة ترجمةً صحيحة المعنى فيما نرى، وذلك أننا نرجّح أن الجذر «شبر» الذي اشتُقّت منه الأسماء المعرَّبة الثلاثة إنما هو الصيغة المعرَّبة للجذر العبريّ *ŠPR*[5] الذي يدلّ على الحُسْن أو الجمال، وهذا ما يفسّر استخدام الجذر «حسن» في ترجمته. أما تحوّل الصامت *p*، ويُلفظ *f* بعد الصوائت، إلى الباء في العربية فأمر ميسور إثباته من المصادر العربيّة[6]، بل يمكن إثباته من كلمة معرَّبة أخرى ترجع إلى الجذر نفسه، أعني «الشَّبُّور»[7]، وهو البوق، وصيغته العبريّة *šōfār* من جذر *ŠPR* أيضاً.

---

(١) المعرَّب، ص ٣٢٧. وانظر: البحر المحيط ١/٣١٧ حيث يذكر أبو حيّان أن جَبْرائيل مشتقّ من: جَبَروت الله. وفي مطلع رسالة الغفران جاء قول أبي العلاء: «قد عَلِمَ الجَبْرُ الذي يُنْسب إليه جَبْرائيل» (ص ١٢٩).

(٢) الآثار الباقية، ص ٣١٠.

(٣) التنبيه والإيضاح (حاشية ابن برّي) ٢/١٣٨.

(٤) العهد القديم، أخبار الأيام (الأوّل)، الأصحاح الرابع والعشرون، الآية الأولى.

(٥) فِعْلُه الماضي *šāfar* بمعنى «حَسُنَ»؛ ولم يُشتقّ منه في العبريّة القديمة أسماء علم مذكّرة، واشتُقّ منه *Šifrā* علماً لأنثى (سفر الخروج، الأصحاح الأول، الآية الخامسة عشرة).

(٦) انظر مثلاً: الكتاب ٢/٣٤٣، والمعرَّب، ص ٧، والمزهر ١/٢٧٤، وشفاء الغليل، ص ٥.

(٧) اللسان (شبر). وبالمعنى نفسه وردت كلمة «السَّوافر» في الآثار الباقية للبيرونيّ، ص ٢٧٥، ولم ترد في المعجمات. وفي تكملة المعاجم العربية *(Supplément aux dictionnaires arabes)*، مادة (سفر) ١/٦٥٨، ذكر Dozy «السّافور» معرَّباً بالمعنى نفسه.

٤ ـ التراكيب

ليس غريباً أن تكون عناية اللغويّين العرب بالتراكيب الأعجميّة أقلّ من عنايتهم بالأنواع الثلاثة سابقة الذكر، وذلك أن دراستهم الأصوات والمفردات وأسماء الأعلام كانت هي الأساس في تفرقتهم بين الكلام العربيّ والكلام المعرَّب، في حين أن دراسة التركيب، بطبيعتها، لا تُسهم في تلك التفرقة إذ إن من المسلّم به أصلاً أن للّغات المختلفة تراكيب مختلفة وقلّ أن يتمّ اقتراضُها، لذلك كانت أمثلة التراكيب التي نقع عليها في المصادر قليلة ومتفرّقة، ولكنّ فيها على أية حال دلالة على عِلْم بعض اللغويّين العرب بطرف من الأصول التي ترجع إليها تلك التراكيب وبفائدة المقارنة بين العربيّة وتلك الأصول.

وإلى ما في بعض كتب التاريخ والحضارة من تراكيب مأخوذة من السريانيّة[١] أو العبريّة[٢]، نجد في كتب اللغة نماذج من هذه التراكيب أيضاً، وسوف نذكر منها ثلاثة:

الأوّل قول الأصمعيّ، في تفسيره معنى «الأُبُلّة» ـ وهو اسم علم لمكان: «أصل هذا الاسم بالنبطيّة. كانت الأُبُلّة قبل الإسلام، وكان العمّال يعملون في الأَرَضِينَ، فإذا كان الليلُ وضعوا دوابّهم عند امرأة كانت تسمّى: هُوْبا، فجاءوا فلم يَرَوْها، فقالوا: هُوْبا لَتّا، أي ذهب (وفي نسخة: ذهبت)»[٣]. ومهما يكن من أمر صحّة الرواية، من المرجّح أن «لَتّا» ـ وهي خبر المبتدأ «هُوبا» ـ من *laytēh* في السريانيّة، وأنها إما حكاية صحيحة لبديل لهجيّ في السريانيّة أو تحريف للّفظة السريانيّة المذكورة.

أما النموذج الثاني فهو تفسير اسم النبيّ «موسى»، ويبدو أنه مأخوذ من التوراة على نحوٍ مباشر. فقد قال الفيروزاباديّ في تفسيره: «واشتقاق اسمه من الماء والشجر، فمو الماء، وسا الشجر، سُمّي به لحال التابوت والماء، أو هو في التوراة: مَشِّيتيهو، أي

---

(١) تَقَدَّمَ ذكر العبارة: «يشوع مشيحا فروقا ربّا»، في الآثار الباقية، ص ١٦: انظر ص ٦٣.

(٢) من ذلك مطلع سفر التكوين كما أثبته وترجمه المقدسيّ في البدء والتاريخ (١/ ١٤٥ ـ ١٤٦)، وفيه بعض التصحيف إما من نسخة الأصل أو من المحقّق: «برشست بارا ايلوهيم اث هشومائم واث هواورس وهواورس هو تو ثوهم وحوشخ على هى تهوم. يقول: أوّل شيء خلقه السماءُ والأرض، وكانت الأرض جزيرة خاوية مظلمة على الغَمْر وريحُ الله يزفّ على وجه الأرض».

(٣) المعرَّب، ص ١٦؛ وقارن: معجم البلدان (الأُبُلّة) ١/ ٧٧.

وُجد في الماء»[1]. أما ابن منظور والزَّبيدي فقد أوردا تفسيراً أدقّ بقولهما: «لأنه جُذب من الماء»[2]. وقد أصاب اللغويّون في التركيب «مَشِّيتيهو»، وفي شرح الاسم، فالذي في العهد القديم في تسمية موسى: *wattiqrā' šəmō Mōše wattōmer kī min hammayim məšīṯihū*[3]، ونصّه في الترجمة العربيّة: «ودَعَت ٱسمَه موسى وقالت: إني انتشلتُه من الماء».

والنموذج الثالث هو عبارة «ياهياشراهيا»[4]، فقد وردت في تفسير «يا هَيَاهُ»[5]، أو «يَهْياهُ»، في لغة بني أسد؛ يقولون للرجل: «يا هَيَاهُ أَقْبِلْ»، وللاثنين: «يا هَيَاهُ أَقْبِلا»، وللمرأة: «يا هَيَاهُ أَقْبِلي»، وهكذا[6]. ومن الواضح أنّ «يا هياه» محاكاةٌ للصوت، وتُستخدم للنداء لأن الصوت يطول بها في المدّ، وأنْ ليس لها أدنى علاقة بالعبارة العبريّة المذكورة. إلا أن المهمّ في الشاهد رجوع العبارة إلى العبريّة: *'ehyē 'ăšer 'ehyē*[7]، أي «أنا من أنا»، وقد ذكرها المقدسيّ مبدوءةً بالألِف (أهيا)، ـ وهو أقرب إلى الأصل ـ ونبّه على أنها من العبريّة[8].

---

(١) القاموس المحيط (موس).

(٢) اللسان والتاج (موس).

(٣) سفر الخروج، الأصحاح الثاني، الآية العاشرة. ويبدو أن الاشتقاق الوارد في العهد القديم ليس صحيحاً، إذ إنه محاولة للبحث عن تفسير منتزَع من العبريّة للفظ يرجَّح أساساً أنه غير ساميّ، بل مصريّ مشتقّ من لفظ *mes* أو *mesu* ومعناه الولد أو الابن.

(٤) نُثبت هذه العبارة، قبل شرحها، كأنّها كلمة واحدة، فراراً من نقلها كما جاءت، في بعض المصادر، على الصورة التالية: يا هيا شراهيا، وهي قسمة واضحة الفساد.

(٥) المعرَّب، ص ٣٥٨.

(٦) اللسان (يهيه).

(٧) انظر نشرة سَخاو Sachau للمعرَّب، ص ٧٠. والعبارة في العهد القديم، سفر الخروج، الأصحاح الثالث، الآية الرابعة عشرة.

(٨) البدء والتاريخ ١/ ٦٣.

الفصل الثاني
دراسة العربية مقارنة

نحاول في هذا الفصل أن نقدّم المعالم الكبرى لخُطَّة نرى أن دراسة العربيّة دراسةً مقارنةً يمكن أن تحتذيَ على مثالها فتثمر نتائج طيّبة تسعفنا على فهم كثير من مسائل العربيّة صوتاً وصرفاً ونحواً. وتجيء هذه المحاولة تأسيساً على اقتناعنا ـ كما أسلفنا في الفصل الأول[1] ـ بأن التصنيف التكوينيّ هو الأساس في الدراسة اللغويّة المقارنة. فبعد أن فَرَغْنا من الكلام على الخصائص المشتركة بين الساميّات، وبعد أن تلمّسنا اللَّبِنات الأولى للدراسة المقارنة في التراث العربيّ، يمكننا النظر في موقع العربيّة ضمن المجموعة الساميّة، وتبيان خصائصها المميِّزة، ولا سيّما من حيث توسُّعها قياساً على أخواتها، أو نزعتها إلى المحافظة على الأصل أو التطوّر بعيداً عنه، أو اعتمادها المقايسةَ مبدأً عامًّا في بناء الكلمة. وإذ إنّ المسائل الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة المقارنة في اللغات الساميّة كثيرة ومتشعّبة، وإذ إننا لا نرمي إلى استنفادها جميعاً وإلا لكنّا نضع «نحواً»[2] مقارناً للّغات الساميّة، كان لا بدّ أن نقتصر في تلك المسائل على ما هو أقدر على الكشف عن خصائص العربيّة وعلى أن يكون نموذجاً يُقاس عليه ما لم يأتِ ذكره. وإلى ذلك، نَعِي أن مادّة هذا الفصل بطبيعتها محتملة للتأويل والخلاف، ولذلك فإننا نؤكّد أن ما سيأتي في أقسام هذا الفصل كلّه قد تمّ انتقاؤه وعرضه وتحليله من وجهة نظرنا نحن، وهو بذلك يمثّل موقفاً خاصًّا نحرص على إبدائه وتوثيقه حِرْصَنا على القول إنه واحد من جملة مواقف محتملة نظريًّا يمكن اعتمادها في دراسة العربيّة مقارنةً بأخواتها. والفيصل بين موقف وآخر في هذا المجال أمران: أولهما القدرة على تبيان

---

(١) راجع ص ٣٩.

(٢) المراد بالنحو هنا معناه الموسّع المشتمل على الأصوات والصرف أيضاً؛ وقد درج الدارسون العرب والمستشرقون على هذا الاستعمال، ولا سيّما في عبارة «النحو المقارن» أو comparative grammar أو Vergleichende Grammatik. وانظر ما تقدّم، ص ١٩.

مميِّزات العربيّة في كلّ قسم من أقسام الدراسة، وثانيهما القدرة على تقرير مبادىء عامّة قليلة يتمّ النفاذ منها إلى القَدْر الأكبر من المسائل التي تقع دونها في التسلسل. وسوف نقسم مادة الفصل قسمين، أوّلهما الأصوات، وثانيهما الصرف والنحو[١]، على أن نلتزم باختصارٍ غيرِ مُخِلٍّ - فيما نرجو - ليتسنّى لنا في الباب الثاني من الكتاب أن نقدّم نماذجَ تطبيقيّة على المادّة التاريخية المقارنة في هذا الفصل.

أ - الأصوات

لا تقتصر دراسة الأصوات العربيّة دراسةً مقارنةً على نمطٍ نظريّ واحد، وذلك أن أصوات أيّة لغة قابلة للدراسة أصلاً على غير نمط واحد. ويمكن أن نمثّل على ذلك بالأنماط التالية التي يأخذ كلٌّ منها باعتبار خاصّ في الدراسة، مع أنها تشترك في جعل قضية التغيّر الصوتيّ محورَها الأوّل:

١ - دراسة التغيّر الصوتيّ باعتبار درجته: تقوم القسمة الرئيسيّة في هذا النمط على التفرقة بين التغيّر الصوتيّ الفونيميّ phonemic sound change (ويُدعى أيضاً: functional change وphonological change) والتغيّر الصوتيّ الألوفونيّ allophonic change (ويُدعى أيضاً: phonetic sound change). ويدخل تحت الضرب الأوّل كلُّ تغيّر صوتيّ يفضي إلى تغيّر في فونيمات اللغة في مرحلةٍ ما من مراحل تطوّرها فيؤثّر في نظامها الفونيميّ العامّ. مثال ذلك ما أصاب الصوامت الصفيريّة غير المطبقة في العربيّة باعتبار أصلها في الساميّة الأمّ، فهي بعد أن كانت ثلاثة في الأصل، وهي *s* و*š* و*ś*، تقلّصت إلى صامتين اثنين، هما السين والشين العربيّتان، يقابل كلٌّ منهما صوتاً مغايراً للفظِهِ في الأصل[٢]. لقد أصاب هذا التغيّرُ الذي استغرق مراحل طويلة من تطوّر اللغة - فيما نحسب - النظامَ الفونيميّ للعربيّة فبات مخالفاً من حيث الصوامت الصفيريّة غير المطبقة لكثير من اللغات الساميّة الأخرى.

وقد يتعدّى أثرُ التغيّر الفونيميّ نطاقَ التغيّرِ الصوتيّ أو التقابلِ الصوتيّ بين مرحلة

---

(١) انظر مسوّغ جعلنا الصرف والنحو في قسم واحد، ص ١١٩ وما بعدها.

(٢) انظر توسيع ذلك ص ١٩٠ وما بعدها.

وأخرى في تاريخ اللغة ليُحدث أثراً أبعد؛ ومثال ذلك في تاريخ الساميّات سقوط معظم حركات الإعراب، باستثناء العربيّة، ومثاله في العربيّة سقوط تلك الحركات في العاميّات المحكيّة. لقد أحدث هذا السقوطُ أثراً بالغاً، لا في البنية الصوتيّة لتلك اللغات الساميّة أو العاميّات العربيّة فحسب، بل في نظامها الصرفيّ والنحويّ أيضاً. ولنأخذ مثالاً على ذلك وزن *katbun[1] في السامية الأمّ ـ ومثاله في العربية «كَلْبٌ» و«عَبْدٌ» ـ وما أصابه في العبريّة: فبسقوط حركات الإعراب والتنوين، أي un- وan- وin-، أضحت الصيغة *katb فيما نقدّر، كما يشير استخدام النجم. والمُشْكل في هذه الصيغة التقاء الساكنين، وهو أمر مستكرَه في معظم الساميّات. لذلك أقحمت العبريّة صائتاً قصيراً بين الساكنين تسهيلاً للنطق ـ وهذا ما يُعرف بالإقحام الوَسَطي الصائتيّ[2] anaptyxis ـ فصارت الصيغة *kateb، ثمّ خضعت هذه الصيغة المقدَّرة للمماثلة الصوتيّة فصارت keteb، وهي الصيغة التي انتهى إليها التطوّر الصوتيّ في مرحلة العبريّة التوراتيّة، وأمثلتها كثيرة، نحو keleḇ (كَلْب)، وkerem (كَرْم)، و'eḇeḏ (عَبْد)، وmeleḵ (مَلِك). ويُطلق على الكلمات الواردة على هذا الوزن الصرفيّ «الجديد» اسم الكلمات السيغوليّة segholates. وقريبٌ من هذا الأثرِ الصرفيّ ما نقع عليه في بعض العاميّات العربيّة المحكيّة في الكلمات الثلاثيّة الساكنة الوسط نحو: «بَحْر» و«بَرْد» و«شِبْر» إذ يُسمع عند نطقها صوت مُقْحَم بين ساكنيها الناشئين عن سقوط الإعراب، أي: «بَحِر» أو «بَحَر»، و«بَرِدْ»، و«شِعِر»، الخ. أما على المستوى النحويّ، وتحديداً: مستوى النَّظم، فقد كان لسقوط حركات الإعراب أثرٌ واضح في إضعاف قدرة الساميّات والعاميّات المحكيّة على التنويع في نسق الكلمات ضمن السياق، لأن السياق نفسه صار عنصراً أساسيًّا في تحديد وظائف الكلمات النحويّة بعد أن كانت حركات أواخر الكَلِم هي ذلكَ العنصر[3]. من ذلك، مثلاً، تقديم المفعول به على الفاعل، فهو أمر جائز في العربيّة الفصحى على اعتبار أن علامة الإعراب المصاحبة للفاعل أو للمفعول به تكشف وظيفته النحويّة أينما

---

(١) سوف نستخدم الجذر «كتب»، حيثما أمكن، أساساً للصيغ الساميّة فراراً من استخدام «فعل»، لأن الفاء قد يقابلها p أو f في بعض الساميّات، ولأن العين تتحوّل إلى همزة في الأكديّة ولا تقبل التضعيف في العبريّة.

(٢) انظر ما سيأتي، ص ١٠٨.

(٣) انظر ما سيأتي، ص ١٥٩.

وقع في السياق شرط ألاّ يقع التباس في المعنى. إلا أن اللغات الساميّة التي سقطت منها علامات الإعراب، والعاميّاتِ العربيّة، لم تَعُدْ قادرة على مثل هذا التقديم والتأخير، شأنها في ذلك شأن بعض اللغات الهنديّة ـ الأوروبيّة التي سقط منها الإعراب أيضاً فصارت مقيَّدة بنسق محدَّد في السياق. فلو قلنا في الإنكليزية: *A hit B* لكان لزاماً أن يكون *A* فاعلاً و*B* مفعولاً به؛ ثم لو نحن غيّرنا النسق فقلنا: *B hit A* لَما أمكن أن يكون الفاعل إلا *B*. وقد نجد في بعض الساميّات والعاميّات العربيّة محاولات للتخلّص من النسق المقيَّد الذي أورثها إيّاه سقوطُ علامات الإعراب، وذلك باستحداث علامة تعيّن وظيفة نحويّة ما، مثل *'et-* التي تسبق المفعول به المباشر والمعرّف في عبريّة العهد القديم، أو باستخدام نسق «مداوِر» في مثل: «الولد سأله (سألو) المعلّم» (يقابلها في الفصحى: «الولدُ سأله المعلّمُ» حيث يوضح السياق أن المبتدأ مفعول به في المعنى)، أو غير ذلك من الأساليب الموضِحة. ولا يخفى أن الساميّات والعاميّات قد فقدت أيضاً، بسقوط علامات الإعراب، سمةً بلاغيّة هامّة من سِمات اللغات المُعْرَبة، خلافاً للساميّة الأمّ ـ فيما تمليه المقارنةُ الساميّة ـ والعربيّة الفصحى.

أما الضرب الثاني من التغيّر الصوتيّ فيصيب ألوفونات اللغة لا فونيماتها. والألوفون allophone، أو البديل الصوتيّ، هو بديل للفونيم لا يغيّر وظيفته، أي لا يبلغ أن يكون فونيماً آخر بل تنويعٌ للفونيم نفسه. ويمكننا أن نقسم التغيّر الألوفونيّ في الفصحى قسمين اثنين، أولهما مقيَّد ببيئة صوتيّة ما، والثاني غير مقيَّد بها. أما الأوّل فلعلّ خير مثال عليه اللام في اسم الجلالة، فهي مفخَّمة بعد الضمّة والفتحة ومرقّقة بعد الكسرة. ومنه أيضاً الألوفونات المفخَّمة لأصوات غير مفخَّمة أصلاً، فهي تنشأ عن مجاورتها أصواتاً مفخَّمة فتكون مقيَّدة بتلك البيئة الصوتيّة؛ فالراء والباء في «رَبَضَ» يكتسبان التفخيم بمجاورتهما الضاد المفخَّمة، قياساً على الراء والباء في «رَبَع» أو «رَبَأَ» مثلاً، إلا أنهما ما يزالان في كل من هذه الأمثلة الثلاثة ألوفونَيْن لفونيم واحد ولم يبلغا أن يكونا فونيمَيْن مستقلّين في كل حالة. أما القسم الثاني للتغيّر الألوفونيّ فغير مقيَّد ببيئة صوتيّة ما، ومثاله الفونيم /r/ في الفرنسية، فهو يقع إما مكرَّراً أو لَهَويًّا، مهما كانت بيئته الصوتيّة، أي أن كلا اللفظين بديل حرّ free variant. ومثل هذا في الفصحى الفرقُ بين الجيم المعطَّشة والجيم غير المعطَّشة فكلٌّ منهما بديل حرّ لا يتأثّر بالبيئة الصوتيّة التي تصاحبه.

٢ ـ دراسة التغيّر الصوتيّ باعتبار بيئته: تقوم القسمة الرئيسيّة في هذا النمط على التفرقة بين التغيّر الصوتيّ المشروط conditioned sound change (ويُدعى أيضاً: combinative sound change وdependent sound change وheteronomous sound change) والتغيّر الصوتيّ غير المشروط (ويُدعى أيضاً: autonomous sound change وindependent sound change وisolative sound change وspontaneous sound change وsporadic sound change). ويدخل تحت الضرب الأوّل كلُّ تغيُّر صوتيّ محكومٍ ببيئة صوتيّة معيّنة، ومن أشهر أصنافه المماثَلةُ، والمخالَفة، وإقحام الصوائت، والاندماج، والقلب المكانيّ، والصَّهْر. وإنّا نرى أن إدراج هذه الظواهر الصوتيّة ضمن هذا النمط من الدراسة، أي دراسة التغيّر الصوتيّ باعتبار بيئته، وإن كان ممكناً، يَفْضُله أن تُدرس باعتبارها جزءاً من ثنائيّة النقصان والزيادة، وهو ما سنقترحه في هذا المبحث لاحقاً. إلاّ أن هناك ظاهرة صوتيّة قد يكون تفسيرها أعلق بالبيئة الصوتيّة منه بثنائيّة النقصان والزيادة، أعني ظاهرة القلب المكانيّ metathesis، ولذلك سنذكرها في هذا الموضع.

إن القلب المكانيّ من الظواهر الصوتيّة المشروطة، أي من الظواهر التي لا تحصل إلاّ في مواضع بعينها فلا تكتسب صفة الإلزام[1]. وحدُّ القلب المكانيّ تغيير موضع الوحدة اللغويّة في التعاقب؛ وهذا التعميم يقع تحته الصوت والمقطع والكلمة أو الكلمات. إلا أن الأعمّ الأغلب أن يُقصر استخدام مصطلح القلب المكانيّ في علم اللغة على القلب المكانيّ الصوتيّ دون غيره، وهو ما يعنينا في هذا الموقع من الدراسة[2].

---

(١) تنبّه اللغويون العرب إلى أن القلب المكانيّ «ليس قياسيًا» ـ ومؤدّى هذه العبارة في اللسانيات أنه تغيّر صوتيّ مشروط ـ إلا «ما ادّعى الخليل فيما أدّى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين، كجاءٍ وسواءٍ، فإنه عنده قياسيّ» (شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٤). وهناك موضع آخر يكون فيه القلب المكانيّ قياسيًا هو القلب بين صامت *consonant* وصائت vowel، كما فيْ «أَسِنَّة» وأصلُها «أَسْنِنَة» (قارن *as*inna و *asnina* إذ يظهر القلب المكانيّ حين تُكتب الصوائت منفردة كالصوامت). انظر تفصيل هذا في: أبحاث في اللغة العربية، لداود عبده، ص ١٣٥. ولعل من المفيد أن نذكر أنّ بعض اللغويّين المعاصرين يقصر دلالة القلب المكانيّ على القلب بين صامت وصائت، ومن أمثلته في اللغات الأوروبيّة *third* في الإنكليزيّة بإزاء *dritte* في الألمانيّة؛ انظر: Lehmann (١٩٩٢) ص ٢٠٤.

(٢) لهذا لن نتطرّق هنا إلى مبحث التبادل الصوتيّ، أي القلب المكانيّ الحاصل بين كلمتين أو أكثر في السياق، ويُعرف في الإنكليزيّة بـ spoonerism نسبةً إلى W.A. Spooner المتوفّى سنة ١٩٣٠، إذ =

ومع أن ظاهرة القلب المكانيّ غالباً ما تقع عن طريق الخطأ في لفظ الكلمات، فإن كثيراً من الكلمات الناشئة عنها يدخل في اللغة، وقد يجرَّد منه جذر فيُشتقّ منه: من ذلك «أَيِسَ»، والراجح أنه مقلوب عن «يَئِسَ»، فقد جُرّد منه جذر ثلاثيّ نقع على مشتقّاته في المعجم؛ ومثله «جبذ» المقلوب عن «جذب» أيضاً. وقد تُقلب كلمة عن أخرى ولا يُشتقّ منها غيرُها فيسهُل الجزم بالأصل: من ذلك أن «امضحلّ» مقلوب عن «اضمحلّ»، وليس العكس، لأنهم لم يقولوا: «امضحلال»، بل استعملوا «الاضمحلال»، كما نبّه ابن السكّيت[1]. ومهما يكن من أمر، فقد أفادت العربيّة من ظاهرة القلب المكانيّ فجعلتها إحدى وسائلها في توليد الألفاظ، كما في الكلمات التي وردت بصيغتين إحداهما منقوصة والأخرى مهموزة، نحو: «شاكي السلاح وشائك السلاح»، و«رجلٌ هاعٍ لاعٍ وهائع لائع»، و«جاءت الخيلُ شواعيَ وشوائعَ»، و«شاهي البَصَر وشائه البصر»، الخ[2]. وليست العربيّة بدعاً في ظاهرة القلب، فأخواتها الساميّات جميعاً عرفت هذه الظاهرة أيضاً كما تدلّ المقارنة فيما بينها[3]. ولعلّ أهمّ ما تكشفه الدراسة الساميّة المقارنة في هذا الباب الأمور الثلاثة التالية:

«أ» ـ أن بعض الكلمات الناشئة عن القلب المكانيّ لا يتّضح أصله إلا بالمقارنة الساميّة، إذ لم يَعُدْ في اللغة التي وقع فيها القلب دليلٌ على الجذر الأصليّ قبل حصول ذلك القلب. مثال ذلك كلمة «رُكْبَة»، فقد جُمعت على «رُكْبات» و«رُكَبات» و«رُكُبات» و«رُكَب»، وقيل «أَرْكَبُ» للعظيم الرُّكبة، و«رَكَبٌ» لبياض في الرُّكبة، و«رُكِبَ» إذا شكا رُكبته، و«رَكَبَهُ» إذا ضرب رُكبته، وهكذا. وبعبارة أخرى، توحي هذه المشتقّات جميعاً

= عُرف عنه المجيء بعبارات من مثل *Is the bean dizzy?* بدلاً من *Is the Dean busy?*، و *the queer old dean* بدلاً من *the dear old queen*؛ ومنه قوله مخاطباً أحد طلاّبه: *You have tasted your worm* بدلاً من *You have wasted your term*. ومثلُه ما رُوي عن قول أحدهم: «على السَّقيط خَبَرْتَ» يريد: «على الخبير سَقَطْتَ». انظر: معجم المصطلحات اللغوية، مادّة spoonerism؛ وانظر أيضاً مادّتَي consonant reversal و word reversal.

(١) اللسان (ضمحل). وانظر: المزهر ١/٤٧٦ وما بعدها.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ١/٢١، والمزهر ١/٤٨٠.

(٣) من ذلك في الأكديّة *simmiltu* (في العربيّة: سُلَّمٌ، وفي العبريّة *sullām*)؛ وفي العبريّة *'āṣam* (في العربيّة: غَمَضَ، وفي السريانيّة *'māṣ*)؛ وفي الحبشيّة: الجذران *nsk* و *nks* بمعنى واحد (عَضَّ).

بأن جذرها الأصليّ الجامع «ر ك ب» نَسَقُه الأصلي الراء فالكاف فالباء. ولعلّ ارتباط هذا الجذر بمعنى الركوب حمل أبناء اللغة وبعض دارسيها على الاطمئنان إلى «أصالة» الجذر، أي أن هذا الارتباط المعنويّ ـ على عمومه ـ لم يُثِر فيهم الاستغراب والتساؤل عن أصل الجذر الذي اشتُقّت منه «الرُّكبة» وسائر الألفاظ المتعلّقة بها. إلا أننا إذا نظرنا في اللغات الساميّة، شماليّة وجنوبيّة، وجدنا أن معنى الرُّكبة يعبِّر عنه الجذر «ب ر ك»، فهي في الأكديّة *birku*، وفي الآراميّة والعبريّة *berek*، وفي الحبشيّة *berk*. ومن المستبعد أن تكون جميع هذه مقلوبة عن جذر «ر ك ب». وإلى ذلك ما زالت العربيّة تحتفظ بالفعل «بَرَكَ» دون قلب، وهو الفعل الذي يرتبط اشتقاقيًّا بالكلمة الدالّة على الرُّكبة في اللغات الساميّة، بدليل الارتباط المعنويّ الوثيق بين الرُّكبة والبُرُوك. يمكن إذاً الاطمئنان إلى القول إن كلمة «رُكبة» في العربيّة ناتجة عن القلب المكانيّ، وتحديداً تأخير الباء إلى ما بعد الراء والكاف.

«ب» ـ أن بعض الكلمات، بسبب من طبيعته الصوتيّة، معرَّض للقلب بدليل نظائره المقلوبة في غير لغة ساميّة. فالجذر «ج ز ر» الدالّ على القَطْع ـ ومنه الفعل «جَزَرَ» في العربيّة، و*gāzar* في العبريّة، و*gazara* في الحبشيّة ـ له نظير مقلوب هو «ج ر ز»، ومنه «جَرَزَ» في العربيّة، و*gāraz* في العبريّة، ودلالته القَطْع أيضاً. ولعلّ صعوبة النطق الناشئة عن تعاقب الجيم والزاي في «ج ز ر» أدّت إلى القلب في العربيّة والعبريّة، وإلا لكان من الصعب أن نفسّر وجود «ج ر ز» فيهما، وبالمعنى نفسه، اللهمّ إلاّ أن نردّه إلى المصادفة!

«ج» ـ أن وزن «افتعل» في العربيّة ناتج عن القلب المكانيّ بين الفاء والتاء. فهذا الوزن، كما يُستدلّ بالمقارنة، أصله بتقديم التاء على الفاء، وهو باقٍ على أصله في بعض اللغات الساميّة، ولذلك يسمّى وزن *hitpa'ēl*. إنّ الموقع الذي تطرأ فيه أحرف الزيادة في الغالب هو قبل أصول الفعل، أي قبل فائه، في نحو: «أفعلَ» و«تفاعلَ»[1] و«تفعَّل» و«استفعل»، ولذلك يستوقفنا وزن «افتعل» لوقوع تائه بعد فائه. ويبدو أن القلب المكانيّ في هذا الوزن في بعض الساميّات كان مقصوراً على أصوات الصفير، أي *ṣ* و*s* و*š* و*z*، نحو *hiṣṭaddēq* من جذر *ṣdq* و*hizdakkēr* (وأصلها *hiztakkēr**) من جذر

(١) لم نعتدّ بصوت المدّ في صيغة «تفاعلَ»، لأن المقصود هنا بأحرف الزيادة إنما هو الأحرف الصامتة لا أصوات المدّ.

zkr؛ أما الأصوات الأخرى فلم يتغيّر موقعها، نحو *hitpallēl* (صلّى)، و*hitnabbē'* (تنبّأ) *hitgaddēl,* (عظّم نفسه). أما العربيّة فقد عمّمت القلب المكانيّ في هذا الوزن فصار قاعدة متلئبّة في الأصوات جميعاً. ومن المرجّح أيضاً أن وزن «استفعل» في العربيّة، وما يقابله في الأكديّة والعبريّة والآراميّة والحبشيّة، أصله أيضاً بتقديم التاء على السين، نظراً لتقدّم التاء في الأوزان الأخرى على سائر الزيادات.

٣ ـ دراسة التغيّر الصوتيّ باعتبار مَخْرَج الصوت أو طريقة نُطقه: من الوسائل التقليديّة في دراسة أصوات لغةٍ ما أن تصنَّف الأصوات بحسب مخارجها، أو بحسب صفتها أي طريقة نُطقها. ومن الدارسين المحدَثين من يرى أن ترتكز الدراسة الصوتيّة المقارنة إلى هذا التصنيف، أي أن تُدرس التغيّرات الطارئة على الأصوات من حيث مخارجُها وصفاتُها من مرحلة إلى أخرى في تاريخ اللغة، أو أن تُقارَن لغتان اثنتان تنتميان إلى مجموعة واحدة من حيث التغيّرات الصوتيّة التي طرأت عليهما قياساً على أصل تاريخيّ أو مفترَض. ولا بدّ من التنبيه على أن التغيّر في المخرج والتغيّر في الصفة ليسا بأمرين متنافرين، فنحن كثيراً ما نقع عليهما في الصوت الواحد. من ذلك، مثلاً، أن الصوت *g* في جميع الساميّات، باستثناء العربيّة الشماليّة، شديد غير معطَّش، ومخرجه من أقصى الحنك؛ أما في العربيّة الشماليّة فإن مخرجه، كما وصفه النحويّون العرب، من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى، وهو مخرج الشين والياء أيضاً[١]. معنى ذلك أن التغيّر أصاب مخرجَ الصوت فلم يعد منطوقاً من أقصى الحنك، وصِفَتَه فتحوّل نحو التعطيش *(ǧ)*. ومن المسائل الصوتيّة الهامّة التي يلقي الضوءَ عليها علمُ الساميّات المقارن الصفةُ الأصليّة لنطق الأصوات المطبقة، وذلك أن هذه الأصوات تتّسم في العربيّة بالاستعلاء velarization في حين تتّسم في الحبشيّة بإلحاق الهمز بها glottalization. وسوف نأتي على تفصيل هذه المسألة، ومسائل صوتيّة أخرى، في نموذج الدراسة التطبيقيّة[٢]، فليُرجع إليه في ذلك الموضع.

إن لكلّ من الأنماط الدراسيّة الثلاثة السابقة خصوصيّة وفضلاً يميّزانه: فدراسة التغيّر

---

(١) كتاب سيبويه ٢/ ٤٠٥، وشرح المفصّل ١/ ٣٢٦. ولنا عَوْد إلى الصوت *g* في موضع آخر؛ انظر: ص ١٩٠.

(٢) انظر نموذج الدراسة الصوتيّة، ص ١٦٧ ـ ١٩٣؛ وفيه شرح لصفة الأصوات المطبقة، ص ١٧٦ وما بعدها.

الصوتيّ باعتبار درجته ينبّهنا على أن التغيّر إنما يحدث بدرجات متفاوتة وأنه ظاهرة مستمرّة، فقد يبدأ التغيّر ألوفونياً ثم يتطوّر إلى أن يبلغ درجة التغيّر الفونيميّ؛ ودراسة التغيّر الصوتيّ باعتبار بيئته تنطلق من مقولة سليمة هي أن الظاهرة الصوتيّة قد تنتج عن العلاقات الصوتيّة ضمن الكلمة الواحدة أو بين كلمتين أو أكثر، فلا يجوز للأصوات أن تُدرس بمعزلٍ عن تلك العلاقات؛ ودراسة التغيّر الصوتيّ باعتبار المخارج والصفات ترتكز إلى المنهجين الرئيسيّين في تصنيف الأصوات، وهو ما نقع عليه في التراث العربيّ، وكذا يتمّ الربط بين الدراسة التقليديّة والدراسة المقارنة الحديثة. وإذ إننا ندرك هذه الخصوصيّة وهذا الفضل في كلّ نمط، نرى أننا لو حكّمنا المعيارين اللذين حدّدناهما، في مطلع هذا الفصل للمفاضلة بين جملة من المواقف النظريّة المحتمَلة ـ وهما القدرة على تبيان مميّزات العربيّة، والقدرة على تقرير مبادىء عامّة قليلة يتمّ النفاذ منها إلى القَدْر الأكبر من المسائل التي تقع دونها في التسلسل ـ لاقتنعنا بضرورة البحث عن موقف نظريّ آخر نعتمده في دراسة الأصوات العربيّة دراسةً مقارنة. ولذلك نقترح أن يكون المنطلَقُ في الدراسة ظاهرةً صوتيّة عامّة هي، تحديداً: ثنائيّة النقصان والزيادة، يحدونا إلى اعتمادها استيفاؤها للمعيارين السابقين استيفاءً لا يقاربها فيه سائر الظواهر الصوتيّة العامّة. ونورد فيما يلي تفصيلاً لعناصر هذه الثنائيّة وذكراً للظواهر الصوتيّة المحدَّدة لكلّ عنصر، مقترحين أن يكون هذا الهيكل العامّ هو المعتمَد في الدراسة المقارنة للأصوات في العربيّة:

١ ـ ثنائيّة التقصير والتطويل

٢ ـ ثنائيّة المماثلة والمخالفة

٣ ـ ثنائيّة الاندماج والانشطار

٤ ـ ثنائيّة الزيادة والحذف

* * *

١ ـ ثنائيّة التقصير والتطويل

تكاد هذه الثنائيّة تقتصر على الصوائت[١]. وفي اللغات الساميّة كافّةً أمثلة وافرة

---

(١) من الحالات القليلة التي يكون فيها أحد طَرَفَيْ هذه الثنائيّة من غير الصوائت: تشديد الحرف الصامت. وسوف نذكر ذلك في سياق الكلام على ظاهرة التطويل.

على تقصير الصوائت وتطويلها، ولمعظمها قواعد صوتيّة تمليها على نحوٍ قياسيّ. من هذه القواعد في آراميّة العهد القديم، مثلاً، أن الصائت القصير الواقع في مقطع مفتوح غير منبور يقصَّر إلى *ə*، نحو *sənā'* (أي شَنَأَ، كَرِهَ) بإزاء *śānē'* العبريّة و*šana'a* العربيّة، و*kəṯaḇ* بإزاء *kāṯaḇ* العبريّة و*kataba* العربيّة. ومنها أيضاً في عبريّة العهد القديم أن الصائت الطويل كثيراً ما يقصَّر إلى *ə* في الكلمات المنتهية بـ *-īm*، أي الكلمات المجموعة جمعاً مذكَّراً، والمنتهية بـ *-ōṯ*، أي المجموعة جمعاً مؤنَّثاً، لأسباب متعلّقة بموقع النبر. مثال ذلك كلمة *nāḇī'* (نبيّ) التي تُجمع على *nəḇī'īm*، وكلمة *māqōm* (مَقام، مكان) التي تُجمع على *məqōmōṯ*.

أما العربيّة فيفسِّر تقصيرُ الصوائت كثيراً من ظواهرها الصوتيّة؛ وأمثلة ذلك متفاوتة، فبعضها يسهل ردُّه إلى تقصير الصائت، وبعضها الآخر قد يحتاج إلى مزيد من التأمّل والتدبّر. ومن أمثلة النوعين ما يلي، وقد اخترناها جميعاً من صيغ الأفعال[1]:

«أ» ـ في صيغة المضارع المجزوم من الفعل الأجوف، نحو: «لم يَعُدْ»، و«لم يَمِلْ»، نفترض أن الأصل: *«لم يَعُودْ»، و*«لم يَمِيلْ»، على اعتبار أنّ الجازم دخل على الفعل المضارع وفيه صائته الطويل. ومع أن صيغتَيْ *«يَعُودْ» و*«يَمِيلْ» صيغتان مفترَضتان كما يشير النجم المصاحب لهما، وقد لا يكون استعمالهما قد تمّ حقًّا في أيّة مرحلة من تاريخ اللغة، إلا أنّهما يمثّلان طوراً ضروريًّا لتفسير صيغتَيْ «لم يَعُدْ» و«لم يَمِلْ»[2]. وإذا نحن أمعنّا النظر في الفرق بين المضارع المرفوع «يَعُودُ» والمجزوم «يَعُدْ» أدركنا أن التغيّر ليس «حذف حرف العلّة» كما نقول في الإعراب

---

(١) من أمثلة تقصير الصائت في الأسماء اسمُ الإشارة «تِلْكَ»، فهو من «تي» و «لِ» و «كَ»، ويبدو أن حذف كسرة اللام أفضى إلى تقصير الصائت الطويل في «تي» منعاً لوقوع الساكن بعد المدّ الطويل. ومن أمثلته تقصير «ما» في نحو: «مِمَّ» و «عَلامَ» و «بِمَ» و «فيم»، وتقصيرها في «كم» التي أصلها من كاف التشبيه و «ما» الاستفهاميّة. ومنها أيضاً أن «فِعال»، مصدر «فاعَلَ»، كان حقّه أن يكون على «فِيعال»، إلا أن الصائت الطويل فيه قد قُصِّر؛ وقد ذكر اللغويّون العرب هذا، وإن عبّروا عن الظاهرة بأنها حذفٌ للياء (انظر، مثلاً: الكتاب ٢/ ٢٤٤، والمقتضب ٢/ ١٠٠).

(٢) نلاحظ أن صيغة جمع الذكور هي «لم يعودوا»، وليس *«لم يَعُدوا»، وذلك لأن الصائت الطويل المضموم *-ū* الواقع قبل الدال قد تلاه صوت غير ساكن. وكذلك القول في صيغة المخاطبة «لم تعودي».

التقليديّ، لأن «حرف العلّة» ما زال موجوداً، وهو الضمّة، خلافاً لما توحي به الكتابة، وإن يَكُن قد أصاب التقصيرُ الصائتَ الطويل في الصيغة المرفوعة. ويتّضح ذلك في الكتابة الصوتيّة، فالصيغة المرفوعة *ya'ūdu* تحوّلت إلى *ya'ud* بتقصير الصائت الطويل، لا بحذفه. والأمر نفسه يصحّ في تفسير صيغة «عُدْ» و«مِلْ»، وأصلها المفترَض *«عُودْ» و*«مِيلْ» انطلاقاً من العلاقة بين صيغة الأمر وصيغة المضارع، فقد كان تسكين آخرهما سبباً في تقصير الصائت الطويل، وهذا معنى قول النحاة إنهما مبنيّان على السكون الذي أدّى إلى «التقاء ساكنين»، وما يسمّونه «ساكنين» هو الصائت الطويل وسكون آخر الفعل. ويحسن التنبيه إلى أن الفعل الأجوف قد لا يكون مجزوماً إلا أن صيغته تخضع لقاعدة تقصير الصائت الطويل، وذلك في نحو: «هُنَّ يَعُدْن» و«هُنَّ يَمِلْن»، فالصيغة فيهما تُماثل الصيغة المجزومة، وهذا يعني أن الظاهرة ظاهرة صوتيّة لا ظاهرة نحويّة.

«ب» ـ في صيغة المضارع المجزوم من الفعل المعتلّ الآخر، نحو: «لم يَدْنُ»، و«لم يَقْضِ»، و«لم يَرْضَ»، تقصير للصائت الطويل في «يدنو» و«يقضي» و«يَرْضَى»[1]. وكما في «أ» أعلاه، لسنا نرى صواب العبارة «حذف حرف العلّة»، لأن الصائت الطويل في الصيغة المرفوعة لم يُحذف بل قصِّر إلى نظيره، فالضمة بعض «الواو»، والكسرة بعض «الياء»، والفتحة بعض «الألف». وقد ذكر اللغويّون العرب أن «الحركات أبعاض حروف المدّ واللّين، وهي الألف والياء والواو؛ فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمّة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمّة بعض الواو. وقد كان متقدّمو النحويّين يسمّون الفتحةَ الألفَ الصغيرة، والكسرةَ الياءَ الصغيرة، والضمّةَ الواوَ الصغيرة»[2]. ولعلّ مَنشأ القول إن حرف العلّة في نحو «لم يَدْنُ» محذوف أن الواو سقطت كتابةً، فالضمّة تُكتب فوق الحرف لا مستقلّة كالواو. وجليّ أن الكتابة ليست حجّةً فهي محاكاة للكلام المنطوق ولا يجوز أن يُبنى عليها أحكام لغويّة مخالفة للواقع الصوتيّ لأيّة لغة مدروسة.

---

(١) يقابل هذا التقصيرَ في عبريّة العهد القديم حذفُ الصائت من آخر الفعل المعتلّ المجزوم؛ مثال ذلك *ya'al* وهي الصيغة المجزومة للمضارع *ya'le* (يعلو)، و *yēra'* وهي الصيغة المجزومة للمضارع *yir'e* (يَرْعَى).

(٢) انظر: سرّ صناعة الإعراب ١/١٧.

«ج» ـ في توكيد الفعل المضارع المسند إلى المخاطبة أو المخاطبين، نحو: «يا هندُ هل تَضْرِبِنَّ» و«يا زيدون هل تَضْرِبُنَّ»، تقصير للصائت الطويل في «تَضْرِبِينَ» و«تَضْرِبُونَ»، وعلّة ذلك وقوع ساكن بعد الصائت الطويل. ولا فرق بين القول إن النون التي حُذفت هي نون الرفع أو إحدى نونَي التوكيد، فهذا يدخل في باب الصنعة النحويّة، والثابت أن النون التي وقعت بعد الصائت الطويل ساكنة، سواءٌ أكانت ساكنة في الأصل أم متحرّكة في الأصل ثمّ سُكّنت.

«د» ـ في صيغة «افْعَلَّ» الدالّة على اللون تقصير للصائت الطويل قياساً على صيغة «افْعالَّ». وقد أدرك اللغويون العرب أن «افْعالَّ» أصل لـ «افْعَلَّ»؛ فقد عبّر ابن عصفور عن ذلك بقوله إن «افْعَلَّ» «مقصور من افعالَّ، لطول الكلمة، ومعناها كمعناها، بدليل أنه ليس شيء من افعلّ إلا يقال فيه افعالّ»[١].

«هـ» ـ في صيغة «فَعَلَتْ» و«فَعَلوا» من الفعل المعتلّ الآخر، نحو: «رَمَتْ» و«رَمَوْا» تقصير للصائت الطويل، لأن في الأصل المفترَض في الصيغة الأصليّة *«رَماتْ» و*«رَماوْا» سكوناً واقعاً بعد الصائت الطويل. أمّا صيغة «رَمَتا» فقد جاءت مَقيسةً على «رَمَتْ»، وإن كان أصلها المفترَض *«رَماتا» لا يقتضي التغيير لعدم توالي صائت طويل وصوت ساكن.

«و» ـ في صيغة «فَعَلْتُ» و«فَعَلْتُما» الخ من الفعل الأجوف تقصير للصائت الطويل؛ فأصل «قُمْتُ»، مثلاً: *«قامْتُ»، وأصل «رُحْتُنّ»: *«راحْتُنَّ»، وهكذا. ومَرَدّ ذلك إلى أن الصائت الطويل في الصيغة الأصلية المفترَضة متبوع بساكن. أما في الحالات التي يكون فيها ذاك الصائت الطويل متبوعاً بمتحرّك، فإن الصائت يبقى طويلاً، في نحو: «قامَتْ» و«راحَتا» و«جالوا». وهذه الظاهرة مطابقة تماماً لما يقع في الصيغة نفسها في العبريّة حيث يبقى الصائت الطويل قبل المتحرّك ويقصَّر قبل الساكن[٢]، فتقول: *qāmā* (أي: قامَت)، و*qāmū* (قاموا)، في حين تقول: *qamtā* (قُمْتَ)، و*qamt* (قُمْتِ)، و*qamtī* (قُمْتُ)، و*qamtem* (قُمْتُم)، وهكذا.

وإلى ذلك تتجاوز قاعدة تقصير الصائت الطويل حدود الكلمة فتعمل بين كلمتين

---

(١) الممتع في التصريف ١/ ١٩٥. وانظر أيضاً: الكتاب ١/ ٢٢٢.

(٢) إلا في صيغة *qām* (قامَ).

متلاحقتين، نحو: «في الغالب»، و«كلا الأمْرَين»، و«يدا الرجل»، و«ذوو الخبرة»، و«أولو الألباب». وهذه الظاهرة مرتبطة بظاهرة صوتيّة أخرى تُدعى: «الصَّهْر»، وسوف نأتي على ذكرها لاحقاً[1]. ويحسن التنبيه أخيراً على أن تقصير الصائت قد يقع في بعض الكلمات العربيّة القديمة في بيئة صوتيّة مختلفة عمّا بيّنّاه أعلاه، أي في بيئة ليس فيها صائت طويل متبوع بساكن، وقد ذكر سيبويه أمثلة عن ذلك وسمّى هذه الظاهرة الصوتيّة اختلاساً، وعارضها بظاهرة الإشباع[2].

أما الطرف الثاني من هذه الثنائيّة، أي التطويل، فيقع، أكثر ما يقع، في الصوائت، إلا أنه قد يقع في الصوامت أيضاً، وذلك في ظاهرة التضعيف gemination. ومعنى التطويل في الصوت المضعَّف أن المُدّة التي يستغرقها النطق به أطول من المُدّة التي يستغرقها النطق بالصامت نفسه غيرَ مشدَّد؛ قارن، مثلاً: «عَبَرَ» و«عَبَّرَ»، و«عُدْ» و«عُدَّ»، و«أَهَلَ» و«أَهَلَّ». أما من حيث التحليل اللغويّ فإن الصوت المضعَّف يعادل صوتين متماثلين لا صوتاً واحداً، وعلى ذلك دلائل كثيرة لسنا نعتزم الخوض فيها هنا[3]. إلا أنا نودّ أن ننبّه على أن في اللغات الساميّة ظاهرة صوتيّة أخرى مرتبطة بالتضعيف قد تسهم في إيضاحه، وهي ظاهرة الإطالة التعويضيّة، أو التطويل التعويضيّ، compensatory lengthening. تتمّ هذه الإطالة في الصائت السابق على صامت لا يقبل التضعيف، ولعلّ أوضح أمثلتها وأكثرها تأثيراً في بنية اللغة أن أحرف الحلق والراء في العبريّة لا تقبل التضعيف، الأمر الذي ينتج عنه إطالة الصائت الواقع قبلها مباشرةً، وذلك شائع جدًّا في الكلمات التي تسبقها أداة التعريف -*ha*، وهي ذات صائت قصير، فيطوَّل تعويضاً عن عدم تشديد الصامت الحلقيّ، أو الراء، بعده خلافاً لسائر الصوامت؛ فبدلاً من **ha‘‘eḇeḏ* (العبد) و**ha’’īš* (الرجل) نقع على *hā‘eḇeḏ* و*hā’īš*. وفي غير أداة التعريف نذكر الصيغة العبريّة المقابلة لصيغة «فَعَّلَ» في العربيّة، نحو: *dibber* (تكلَّمَ) و*šillaḥ* (أرسلَ)، فإذا كان حرفها الثاني راءً أو من أحرف الحلق قد يطوَّل الصائت السابق عليها تعويضاً عن عدم تضعيفه، نحو: *gērēš* (طَرَدَ)، و*mē’ēn* (رَفَضَ). والذي يعنينا من هذا في العربيّة وسائر

---

(1) انظر ص ١١٩.

(2) الكتاب ٢/٢٩٧.

(3) للتوسّع في هذه الدلائل، انظر: أبحاث في اللغة العربية، ص ٣٠ ـ ٣٣؛ و Gray (١٩٧١) ص ٢٧.

الساميّات أنه قد يلقي ضوءاً على نشأة التضعيف فيها، إذ من المحتمل أن تكون تلك النشأة، في واحد من أصولها القديمة على الأقلّ، مرتبطة بالصائت الطويل للعلاقة الوثيقة بينهما[1]. وفي العربيّة أمثلة غير يسيرة تشير إلى علاقة وثيقة بين وَزْنَيْ «فعَّل» و«فاعل»، إذ قد يأتيان بمعنى واحد، نحو: «بَرَّكَ» و«بارَكَ»، و«بَعَّدَ» و«باعَدَ»، و«ضَعَّفَ» و«ضاعَفَ»، ويبدو أن كلا الوزنين ناشىء عن أصل واحد هو «فَعَلَ»، فنحا كلٌّ منهما منحًى مختلفاً عن الآخر، وإن كان موازياً له، فجاء تضعيف العين موازياً لإطالة الصائت السابق عليها، وظلّت اللغة تحتفظ بمعانٍ مشتركة للوزنين في بعض الأفعال.

وقد احتفظت العربيّة بدلائل تشير إلى أن تطويل الصائت كان إحدى الوسائل التي استُخدمت في إحداث صيغ جديدة في اللغة في مراحلها الأولى. ولعلّ من أظهرِ الأمثلة على ذلك الفعلَ الماضي المسند إلى المثنّى: فالمقارنة بين «فَعَلَ» و«فَعَلا» تُظهر أن الصيغة الثانية تختلف عن الأولى في طول الصائت الأخير ليس غيرُ، والراجح أن صيغة المثنّى هذه نشأت عن صيغة المفرد. وقد يقول المعترض على هذا التفسير إن كثيراً من الصيغ المُثنّاة الأخرى لم ينشأ على هذا النحو (قارن، مثلاً، استعمال الياء في النصب والجرّ، وزيادة النون في تثنية المضارع والاسم)؛ إلا أن الجواب على هذا الاعتراض سهل لأن دارس اللغة لا يتوقّع أصلاً أن يكون فيها دلائل كثيرة على أمور ترجع إلى مرحلة النشأة، نظراً لما يصيب اللغة خلال مراحل تطوّرها من تغيير يطمس الأصل ويجعله مستعصياً على التقدير في معظم الأحوال. وعلى ذلك، قد تحتفظ اللغة بسِمات قديمة جدًّا هي بمثابة المفاتيح التي يستخدمها الباحث في تحرّيه أصول الظواهر اللغويّة. ومن أمثلة التطويل التي ما تزال العربيّة تحتفظ بها من مرحلة لغويّة ضاربة في القِدَم أيضاً تطويل الصائت الأخير من المفرد المذكّر لبناء جمع المذكّر السالم، وتطويل الصائت الأخير من المفرد المؤنّث لبناء جمع المؤنّث السالم، كما يبيّن الجدول التالي:

---

(١) لسنا نقصد من الأمثلة السابقة عن الإطالة التعويضيّة إصدار حكم عن أولويّة التضعيف على إطالة الصائت، وإن كان مصطلح «الإطالة التعويضيّة» يوحي أن التضعيف أصل والإطالة فرع؛ بل يهمّنا مجرّدُ إثبات العلاقة بين التضعيف والصائت الطويل. والواقع أن في الساميّات أمثلة على التضعيف يرجَّح فيها، خلافاً للأمثلة السابقة، أن التضعيف حلّ محلّ الصائت الطويل، نحو *gəmallīm* (جِمال) التي تدلّ نظائرها أن أصلها المفترَض *gəmālīm**.

	المفرد المذكّر	جمع المذكّر السالم	المفرد المؤنّث	جمع المؤنّث السالم
الرفع	*-un*	*-ūn(a)*	*-atun*	*-ātun*
النصب	*-an*	*-īn(a)*	*-atan*	*-ātin*
الجرّ	*-in*	*-īn(a)*	*-atin*	*-ātin*

يلاحَظ أن تطويل الصائت في آخر المذكّر والمؤنّث في الرفع والجرّ يفضي إلى نشوء اللاحقة المقابلة له في جمع الذكور وجمع الإناث. أما لواحق النصب فناشئة، على الأغلب، نتيجة المقايَسة، أي تأثّرها بصيغ لواحق الجرّ. وترجِّح المقارنة بين الساميّات أن يكون الوضع الأصليّ في الساميّة الأمّ، من حيث اللواحق المذكورة في الجدول المثبت أعلاه، مماثلاً لما في العربيّة، ومقتضى ذلك أن استخدام التطويل لإحداث الصيغ إنما يرجع إلى المرحلة المشتركة بين الساميّات.

ونذكر أيضاً نمطاً آخر من التطويل، لعلّه من مرحلة لغويّة متأخّرة على مرحلة النشأة التي مثّلنا عليها أعلاه، وهو صيغتا «مَفاعيل» و«فَواعيل»، فهما كثيراً ما يكونان بمعنى مقارب أو مماثل لمعنى صيغتي «مَفاعِل»[1] و«فَواعل»، كما في «مَفاتِح» و«مَفاتيح»، و«مَواعِد» و«مَواعيد»، و«خَواتِم» و«خَواتيم»، و«دَوانِق» و«دَوانيق»[2]. وقد يكون التطويل ـ أي «الإشباع» ـ هو الذي أدّى إلى نشوء صيغة جديدة؛ ولنا أن نستعين بالنحو لنُظهر قوّة العلاقة بين هذه الصيغ فنشير إلى أنها جميعاً ممنوعة من الصرف، الأمر الذي يعزّز القول بوجود رابط بينها قد يرجع إلى أن بعضها قد أُخذ من بعض. وقد ذكر اللغويون العرب ظاهرة الإشباع: ففي كتاب سيبويه بابٌ عن الإشباع في الجرّ والرفع[3]؛ وفي كتب الصرف شواهد كثيرة عليه، ومنها ما ذكره ابن جنّي في غير موضع من سرّ الصناعة[4]، كقول الفرزدق:

---

(١) ممّا ذكره سيبويه في كتابه: «مَساجد» و«مَنابر»، «فيقولون مَساجيد ومَنابير، شبّهوه بما جُمع على غير واحده في الكلام»؛ الكتاب ١/ ١٠.

(٢) انظر ما ذكره ابن جنّيّ في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٧٧٠، عن وَلوع العامّة بقولهم في جمع «زَوْرَق»: «زَواريق». وانظر ما نَسَبَه ابن عصفور (ضرائر الشعر، ص ٣٧) إلى الكوفيّين من جواز الإشباع في كل اسم يُجمع على «مَفاعل» في الكلام والشعر، إلا أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، نحو «سِبَطْر»، فلا يقال فيه إلا «سُباطِر».

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨؛ وانظر أيضاً: الكتاب ١/ ١٠ لوقوعه في الشعر.

(٤) سرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٥ و٣٣٨ و٦٣٠ و٧١٩ و٧٦٩؛ وانظر أيضاً: الإنصاف ١/ ٢٣ وما بعدها.

تنفي يداها الحصى في كل هاجرةٍ ... نَفْيَ الدراهمِ تَنْقادُ الصياريفِ

وقول ابن هرمة:

وأنتَ من الغوائل حين تُرْمَى ... ومن ذمِّ الرجالِ بمُنْتَزاحِ

وقوله أيضاً، فيما نُسب إليه:

وإنني حيثما يثني الهوى بَصَري ... من حيثُما سَلكوا أدنو فأنظورُ

وفي بعض كتب الضرائر، أي ضرورات الشعر، ذكر لمسألة إشباع الحركات[1].

٢ ـ ثنائيّة المماثَلة والمخالَفة

تقع هذه الثنائيّة أيضاً تحت الثنائيّة الكبرى المقترَحة، أي ثنائيّة النقصان والزيادة. فحدّ المماثلة assimilation (أو adaptation) أنها «تأثُّر صوتٍ بصوتٍ آخرَ تأثُّراً يفضي إلى تماثلهما جزئيًّا أو كلّيًّا»[2]، ولذلك فهي، في جوهرها، اختزال للفرق بين ذينك الصوتين، أي أنها من عناصر النقصان الصوتيّ. أما حدّ المخالفة dissimilation (أو differentiation أو splitting) فأنها «تأثُّر صوتٍ بصوتٍ آخرَ تأثُّراً يُفضي إلى التقليل من تشابههما أو انتفاءِ تشابههما»[3]، ولذلك فهي، في جوهرها، زيادة أو تنويع للعناصر الصوتيّة في الكلمة.

وقد تقتضي المماثلة في العربيّة تغييراً في المخرج أو تغييراً في الصفة أو في كليهما، وهي في الأحوال الثلاث تقلّص الفرقَ بين صوتين لغويّين. فلو تعقّبنا المراحل التي مرّت بها كلمة «ازداد» ـ سواء أكانت مراحل تاريخيّة حقيقية أم مراحل مفترَضة لتفسير التطوير اللغوي ـ وهي كالتالي: *ازْتَيَدَ < *ازْتادَ < ازْدادَ، لوجدنا أن التاء الأصليّة التي في صيغة «افتعلَ» قد جُعلت دالاً للمماثلة، وذلك أن الزاي التي قبلها هي صوتٌ مجهور في حين أن التاء صوتٌ مهموس، فحُوِّلت التاء إلى نظيرها المجهور، وهو الدال، فتغيّرت صفتها وإن احتفظت بمخرجها. أما في نحو «اذَّكَرَ»، وأصلها

---

(١) انظر، مثلاً: ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزّاز القيروانيّ، ص ٩٦ ـ ٩٧. ويسمّي ابن عصفور هذه الظاهرة: «إنشاء الألف عن الفتحة»، وكذا في سائر الحركات؛ انظر: ضرائر الشعر، ص ٣٢ ـ ٣٦.

(٢) معجم المصطلحات اللغويّة، ص ٥٠٩.

(٣) نفسه، ص ١٥٥.

«اذْتَكَر»، فقد صُيِّرت التاء ذالاً فتغيّر مخرجها علاوةً على تغيّر صفتها. والتغيّر في المثالين السابقين إنما هو نقصان في جوهره، كما أسلفنا.

ويمكننا أن نقسم المماثلة أنواعاً بحسب الاعتبار المُراد، وذلك كما يلي:

«أ» ـ باعتبار درجة التغيّر، تُقسم إلى **مماثلة جزئيّة** partial assimilation (وتسمّى أيضاً: incomplete assimilation وaccomodation وsimilitude)، **ومماثلة كُلِّيَّة** total assimilation (وتسمّى أيضاً: complete assimilation). **فمن المماثلة الجزئيّة جعل تاء «افتعل» طاءً مماثلةً للصوت المطبق المجاور، نحو: «اصطدم»، وأصلها *«اصتدم»، و«اصطبر»، وأصلها *«اصتبر»، وهو ما يسمّيه اللغويّون العرب إبدالاً**[1]. **وهذا يحصل في كثير من اللغات الساميّة، فصيغة «افتعل» من** *ṣba'* **(صَبَغَ) في السريانيّة هي** *'eṣṭaba'* (اصطبغ) **بالطاء لا بالتاء، ومثلها صيغة «افتعل» من** *ṣādēq* (استقامَ؛ صَدُقَ) في العبريّة، **فهي** *hiṣṭaddēq* (تبرّأ؛ تَنَصَّلَ) بالطاء أيضاً. وقد أفضت المماثلة الجزئيّة في العربيّة إلى **ظهور أصوات كلاميّة ليست فيها في الأصل؛** فالمماثلة بين الفاء والصائت المجهور بعدها، كما في «أَفْجَعَ» و«أَفْزَعَ»، نحا بالفاء إلى صوت أشبه بـ *v*، وهو صوت كلاميّ لا صوت لغويّ في العربيّة، أي أنه مجرّد صوت ذي صفات مستقلّة لكنّ حلوله محلّ الصوت الذي تحوّل عنه لا يؤدّي إلى نشوء كلمات جديدة في اللغة ولا يغيّر معنى الكلمة الأصليّة. ومثل الفاء أيضاً صوت الباء الذي قد يُسمع منطوقاً في اللفظ المعاصر على مثال الصوت *p* للمماثلة بين الباء وصوت مهموس مجاور لها، نحو: «يَبْتَعِدُ» و«أَبْسَلُ»؛ وهذا الصوت أيضاً صوتٌ كلاميّ لا صوتٌ لغويّ. أمّا المماثلة الكُلِّيَّة فأن يتماثل الصوتان في خصائصهما جميعاً، وهذا ما يسمّيه اللغويّون العرب إدغاماً. ومن أمثلته ما يقع في تاء «افتعل» أيضاً: فإذا كانت عين الفعل طاء، نحو: «اطَّرَدَ»، وأصلها *«اطْتَرَدَ»، أُدغمت التاء في الطاء، أي أنها أصبحت مماثلة لها في خصائصها كلّها؛ وقد تُدغم التاء بغير الطاء، كما في «اصَّبَرَ»، وأصلها *«اصْتَبَرَ»، و«اضَّجَعَ»، وأصلها *«اضْتَجَعَ»[2].

---

(١) انظر الأمثلة التي يذكرها ابن جنّيّ (سرّ صناعة الإعراب ٢١٧/١ وما بعدها) في تاء «افتعل» وإبدال الطاء منها إذا كانت فاء الفعل صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً.

(٢) لا بدّ من أن تكون الصيغة الوسطى بين *«اصْتَبَرَ» و «اصَّبَرَ»، وبين *«اضْتَجَعَ» و«اضَّجَعَ»، هي «اصْطَبَرَ» و«اضْطَجَعَ» على التوالي، لأن الذي سهّل الإدغام ـ أي المماثلة الكلّيّة ـ في الحالين هو صفة الإطباق المشتركة بين الطاء من جهة والصاد والضاد من جهة ثانية.

ومن المماثلة الكلِّيّة ظاهرة نلحظها في عدد من اللغات الساميّة، ومنها العربيّة، أعني إدغام النون الساكنة، أي مماثلتها لصوتٍ آخرَ مماثلةً ينشأ عنها التضعيف. مثال ذلك «امَّحَقَ» وهي على وِزان «انْفَعَلَ» من «مَحَقَ»، وكان الأصل *«انْمَحَقَ»؛ وإلاّ < إنْ + لا؛ وإمّا < إنْ + ما؛ و«مُذْ»، فأصلها «مُنْذُ» (مِن + ذو، ثم صارت الميم مضمومة مماثلةً للصائت الطويل المضموم في «ذو»)، والغالب أنّ النون سقطت بعد سقوط ضمّة الذال في «مُنْذُ»، ولم تشدَّد الذال ربّما لوقوعها في آخر اللفظ. وقد ذكر اللغويون العرب مسألة إدغام النون في الراء واللام والميم والواو والياء، ومن أمثلته ما يقع بين كلمتين اثنتين، نحو: «مِن رّاشِدٍ» و«مَن لَّكَ»[١]. أما في اللغات الساميّة فإدغام النون الساكنة فيما بعدها يقع في الأكديّة، كما في *'iššakin* وهي صيغة «انفعل» من الجذر *škn*، وفي العبريّة، كما في *batt* (بِنْتٌ) وأصلها *bant** (قارن بالعاميّة المصريّة: «بِتّ»)، وسائرِ اللهجات الشماليّة الغربيّة كالكنعانيّة والسريانيّة والأوجاريتيّة.

«ب» ـ باعتبار العلاقة المكانيّة بين الصوتين، تُقسم إلى مماثلة متجاورة contiguous assimilation (وتسمَّى أيضاً: contact assimilation وjuxtapositional assimilation)، ومماثلة متباعدة incontiguous assimilation (وتسمَّى أيضاً: dilation وdistant assimilation وassimilation at a distance). ومن البَدَهيّ أن المماثلة المتجاورة أكثر وقوعاً من المماثلة المتباعدة في اللغات الساميّة جميعاً، وذلك لأن أثر الأصوات في بعضها أكثر ما يكون عند تجاورها. وقد مرّ في «أ» أعلاه أمثلة كثيرة على المماثلة المتجاورة. أما المتباعدة فمن أمثلتها «مُنذ» التي سبق ذكرها أعلاه، و«سِراط» حين تُلفظ على «صِراط» مماثلةً لصفة الإطباق في الطاء. وإذ إن الصوائت لا تتتالى في الساميّات، كانت المماثلة بين الصوائت فيها، بالضرورة، مماثلةً متباعدة، كما في «مُنْذُ»، وفي نماذج النسبة إلى «فَعِيلة» على «فَعَليّ»[٢]، نحو «كَنَسيّ» و«حَنَفيّ»

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٤١٤ وما بعدها.

(٢) من الممكن أن تفسَّر هذه الظاهرة على أنها مخالفة، لا مماثلة، وذلك باعتبار حركتَي العين واللام، لا الفاء والعين؛ أي أن الأصل المفترض هو *«فَعِيليّ» وأنه حُوِّل إلى *«فَعالِيّ» (فوقعت المخالفة بقلب الكسرة الطويلة بعد العين إلى فتحة طويلة فخالفت الكسرةَ التي بعد اللام)، ثم إلى «فَعَليّ» على سبيل تقصير الصائت؛ نحو: *كَنِيسيّ < *كَناسِيّ < كَنَسيّ.

(والأصل: *«كَنِيسِيّ» و*«حَنِيفِيّ») حيث يفصل الصامت بين الصائتين. ومثل ذلك كلمة *hā-'āreṣ* (الأرض) في العبريّة، وهي قبل دخول هاء التعريف عليها: *'ereṣ*؛ فقد تغيّر الصائت الأول *e* إلى *ā* مماثلةً للصائت *ā* في -*hā*، وهذه مماثلة متباعدة لأن الصامت ' يفصل بين الصائتين. وسنورد أمثلة أخرى على المماثلة بين الصوائت في موضع لاحق من هذا المبحث.

«ج» باعتبار موقع الصوت المتأثّر، تُقسم إلى مماثلة رجعيّة regressive assimilation (وتسمّى أيضاً: anticipatory assimilation، وretrogressive assimilation)، ومماثلة تقدّميّة progressive assimilation (وتسمّى أيضاً: lag)، ومماثلة تبادليّة reciprocal assimilation (وتسمّى أيضاً: coalescent assimilation، وcombination). فالمماثلة الرجعيّة هي التي يتغيّر فيها الصوت متأثّراً بصوتٍ لاحق، كما في نُطق «صِراط» بدلاً من «سِراط». وقد يكون الصوت المؤثّر واقعاً مباشرةً بعد الصوت المتأثّر، كما في «مَزْدَر»[1] بدلاً من «مَصْدَر»، و«يَزْدُقُ» بدلاً من «يَصْدُقُ»، فتسمّى المماثلة إذ ذاك توقّعاً مباشراً contact anticipation. أما المماثلة التقدّمية فهي التي يتغيّر فيها الصوت متأثّراً بصوتٍ سابق، كما في ضمير الغيبة المتّصل الواقع بعد الكسرة، في نحو: «بَيْتِهِ»، وأصلها *«بَيْتِهُ» (كما في «بَيْتُهُ» و«بَيْتَهُ») حيث تحوّلت الضمّة الأصليّة إلى كسرة مماثلةً للكسرة التي تسبقها. وقد يقال إن تاء «افتعلَ» التي تحوّلت طاءً مماثلةً لفاء الفعل التي تقع قبلها، في نحو: «اصْطَدَمَ» وأصلها *«اصْتَدَمَ»، إنما هي من نماذج المماثلة التقدّمية لأن التاء تأثّرت بالصوت السابق عليها؛ إلا أن الصواب عكس ذلك، فالمماثلة فيها رجعيّة بناءً على أصل الصيغة، وهي *«اتْفَعَلَ»، كما بيّنّا في الكلام على القلب المكانيّ سابقاً[2]. وأمّا المماثلة التبادليّة فهي التي يتأثّر فيها صوتان واحدُهما بالآخر. من ذلك، مثلاً: «ادَّكَرَ» و«يَدَّكِرُ» و«مُدَّكِرٌ» و«ادّكار»[3]، والأصل في كلٍّ الذالُ

---

(١) كما في قول الشاعر:

وَدَعْ ذا الهوى قبلَ القِلى، تَرْكُ ذي الهوى ... متينَ القُوى خيرٌ من الصَّرْمِ مَزْدرا

انظر: سرّ صناعة الإعراب ١/١٩٦، والممتع في التصريف ١/٤١٢، وشرح المفصّل ١٠/٥٢.

(٢) انظر ما تقدّم، ص ٨٣.

(٣) سرّ صناعة الإعراب ١/١٨٨، والممتع في التصريف ١/٣٥٩.

والتاء، فتبادلا التأثير وأفضت المماثلة إلى قلبهما دالاً ثم أُدغمت الدالان. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وما تَدَّخرونَ في بُيوتكم﴾[1]، وهو «تفتعلون» من «ذَخَرَ»؛ يقول الفرّاء في هذه الصيغة: «وبعض العرب يقول: تَذَّخرون فيجعل الدال والذال يعتقبان في تفتعلون من ذَخَرْتُ، وظلمتُ؛ تقول: مُظَّلِم ومُطَّلِم، ومُذَّكِر ومُدَّكِر... فأما الذين يقولون: يَدَّخِر ويَدَّكِر ومُدَّكِر فإنهم وجدوا التاء إذا سكنت واستقبلتها ذال دخلت التاء في الذال فصارت ذالاً، فكرهوا أن تصير التاء ذالاً فلا يُعرف الافتعال من ذلك، فنظروا إلى حرفٍ يكون عَدْلاً بينهما في المقاربة، فجعلوه مكان التاء ومكان الذال»[2]. ومؤدّى هذا الكلام يغني عن شرح المماثلة التبادليّة.

«د» ـ باعتبار طبيعة الصوتين المؤثِّر والمتأثِّر، تُقسم إلى:

(١) مماثلة بين صامتين، كما في صيغة «ادَّخَرَ» المذكورة أعلاه. ولعلّ أشهر أمثلة هذا النوع من المماثلة في الدراسات الساميّة تحوُّل جذر «قَتَلَ»، وهو من الساميّة الأمّ، إلى «قَطَلْ»[3]، بالطاء، في اللغات الساميّة الشماليّة الغربيّة، كالعبريّة والسريانيّة، لمماثلة التاء للقاف؛ و

(٢) مماثلة بين صائتين، وقد مرّ أنها مماثلة متباعدة ليس غيرُ لعدم توالي الصوائت في الساميّات. ومن أمثلتها في العربيّة قولهم: «لَعَمْري»، وعدم جواز «لَعُمْري» ـ علماً بأنهم قالوا: «عَمْر» و«عُمْر» ـ فإذا افترضنا دخول اللام المفتوحة على «عُمْر» أدركنا أثر المماثلة الصائتيّة في جعل ضمّة العين فتحة. ومنها ما يسمّيه النحويّون مُعْرَباً من مكانين، وهو «ٱمْرُؤٌ» و«ٱبْنُمٌ»، «فإن جَرَرْتَ قلتَ: في ٱبْنِمٍ وٱمْرِئٍ، وإن نصبتَ قلتَ: ٱبْنَماً وٱمْرَأً، وإن رفعتَ قلتَ: هذا ٱبْنُمٌ وٱمْرُؤٌ»[4]. أما عبارة «مُعْرَب من مكانين» فالمراد بها أن علامة الإعراب في آخر «ٱمْرُؤٌ»، مثلاً، وهي الصائت المضموم بعد الهمزة، قد

---

(١) آل عمران: ٤٩.

(٢) معاني القرآن ١/ ٢١٥؛ وانظر أيضاً: إعراب القرآن للنحّاس ١/ ٣٧٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجّاج ١/ ٤١٤.

(٣) يقع هذا التفخيم أيضاً في بعض اللهجات العربيّة المعاصرة، ومنها لهجةٌ من لَهَجات البيروتيّين معروفة.

(٤) الكتاب ١/ ٣١٣؛ وانظر ٢/ ١٦٠ أيضاً.

نتج عنه ضمّ الصائت بعد الراء، وكذا في النصب والجرّ، فكأن حركة الراء علامة إعراب أخرى، على المجاز[١]؛ و

(٣) مماثلة صائت لصامت؛ يقع ذلك في مجموعات من الصوامت ذات الصفات المشتركة. فمجموعة الأصوات الحلقيّة كثيراً ما تنحو بالصوائت المجاورة إلى الفتح، أي أن الصائت غيرَ المفتوح أصلاً يصبح مفتوحاً مماثلةً للصوت الحلقيّ باعتبار العلاقة بين الفتحة والصوت الحلقيّ في المخرج. مثال ذلك أن كثيراً من الأسماء الثلاثيّة الساكنة الوَسَط والتي ثانيها حرف حلق يجوز تحريكها بالفتح، نحو: «الشَّعْر» و«الشَّعَر»، و«البَعْر» و«البَعَر»، و«الظَّعْن» و«الظَّعَن»، و«النَّهْر» و«النَّهَر»، و«الصَّخْر» و«الصَّخَر»، و«الدَّأْب» و«الدَّأَب»[٢]. ومنه أيضاً أن الفعل الماضي على مثال «فَعَلَ» في العربيّة تُضَمّ عينه في المضارع (نحو: «كَتَبَ يَكْتُب») أو تُكسر (نحو: «جَذَبَ يَجْذِبُ») إلا إذا كانت عينه أو لامه حرفاً حلقيًّا، فهي غالباً[٣] ما تُفتح (نحو: «شَرَعَ يَشْرَع»، و«لَحَظَ يَلْحَظ»، و«جَعَلَ يَجْعَلُ»). وشبيه بهذا فتح عين المضارعة في المضارع المجرّد في العبريّة إذا كانت عينه أو لامه حرفاً حلقيًّا، نحو *yišmaʻ* (يَسْمع) و*yibṭaḥ* (يَثِق). وقد أضافت العبريّة الراءَ إلى الأصوات التي تنحو بالصوائت المجاورة إلى الفتح[٤]، ولعلّ في ذلك دليلاً على أن نطقها كان قريباً من الأصوات اللَّهَويّة، كصوت الغين، في مرحلة مبكرة. والحبشيّة أيضاً تنحو نحوَ الفتح في الأفعال المضارعة ذات الحرف الحلقيّ، ففي حين نجد أن مضارع *qatala* هو *yeqtel* نجد أن مضارع *fataḥa* هو *yeftaḥ*. أما الأصوات الشفويّة في العربيّة فتنحو بالصوامت المجاورة إلى الضمّ، على سبيل المماثلة لها لأن الضمّ نفسه ذو نطق شفويّ. وأكثر ما تكون هذه المماثلة رجعيّة، أي أن الصائت يتحوّل

---

(١) تكثر المماثلة بين صائتين، أو أكثر، في اللهجات العربيّة المعاصرة؛ ومنها في غير لهجة: عِمِلْ < عَمِلَ؛ شِهِدْ < شَهِدَ؛ دِبِقْ < دَبِقٌ؛ بِشِعْ < بَشِعٌ؛ زُهُقْ < زُهِقَ؛ تُقُتُلْ < تَقْتُلُ؛ بِنْكِتِبْ < يَنْكَتِبُ؛ يُشْتُغُل < يَشْتَغِلُ.

(٢) انظر هذه الأمثلة وسواها في المزهر ٢/١٠٩.

(٣) انظر بعض الأمثلة التي لا يصحّ فيها هذا الحكم (نحو: «قَعَدَ يَقْعُد»، و«بَلَغَ يَبْلُغ») في Wright (١٨٩٦) ١/٥٧ ـ ٥٨. وقارن ما تقدّم، ص ٤٢.

(٤) تشارك الراءُ العبريّةُ الصوامتَ الحلقيّة في صفة أُخرى، هي عدم قبولها التضعيف. انظر تفصيل ذلك في *Gesenius' Hebrew Grammar* ص ٧٩؛ وانظر ما تقدّم، ص ٨٩.

إلى الضمّ مجانسة لحرف شفويّ واقع بعده. من ذلك، مثلاً، أن الكلمة الدالّة على الأُمّ مكسورة الهمزة في بعض الساميّات، كالآراميّة والعبريّة، ومضمومتها في بعضها الآخر، كالأكديّة والعربيّة. والتفسير الأقرب[١] هو أن الكلمة كانت مكسورة الهمزة في الساميّة الأمّ فاحتفظ بعض اللغات بالكسرة وقَلَبها بعضها الآخر إلى الضمّة مماثلةً للميم الشفويّة. ومثل هذا يصحّ في كلمة «لُبّ» العربيّة، وهي في الأكديّة *libu* وفي الحبشيّة *ləb* وفي الآراميّة *libbā*، فالأصل الساميّ المشترك بكسر الهمزة، وضمُّها في العربيّة ناتج عن المماثلة الرجعيّة. وفي بعض اللهجات العربيّة المعاصرة تتحوّل الصيغة الاسميّة «فَعَل» إلى «فُعَل» بمجاورة صائت شفويّ، نحو «قُمَر» و«بُصَل» و«مُطَر» بدلاً من «قَمَر» و«بَصَل» و«مَطَر». ومن أثر الأصوات الشفويّة في الساميّات أيضاً تحوّل واو العطف إلى -*ū* قبل الأصوات الشفويّة في العبريّة، تسهيلاً للنطق؛ و

(٤) مماثلة صامت لصائت؛ ومن أمثلتها ترقيق اللام في اسم الجلالة بعد الكسرة، وتفخيمها بعد غيرها. ومنها أيضاً ظاهرة الكشكشة[٢] المنسوبة إلى ربيعة ومُضَر، وتحديداً جعل الشين مكان الكاف[٣] في ضمير المخاطَبة، كما في قول بعضهم: «إذا أعياشِ جاراتُشِ فأَقْبِلي على ذي بَيْتِشِ»[٤]. تفسير هذا أن صوت الكسرة، وهو صوتٌ غاريّ palatal، قد أثّر في الكاف فحُوِّلت، على سبيل المماثلة الرجعيّة، إلى الشين. ويبدو أن هذه الظاهرة كانت في نشأتها مقتصرة على ضمير المخاطَبة، إلا أنها وُسِّعت بعد ذلك، على سبيل المقايسة، إلى مواضع فيها الكاف المكسورة التي ليست بضمير، كما في قول الراجز[٥]:

وإن تكلّمتِ حَشَتْ في فِيشِ

---

(١) سببُ قولنا إن هذا التفسير هو الأقرب أن هناك مُوجباً يفسّر تحويل الكسرة إلى ضمّة، في حين أننا لو افترضنا أصالة الضمّة لَما وجدنا مُوجباً لتحوّلها إلى كسرة (إلا أن نقول بالمخالفة، وأمثلتها في الساميّات قليلة جداً قياساً على المماثلة، فيكون قولنا من بابِ ترجيحِ ما هو مرجوح).

(٢) انظر مبحث الكشكشة ص ٢١٦. وانظر ما سيأتي في الهامش ٦ ص ٢٣٨، لمَثَلٍ آخر عن مماثلة الصامت للصائت.

(٣) قد تزاد الشين بعد الكاف، كما سنبيّن في مبحث الكشكشة.

(٤) سرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٠٧.

(٥) مجالس ثعلب ١/ ١١٦ (١٤١)، وسرّ الصناعة ١/ ٢٠٧، والخزانة ٤/ ٥٩٤.

حـتـى تَـنِـقِّـي كـنَـقـيـقِ الـدِّيـشِ

يريد: «الديكِ». أما في غير العربيّة، فأكثر ما تقع مماثلة الصامت للصائت في العبريّة والآراميّة، وهي فيهما قاعدة مطّردة في ستّة أصوات هي *b, g, d, k, p, t* وذلك أنها إذا وقعت بعد صائتٍ تحوّلَ نطقها من انفجاريّ إلى احتكاكيّ[1]، مماثلةً للصوائت في صفتها الاحتكاكيّة، وهي مماثلة تقدّمية إذ يتغيّر فيها الصوت متأثراً بصوتٍ سابقٍ عليه.

ولا ريب أن للمماثلة أثراً كبيراً في البنية الصوتيّة للعربيّة. فعلاوةً على ما تقدّم أعلاه، يمكننا أن نشير إلى سماتٍ كثيرة ترجع في تلك البنية إلى أثر المماثلة. من ذلك، مثلاً، أن قواعد إبدال أصوات العلّة في العربيّة هي في جوهرها قواعد للمماثلة بين صوائت أو أشباه صوائت، وأمثلتها كثيرة جدًّا ومبذولة في كتب الصرف والإبدال؛ نحو: سَيِّد < *سَيْوِد؛ مَرْضِيّ < *مَرْضُوي؛ طَيّ < *طَوْي؛ عَوَّة < *عَوْيَة؛ تَقْوَى < *تَقْيا؛ قالَ < *قَوَلَ؛ باعَ < *بَيَعَ؛ اسْتافَ < *اسْتَيَفَ؛ الخ. ولا يقلّ عن هذه الظاهرة أثراً في البنية الصوتيّة للعربيّة قاعدة المماثلة في لام التعريف مع ثلاثةَ عشرَ صوتاً هي: التاء، والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والنون[2]. وإلى ذلك، في العربيّة مواضع قد لا يتنبّه دارس اللغة إلى أنها من أثر المماثلة؛ فقد دَرَجْنا، مثلاً، على أن نقول إنّ الفعل المضارع إذا اتّصلت به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة بُني على الفتح إن لم تَلِهِ ألف الضمير أو ياؤه أو واوه، أي في نحو «لَتَفْعَلَنْ» و«لَتَفْعَلَنَّ». إلا أن حقيقة الأمر هي أن الفعل المضارع المضموم أصلاً قد غُيّرت ضمّته إلى فتحة مماثلةً لفتحة النون المشدَّدة[3]، فبدلاً من «لَتَفْعَلُ + نَّ» جاءت الصيغة مفتوحة اللام على سبيل المماثلة الرجعيّة المتباعدة.

---

(١) تتحوّل الأصوات الستّة هذه على النحو التالي:

b	g	d	k	p	t
b̲ (v)	*ġ* (غ)	*d̲* (ذ)	*k̲* (خ)	*p̲* (ف)	*t̲* (ث)

(٢) لابن جنّيّ تعليل طريف لاختيار العرب اللامَ أداةَ تعريف، وهو أنهم «اعتبروا حروف المعجم فلم يجدوا فيها حرفاً أشدَّ مشاركةً لأكثر الحروف من اللام... ولو جاءوا بغير اللام للتعريف لَما أمكنهم أن يكثر إدغامها كما أمكنهم ذلك مع اللام». انظر: سرّ صناعة الإعراب ١/٣٤٧.

(٣) أما النون الخفيفة فأصلها نون مفتوحة أيضاً، كما يُستدلّ بالمقارنة الساميّة، لأن أصل التوكيد *-na* =

أما الطرف الثاني من هذه الثنائيّة فهو المخالَفة، وحدُّها، كما مرّ، أنها «تأثُّر صوتٍ بصوتٍ آخرَ تأثُّراً يفضي إلى التقليل من تشابُههما أو انتفاءِ تشابُههما»، ولذلك فهي، في جوهرها، زيادة في الفرق بين ذينك الصوتين، أي أنها من عناصر الزيادة الصوتيّة. إلاّ أن الجامع بين المماثلة والمخالفة أن مَرَدَّ كلٍّ منهما إنما هو إلى الرغبة في تسهيل النطق[1]، على ما في فكرة «التسهيل» من تفاوت بين الجماعات اللغويّة واللهجيّة[2]. وكما في المماثلة، يمكننا أن نقسم المخالفة أنواعاً بحسب الاعتبار المراد؛ وللتوازي بين النوعين، نورد القسمة التالية:

«أ» ـ باعتبار درجة التغيّر، تُقسم إلى مخالفة جزئيّة partial dissimilation (وتسمَّى أيضاً incomplete dissimilation)، ومخالفة كُلِّيَّة total dissimilation (وتسمَّى أيضاً complete dissimilation). فمن المخالفة الجزئيّة «شَمْس» العربيّة، وذلك أن المقارنة تشير إلى أن الأصل في الساميّة الأمّ هو *šamš، **فغُيّر الصوت** *š* (الثاني) إلى صوت قريب منه هو *s*. ومثلها في السريانيّة *tərēn* (اثنان)، **وأصلها** *tənēn**. أما المخالفة الكليّة فتفضي إلى غياب أحد الصوتين المتماثلين؛ **من ذلك قول** العرب: «اسْتَخَذَ فلانٌ أرضاً»، فقد يكون الأصل ـ في أحد قولين يذكرهما **ابن جنّي وابن** عصفور[3] ـ «اسْتَتْخَذَ» على وزن «استفعل»، فيكون «تَتْ» *tat* قد أصبح «تَ» *ta*، **أي أن** إحدى التاءين قد سقطت بالمخالفة الكلّيّة.

«ب» ـ باعتبار العلاقة المكانيّة بين الصوتين، تُقسم إلى مخالفة متجاورة contiguous dissimilation (وتسمَّى أيضاً: contact dissimilation وjuxtapositional dissimilation)، ومخالفة متباعدة incontiguous dissimilation

---

= تلحق الفعل. معنى ذلك أن نون التوكيد الثقيلة المفتوحة أصلٌ للأخرى، ولذلك بقيت لام الفعل المتّصلة بالخفيفة مفتوحةً من أثر ذاك الأصل.

(١) من الملاحظ في اللغات جميعاً أن المخالفة كثيراً ما تقع في الأصوات المتّصفة بصعوبة النطق، وهي الأصوات التي يتأخّر الأطفال في إتقانها قياساً على سائر الأصوات، ولا سيّما الراء واللام. فمن أمثلة ذلك في الإنكليزيّة: *turtle* وأصلها في اللاتينيّة *turtur*، و*pilgrim* وأصلها فيها *peregrinus*، و*marble* وأصلها فيها *marmor*.

(٢) انظر: Fleisch (١٩٩٠) ١/ ٧٢.

(٣) سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٩٧، والممتع في التصريف ١/ ٢٢٢. وانظر: الكتاب ٢/ ٤٢٩.

(وتسمّى أيضاً: distant dissimilation وdissimilation at a distance). فمن الأولى أن الصامتين المدغمين قد ينفصلان فيصبحان صائتين مختلفين، وهي ظاهرة تسعفنا المقارنة الساميّة على إدراكها: ففي العربيّة «خَرُّوب» و«خُرْنوب»[١]، فأيّهما الأصل؟ من الممكن القول إن الأولى أصل للثانية، أي أن الراء المشدّدة أضحت راءً ونوناً (rr > rn)، بدليل أن اللفظ في السريانيّة *ḥaroubā*، وفي العبريّة *ḥārūḇ*[٢]. ومثل هذا «قُنْفُذ» العربيّة (وهو في العبريّة *qippōḏ*)، و«سُنْبُلة» (وهي في الحبشيّة والآراميّة والعبريّة، جميعاً، بلا نون)[٣]. أما المخالفة المتباعدة فغالباً ما تقع بين صائتين لأن الصوائت لا تتتالى في الساميّات. من ذلك، مثلاً، كلمة «إحْدَى»، مؤنّث «أَحَد»، وكان القياس يقتضي *«أَحْدَى»، إلا أن المخالفة أدّت إلى تغيير الفتحة إلى كسرة[٤]، مع وجود فاصل بينهما هو الحاء الساكنة والدال. والتفسير نفسه يصحّ في «ذٰلِكَ» (وهي من «ذا»، و«لَ» و«كَ»)، فالأصل المفترض هو *«ذٰلَكَ»[٥].

«ج» ـ باعتبار موقع الصوت المتأثّر، تُقسم إلى مخالفة رجعيّة regressive dissimilation (وتسمّى أيضاً: anticipatory dissimilation وretrogressive dissimilation)، ومخالفة تقدّميّة progressive dissimilation. فالمخالفة الرجعيّة هي التي يتغيّر فيها الصوت متأثّراً بصوتٍ لاحق. ومن أمثلتها في العربيّة عدد من الكلمات التي تبدأ بـ -wu فتحوّل إلى -ʼu، وتفسير ذلك أن الضمّة أدّت إلى قلب الواو همزةً على سبيل المخالفة، علماً بأن الضمّة والواو متجانستان خلافاً للضمّة والهمزة؛ ومن هذا الصنف من الكلمات: وُجُوه > أُجُوه، ووُعِدَ > أُعِدَ، ووُقِّتَ > أُقِّتَ[٦]. وقد تقع

---

(١) في اللسان (خرب) أن الخُرنوب بالضمّ ولا يجوز فتحه؛ إلا أنه ذكره مفتوحاً في (خرنب).

(٢) قد يكون لفظ «خُرنوب» أصلاً لـ «خُرُّوب»، أي أنه قد يفسَّر بالمماثلة لا المخالفة.

(٣) يمكننا الجزم بأن «سُنْبُلة» ناتجة عن المخالفة ـ أي أن أصلها بباء مشدَّدة ـ لسببين جوهريّين، أوّلهما أن اللفظة في معظم الساميّات تخلو من النون، والثاني أن اشتقاق الكلمة، في الغالب، من جذر «سَبَلَ» الذي له علاقة دلاليّة بمعنى السُّنبلة. وقد ذكر اللغويّون العرب أن النون قد تكون زائدة في تركيب «سَنْبَلَ»؛ انظر: اللسان (سنبل).

(٤) في العبريّة عكسُ هذه الظاهرة؛ فصيغة المذكر هي *ʼəḥaḏ* وصيغة المؤنث هي *ʼaḥat*، ولعل الثانية ناتجة عن المماثلة المتباعدة.

(٥) انظر: Fleisch (١٩٩٠) ١/١٥٦.

(٦) الأمثلة الثلاثة من سرّ صناعة الإعراب ١/٩٢.

المخالفة الرجعيّة في كلمةٍ ما متأثّرةً بكلمة أُخرى، كإبدال الميم باءً في جوار صوت أنفيّ في «با اَسْمُك»؟ بدلاً من «ما اَسْمُك»[1]. أما المخالفة التقدّميّة فهي التي يتغيّر فيها الصوت متأثّراً بصوتٍ سابق؛ وبناءً على هذا النوع يمكننا أن نفسِّر نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة عِوضاً عن الفتحة: فلو نظرنا في الصيغ الثلاث: فاعِلاتٌ، وفاعِلاتٍ، و*فاعِلاتً لوجدنا أن الأخيرة هي التي تتوالى فيها الفتحة في آخرها *(-ātan)*، دون صيغتَي الضمّ والكسر، فغُيّرت نتيجةَ المخالفة التقدّمية، أي أنّ الفتحة الثانية تأثّرت بالفتحة السابقة عليها فخولفَ بالثانية. وهذه الظاهرة في جمع المؤنث السالم مشهودة في الأكديّة أيضاً إذ تقوم الكسرة مقام الفتحة في حالة النصب تماماً كما في العربيّة، نحو *ekallātum* (هياكل) في الرفع، و*ekallātim* في النصب والجرّ، ويمكن تفسير ذلك بالمخالفة التقدّميّة أيضاً.

«د» ـ باعتبار طبيعة الصوتين المؤثِّر والمتأثِّر، تُقسم إلى:

(١) مخالفة بين صامتين، نحو: «شَمْس»، وأصلها *«شمش» (انظر أعلاه)؛ و

(٢) مخالفة بين صائتين، نحو: «إحْدَى»، وأصلها *«أَحْدَى» (انظر أعلاه)؛ و

(٣) مخالفة بين صائت وصامت، ومن أمثلتها أن الميم المضمومة الأصل في مطلع الكلمة كثيراً ما تُجعل ميماً مكسورة في بعض العاميّات المحكيّة، أي أن *mu-* تصبح *mi-* فيخالَف بالضمّة التي هي أصلاً من مخرج شفويّ كالميم؛ من ذلك قولهم: «مِرتاح»، و«مِحتار»، و«مِنْخُل»[2]، وهي جميعاً بالضمّ في الفصحى؛ و

(٤) مخالفة بين شِبْهَيْ صائت، نحو: «أُوَيْصِل»، وأصله *«وُوَيْصِل»؛ و«أُولَى»، وأصله *«وُوْلَى»؛ و«أَواقٍ»، وأصله *«وَوَاقٍ»[3]؛ و

(٥) مخالفة بين صائت وشبه صائت، نحو: «أُقِّتَتْ»، وأصله ـ وهو مستعمَل ـ

---

(١) انظر: طبقات النحويّين واللغويّين، ص ٩١.

(٢) لم نذكر بين هذه الأمثلة كلمات من مثل: «مِغْتِم»، و«مِبْهِج»، و«مِخطِر»، إذ قد يكون كسر ميمها مماثلةً للكسرة الثانية. ومثل هذه كلماتٌ ذكرها سيبويه (الكتاب ٢/ ٢٥٥)، وهي: «مِغيرة» و«مِعِين» و«مِتِين»، وجعلها من إتباع الكسرة للكسرة.

(٣) انظر الأمثلة الثلاثة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٨٠٠.

«وُقِّتَتْ»[١] (انظر أعلاه).

وللمخالفة، كما يتبيّن أعلاه، أثر كبير في البنية الصوتيّة للعربيّة، شأنها في ذلك شأن المماثلة. ومثلما يجوز أن يُرَدّ إلى المخالفة نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة عوضاً عن الفتحة (انظر أعلاه)، قد يُرَدّ كسر النون في المثنى، في الأسماء والأفعال، إلى المخالفة أيضاً، نحو: «بابانِ» و«يفعلانِ»، بدلاً من *«بابانَ» و*«يفعلانَ»[٢]. وقد تفسِّر المخالفةُ شيئاً من جموع التكسير، كجمع «أَخ» على «إخوان» بدلاً من *«أَخْوان»، وجمع «عَبْد» على «عِبْدان» بدلاً من *«عَبْدان»، وجمع «جار» على «جِيران» بدلاً من *«جاران»، وهكذا[٣]. وإلى ذلك تسهم المخالفة في بعض اللغات الساميّة، وفي العاميّات العربيّة المحكيّة، في نشوء جذور جديدة في اللغة، وذلك في الرباعيّ الناشىء عن الثلاثيّ المضعّف. مثال ذلك، في الحبشيّة، الفعلُ *ḥanbaba* الناشىء عن الفعل *ḥabbaba* (أَخْرَجَ بُزوراً)، وفي الآراميّة الفعلُ *tinda'* الناشىء عن *tidda'* (تَعْرِفُ). ولعلّ في الفصحى بقايا من هذه الظاهرة؛ فقد يكون «عَرْقَل» من «عَقَّل»، و«جَنْدَلَ» من «جَدَّلَ»، و«فَرْقَعَ» من «فَقَّعَ»، يعضد ذلك العلاقةُ الدلاليّة بين كلّ أصل وفرعه. ولا ريب أن العاميّات المعاصرة قد أفادت من هذه الظاهرة ووسّعتها، فنشأ فيها عن وزن «فَعَّل» أوزان رباعيّة بين فائها وعينها، في الغالب: (١) راء[٤]، نحو: قَرْقَط < قَرَّط؛ فَرْفَط < فَرَّط؛ فَرْكَش < فَكَّش؛ عَرْبَش < عَبَّش، أو (٢) نون[٥]، نحو: فَنْجَر < فَجَّر؛ شَنْخَر < شَخَّر؛ رَنْدَح < رَدَّح، أو (٣) لام، نحو: فَلْطَح < فَطَّح؛ بَلْعَط < بَعَّط؛ بَلْكَم < بَكَّم، طَلْبَق < طَبَّق، أو (٤) ميم، نحو: هَمْدَر < هَدَّر؛ دَمْلَك < دَلَّك؛

---

(١) الفرق بين هذا المثل والأمثلة التي قبله في (٤) أنه مخالفة بين الواو والضمّة في حين أن في الأمثلة تلك مخالفة بين الواو والواو.

(٢) انظر: Fleisch (١٩٩٠) ١/ ١٥٥ ـ ١٥٦.

(٣) نفسه ١/ ١٥٦.

(٤) تَظْهَر الراءُ أيضاً نتيجةَ المخالفة، في غير الأفعال، في كلمة «كُرْسيّ»، وهي في الأكديّة *kussu*، وفي العبريّة *kissē'*. ويشارك العربيّةَ في ظهور الراء في هذه الكلمة الفينيقيّةُ والآراميّةُ والسريانيّة. ومثل ذلك أيضاً أن «دِمَشْق» في العبريّة *darmeseq* أو *dammeseq*، فالأولى تطوّرت عن الثانية وعايَشَتْها.

(٥) أما نون «سَنْسَل» فمردّها إلى المخالفة، ولكن من نمط آخر، لأن أصلها «سَلْسَل». وشبيه بهذا النمط في الفصحى: «كَوْكَب»، فالمقارنة تُظهر أن أصله *kabkab**، أي أن الثنائيّ المكرّر في المَثَلين تغيّر نتيجة المخالفة.

حَمْلق < حَلَّق؛ عَمْشَق < عَشَّق، أو (٥) واو، نحو: عَوْكَر < عَكَّر؛ جَوْلق < جَلَّق؛ خَوْزَق < خَزَّق؛ حَوْرَق < حَرَّق.

٣ ـ ثنائيّة الاندماج والانشطار

هذه ثنائيّة أُخرى طرفُها الأوّل من صنف النقصان، وطرفُها الثاني من صنف الزيادة. فالاندماج convergence (أو merger أو phonemic merger) هو تغيُّر في صوت من أصوات اللغة يفضي به إلى أن يكون مطابقاً لصوتٍ آخرَ فيها، ولذلك فهو، في جوهره، اختزال لعدد الأصوات اللغويّة، أي الفونيمات في اللغة. أما الانشطار split (أو phonemic split أو splitting) فأن يتفرّع الصوت اللغويّ إلى صوتين اثنين متمايزين، ولذلك فهو، في جوهره، زيادة في فونيمات اللغة.

وإذ إن النظام الصوتيّ للعربيّة قد يكون الأقرب في الساميّات إلى النظام الصوتيّ الأصليّ في الساميّة الأمّ، وتحديداً من حيث الأصوات اللغويّة المشتركة بين العربيّة والأصل الساميّ، فلعلّ الاندماج والانشطار في العربيّة أقلّ حدوثاً ممّا في أخواتها، إلاّ أن هذا القول لا يعني أن العربيّة خِلْوٌ من أمثلة الاندماج والانشطار، فقد تنازعت العربيّةَ في تاريخها ظاهرتان متناقضتان ومتكاملتان، تنحو بها الأولى نحو المحافظة على الأصل، وتنحو بها الثانية نحو التطوّر والتغيير. وقد خَصَصْنا هاتين الظاهرتين بنموذج دراسيّ مطوّل نثبته لاحقاً[١]، وهو يتضمّن دراسة للصوامت العربيّة مقارنةً بسائر الساميّات من حيث محافظتها على الأصل أو تطوّرها عنه.

وإذا نحن نظرنا نظرةً سريعة في التطوّر الصوتيّ الذي أصاب كثيراً من أخوات العربيّة الساميّات[٢]، ولا سيّما في اندماج الأصوات، أدركنا الفرق بينها وبين العربيّة من حيث العلاقة بالساميّة الأم، أي أن العربيّة قد احتفظت أكثر من أخواتها بالأصوات الساميّة الأصليّة. ففي الأكديّة، مثلاً، اندمجت في الهمزة أربعة أصوات هي العين والغين والهاء والحاء، فصارت الهمزة بذلك تمثّل خمسة أصوات أصليّة في الساميّة الأمّ، هي الهمزة والأصوات الأربعة المذكورة. ومثال كلّ منها: الهمزة الأصليّة: *akālu* (أَكَلَ)، والعين:

(١) انظر فيما سيأتي الصفحات ١٦٧ ـ ١٩٣.

(٢) راجع ما تقدّم ذكره عن الأصوات الحلقيّة والأصوات المطبقة في الساميّات، ص ٤١ ـ ٤٢.

īnu (عَيْنٌ)، والغين: *erēb šamši* (غروب الشمس)، والهاء: *ekallu* (هيكل)، والحاء: *imēru* (حِمارٌ). ومن أمثلة الاندماج في السريانيّة أن الظاء اندمجت في الطاء؛ مثلاً: *ṭahrā* (الظُّهر)، والضاد اندمجت في العين؛ مثلاً: *'ar'ā* (الأرض). ومن أمثلته في العبريّة أن كلاًّ من الظاء والضاد اندمج في الصاد، وبقيت الصاد الأصليّة صاداً، فصارت الصاد تقابل أصواتاً ثلاثة في الساميّة الأمّ، وفي العربيّة، هي الصاد والظاء والضاد؛ فالأولى نحو *ṣaddīq* (صِدّيق)، والثانية نحو *ṣāmē'* (ظَمِىءَ)، والثالثة نحو *ṣəfardēa'* (ضِفْدع). ومنه في الأوجاريتيّة اندماج الضاد في الصاد، نحو *'arṣ* (أرض). ومنه في الحبشيّة اندماج الذال في الزين؛ مثلاً: *zakara* (ذَكَرَ)، واندماج الثاء في السين؛ مثلاً: *sabara* (ثَبَرَ؛ كَسَرَ).

أما العربيّة فلعلّ فيها مثلاً صريحاً واحداً من أمثلة الاندماج هو الصوامت الصفيريّة غير المطبقة. فبمقارنة هذه الأصوات في الساميّات نرى أنه يغلب أن يكون في الساميّة الأمّ ثلاثة من هذه الأصوات، وهي موجودة فعلاً في العربيّة الجنوبيّة والآراميّة المتقدّمة والعبريّة. ومعروف أن في العربيّة صوتين صفيريّين غير مطبقين، هما السين والشين فحسب؛ فمقتضى ذلك أن الاندماج قد أدّى في العربيّة إلى اختزال الأصوات الثلاثة الأصليّة بصوتين اثنين. وسوف ننظر في هذه المسألة على نحوٍ موسَّع في موضع آخر من هذا الكتاب[١].

ويحسن التنبيه على أن بعض التغيُّرات الصوتيّة التي حصلت في العربيّة قياساً على الساميّة الأمّ قد يوحي بأنه من ضروب الاندماج، إلا أنّه ليس كذلك في الحقيقة. فالفاء العربيّة يقابلها في الساميّة الأمّ الصوتُ *p* الذي تحتفظ به الساميّات جميعاً باستثناء اللغات الجنوبيّة منها، أي العربيّة الفصحى، والعربيّة الجنوبيّة، والحبشيّة. هذا التغيُّر قد يظنّه الدارس اندماجاً لأنّ في بعض اللغات الشماليّة، كالعبريّة، صوتين مختلفين هما *p* و*f*، فيحكم أنّ الفاء العربيّة تقابل ذينك الصوتين وأن الأول اندمج في الثاني فلم يبق إلا الفاء. إلا أن هذا الحكم خاطىء بما لا يقبل الشكّ لأن مرجع الأمر هو إلى الساميّة الأمّ، لا إلى إحدى الساميّات؛ ففي الساميّة الأمّ الصوتُ *p* وليس فيها الصوت *f*، فلا تكون

---

(١) انظر ص ١٩٠ ـ ١٩٣.

الفاء العربيّة إذن إمّا *f* وإمّا *p*، بل هي دائماً تقابل *p* في الأصل الساميّ، أي أنها انقلبت عن *p* في كل موضع. أما الفاء التي تُسمع في بعض الساميّات الشماليّة، فهي من حيث القيمة الاشتقاقية تعادل *p*، وليس لفظ الفاء ذاك سوى النطق الاحتكاكيّ الذي يقابل النطق الانفجاري للصوت *p*[١]. وبعبارة أخرى، ليس الصوت *f* في العبريّة فونيماً، بل هو بديل صوتيّ أو ألوفون allophone للصوت *p*. وما يصحّ في الفاء العربيّة يصحّ في الجيم العربيّة أيضاً، إذ تقابل *g* في الساميّة الأمّ (وتُلفظ كالجيم المصريّة)، وهي غير معطّشة ومخرجها أقصى الحلق. وقد حلّت هذه الجيم العربيّة مَحَلّ *g* الأصليّة ولم يُدمج فيها صوتٌ آخر.

أما الانشطار فأمثلته في الساميّات قليلة جدًّا وغير مُجْمَع عليها لدى الدارسين. ونكتفي بذكر المَثَل الوحيد للانشطار في العربيّة، وهذا نفسه لا يعدو أن يكون مثلاً خلافيًّا ولسنا نرى صوابه. هذا المَثَل هو أن الغين العربيّة قد نشأت نتيجة انشطارها عن العين، ذَهَبَ إلى ذلك اللغويّ التشيكيّ Růžička ودافع عن رأيه في المسألة حوالي خمسين سنةً. ونُرجىء البحث في هذا المَثَل إلى موضعه من نموذج الدراسة الصوتيّة فيما سيلي[٢].

٤ ـ ثنائيّة الزيادة والحذف

المراد بالزيادة إقحام صائت أو صامت في أوّل الكلمة أو وسطها أو آخرها، والمراد بالحذف إسقاط صائت أو صامت من أيّ من تلك المواضع الثلاثة أيضاً. وسوف نذكر كل نوع من هذه الأنواع على الترتيب، مبتدئين بالزيادة.

ويمكننا قسمة الزيادة الصوتيّة إلى الأنواع التالية:

«أ» ـ الإقحام البدئيّ prothesis أو prosthesis: تقع هذه الظاهرة في كثير من اللغات، ومنها الهنديّة ـ الأوروبيّة؛ ومن أمثلتها فيها الإقحام البدئيّ للصائت e في الكلمات الفرنسيّة التي تبدأ في الأصل بصوت *s* متبوع بصوتٍ صامت، نحو: *école*، وأصلها في الفرنسية القديمة *escole* وهذه بدورها من اللاتينية *schola* أو *scola* (قارن

(١) راجع ما تقدّم، ص ٩٩، والهامش الأوّل فيها.

(٢) انظر ما سيأتي، ص ١٨٢ وما بعدها.

أيضاً: esclave وespace بما يقابلهما في الإنكليزية: slave وspace). أما في اللغات السامية فالإقحام البدئيّ محاولة للتخلّص من صامتين اثنين واقعين في مطلع الكلمة بزيادة همزة متبوعة بصائت، يُستدلّ على ذلك أحياناً بالمقارنة بين الساميّات: من ذلك أن كلمة «إصْبَع» العربيّة ـ ومثلها مقابلها في الحبشيّة ’aṣbāʻet وفي العبريّة ’eṣbaʻ ـ فيها إقحام بدئيّ تخلّصاً من البدء بالساكن، أي من تعاقب صامتين؛ وقد احتفظت السريانيّة بالصيغة التي لم تُقحم فيها الهمزة، وهي فيها ṣebʻā، كما احتفظ بها بعض اللهجات العربيّة المعاصرة كالمصريّة. وقد يتمّ الإقحام البدئيّ فتنشأ الصيغة الجديدة للكلمة فتعاصر الصيغة القديمة ولا تحلّ محلّها؛ ففي العبريّة نجد جنباً إلى جنب: zərōaʻ و’ezrōaʻ (ذراع)، وṣəʻādā و’eṣʻādā (سِوار للذراع). أما العربيّة فقد وسّعت استخدام الإقحام البدئيّ توسيعاً بيّناً قياساً على سائر الساميّات[1]، حتى لَغدا جزءاً لافتاً من التصريف فيها. وأكثر ما يقع ذلك في الحالات التالية في مطلع الكلمة ـ أي في غير دَرْج الكلام ـ حيث تُلفظ الهمزة ولا تكون للوصل:

(١) في الأفعال؛ مثلاً: أوزان بعض المزيدات، نحو: «انفعل» و«افتعل» و«استفعل» و«افعلّ»، وصيغة الأمر من الثلاثيّ، نحو: «اذْهَبْ» و«اخْرُج»[2].

(٢) في المصادر؛ والقاعدة هنا، في عبارة ابن جنّيّ، أن زيادة الهمزة تقع في «كلّ مصدر كانت في أوّل فعله الماضي همزة وصل، ووقعت في أوّله هو أيضاً همزة، فهي همزة وصل، وذلك نحو: اقتدر اقتداراً، واشتغل اشتغالاً، واستخرج استخراجاً»[3].

(٣) في الأسماء العشرة التي فيها همزة وصل في دَرْج الكلام[4]، وهي: ٱبن، وٱبنة، وٱبنُم، وٱمرؤ، وٱمرأة، وٱثنان، وٱثنتان، وٱسم، وٱست، وٱيْمُن في القَسَم (نحو: لَيْمُنُ الله).

---

(١) إذا ما قارنّا بين العربيّة والعبريّة في استخدام الإقحام البدئيّ في الأفعال المزيدة ومصادرها، وجدنا أن انتشار هذه الظاهرة في العربيّة (انظر: ١ و٢ في المتن) يقابله في العبريّة اقتصارُها على صيغة hitpaʻēl (افتعل) في الماضي والأمر والمصدر، وصيغة nipḥʻal (انفعل) في الأمر والمصدر.

(٢) تصاحب الهمزةَ المقحمةَ بدئيًا في العربيّة الكسرةُ غالباً، كما يتّضح في معظم الأمثلة المذكورة في المتن. أما ورود الضمّة فمَرَدّه إلى المماثلة بين صائتين، في نحو: «أُخْرُجْ»، و«أُرْشُقْ».

(٣) سرّ صناعة الإعراب ١/ ١١٥.

(٤) المنصف على التصريف ١/ ٥٧ وما بعدها.

(٤) في لام التعريف، فتغدو «ال»[١].

(٥) في بعض الكلمات الدخيلة تخلّصاً من البدء بساكن، فتزاد همزة قطع، نحو: «إصْطَبْل»، و«أفلاطون»، و«أَطْرابُلُس»، و«إقْرِيطِش»، و«إسْفِنْط» و«إزْميل».

«ب» ـ الإقحام الوَسَطيّ، وهو على نوعين:

(١) الإقحام الوسطيّ الصائتيّ *anaptyxis*: يقع هذا النوع في اللغات الساميّة تخلُّصاً من التقاء صوتين صامتين في وسط الكلمة أو آخرها، وقد ذكرنا أمثلة عليه فيما سبق[٢]. والعربيّة أقلّ من أخواتها استخداماً لهذا النوع من الإقحام، وذلك مَرَدُّه في المقام الأوّل إلى أن احتفاظ العربيّة بعلامات الإعراب مَنَعَ التقاء ساكنين في آخر كلماتها، خلافاً لما حصل في العبريّة والسريانيّة مثلاً. إلا أننا نجد في العربيّة مواضع فيها إقحام للصائت في وسط الكلمة أو آخرها؛ فمن هذه المواضع: (أ) الوقف؛ ومن أمثلته الباب الذي عقده سيبويه في كتابه وصدّره بقوله: «هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرَّك لكراهيتهم التقاء الساكنين، وذلك قول بعض العرب: هذا بَكُرْ، ومِنْ بَكِر... وقالوا: هذا عِدِلْ وفِسِلْ»[٣]. ومثله أيضاً أن «ضَرَبَتْهُ واضْرِبْهُ وقَدْهُ ومِنْهُ وعَنهُ» تصير في بعض اللهجات في الوقف: «ضَرَبَتُهْ واضْرِبُهْ وقَدُه ومِنُهْ وعَنُهْ»[٤]؛ و(ب)

---

(١) تنبّه بعض اللغويّين العرب إلى أن حرف التعريف في العربيّة هو اللام، وليس الألف واللام؛ وإلى ذلك أشار ابن مالك في قوله الشهير:

* ألْ حـرفُ تـعـريـفٍ أو الـلامُ فَـقَـطْ *

انظر: شرح ابن عقيل، ص ٨٨؛ وقارن: الكتاب ٢/ ٦٣ و٢٧٢، وأسرار العربية، ص ٤٠١. ولابن جنّي في هذه المسألة رأي طريف يُظهر احتكامه إلى المنطق حين لا تسعفه الدلائل اللغويّة على القطع بالرأي؛ يقول: «ويدلّ أيضاً عندي على أن حرف التعريف قياسه أن يكون على حرف واحد أنه نقيض التنوين؛ وذلك أن التنوين يدلّ على التنكير، واللام تدل على التعريف، فلمّا كان التنوين حرفاً واحداً كان قياس حرف التعريف أن يكون حرفاً واحداً، وهم ممّا يُجرون الشيء مُجرى نقيضه، كما يُجْرونه مُجرى نظيره؛ ألا تراهم قالوا: طويل، فجاءوا به على وزن: قصير، وكذلك: قائم وقاعد، ونَهَضَ وجَلَسَ، وخفيف وثقيل، وجرّوا بـ«كَمْ» في الخبر لأنها نقيضة رُبَّ... وهذا ونحوه مطّرد كثير في كلامهم...» (المنصف ١/ ٦٩).

(٢) راجع ص ٧٩.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٤) نفسه ٢/ ٢٨٧.

الضرورة الشعريّة؛ نحو: «الحَبَر» و«الوَلَق» و«الجِلِد»، بدلاً من: «الحَبْر» و«الوَلْق» و«الجِلْد»[1]؛ و(ج) الألفاظ المعرَّبة التي فيها التقاء ساكنين فيُتَخَلَّص منه؛ نحو: «مالِطة» بكسر اللام، و«مَيّافارِقين» بكسر الراء، و«زَرَجُون» بفتح الراء؛ و(د) في كثير من العاميّات المحكيّة التي تُقحم صائتاً بين الساكنين الناشئين عن سقوط حركات الإعراب في الكلمات الثلاثية الساكنة الوسط أصلاً، نحو: «بَحِر» و«بَرِد» و«شِعِر» و«جُرُم» و«بُرُج»[2].

(٢) الإقحام الوسطي الصامتيّ، ويسمّى في الإنكليزية أحياناً epenthesis، وإن كان بعض الدارسين يُطْلِق هذا المصطلح على أيّ من نوعَي الإقحام الوسطيّ، الصائتيّ والصامتيّ؛ هذا في حين لا يُطْلَق المصطلح anaptyxis المذكور في الفقرة السابقة إلا على الإقحام الوسطيّ الصائتيّ. وقلّ أن التفتَ الدارسون إلى الإقحام الوسطيّ الصامتيّ في الساميّات، إلا أن في العربيّة مادّة غير يسيرة ـ وإن تكن خلافيّة ـ قد يصحّ تفسيرها بهذا النوع من الإقحام. وقبل ذكر بعض الأمثلة الموضحة يجب أن ننبّه على أن إقحام الصوامت وسطيًا لا يدخل فيه ما تمليه الصيغة الصرفيّة من زيادة، نحو زيادة تاء «افتعلَ»[3]، أو تضعيف عين «فَعَّلَ» أو «تَفَعَّلَ». ولعلّ في عبارة ابن جنّيّ: «تداخل الأصول الثلاثيّة والرباعيّة والخماسيّة»[4]، أو «تزاحُم تلك الأصول»[5] ما يوحي بحقيقة الإقحام الوسطيّ الصائتيّ (والإقحام النهائيّ أيضاً؛ انظر الفقرة القادمة)، ولا سيّما أنه ذكر كلماتٍ، ولو قليلةً، تمثّل هذه الظاهرة في الأصول الي تُشتقّ منها الكلمات[6]، نحو:

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص ٩٠ ـ ٩١؛ وضرائر الشعر، ص ١٧ ـ ١٩. وقد يقع مثل هذا في غير ضرورة الشعر، نحو: «أُذُن» والأصل فيها «أُذْن»، بالتسكين، كما نستدلّ بمقارنتها بنظائرها في الساميّات.

(٢) انظر ما تقدّم، ص ٧٩. وانظر أيضاً: Versteegh (١٩٩٧) ص ٤١.

(٣) ننظر في هذا المثل إلى ظاهر الصيغة، مدركين أن أصل «افتعل» بتقديم التاء على الفاء قبل حصول القلب المكانيّ؛ راجع ما تقدّم، ص ٨٣.

(٤) الخصائص ٢/ ٤٤.

(٥) نفسه ٢/ ٥٥.

(٦) أي أن الإقحام يقع في الأصل الثلاثيّ فيصير رباعياً، مثلاً، وليس في الصيغة نفسها. إن هذه التفرقة الدقيقة ناشئة عن اختلاف الصيغتين الأصليّة والمزيدة اختلافاً أكبر من مجرّد زيادة الصامت (نحو: «دِلاص» و«دُلامِص»؛ فالفرق بيّن في الصائت الذي يلي الدال)، في حين أن هذا الاختلاف لا يظهر في الأصول المفترضة (نحو: «دلص»، و«دلمص») باعتبارها تجريداً عقليًا للألفاظ الحقيقيّة.

«دِلاص» و«دُلامِص»، و«زَغِبَ الفَرْخُ» و«ازْلَغبَّ»، و«ضَبَغْطَر» و«ضَبَغْطَرَى»[1]. غير أن ابن جنّي لم يستغلَّ هذه الظاهرة كما استغلّها ابن فارس في معجمه: مقاييس اللغة. فقد دأب ابن فارس على ردّ الرباعيّ والخماسيّ إلى أصول ثلاثيّة زيد فيها حرف أو أكثر، أو إلى الجمع بين أصلين ثلاثيّين على سبيل النحت، وهكذا. ونحن كثيراً ما نقع في أبواب «ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوّله كذا» ـ وهي الأبواب التي يثبتها في المقاييس بعد الفراغ من الثلاثيّ في كل حرف ـ على ألفاظ رباعيّة أو خماسيّة يصرّح ابن فارس بأن فيها حرفاً زائداً ـ أو أكثر ـ على أصولها الثلاثيّة. من ذلك، مثلاً: «الخِضْرِم»، فهو عنده من الخِضَمّ، وكلاهما بمعنًى، وهو الرجل الكثير العطيّة، و«الراء فيه زائدة، والأصل الخاء والضاد والميم»[2]. ومِثله: «الخَدَلَّجة»، وهي الممتلئة الساقين والذراعين، فالأصل عنده فيه من الخَدالة، وهي دِقّة العظام وامتلاء اللحم، فالجيم زائدة[3]. وكذا أيضاً: «اسْلَنْطَح» الشيءُ، «إذا انبسط وعَرُضَ، وإنما أصله: سَطَحَ، وزيدت فيه اللام والنون تعظيماً ومبالغةً»[4]. وإذا ما تجاوزنا عن مغالاة ابن فارس وبُعده في التأويل[5]، وجدنا أنه قد وعى ظاهرة إقحام الصوامت في وسط الكلمة وحاول أن يتلمّس مواقعها على نحوٍ مطّرد، متجاوزاً بذلك قول الصرفيّين إن حروف الزيادة مقتصرة على «سألتمونيها» أو «اليوم تنساه» أو «هَوِيتُ السِّمانَ»!

«ج» ـ الإقحام النِّهائيّ paragoge (ويسمَّى أيضاً epithesis)، وهو إما صائتيّ أو صامتيّ. ولعلّ حركات الإعراب ترجع في نشأتها إلى الإقحام الصائتيّ في أواخر الكَلِم، كما ترجع علامات التثنية والجمع والتأنيث والتنكير الخ إلى إقحام صوائت وصوامت في الأواخر أيضاً[6]. وهذا النوع من الإقحام النهائيّ واضحٌ بيّن، إلا أن هناكَ نوعاً منه آخر لا

---

(١) الخصائص ٢/ ٥٠ و٥٥.

(٢) مقاييس اللغة ٢/ ٢٤٨؛ وانظر ٢/ ١٩٣.

(٣) نفسه ٢/ ٢٤٨؛ وانظر ٢/ ١٦٢.

(٤) نفسه ٣/ ١٥٩.

(٥) من ذلك، مثلاً، تفسيره «الصَّقْعَل»، وهو التمر اليابس، بأنه «من الصَّقْل، والعين فيه زائدة، وذلك أنه إذا يبس صار كالشيء الصقيل» (المقاييس ٣/ ٣٥٢)؛ وأشباه هذا كثير في معجمه.

(٦) من مواضع الإقحام النهائيّ التي نرجّح رجوعَها إلى فترة مبكرة جداً في تاريخ العربيّة ما يلحق آخر المنادى المندوب، وهو إما إلحاق صائتيّ بإضافة الصائت الطويل المفتوح، نحو: «وازيدا»، أو صائتيّ وصامتيّ معاً عند إتباع ذلك هاءَ السكت، نحو: «وازيداهْ».

يكاد يذكره دارسو الساميّات، وإن يكن اللغويّون العرب قد نبّهوا عليه، ولا سيّما منهم ابن جنّيّ في كلامه عن تداخل الأصول أو تزاحمها، وابن فارس في ردّه ما فوق الثلاثيّ إلى أصول ثلاثيّة. نعني بالنوع الآخر إذاً ما تفضي فيه الزيادةُ إلى توليد جذر جديد فيه زيادة في عدد أصوله. وباستعراض بعض ما ذكره اللغويّون العرب من أمثلة، نجد أن الإقحام النّهائيّ ظاهرة لا يُستهان بها في توليد الجذور والألفاظ. فمن تلك الأمثلة: «طَيْس» و«طَيْسَل»، و«زَغْد» و«زَغْدَب»، و«سَبِط» و«سِبَطْر»، و«دَمِث» و«دِمَثْر»، و«حَبِج» و«حِبَجْر»، و«سَلِس» و«سَلْسَل»، و«قَلِق» و«قَلْقَل»[1]. ومنها أيضاً ما تزاد في آخره الميم؛ وقد ذكر المازنيُّ هذا النوع في كتاب التصريف، وشرحه ابن جنّيّ[2] فقال: «زُرْقُم بمعنى الأزرق؛ وسُتْهُم بمعنى الأَسْتَه؛ ودِلْقِم هي الناقة التي قد تكسّرت أسنانُها فاندلق لسانُها وسال لُعابها، فهذا ما ذكروه؛ وقالوا: ضِرْزِم، وهو من معنى الضِّرِزّ، وهو الشديد البخيل؛ وقالوا: فُسْحُم، للواسع، وهو من الانفساح؛ وقالوا: الدِّقْعِم، وهو التراب، وهو من الدَّقْعاء... الخ»[3]. ومهما يكن من أمر زيادة الميم، أتمثّل بقيّة من ظاهرة التمييم، أي زيادة الميم (بإزاء التنوين، أي زيادة النون)، أم تحمل دلالةً ما كالتفخيم أو المبالغة، فإن أمثلتها تُظهر أنّ العربيّة تفوق أخواتِها قدرةً على توليد الجذور والألفاظ، وذلك لدأبها على استغلال الظواهر وتطبيقها على نحوٍ يكاد يكون مطّرداً في بعض المواضع. وسوف نرى في المبحث الصرفيّ من هذا الفصل نماذج أخرى تؤكّد هذا الحُكم وتدعمه.

أسباب الزيادة الصوتيّة، إذاً، مختلفة، فقد تقع الزيادة تمكيناً للنطق في بداية الكلام، أو منعاً لالتقاء ساكنين، أو إخضاعاً للألفاظ المعرّبة للقواعد الصوتيّة العربيّة، أو لتوليد الأصول والألفاظ؛ هذا إذا ما استثنينا استخدام الزيادة في توليد صيغ صرفيّة جديدة، وفي الدلالة على وظائف صرفيّة ونحويّة أساسيّة. هذه الأغراض المتنوّعة يقابلها، في الطرف الآخر من هذه الثنائيّة، أي في الإسقاط، غرضٌ واحدٌ جامع، هو تسهيل النطق بالتخفّف

---

(١) انظر هذه الأمثلة وتعليقات ابن جنّيّ عليها في الخصائص ٢/ ٤٨ ـ ٥٢.

(٢) المنصف على التصريف ١/ ١٥٠ ـ ١٥١.

(٣) من الأمثلة الأخرى على زيادة الميم آخراً: «البلعوم»، و«الحلقوم»، و«الصُّلادِم»، و«العُجارِم»، و«الدِّرْدِم»، و«الحِلْكِم»، و«الشَّدْقَم».

من بعض أجزاء اللفظ. وليس لزاماً أن تكون أغراض الزيادة ـ لارتباطها بتكوين الأصول وبتحديد الوظائف الأساسيّة صرفاً ونحواً ـ أقدم من غرض التسهيل، وإن كان ذلك ما يمليه المنطق؛ فالظواهر الثنائيّة المتناقضة تتنازع اللغات على نحوٍ موصول، ولا يجوز تصنيفها بتسلسل زمنيّ ما. إن الترخيم، مثلاً، من صنف الإسقاط، إلا أنه يرجع في الغالب إلى مرحلة ضاربةٍ في القِدَم، كسائر أنماط النِّداء، الأمر الذي يحمل الباحث على التريّث قبل إطلاق الأحكام التاريخيّة على الظواهر الثنائيّة.

ويمكننا قسمة الإسقاط الصوتيّ elision إلى الأنواع الأربعة التالية:

«أ» ـ الإسقاط البدئيّ aph(a)eresis[1] (ويسمّى أيضاً: aphesis وprosiopesis)، وهو مقتصر على الصوامت لعدم جواز البدء بالصائت في الكلمات الساميّة. وأكثر ما يكون الإسقاط البدئيّ في صيغة الأمر من الأفعال المبدوءة بهمزة[2] أو واو، نحو: «خُذْ»، و«كُلْ»، و«عِدْ»، و«زِنْ»؛ وقد حذفوا النون في الأمر من «نَعِمَ»، فقالوا: «عِم صباحاً»، قياساً على حذف الألف والواو، ولعل ما سهّل ذلك في هذا الفعل دون غيره كثرةُ استعماله ـ إذ من المقرَّر في الدراسة اللغويّة أن الألفاظ التي يكثر استعمالها تكون عُرضة للتغيّر أكثر من سواها ـ وأنّ النون الساكنة تُحذف في مواضع أخرى[3]. وحذفُ النون في صيغة الأمر من الأفعال التي فاؤها نون يقع في أفعال كثيرة في العبريّة، وهو مطّرد في الأفعال مفتوحة العين في المضارع، نحو *sa'* (سافِرْ) من *nāsa'*، و*śā'* (ارْفَعْ) من *nāśā'*؛ وقد أصابت المقايسةُ أحد الأفعال المبدوءة باللام في العبريّة، لتقارب النون واللام في المخرج، فالأمر من *lāqaḥ* هو *qaḥ* (خُذْ) بحذف اللام. وقد يقع الإسقاط البدئيّ في دَرْج الكلام، أي في الانتقال من كلمة إلى أخرى؛ فقد نقل سيبويه عن العرب قولها: «أَحْلِبْني بِلَكَ» (أي: إبِلَك)، و«أبو مَّكَ» (أي: أُمِّكَ)[4].

---

(١) تشمل دلالةُ هذا المصطلح أيضاً حذف كلمة أو أكثر من بداية العبارة أو الجملة ـ وهو حذفٌ نحويّ لا صوتيّ ـ نحو *bye* (من *good bye*) و*'k you* (من *thank you*) و*'s all right* (من *It's all right*)؛ ويسمّى هذا، تعميماً، إسقاطاً بدئيّاً شِبْجُمْليًّا phrasal aphaeresis. انظر: معجم المصطلحات اللغويّة، ص ٥٠.

(٢) انظر مسألة سقوط الهمزة من لغة الحجاز، مع خريطة إيضاحيّة، في Versteegh (١٩٩٧) ص ٤٢ ـ ٤٤.

(٣) انظر ما تقدّم، ص ٩٤.

(٤) الكتاب ٢/١٧٠.

«ب» ـ الإسقاط الوسطيّ syncope أو syncopation، وهو حذف صوت (صامت أو صائت) أو أكثر من وسط الكلمة. وأكثر صوامت العربيّة تعرُّضاً للإسقاط الوسطيّ الهمزةُ، فقد تُحذف وحدها، نحو: «سَوَةٌ» وأصلها «سَوْءَةٌ»، و«مَوَلَةٌ» وأصلها «مَوْأَلَةٌ»[١]؛ وقد تُحذف مع الصائت الذي يليها، نحو: «هو يَجِيكَ» و«هو يَسُوك»[٢]، أي: «يَجيئُكَ» و«يَسوءُكَ». أما تسهيل الهمزة في نحو: «راس» و«مُومِن» فهو في حقيقته حذفٌ مصحوب بالإطالة التعويضيّة[٣]، وله نظائر كثيرة في الساميّات، منها أن كلمة «راس» بتسهيل الهمزة في العربيّة يقابلها *rēšu* في الأكديّة، و*rōš* في العبريّة، و*rīšā* في السريانيّة، وفي جميعها إطالة تعويضيّة. ومن أمثلة حذف الصائت وحده اسم الإشارة «تِلْكَ» في العربيّة، وأصله من «تي» و«لِ» و«كَ» (قارن: «ذٰلِكَ»، بكسر اللام)، فأُسقطت كسرة اللام فأدّى ذلك إلى تقصير المدّ الطويل بعد التاء[٤]. ومنه أيضاً أن لام الأمر ـ وحركتُها الكسر ـ إذا اتّصلت بالواو أو الفاء سُكِّنت في الغالب، نحو: ﴿فَلْيَسْتَجيبوا لي وَلْيُؤمنوا بي﴾[٥]، وقد تسكَّن بعد «ثُمَّ»، نحو: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾[٦] في قراءة الكوفيّين.

ومن الإسقاط الوَسَطيّ المطَّرد في العربيّة إسقاط الهمزة والصائت الذي يليها من صيغتَيْ «يُفْعِل» و«يُفْعَل»، والأصل: *«يُؤَفْعِل» و*«يُؤَفْعَل». وقد ذكر سيبويه أن الخليل كان يزعم «أنه كان القياس أن تَثْبت الهمزةُ في يُفْعِل ويُفْعَل وأخواتهما كما ثبتت التاءُ في تَفَعَّلْتُ وتَفاعَلْتُ في كلّ حال، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أَفْعَلَ من هذا الموضع فاطّرد الحذف فيه، لأن الهمزة تثقل عليهم...»[٧] ومن أمثلة الإسقاط الوسطيّ المطَّرد

---

(١) نفسه ٢/ ١٧٠. ومثل هذا التغيّر الصوتيّ يفسّره الصَّرفيّون القدماء بأنه حذف للهمزة، وإلقاء لحركتها على الواو التي قبلها. ولعلّ هذا ما أوحت لهم به الكتابة العربيّة، إذ إنها تُظهر الفتحة على الواو بعد أن كانت على الهمزة. ولا ريب عندي أن فهمهم الظاهرة سليم، إلا أن عبارتهم تلك قد تؤدّي إلى الالتباس، وأسهل منها القولُ إن الهمزة قد حُذفت وحسبُ (أي أن *saw'atun* أصبحت *sawatun*).

(٢) الكتاب ٢/ ١٧١.

(٣) انظر ما تقدّم عن هذه الإطالة، ص ٨٩.

(٤) راجع الهامش ١ ص ٨٦.

(٥) البقرة: ١٨٦.

(٦) الحجّ: ٢٩. وانظر: مغني اللبيب ١/ ٢٢٣.

(٧) الكتاب ٢/ ٣٣٠. وانظر كلام سيبويه عن حذف همزة «أَرَى» (والأصل *«أَرْأَى») في الكتاب ٢/ ١٦٥.

أيضاً حذف فتحة الفعل الماضي عند اتّصاله بالضمير المتحرّك، أي بناؤه على السكون في عبارة النحويّين؛ مثلاً: «ذَهَبْتُ»، والأصل فيه *«ذَهَبَتُ» فحُذفت الفتحة منعاً لتوالي الأمثال. وفي بعض اللهجات المعاصرة يقع الإسقاط الوَسَطيّ مطّرداً عند حذف هاء ضمير الغائبين والغائبات ـ وهو ضمير واحد في كثير من اللهجات ـ ففي عاميّة بيروت يقال: «بَيْتْهُنْ» و«بَيْتُنْ» على السواء؛ وهذا من باب حذف الصامت وحده[١].

«ج» ـ الإسقاط النهائيّ أو الترخيم apocope، وهو حذف صوت (صامت أو صائت) أو أكثر من آخر الكلمة. وليس بمستغرب أن يكون آخر الكلمة، في أيّة لغة، أكثر المواضع تعرّضاً للحذف نظراً لأن ما قبل ذلك الموضع ربما استغرق جهداً عضليًّا كبيراً يستتبع الحذف تخفيفاً. وفي اللغات الساميّة تتجلّى هذه الحقيقة على أوضح صورة في إسقاط حركات الإعراب في كثير من الساميّات، وبظاهرة الجزم (وفي النصب إلى حدٍّ ما أيضاً، أي في حذف النون المفتوحة)، وفي ظاهرة المنادى المرخَّم.

ومن أمثلة إسقاط الصامت وحده[٢] حذف الهمزة المتطرّفة، كقولهم: «سَماء» و«سَما»، و«وَباء» و«وَبا»، و«هَيْجاء» و«هَيْجا»، و«دَهْناء» و«دَهْنا»[٣]. ومنها إسقاط الحاء الثانية من «حِرْح»: «حِر»[٤]. ومن أمثلة إسقاط الصائت وحده، علاوةً على اطّراد ذلك في الوقف، ما يقع في الضرورة الشعريّة في الوصل، كقول أبي نُخيلة[٥]:

إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قَوِّمِ ... بالدَّوِّ أمثالَ السَّفينِ العُوَّمِ

يريد: صاحبي؛ وقول امرىء القيس:

---

(١) أما ضمير الغيبة المفرد في اللهجة نفسها فحذفه إلزاميّ في المذكّر، نحو: «بَيْتو» ـ فلا يجوز الاحتفاظ بالهاء ـ واختياريّ في المؤنّث، نحو: «بَيْتا» أو «بَيْتْها». ونظير هذا إسقاط هاء الغيبة في عدد من اللغات الساميّة، وقد يكون هذا الإسقاط اختياريًّا أحياناً، ولعلّه من مرحلتين لغويّتين مختلفتين، نحو *bāhem* أو *bām* (بِهِم) في العبريّة.

(٢) هذا القول مبنيّ على افتراض أن الكلمة غير منتهية بعلامة إعراب، أي أنها في حالة الوقف.

(٣) في كتب المنقوص والممدود في التراث العربيّ المبكر أمثلةٌ كثيرة جداً على هذه الظاهرة؛ انظر: المنقوص والممدود للفرّاء المتوفّى عام ٢٠٧ للهجرة.

(٤) سرّ الصناعة ٢/٥٩٩، والممتع في التصريف ٢/٦٢٧.

(٥) انظر الشاهدين في كتاب سيبويه ٢/٢٩٧، وما يجوز للشاعر في الضرورة، ص ١٠٥.

فاليوم أشربْ غيرَ مستحقِبٍ إثماً من الله ولا واغلِ

أما إسقاط أكثر من صوت واحد من آخر الكلمة فنحو: «يا كَرا» في نداء «كَرَوان»[1]، ومثله «يا عُثْمُ، ويا مَنْصُ، ويا مِسْكُ» في نداء عُثْمان ومَنْصور ومِسْكين[2]. ومن ذلك أيضاً: «دُخٌّ» في «دُخان»[3].

واللافت في العربيّة كثرة إسقاط النون الواقعة في آخر الكلمة، وهذا الإسقاط في الواقع مظهرٌ من مظاهر علم الأصوات الجُمْلي sentence phonetics لأنه يتعدّى الكلمةَ الواحدة إلى ما يجاورها من كلمات. ومن أمثلة ذلك، ومعظمها محمولٌ على التخفيف أو التقاء الساكنين أو كلا التفسيرين:

(١) إسقاط التنوين قبل «ابن»، نحو: «عَمْرُو بنُ العاص»، و«قَيْسُ بنُ الملوَّح»[4].

(٢) إسقاط تنوين اسم الفاعل المتبوع بمعموله المنصوب، نحو قول أبي الأسود الدؤليّ[5]:

فألفيتُه غيرَ مستعتِبٍ ولا ذاكرِ اللَّهَ إلاّ قليلا

(٣) إسقاط النون الأصليّة من «مِنْ» لالتقاء الساكنين، كقولهم: «مِ الآن»، و«مِ الكَذِب»، أي: «مِنَ الآن»، و«مِنَ الكَذِب»[6].

(٤) إسقاط النون الأصليّة من «يَكُنْ». وقد اختلف النحاة في جوازه قبل الساكن،

---

(١) من ذلك قول الراجز:

أَطْرِقْ كَرا أَطْرِقْ كَرا إنّ النعامَ في القُرى

انظر: جمهرة اللغة ٢/٧٥٧، وفي هامشه مصادر أُخرى.

(٢) شرح ابن عقيل، ص ٤٥٤.

(٣) في هذا المثل تشديد للخاء، وهو من باب الزيادة للتعويض. وقد رُوي عن النبيّ ﷺ في حديث ابن صائد: «إني خبأتُ لك خبيئاً، قال: فما هو؟ قال: دُخٌّ؛ أراد: دُخان، فقطع الكلمة عليه، فزجره النبيّ عليه السلام». انظر: جمهرة اللغة ١/١٠٤.

(٤) انظر المسائل التسع المتركّبة من حذف التنوين قبل «ابن» في حالاته المختلفة، في سرّ صناعة الإعراب ٢/٥٢٥.

(٥) الكتاب ١/٨٥، والمقتضب ٢/٣١٤، وفي هامشه مصادر أخرى.

(٦) الخصائص ١/٣١١، وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥٣٩.

وقد قُرِىء شاذًّا: «لم يَكُ الذين كفروا»[١].

(٥) إسقاط النون الأصليّة من ألفاظ كثيرة أخرى. فقد قالوا: «ولَكِ ٱسقِني»[٢]، أي: «ولكن»؛ و«لَدُ غُدْوَة»[٣]، أي: «لَدُن»؛ و«أَيْمُ الله»[٤]، والأصل: «أَيْمُنُ الله».

«د» ـ الإفراد الصوتيّ haplology[٥]، وهو إسقاط يقع في أحد مقطعين متجاورين، متماثلين أو متشابهين. وفي عبارة «منع توالي الأمثال» في كتب اللغويّين ما يوضح المراد من القول إن المقطعين متماثلان أو متشابهان. ولا ريب أن هذا النوع من الإسقاط مَرَدُّه إلى التخفيف، وأن العلاقة بينه وبين المخالفة الصوتيّة علاقة عضويّة، حتى إن بعض الدارسين يستخدم مصطلح haplology مرادفاً لمصطلح dissimilation[٦]. ونذكر من أمثلة الإفراد الصوتيّ ما يلي[٧]:

(١) «تَفَعَّلُ» بدلاً من «تَتَفَعَّلُ»، و«تَفاعَلُ» بدلاً من «تَتَفاعلُ».

(٢) «اسْطاعَ» بدلاً من «استطاعَ»، و«يَسْطيعُ» بدلاً من «يَسْتَطيعُ»[٨].

(٣) «إنّي» و«لكنّي» بدلاً من «إنّني» و«لكنّني». وقد ذكر سيبويه أن بعض القرّاء قرأ: «أَتُحاجّوني» و«فبِمَ تُبَشِّرونِ»، وهي «قراءة أهل المدينة، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف»[٩].

---

(١) البيّنة: ١. وانظر مسألة حذف النون من «يَكُنْ» في شرح الأشموني ١/ ١٢٠، وشرح ابن عقيل، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٢) الكتاب ١/ ٩، وما يجوز للشاعر في الضرورة، ص ٩٣.

(٣) سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٤.

(٤) اللسان (يمن).

(٥) لهذا المصطلح في الإنكليزيّة معنى آخر لا يعنينا في هذا المبحث الصوتيّ، وهو: الإفراد الكلميّ، وهو زلّة لسانٍ تتضمّن حذفاً يُفضي إلى لفظ كلمة واحدة مأخوذة من كلمتين اثنتين؛ مثلاً *mask* بدلاً من *marvelous task*. انظر: معجم المصطلحات اللغويّة، ص ٢٢٣.

(٦) انظر، مثلاً: Fleisch (١٩٩٠) ١/ ١٤٩.

(٧) انظر بعض أمثلة الإفراد الصوتيّ في الحبشيّة والأكديّة والعبريّة في O'Leary (١٩٦٩) ص ١٣٥ وما بعدها.

(٨) انظر خلاف اللغويّين في تأويله، في سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٩٩ وما بعدها.

(٩) الكتاب ٣/ ٥١٩ ـ ٥٢٠.

(٤) «لَتَفْعَلُنَّ» بحذف نون الرفع عند اتصال الفعل بنون التوكيد الثقيلة، «لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها [أي نون الرفع] استثقالاً»[١].

(٥) «اسْتَحَيْتُ» بدلاً من «اسْتَحْيَيْتُ».

(٦) «أَنْذَرْتَهُمْ» بدلاً من «أَأَنْذَرْتَهُمْ» في قراءة ابن مُحيصِن: ﴿سواءٌ عليهم أَنْذَرْتَهُمْ أم لم تُنْذِرْهم﴾[٢].

(٧) «عَلْماءِ بنو فُلان»، بدلاً من: «على الماء»[٣]. وشبيه به قولهم: «بَلْعَنْبَر» و«بَلْحارث»[٤] حيث حُذفت النون والصائت الذي يليها لمقاربتها اللام في المخرج.

(٨) «أَحَسْتُ» بدلاً من «أَحْسَسْتُ» و«أَحَسْنَ» بدلاً من «أَحْسَسْنَ»، و«ظِلْتُ» أو «ظَلْتُ» بدلاً من «ظَلِلْتُ»، و«ظَنْتُ» بدلاً من «ظَنَنْتُ»[٥]. وإذا نحن أمعنّا النظر في هذه الأمثلة الأربعة أدركنا أنها على نوعين: الأوّل فيه حذف صامت فحسب، وهو المثالان الأوّل والثاني *('aḥastu < 'aḥsastu)*؛ والثاني فيه حذف مقطع كامل، وهو المثالان الثالث والرابع *(ẓantu < ẓanantu)*. وهذا النوع الثاني، أي حذف مقطع كامل، هو الأشيع في الإفراد الصوتيّ بمعظم أمثلته، كما في الأرقام واحد إلى سبعة أعلاه (باستثناء الرقم خمسة).

* * *

---

(١) نفسه ٣/ ٥١٩.

(٢) البقرة: ٦. وانظر تسويغ هذه القراءة في الحجّة في علل القراءات السبع ١/ ٢١٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٧١. ولعل حذف همزة التسوية جوازاً قد بدأ في المواضع التي جاءت فيها متلوّة بهمزة أخرى، على سبيل الإفراد الصوتيّ، ثم عُمّم ذاك الجواز ليصحّ في مواضع أُخرى، كقول عمر ابن أبي ربيعة:

لَعَمْرُكَ ما أدري وإن كنتُ دارياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ

أي: أَبِسَبْعٍ. انظر الشاهد في الكتاب ١/ ٤٨٥، وشرح ابن عقيل، ص ٤٢٠ (وفي هامشه مصادر أخرى).

(٣) الكتاب ٢/ ٤٣٠.

(٤) نفسه ٢/ ٤٣٠ أيضاً.

(٥) الأمثلة في الكتاب ٢/ ٤٠٠، والخصائص ٢/ ٥٤.

لعلّ المخطّط الدراسيّ السابق، والمتمثّل بالثنائيّات الأربع التي حدّدناها[1]، قد استطاع أن يستوعب قَدْراً هائلاً من المسائل الصوتيّة، علاوةً على كونه إطاراً ملائماً لإظهار مميّزات اللغة المدروسة. وإذ نرى أن هذا المخطّط يستوفي المعيارين المذكورين بأكثر مما يستوفيهما سائر أنماط الدراسة الصوتيّة، فإننا نلتزم به ونحاول تحكيمه في كل المباحث التي تُعنى بالتغيّر الصوتي. وقد كان من الممكن أن نثبت جدوى هذا المخطّط من دراسة مفصّلة لظواهر صوتيّة لم نأتِ عليها إلا عَرَضاً، إلا أننا نودّ الاكتفاء بالإشارة إليها تأكيداً على أن الثنائيّات المقترَحة يصحّ أن يقاس عليها ما لم يتطرّق إليه بحثنا. ونضرب على ذلك مثلين، هما: الوقف والصَّهْر.

إن معظم القواعد الصوتيّة المتعلّقة بالوقف[2] قابلٌ للتفسير على أساسٍ من ثنائيّة الزيادة والحذف. فمن صنف الزيادة إلحاق هاء السكت جوازاً في نحو «عَمَّهْ» و«فيمَهْ»، ووجوباً في نحو «اقتضاء مَهْ»[3]؛ وتضعيف الحرف الأخير من الكلمة، نحو: «الجَمَلّ» بتشديد اللام. ومن صنف الحذف إسقاط التنوين؛ وتسكين هاء الضمير المضمومة، نحو: «مررتُ بِهْ»؛ وتسكين آخر المنقوص المنوَّن، نحو: «هذا قاضْ»؛ والرَّوْم، وهو الإشارة إلى الحركة بصوت خفيّ؛ والإشمام، وهو ضمّ الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا فيما حركته الضمّة[4]. أما «نقل الحركة»، كقولهم: «هذا الضَّرُبْ، ورأيتُ الضَّرَبْ، ومررتُ بالضَّرِبْ» فهو في حقيقته قلبٌ مكانيّ بين الصائت والصامت (قارن: *darbu* و*darub*)، إلا أن يكون إقحاماً للصائت لمنع التقاء الساكنين بعد إسقاط علامة الإعراب وقفاً[5].

---

(١) انظر ما تقدّم، ص ٨٥.

(٢) انظر دراسة مستفيضة عن الوقف في العربيّة، في Fleisch (١٩٩٠) ١/ ١٧٢ ـ ١٩٧.

(٣) يرى النحاة أن إلحاق هاء السكت واجب إذا وقع قبل «ما» الاستفهاميّة اسمٌ لا حرف؛ انظر: شرح ابن عقيل، ص ٥٦٧، وهمع الهوامع ٢/ ٢٠٤ ـ ٢١١.

(٤) انظر فصل الوقف في شرح ابن عقيل، ص ٥٦٣ ـ ٥٦٨، وأوضح المسالك ٤/ ٣٤٢ ـ ٣٥٤.

(٥) قارن ما تقدّم، ص ١١١. وقد يكون «نقل الحركة» مَرَدّه إلى منع التقاء الساكنين في حالة الكسر، نحو «الضَّرِبْ» و«فَهَشَّ الفؤادُ لذاك الحِجِلْ» (فالكسرة هي الصائت الأكثر شيوعاً لمنع التقاء الساكنين)؛ وفي حالة الفتحة السابقة على الهمزة النهائيّة، نحو «رأيت الرَّدَءْ» (فالفتحة قد تكون مماثلة للحرف الحلقيّ). إلا أنه يصعب القبول بهذا التفسير في حالة الضمّة، نحو: «جَدَّ النَّقُرْ»، أي «النَّقْرُ»، و«هذا الرَّدُءْ»، أي «الرِّدْءُ».

مَثَلنا الثاني هو الصَّهْر[1] ـ وهو من الظواهر الصوتيّة التي تتجاوز حدود الكلمة الواحدة إلى ما يجاورها من كلمات ـ وثنائيّاتنا قادرة على تفسيره، كما توضح ضروبه الكبرى التالية:

١ ـ وقوع الإدغام بكثرة بين كلمتين. وقد ذكر سيبويه أمثلة كثيرة عنه، نحو: «اصْحَمَّطَراً» (اصْحَبْ مَطَراً)، و«مَحّاؤُلاءِ» (مَعْ هَؤُلاءِ)، و«امْدَحَّرَفَةَ» (امْدَحْ عَرَفَةَ)، و«اسْلَغَّنَمَكَ» (اسْلَخْ غَنَمَكَ)[2]. وفي القراءات مادّة غنيّة تُظهر أن وقوع الإدغام بين كلمتين ظاهرة شائعة جدًّا. والذي يعنينا من هذا الأمر هنا أنّ الظاهرة في جوهرها مماثَلة، أي أنها تقع تحت إحدى ثنائيّاتنا المقترَحة، ثنائيّة المماثلة والمخالفة.

٢ ـ إسقاط النون الواقعة في آخر الكلمة، سواءٌ في ذلك التنوينُ والنونُ الأصليّة، في غير الوقف. وقد ذكرنا نماذج هذه الظاهرة فيما تقدّم[3]، وهي مشمولة بإحدى ثنائيّاتنا أيضاً، ثنائيّة الزيادة والحذف.

٣ ـ تقصير الصائت الطويل الواقع في آخر الكلمة عند اتّصالها بأُخرى، وذلك «منعاً لالتقاء الساكنين» في عبارة النحويين. وهذه الظاهرة من نماذج التقصير، وهو أحد طَرَفَي ثنائيّتنا الأولى، ثنائيّة التقصير والتطويل.

ب ـ الصَّرف والنَّحو

قد يستغرب بعض القرّاء أن يرى أننا نُدرج الصرف والنحو معاً في قسم واحد، ولذلك فإن من الواجب أن نبيّن الأُسَّ الذي نستند إليه في هذا.

---

(١) يميّز بعض الدارسين بين نوعين من الصَّهر sandhi. فالصَّهر الداخليّ internal sandhi يقع ضمن الكلمة الواحدة، كالمماثلة والمخالفة في كلمة بعينها؛ أما الصَّهر الخارجيّ external sandhi فيقع بين كلمتين متجاورتين (وهو النوع الذي نقصده تحديداً في بحثنا هذا). وكذلك يفرّق بعض اللغويّين بين الصَّهر الاختياريّ، في نحو *won't* بدلاً من *will not*، والصَّهر الإلزامي، في نحو *j'ai*. انظر: معجم المصطلحات اللغوية، ص ٤٣٦. ومعظم أمثلة الصَّهْر في الساميّات مصدره العربيّة؛ أما سائر الساميّات فأبرز أمثلتها أن الأصوات العبريّة الستّة *b, g, d, k, p, t* تتحوّل إلى نظائرها الاحتكاكيّة (راجع ما تقدّم، ص ٩٩) بعد الصائت، حتى ولو كانت واقعة في مطلع كلمة مسبوقة بكلمةٍ في آخرها صائت.

(٢) الكتاب ٢/٤١٢ ـ ٤١٤.

(٣) راجع ص ١١٥ ـ ١١٦.

إن علم النحو[1] موضوعه تركيب الجملة، ولا سيّما من حيث علاقتُه بالصيغ الصرفيّة وبالنَّظم، أي أنه يقع في قسمين أساسيّين هما علم الصَّرف morphology وعلم النَّظم syntax. وفي حين يُعنى علم النَّظم بدراسة العلاقة بين عناصر الجملة وبالقواعد التي تعيّن تعاقب تلك العناصر في التركيب، يُعنى علم الصَّرف بدراسة بنية الكلمات ولا سيّما من حيث مكوّناتها المورفيميّة. ولا بدّ من التفرقة بين ثلاثة مستويات من التحليل اللغويّ[2] وَرَدَ ذكرُها في الأسطر السابقة[3]:

(١) المستوى الصرفيّ[4]، أي مستوى الوحدات الصرفيّة المعجميّة، ومبحثه هو علم الصرف الاشتقاقيّ[5] derivational morphology أو علم الصرف المعجميّ lexical morphology، ومداره بنية الوحدة المعجميّة من حيث هي بنيةُ صرف ووحدةٌ تمييزيّة، والزوائد الاشتقاقيّة التي «تضاف إلى الجذور لتوليد الجذوع، وإلى الجذوع لتوليد جذوع أخرى مشتقّة من الأولى»[6]، وقواعد توليد الوحدة المعجميّة الجديدة توليداً صرفيًّا. هذا المستوى إذن هو الذي يصحّ أن يستقلّ بعلم الصرف إذ ليس له علاقة بالتصريف أو التركيب.

(٢) المستوى التصريفيّ، أي مستوى تصريف الوحدات الصرفيّة المعجميّة، ومبحثه هو علم الصرف التصريفيّ inflexional morphology، ويتناول الوحدة المعجميّة في التركيب، ويدرس الزوائدَ التصريفيّة ـ كتلك الدالّة على التأنيث أو الجمع

---

(١) انظر الموادّ grammar و morphology و syntax في مواضعها من كتابنا: معجم المصطلحات اللغويّة.

(٢) هناك مستويان آخران في التحليل اللغويّ لا يدور عليهما اهتمامنا هنا، وهما: المستوى الصوتيّ، والمستوى الدلاليّ.

(٣) انظر مقالتنا: «حدود العلاقة بين المكوّنات المعجميّة والنحويّة...»، ص ٢٩ وما بعدها.

(٤) انظر تفصيلاً أوفى لهذا المستوى الصرفيّ في دراسة إبراهيم بن مراد: «مقدّمة لنظريّة المعجم»، ص ٤٠ ـ ٤١؛ وقد التزمنا بتقسيماته الكبرى وببعض أمثلته في شرح المستويات الثلاثة المذكورة أعلاه.

(٥) في حدّ علم الصرف الاشتقاقيّ وعلم الصرف التصريفيّ (المشار إليه في «٢» أعلاه)، وهما القسمان الأساسيّان لعلم الصرف، انظر المادّتين derivational morphology وinflexional morphology في معجم المصطلحات اللغويّة.

(٦) «مقدّمة لنظريّة المعجم»، ص ٤٢.

أو الحالة الإعرابيّة ـ والمقولاتِ (أو الأبوابَ) التصريفيّةَ ـ كالتذكير والتأنيث (مقولة الجنس)، والإفراد والتثنية والجمع (مقولة العدد)، والتكلّم والخطاب والغيبة (مقولة الشخص). وهذا المستوى في حقيقته نحويّ، خلافاً لما في وَهْمِ كثيرٍ من الدارسين.

٣ ـ المستوى التركيبيّ، أي مستوى الوظائف والحالات الإعرابيّة للذرّات التركيبيّة وما لبعضها من أثر في بعض.

وعلى ما بين المستوى التركيبيّ والمستوى التصريفيّ من تداخل، نصرّ على الفصل بينهما في التحليل اللغويّ؛ فالمستوى التركيبيّ هو ما يوازي على الحقيقة نظريّة النحو العربيّ، ولا سيّما في قضاياها الرئيسيّة، كالعامل والمعمول، والعلّة بأركانها، والتقديم والتأخير. ومن الجليّ أن المراد بالتركيب هو مجموع العناصر التي يُفترض أنها استقامت، سلفاً، في المستويين الصرفيّ والتصريفيّ، قبل أن يجوز دخولها في التركيب. ومع إصرارنا على الفصل بين المستويين التركيبيّ والتصريفيّ من حيث فهمُنا لطبيعة كلٍّ وعدمُ الخلط بين وظيفة هذا وذاك، نرى أن هذا الفصل يجب أن يقع ضمن حدود واضحة تمليها حقيقةُ أن المقولات التصريفيّة إنما هي في حقيقتها مقولاتٌ نحويّة وأن «وظيفة الزيادة التصريفيّة وظيفة نحويّة، والصِّيغ المصرَّفة المُنْتَجة في الكلام باستعمالها صيغٌ قابلة للتحليل التركيبيّ»[1].

وإذا ما عُدنا إلى مادّة هذا القسم من الكتاب حيث أدرجنا الصرف والنحو معاً، نرى أن الكلام على الزوائد التصريفيّة التي هي موضوع علم التصريف تُدْخلنا، بالضرورة، في مجال النحو. فتاء التأنيث، مثلاً، لاحقة تصريفيّة تُستعمل للدلالة على المؤنث من إحدى مقولات النحو، أي مقولة الجنس. والنون في «نفعل» سابقة تصريفيّة تُستعمل للدلالة على الجمع، وهو من مقولة العدد النحويّة، وللدلالة على التكلم، وهو من مقولة الشخص النحويّة. لا سبيل إذن إلى فصلٍ تامّ، في النماذج التي سوف تلي، بين ما هو تصريفيّ وما هو تركيبيّ: ففي كلامنا عن الفرق بين العربيّة وأخواتها في الاسم الموصول[2]، مثلاً، نذكر وفرة الصيغ المستخدمة للدلالة عليه في العربيّة ـ وهذا من مباحث الصرف التقليديّة ـ إلا أن هذا لا بدّ له من أن يُدخلنا في التفرقة بين «اللذانِ»

---

(١) نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٢) انظر ص ١٤٧ فيما سيلي.

و«اللذَيْنِ»، وبين «اللتانِ» و«اللتَيْنِ»، وبين «الَّذينَ» و«الَّذونَ» على لغة، وهي تفرقة واقعة في باب النحو.

وخلاصة القول أنه ما لم يغب عن بال الباحث الفرقُ بين ما هو صرفيّ أو تصريفيّ أو نحويّ، فلا بأس، لتنظيم مادّته، من أن يشير في قسم واحد إلى ما يتعلّق بأكثر من مستوى واحد من التحليل، فذلك يعفيه من التكرار والتفرقة المصطنعة في كثير من المواضع. ولم نجد، بعد كل هذا، أفضل من استخدام مصطلحَي «الصرف» و«النحو» في الصفحات القادمة، وإلا لَكُنّا اضطُررنا إلى إثقال النصّ بالتفرقة بين الصرفيّ والتصريفيّ، وبين التصريفيّ والتركيبيّ[1]، تفرقةً تسيء إلى الدراسة التاريخيّة المقارنة التي نسعى إليها.

* * *

إن أبواب الصرف والنحو ومسائلهما قابلة للدراسة على أنماط كثيرة، شأنها في ذلك شأن الأصوات. والنمط الغالب في دراستهما من زاوية ساميّة مقارنة قسمةُ المادّة إلى أسماء وأفعال وحروف: فمباحث الأسماء تتضمّن الصيغ الاسميّة، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتنكير والتعريف، وعلامات الإعراب، والأعداد، والضمائر بما فيها أسماء الموصول والإشارة والاستفهام، الخ. أما مباحث الأفعال فيقع تحتها المجرّد والمزيد، والصحيح والمعتلّ، والثنائيّ فما فوقه، وإعراب الفعل، وعلاقته بالتعبير عن الزمن، والأمر، الخ. وأما الحروف فتقتصر دراستها على تحديد وظائفها من عطف أو استفهام وما شابه ذلك، وعلاقتها الاشتقاقية بالأفعال والأسماء (حيثما أمكن ذلك). وإذ إننا لا نقصد في هذا الكتاب إلى استعراضٍ تاريخيّ تقليديّ للساميّات المقارنة، فإننا لن نعمد إلى استغراق هذه المباحث، إمّا على ترتيبها المعهود أو على ترتيبٍ آخرَ، فذلك مبذول في المصادر العامّة لفقه اللغات الساميّة المقارن. عِوَضاً عن

---

(١) من الملاحَظ أن المباحث التركيبيّة الخالصة، في اللغات الساميّة وفي غيرها من المجموعات اللغويّة، هي أقلّها حظوةً في الدراسات المقارنة، نظراً لصعوبة الإطار النظريّ الخاصّ بالتركيب، ولأن نَظْم الكلام ـ خلافاً للتصريف ـ لا يمكن اختزاله في جداول محدَّدة كالتي اعتدنا عليها في علم الصرف التصريفيّ. وللتوسّع، انظر: Lehmann (١٩٩٢) ص ١٥٨ ـ ١٥٩، و٢٣٧ وما بعدها.

ذلك سوف نمعن النظر في واحد من أكثر المفاهيم الصرفيّة أثراً في العربيّة وأخواتها، وهو مفهوم المقايَسة، انطلاقاً من اقتناعنا بأنه المحرّك الأكبر للتغيّرات الصرفيّة في أيّة لغة، وبأنّه السبيل الأمثل لتفسير الظواهر الصرفيّة التاريخيّة التي يرتكز إليها فقه اللغة المقارن. وإلى ذلك، سوف نعرض للخصائص الصرفيّة والنحويّة التي تنفرد بها العربيّة، أو تكاد، عن سائر أخواتها الساميّات، سواءٌ في ذلك ما يرجع إلى محافظة العربيّة على الأصل الساميّ المشترك أم ما يُعَدّ تطورًا خاصًّا بالعربيّة يكشف عن قدرتها على توليد الصيغ وتخصيصها بوظائف أو معانٍ محدَّدة، ونزعتها إلى التوسّع في تطبيق المفهوم الصرفيّ على جَدْوَل التصريف paradigm قياساً على أخواتها الساميّات.

١ ـ المقايَسة[١]

حدّ المقايَسة تأثُّر صيغةٍ ما في بنيتها بصيغةٍ أخرى أو بصيغٍ أخرى ذات علاقة بها، أي أن بنية الصيغة المتأثّرة بغيرها تتغيّر لتصبح موافِقةً في وجه أو أكثر للصيغة المؤثِّرة فيها. مثال ذلك، في العبريّة مثلاً، لفظة *ḥămiššā* (خمسة) التي يرجع تشديد صوت الشين فيها إلى المقايسة، أي أنها قيست على مثال *šiššā* (ستّة) ذات الشين المشدَّدة؛

(١) لعل هذا المصطلح يفيد المعنى المقصود أكثر من مصطلح «القياس» الذي استعمله سيبويه ومن تابَعه للدلالة على جملة من المعاني التي نخشى أن تلتبس بالمعنى المقصود في هذه الدراسة. فمن ذلك استعمالهم «القياس» لينصرف إلى معنى الصواب أو الشيوع في اللغة، كقول سيبويه: «وتقول في رجلٍ سمّيتَه بارْمِهْ هذا إرمِ قد جاء، وينوّن في قول الخليل، وهو القياس» (الكتاب ٢/ ٦٠)، وقول المبرّد: «ولا يصلح في القياس إلا ما ذكرنا» (٢/ ١٥٥)، وقول ابن السرّاج: «واعلم أنه ربما شذّ الشيء عن بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يُعْنَ بالحرف الذي يشذّ منه فلا يطّرد في نظائره» (الأصول في النحو ١/ ٥٦). أما المقايسة فلا تدلّ عندنا على أن الصيغة المؤثِّرة في غيرها أصوب من الصيغة المتأثِّرة، أو أشيع منها. وإلى هذا، قد ينصرف «القياس» إلى الأداة التي يلجأ إليها بعض دارسي اللغة حين يُعوزه الشاهد اللغويّ أو السماع؛ وهذا المعنى جليّ في قول ابن ولاّد في بعض ردّه على المبرّد: وسبيله وسبيل النحويين اتّباع كلام العرب إذا كانوا يقصدون إلى التكلّم بلغتهم، فأما أن يعملوا قياساً ـ وإن حَسُنَ ـ يؤدّي إلى غير لغتها فليس لهم ذلك» (الانتصار، ص ١٣٧، ضمن Bernards، ١٩٩٧؛ وانظر أيضاً: الخصائص ١/ ١١٧ ـ ١٣٣، في باب تعارض السماع والقياس؛ والاقتراح في علم أصول النحو، ص ١٨٨). أما «المقايسة» فلا تنصرف إلى مثل هذا المعنى. وكان ممكناً لنا استعمال «المماثلة» أو «التجنيس» للمعنى المراد في هذه الدراسة (انظر المصطلحين في المنصف ١/ ١٩١)، غير أن استعمال الأوّل في الصوتيّات والثاني في البلاغة قد يؤدّي إلى الالتباس.

فتشديد الشين في الثانية سابق على تشديدها في الأولى ومسبِّب له معاً. وكذا تكون صيغة *ḥămiššā* ناتجة عن تغيّر في بنية أصليّة[1] بتأثير صيغة أخرى هي *šiššā*[2].

مَثَلُنا الثاني أمرٌ نبّه عليه ابن جنّيّ، وهو حذف الهمزة في صيغة المتكلّم من وزن «أفعلَ»، فالعرب تقول: «أُكْرِمُ» بدلاً من *«أُؤَكْرِمُ» لاجتماع الهمزتين، ثمّ يقولون: «نُكْرِمُ» بدلاً من *«نُؤَكْرِمُ»، و«يُكْرِمُ» بدلاً من *«يُؤَكْرِمُ»، وهكذا، وإن لم تجتمع همزتان. ويعزو ابن جنّيّ هذا بحقّ إلى «حملهم حروف الضارعة بعضها على حكم بعض»[3]، أي أن صيغة *«نُؤَكْرِمُ» التي يتوقّع اللغويُّ وجودها تغيّرت بتأثير صيغة «أُكْرِمُ»، فأصبحت «نُكْرِمُ»، وبذلك زادت شبهاً بصيغة «أُكْرِمُ». ومثل هذا أن حذف همزة «أسأل» الثانية، أي قولهم: «أَسَلْ»، لاجتماع الهمزتين قِيس عليه قولهم «يَسَلْ» و«تَسَلْ» الخ وإن لم تجتمع فيه همزتان يفضي اجتماعهما بذاته إلى حذف إحداهما.

ولتحديد مدلول المقايسة تحديداً مانعاً في هذه الدراسة، ينبغي أن نجعل عنصرَ التغييرِ، المذكورَ في الحدّ، المعيارَ الرئيسيّ في الحكم على الصيغ فلا يُستعمل مصطلح «المقايسة»، في الغالب، دون وجود تغيير في الصيغة المتأثّرة بغيرها. وهذا التحديد يعطي مصطلحنا مفهوماً خاصًا قد ينتفي معه اعتبار كلّ ما قيس على غيره مقايسةً في حدّنا

---

(١) على الرغم من عدم ورود هذه الصيغة في أيّ نصّ تاريخيّ بين أيدينا، فإن افتراضها سائغ بل واجب تقتضيه المقارنة اللغويّة لتفسير *ḥămiššā* نفسها. ونقترح صيغة *ḥamšā** أصلاً عبريًّا، على غرار *ẖamsat* العربيّة و *ẖamšat* الأكديّة و *ḥamšā* السريانيّة.

(٢) ما يؤكّد أن *šiššā* هي الصيغة المؤثّرة في صاحبتها أن بعض اللغات الساميّة الأخرى يشترك في تشديد الشين، أو ما يقابلها، في هذه الصيغة (ففي العربية ستّة، وفي الأكديّة *šeššet*، وفي الحبشيّة *səssū*)، في حين تنفرد العبريّة في تشديد الشين في *ḥāmišša* (ففي العربيّة *ẖamsat*، وفي الأكديّة *ẖamšat*، وفي السريانيّة *ḥamšā*، وفي الحبشيّة *ẖaməstū*). ثم إن تشديد الشين في *šiššā* ناتج عن ظاهرة لغويّة يمكن تفسيرها، ولعلّها إدغام الدال في الشين، لأن الأصل فيما يبدو *šidšā** أو ما يشبهه، في حين أن تشديد الشين في *ḥămiššā* ليس له ما يفسّره إلا المقايسة. ويحسن التنبيه على أن أمثلة المقايسة في الأعداد الساميّة غير مقتصرة على ما ذكرنا، فبينما أثّرت صيغة *šiššā* في ظهور صيغة *ḥămiššā* نرى التأثير معكوساً في *šēš* العبريّة (سِتّ) المتأثّرة بـ *ḥāmēš* (خمس) في المدّ الطويل *ē*، أي «الصيري» العبريّة. وفي اللغات الهنديّة ـ الأوروبيّة أيضاً أمثلة على المقايسة في الأعداد؛ انظر: Bloomfield (١٩٣٣) ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣.

(٣) الخصائص ١/ ١١١. وتُحذف الهمزة أيضاً في اسمَي الفاعل والمفعول من «أَفْعَلَ».

ـ إلا من باب التوسّع في الحكم ـ بل يسقط معه الاحتفال بالجزء الأكبر من الصيغ التي قد يعدّها معظم علماء اللغة صيغاً مَقيسة على غيرها. ففرديناند دو سوسور، مثلاً، يقول إن «المقايسة» analogie قلّما تكون في تغيّر يصيب صيغةً ما، وهي في مجملها نشوء صيغ جديدة لا تحلّ محلّ صيغ قديمة. ويعطي على ذلك المثلَ التالي من الفرنسيّة: قياساً على صيغة *réactionnaire* المشتقّة من *réaction* قد يشتقّ أحدهم صيغة *répressionnaire* من *répression*؛ ويتّضح هذا بالمعادلة التالية:

réaction: réactionnaire = répression: x

x = répressionnaire

وبذلك نشأت صيغة جديدة دون أن تكون منقلبة عن صيغة أصليّة أصابها التغيير[1]. هذا النوع من نشوء الصيغ كثير الورود جدًّا، وبعض أمثلتنا القادمة موافِق له[2]، إلا أن علينا أن ندرك أن عنصر التغيير هو الأساس في المقايسة وإن كان من الصعب إثباته أو افتراضه في بعض المواضع.

وكثيراً ما يستخدم النحاة واللغويّون العرب مصطلح القياس، ويستخدم علماء اللغة المحدَثون مصطلح analogy أو analogical creation أو Analogiebildung في الألمانيّة، للدلالة على استعمال المتكلّم صيغةً ما أو جملةً ما دون أن يكون قد سمعها بالضرورة. جاء في تصريف المازني: «. . . هذا هو القياس. ألا ترى أنك إذا سمعت: قام زيدٌ، أجزتَ أنت: ظَرُفَ خالدٌ وحَمُقَ بِشْرٌ، وكان ما قِسْتَه عربيًّا كالذي قِسْتَه عليه؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرُك اسمَ كل فاعل ومفعول، وإنّما سمعت بعضاً فجعلتَه أصلاً وقِسْتَ عليه ما لم تسمع، فهذا أثبت وأقيَس»[3]. هذا الضرب من القياس

---

(١) انظر ترجمة W. Baskin لكتاب *Cours de linguistique générale* لـ F. de Saussure، ص ١٦٤. ومن الأمثلة القليلة التي يضربها دو سوسور والتي تتّفق وحدَّ المقايسة عندنا أن الفرنسيّين كانوا يقولون لفترة طويلة: *il preuve* و *nous prouvons* و *ils preuvent*؛ أما اليوم فهم يقولون: *il prouve* و *ils prouvent* (ص ١٦١ ـ ١٦٢). ومعنى هذا أن التغيير قد أصاب الصائت في *preuve* و *preuvent* ليوافق الصيغ الأخرى. هذا التغيير هو الذي يجعل هذا المثل أحدَ أمثلة المقايسة كما حدّدناها.

(٢) انظر، مثلاً، ما سيرد ذكره عن صيغة «فُعَيْل»، ص ١٣٠.

(٣) المنصف على التصريف ١/ ١٨٠؛ وانظر: الخصائص ١/ ١١٤ و ٣٥٧. وقارن بالفكرة نفسها في Sturtevant (١٩٦١)، ص ١٣١ وما بعدها، وMatthews (١٩٧٤)، ص ٦٨ وما بعدها.

أكثر من أن يُحصر لأنه قائم في طبيعة العقل البشريّ الذي يبتدع الاستعمال اللغويّ بالتعميم القائم على التجريد abstraction، وهذه القدرة على التجريد فالتعميم هي في أساس قدرة الطفل على تعلّم اللغة والنطق بها. ولمّا كان هذا الضرب من القياس يفتقر إلى عنصر التغيير المذكور في الحدّ السابق، فغير جائز أن يُعَدَّ مقايسةً بالمعنى الذي نريده هنا.

وإمعاناً في دقّة تحديدنا لمعنى «المقايسة» باعتبارها محور التغيّر الصرفيّ، قد يحسن بنا أن نفصل بينها وبين بعض المفاهيم اللغويّة التي تقاربها أو تلتبس بها؛ فمنها:

«أ» ـ التصحيح الزائد لبعض الصيغ، وهو ناتج عن ظنّ المتكلّم أن القاعدة العامّة لا تقبل الصيغ الشاذّة، أو أن قاعدةً لغويّةً ما لا تختصّ بصنف واحد من الكلمات؛ وهذا ما يسمّى في علم اللغة hyper-correction، أو pseudo-correction، أو overcorrection، أو overgeneralization. وكثيرٌ من نماذج هذا الضرب منتزَع من لغة الطفل في المرحلة التي يقوم فيها بجهد واعٍ[1] لتكوين الصيغ التي لم يسمعها مِن غيره. من ذلك صيغة *runned* التي استخدمها بعض الأطفال[2] ظنًّا منهم بأن كل فعل ماضٍ ينتهي بالمورفيم *ed*-، وصيغة *deers* جمعاً لـ *deer*[3] التي تنتج عن تطبيق المتكلّم قاعدة الجمع الرئيسيّة في الإنكليزيّة، أي إضافة *s*- أو z- في آخر الكلمة. وقريب من هذا استعمالُ بعض «المتفاصحين» الأداة «لم» في عاميّتهم قبل الفعل الماضي، نحو: «لم رُحت»[4]، أو قبل الأسماء، نحو: «لم ممكن» و«لم معقول» ظنًّا منهم أن «لم» لا تختصّ بالمضارع؛ وفي هذا جهد واعٍ يقوم به المتكلّم «تصحيحاً» للعبارة.

«ب» ـ اشتقاق التوهّم، وهو ما يُعرف بـ folk etymology أو popular

---

(١) في أهمّيّة الوعي اللغويّ الذي يرافق التصحيح الزائد، انظر: Blau (١٩٧٠) ص ١٢.

(٢) انظر: McNeill (١٩٧٠) ص ١٠٦. ولتفصيلٍ أكبر عن استخدام الأطفال للّغة والصيغ التي قد يبتدعونها، انظر: Piaget (١٩٥٢).

(٣) انظر: Bolinger (١٩٧٥) ص ٢٨٩. ولمزيد من الأمثلة والشروح، انظر: Bloomfield (١٩٣٣) ص ٤٠٩ وما بعدها.

(٤) قد يسهّل هذا الاستعمالَ أن الفعل المضارع نفسه بعد «لم» يفيد المضيّ، ولهذا يقال إن «لم» حرف قلب.

etymology، وفي الألمانيّة Volksetymologie، وينصرف إلى الوهم الذي يقع فيه المتكلّم في اشتقاق كلمةٍ ما، يؤدّي به إلى صوغها صوغاً جديداً، بالاستعانة بصيغ أخرى يعرفها. من ذلك مثلٌ طريفٌ في الإنكليزيّة، وهو كلمة *renegade* التي تعني «المرتدّ» أو «الخارج»؛ فقد وَهِمَ كثير من أهل اللغة أن هذه الكلمة منحوتة من الفعل *run* والاسم *gate*، وكأنّ المرتدّ شخص يهرب من مَنْفَذ، ولذلك حُرِّفت اللفظة على ألسنتهم فصارت *runagate*[١]. فالمتكلّم استعان هنا بصيغتين موجودتين في اللغة وبقاعدة النحت الكثيرة الورود في لغته فصاغ اسماً على مثال أسماء أخرى واردة في لغته، نحو: *runabout* و*runaway*.

ولعلّ من اشتقاق التوهّم في العربيّة[٢] ما ذكره الفرّاء عن امرأة من غنيّ قالت: «رثأتُ زوجي بأبيات»، فهمزت تريد: «رثيتُه»؛ قال الفرّاء: «وهذا من المرأة على التوهّم لأنها رأتهم يقولون: رثأتُ اللبنَ، فظنّت أن المَرْثية منها»[٣]. ومن الأمثلة المأخوذة من اللهجات العربيّة الحديثة أن أهل تِلْمِسان عندما أدخلوا كلمة *boulanger* الفرنسيّة (أي الخبّاز) إلى لهجتهم وَهِموا أن المقطع الأخير منها هو المقطع *ji-* المأخوذ من التركيّة، والذي يلحق الكلمة للدلالة على الصنعة؛ ولذلك حرّفوا اللفظة فصارت *bōlanji*، ومؤنّثها *bōlanjiya*، على قياس سائر الكلمات المنتهية بهذه اللاحقة[٤].

ومن أمثلة اشتقاق التوهّم ما يؤدّي إلى تغيير كلمة دخيلة عن أصلها لأن المتكلّم يحاول إخضاعها لقواعد لغته وقوالبها للحفاظ على القياس المطّرد فيها. وعلى هذا نفسّر كلمة «الإسكندر Ἀλέξανδρος» التي توهّم العرب أن الألف واللام فيها أداة التعريف، ولذلك قالوا: «إسكندر» و«إسكندريّة»[٥]. ومثل هذا قول بعضهم «ماس» بدلاً من

---

(١) انظر: Bolinger (١٩٧٥) ص ٤٠٧.

(٢) في مصطلح التوهّم في التراث النحويّ العربيّ، انظر مقالتنا: *Tawahhum*: an ambiguous concept in early Arabic grammar.

(٣) اللسان (رثا)؛ ومقدمته ١/ ١٧.

(٤) انظر: Marçais (١٩٠٢) ص ٩٦.

(٥) جاء في معجم البلدان ١/ ١٨٣: «فهذه ثلاث عشرة اسكندريّة نقلتُها من كتاب ابن الفقيه». لاحظ أيضاً ظاهرة القلب المكانيّ بين السين والكاف.

«ألماس»، ظنًّا منه أن الهمزة واللام ليسا بأصل[1].

«ج» ـ الإتباع، وحدّه عند ابن فارس «أن تُتْبَع الكلمةُ الكلمةَ على وزنها أو رويّها إشباعاً وتأكيداً»[2]. وسواءٌ أكانت الكلمة الثانية «ذات معنى»، كما في: «قسيم وسيم» وفي «جديد قشيب»، أم كانت «غير واضحة المعنى ولا بيّنة الاشتقاق»، على حدّ قول اللغويّين، كما في: «حارّ يارّ» وفي «حَسَن بَسَن»، لا يجوز القول إن تلك الكلمة ناتجة عن المقايسة. فقولهم: «جديد قشيب» لا يعدو أن يكون إلصاقاً agglutination لكلمتين، نشأت عنه عبارة يستطيع المتكلّم استعمالها كما سمعها؛ ولمّا كان كلا اللفظين بمعنى واحد يراد به التأكيد، ولمّا لم يكن شرطُ التغيير مستوفى، لم يجز ردّ العبارة إلى المقايسة. أما قولهم: «حارّ يارّ» فلا يجوز أن يُعَدّ مقايسة لأن العنصر الثاني من العبارة، وإن كان متأثّراً بما قبله، ليس منقلباً عن صيغة أصليّة تغيّرت بتأثير العنصر «حارّ». ففي حين أن *ḥămiššā* في المثل السابق نتيجةُ تغيُّرِ صيغةٍ أصلية سابقة عليها بتأثير *šiššā*، فإن «يارّ» ليست نتيجة أيّ تغيّر في صيغة أصليّة أثّرت فيها «حارّ»، إذ لا مسوّغ لافتراض مثل هذه الصيغة الأصليّة كالمسوّغ لافتراض صيغة أصليّة سابقة على *ḥămiššā*.

انطلاقاً من مفهوم المقايسة كما حدّدناه فيما تقدّم نطمئنّ إلى القول إن المتكلّم ـ أو أبناء اللغة مجتمعين ـ يُظهر من خلال هذا المفهوم نزعته إلى التناسب والاطّراد في اللغة، وذلك بتقليص الاختلاف بين الصيغ وبإظهارها متشابهةً ومتّسقة؛ فبدلاً من أن يقول العربيّ: «أُكْرِمُ» في صيغة المتكلّم، و*«نُؤَكْرِمُ» في صيغة المتكلّمين، و*«يُؤَكْرِمُ» في صيغة الغائب، وهكذا، قال: «أُكْرِمُ» و«نُكْرِمُ» و«يُكْرِم»، فجعلها جميعاً على مثال واحد، فكأنها أضحت في «جدول» مطّرد متناسق. إن النتيجة التي تُحْدثها المقايسة، إذاً، هي التسوية[3]، طلباً للاطّراد والتسهيل وتقليصاً للفروق بين الصيغ[4]. وإذا قارنّا بين هذه

---

(١) قال ابن الأثير في مادة (مأس) في النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٢٨٩) حين ذكر «ألماس»: «وأظنّ الهمزة واللام فيه أصليّتين مثلهما في: إلْياس، وليست بعربيّة؛ فإن كان كذلك فبابه الهمزة، لقولهم فيه: الألماس، وإن كانتا للتعريف، فهذا موضعه». والنصّ أيضاً في اللسان (مأس).

(٢) الصاحبيّ في فقه اللغة، ص ٢٧٠؛ قارن: المزهر ١/ ٤١٤.

(٣) انظر هذا المصطلح في كتابنا: معجم المصطلحات اللغويّة، مادّة levelling.

(٤) قد يفضي الاتّجاه نحو الاطّراد بين الصيغ إلى تعميم بعض الزوائد الصرفيّة، بالمقايسة، إلى مواضع لم تكن تصحّ فيها في الأصل. من ذلك أن علامة جمع المؤنّث السالم قد تلحق جموع التكسير في =

الظاهرة الصرفيّة وما سبق أن بيّنّاه في باب الأصوات وجدنا شبهاً واختلافاً في آن: أما الشَّبَه فأن المقايسة في جوهرها من عناصر «النقصان» في اللغة، فهي موافقة لأحد طَرَفَي الثنائيّة الكبرى التي اعتمدناها في دراسة الأصوات، أي ثنائيّة النقصان والزيادة[1]؛ فالمماثلة في الأصوات، مثلاً، نظير المقايسة في الصيغ لأن كلاً يفضي إلى اختزال الفرق بين عنصرين ـ صوتين أو صيغتين ـ أي إلى قَدْر أكبر من التشابه. وأما الاختلاف فأن أصوات اللغة لا تقع في «جداول» متّسقة، خلافاً للصيغ الصرفيّة؛ وبمعنى آخر: ليس في أصوات أيّة لغة ما يقابل جداول التصريف paradigms ـ كجدول تصريف الأفعال على أنواعها من مجرّد ومزيد أو صحيح ومعتلّ، على مختلف الأضرب الواقعة تحتها ـ ولذلك تبدو الظواهر الصوتيّة متناقضة النوازع، وقد كنّا صنّفناها في ثنائيّات متضادّة، في حين أن الظاهرة الصرفيّة الأساسيّة ـ وهي المقايسة ـ ذات وجهة واحدة لا يقابلها اتّجاه مناقضٌ واضح يمكن أن يُجعل طرفاً في ثنائيّة تجمعهما. ولعلّ السبب في هذا الاختلاف أن العناصر الصوتيّة ذاتُ صيغة فحسب وليست ذات معنى، في حين أن العناصر الصرفيّة ذات صيغة ومعنى معاً، ولذلك يزداد تأثير الصيغ الصرفيّة بعضها في بعض فتنحو نحو التماثل[2]، ليكون في صيغها ما يوحي بمضامينها ووظائفها، كالإفراد والتثنية والجمع، أو التذكير والتأنيث، أو التعريف والتنكير، أو الحضور (للمتكلّم والمخاطب) والغيبة، أو التصغير وعدمه، إلى مجموع الأوزان التي تختصّ بمعانٍ معيّنة، كالمبالغة والألوان والحِرَف والأدواء والأصوات الخ.

وفيما يلي نسوق بعض أمثلة المقايسة في العربيّة إظهاراً لما يصاحبها من اطّراد في عناصر كلّ منظومة تتأثّر بها:

«أ» ـ في الضمائر المنفصلة والمتّصلة والضمائر التي تسبق الفعل المضارع (أي حروف المضارعة) أمثلة كثيرة على المقايسة، وقد أفردنا هذه المنظومة ببحث خاصّ

= بعض الكلمات العربيّة، نحو: «بيوت وبيوتات»، و«رجال ورِجالات»، و«صواحب وصواحبات»، و«طُرُق وطُرُقات»، و«أَعْطِيَة وأَعْطِيات» (وفي العاميّة: «أيّام وأيّامات»، و«فطاير وفطايرات» في جمع «فَطيرة»).

(١) انظر ما تقدّم، ص ٨٥.

(٢) قارن: Lehmann (١٩٩٢) ص ٢١٩.

ليكون نموذجاً تطبيقيًّا في علم الصرف[1].

«ب» ـ في «قَدْ» و«قَطْ»: تزاد النون فيهما عند إضافتهما إلى المتكلّم، فيقال: «قَدْني» و«قَطْني»، تشبيهاً لهما بالأفعال[2]. واحتفظت اللغة أيضاً بـ «قَدي» و«قَطي»، ونرى أنهما أسبق من «قَدْني» و«قَطْني» الناتجتين عن المقايسة لا عن وضعٍ أصليّ.

«ج» ـ في مصدر «فَعَّلَ»: وِزانُ هذا المصدر من الصحيح: «تفعيل»، نحو: «تكليم» و«تقديس»، ومن مهموز اللام: «تفعيل» و«تَفْعِلة»، نحو: «تخطيء وتخطئة» و«تهنيء وتهنئة». إلا أن المقايسة عملت في مصدر الصحيح فاستُخدم وزان «تَفْعِلة» في بعض أمثلته، نحو: «تفريق وتفرقة» و«تقديم وتقدمة» و«تجريب وتجربة».

«د» ـ في صيغة «فَعَلَتا» من المعتلّ الآخر، نحو: «رَمَتا»: كان من المتوقّع أن تكون هذه الصيغة *«رَماتا»، لأن أصلها المفترض هذا لا يقتضي التغيير لعدم توالي صائت طويل وصوت ساكن[3]؛ إلا أن المقايسة أفضت إلى صيغة «رَمَتا»، على مثال «رَمَتْ» و«رَمَوْا» بتقصير الصائت الطويل، فزاد الشبه بين أفراد هذه المنظومة.

«هـ» ـ في صيغة «فُعَيْل»: التصغير في الأصل للأسماء، نحو: «رُجَيْل» و«دُرَيْهِم» و«عُصَيْفير»، ثمّ عُمِّم، بالمقايسة، إلى الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة[4]، فقيل في تصغير «الذي»: «اللَّذيّا»، وفي تصغير «التي»: «اللَّتيّا»، وفي تصغير «ذا» و«تا»: «ذَيّا» و«تَيّا»، وفي تصغير «أولئك»: «أوليّائك»[5]. وإلى ذلك قالوا: «فُوَيْق» و«دُوَيْن» و«بُعَيْد» و«قُبَيْل» و«أُمَيْمَة» و«وُرَيْئة»، فصغّروا الظرف بالمقايسة أيضاً[6].

---

(١) انظر الفصل الثاني من الباب الثاني، ص ١٩٥ وما بعدها.

(٢) قد تكون المقايسة نشأت، تحديداً، من فعل الأمر لأن «قَدْ» و«قَطْ» بمعنى «حَسْبُ» ـ أي أن فيهما شبهاً بمعنى الأمر ـ ولأنهما شبيهتان بصيغة الأمر في نحو: «عِذْني».

(٣) انظر ما تقدّم، ص ٨٨.

(٤) لا يخفى أن النحويّين العرب عدّوا الضمائر وأسماء الإشارة والظروف أسماء؛ وليس لنا أن نوافق أو نخالف لأن أمر التصنيف تابع للنظريّة النحويّة، فهو أمر نظريّ جائز فيه وجوه كثيرة. إلا أننا ميّزنا، هنا، إيضاحاً ـ بين الاسم «الحقيقيّ»، والأسماء التي هي في حقيقتها ضمائر ـ كالأسماء الموصولة وأسماء الإشارة ـ والأسماء التي تفيد الظرفيّة.

(٥) انظر: «باب تحقير الأسماء المبهمة» في الكتاب ٢/ ١٣٩، والمقتضب ٢/ ٢٨٧.

(٦) انظر ص ١٤٧ أيضاً.

«و» ـ في النسبة إلى الاسم الثنائيّ: تنتهي هذه الصيغة باللاحقة *awiyyun-*، نحو: «يَدٌ: يَدَوِيٌّ» و«دَمٌ: دَمَوِيٌّ» نتيجةَ المقايسة مع الأسماء الثلاثيّة المعتلّة الآخر، نحو: «فَتًى: فَتوِيٌّ» و«عَصًا: عَصَوِيٌّ»[1]. والأرجح أن الذي يَسَّرَ هذه المقايسةَ الكلماتُ الثنائيّة المعتلّة الآخر، نحو: «أَبٌ، أَبو: أَبَوِيٌّ» و«أَخٌ، أخو: أَخَوِيٌّ»، ثمّ عُمِّمت المقايسة إلى الكلمات الثنائيّة غير معتلّة الآخر.

«ز» ـ وزن «انْفَعَلَ»: تدلّ المقارنة على أنّ البناء المقطعيّ لهذا الوزن في الساميّات يختلف عمّا في العربيّة (فبناؤه في الأكديّة *naf'ul*[2]، وفي العبريّة *nif'al*[3]؛ ولعلّ الصيغة المشتركة في الساميّة الأمّ *naf'ala**). ويبدو أن وزن «انفعلَ» في العربيّة، في الماضي، ناشىء عن المقايسة مع وزنه في المضارع، أي أن *'infa'ala* مَقيس على *yanfa'ilu* بدليل اشتراكهما في ترتيبهما المقطعيّ.

«ح» ـ وزن «مفعول»: إن زيادة الميم في اسم المفعول من الثلاثيّ، نحو: «معلوم» و«مكتوب»، مَرَدُّها، على الأغلب، إلى المقايسة مع اسم المفعول ممّا فوق الثلاثيّ، نحو: «مُراد» و«مُرْتَهَن» و«مُسْتَرَدّ». والأصل المشترك لاسم المفعول من الثلاثيّ في الساميّة الأمّ على وزن «فَعِيل» أو «فَعول»، وقد احتفظت العربيّة بهذا المعنى في هذين الوزنين في كلمات قليلة نسبيًّا، نحو «قَتيل» و«سَليب» و«رَكوب» و«حَلوب»، مع تعميمها المقايسة إلى هذه الكلمات نفسها، إذ يقال أيضاً: «مقتول» و«مركوب» الخ...

«ط» ـ الأمر من «نَعِمَ»: حُذفت النون من صيغة الأمر «عِمْ» للمقايسة بصيغة الأمر من الأفعال المبدوءة بهمزة، نحو: «خُذْ»، أو واو، نحو: «عِدْ»[4].

وإلى هذا النمط من الأمثلة ـ وقد اكتفينا منه بالنَّزْر اليسير ـ قد يكون الباعث على المقايسة إما نحويًّا أو دلاليًّا.

---

(١) انظر: Fleisch (١٩٩٠) ١/ ٤٥٠.

(٢) هذا مجرّد تمثيل للبنية، ولا يعنينا هنا أن العين من الصوامت التي سقطت في الأكديّة وتحوّلت إلى همزة.

(٣) والأشهر أن تُكتب كذا: *niph'al*. وفي الكتابة الصوتيّة تمثَّل الفاء العبريّة بـ *f* أو *p*، ولم نفرّق بينهما في هذا الكتاب.

(٤) انظر ما تقدّم، ص ١١٢.

فمن أثر النحو أن العربيّة كانت قد بدأت تميل إلى تقليص علامات الإعراب من ثلاث علامات إلى اثنتين[1]، وهو ما نقع عليه في جمع المؤنّث السالم والممنوع من الصرف، مثلاً، وفي كلا الحالين تمّت المقايسة بين علامتي الإعراب في النصب والجرّ، فقيس النصب على الجرّ في جمع المؤنّث السالم، في حينَ قيس الجرّ على النصب في الممنوع من الصرف. وإذا نحن شئنا أن نقارن هذا بالمثنّى والجمع حيث تقوم علامة إعرابيّة واحدة بوظيفة التعبير عن النصب والجرّ معاً، كنّا أمام أحد احتمالين: فإما أن يكون المثنّى والجمع أيضاً قد كانا في الأصل بثلاث علامات إعرابيّة ـ وهذا احتمال ضعيف إلا أننا لن نخوض هنا في مسألة تقييمه ـ وإما أن يكون الاكتفاء فيهما بعلامتين إعرابيّتين اثنتين قد سهّل ـ وبالمقايسة أيضاً ـ الاكتفاء بعلامتين إعرابيّتين فحسبُ في جمع المؤنّث السالم والممنوع من الصرف. ومهما يكن من شيء، فالباعث على المقايسة في هذه الظاهرة باعثٌ نحويّ في أساسه، هو بدء الاتّجاه نحو تقليص نظام الإعراب في الأسماء.

أما كون الباعث على المقايسة دلاليًّا فيمكننا أن نأتي بمَثَل عليه من النصّ التالي من كتاب سيبويه: «. . . كما توهّموا في هَلْكَى ومَوْتَى ومَرْضَى أنه فُعِلَ بهم فجاءوا به على مثال جَرْحَى وقَتْلَى، ولا يقال: هَلِيكٌ، ولا مُرِضَ، ولا مَوِيتٌ»[2]. ولعلّ ما في كلام المبرّد على المسألة نفسها ما يوضح المراد: «وأما هَلْكَى فإنما جاء على مثال فَعيل الذي معناه معنى المفعول، لأن جمع ذلك يكون على فَعْلَى، نحو: جريح وجَرْحَى، وصريع وصَرْعى، وكذلك جميع هذا الباب. فلمّا كان هالك إنما هو بلاءٌ أصابه، كان في مثل هذا المعنى، فجُمع على فَعْلى لأن معناه معنى فَعيل الذي هو مفعول. وعلى هذا قالوا: مريض ومَرْضى، لأنه شيء أصابه؛ وأنت لا تقول: مُرِضَ ولا مَمْروض»[3]. ومن الواضح في هذين النصّين أن العنصر الدلاليّ أفضى إلى المقايسة فتغيّرت الصيغة عن

---

(١) هذه النقلة من ثلاث علامات إلى اثنتين هي التي تعنينا هنا. أما استخدام علامة واحدة فيما كان الأصل فيه مُعْرَباً (نحو: «أمسِ» بالبناء على الكسر، و«أبا» في الرفع والنصب والجرّ) فلا شاهد فيه على المقايسة. وانظر ما تقدّم، ص ٤٩، وما سيأتي، ص ١٥٥.

(٢) الكتاب ١/ ٢٣٧.

(٣) المقتضب ٢/ ٢١٩. وانظر أيضاً: شرح ابن عقيل، ص ٥٤١، وأوضح المسالك ٤/ ٣١٣ ـ ٣١٤.

أصلها المفترَض. وشبيه بهذا جمعُ «فَصيل» على «فِصال»؛ يقول المبرّد: «واعلم أن قولهم: فَصيل وفِصال، وقَلوص وقِلاص، إنما جاء على وزن فِعال، وفِعال إنما يكون جمعَ ما كان وصفاً، نحو: كَريم وكِرام، وظَريف وظِراف، ونَبيل ونِبال؛ لأن ذلك في الأصل كان نعتاً، وإن جرى مجرى الأسماء، لأن الفَصيل هو حدث المفصول من أمّه، والقَلوص ما حدث ولم يُسْنِن»[1]. وسواءٌ أكان الأصل في «الفصيل» أنه نعت كما يذكر المبرّد، أم أنه شُبّه بالصفة في بنائه كما يقول سيبويه[2]، فالباعث على المقايسة علاقة دلاليّة تؤدّي إلى تغيير أصل مفترَض. والواقع أن النحاة العرب قد ألمحوا في مواضع كثيرة، غير التي سبقت، إلى الأثر الدلاليّ في الصيغ أو الأحكام النحويّة؛ ولعلّ من أهمّ ما تقوم عليه تعليلاتهم، في هذا المجال، أنهم جعلوا من جملة أسباب الإعراب في الفعل المضارع شبهه الدلاليّ باسم الفاعل، كما في عبارة سيبويه عن الأفعال المضارعة: «وإنما ضارعت أسماءَ الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله لَيفعلُ، فيوافق قولَك: لَفاعلٌ، حتى كأنك قلت: إن زيداً لَفاعلٌ، فيما تريد من المعنى»[3].

وإلى الأمثلة التي ذكرناها للمقايسة فيما تقدّم، يمكننا أن ننظر في أثر المقايسة في المراحل «التكوينية» للّغة، أي في المراحل التي تشكّلت فيها خصائصها الصرفيّة البارزة. ومن اللافت حقًّا إذا استعرضنا اللَّبِنات الأساسيّة للنظام الصرفيّ في الساميّات أن نرى الأثر الكبير الذي أحدثته ظاهرة المقايسة في تلك اللغات، على قلّة ما يلتفت إلى ذلك كثير من الدارسين. وسوف نعرض فيما يلي لثلاث من تلك اللَّبِنات الصرفيّة ـ وهي تصريف الأسماء والأفعال، والتذكير والتأنيث، وجذور الأفعال ـ إظهاراً لأثر المقايسة فيها، ولا سيّما في العربيّة:

«أ» ـ في تصريف الأسماء والأفعال: إن بين الصِّيَغ الاسميّة والصِّيَغ الفعليّة في اللغات الساميّة علاقةً وثيقة في النشأة، خلافاً لما في اللغات الهنديّة ـ الأوروبيّة[4]. ولا

---

(١) المقتضب ٢/ ٢١٣ ـ ٢١٤.

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٤.

(٣) نفسه ١/ ٣. وانظر: أسرار العربية، ص ٤٧.

(٤) ذهب Wright إلى حدّ دراسة الأسماء والأفعال دراسة مشتركة من حيث التصريف بسبب من هذه العلاقة الوثيقة في النشأة. انظر: *Lectures on the Comparative Grammar...*، وخاصة الفصل السابع، ص ١٣١ وما بعدها.

ريب أن المقايسة أسهمت في حصول هذه العلاقة إسهاماً كبيراً، وذلك أن تعميم الظاهرة الواحدة ـ كالتأنيث أو التثنية أو الجمع ـ من الأسماء إلى الأفعال، أو بالعكس[1]، يرمي إلى التيسير وإلى زيادة التناسب والاطّراد في الصِّيَغ، وذلك في جوهر مفهوم المقايسة.

ومن السِّمات الصرفيّة المشتركة بين الأسماء والأفعال في العربيّة ما يلي:

(١) لحاق تاء «التأنيث»[2] بالصِّيَغ الاسميّة والفعليّة على السواء، نحو: «امرأةٌ» و«كبيرةٌ» و«ذَهَبَتْ» و«كانتْ». ويبدو أن المقايسة أفضت أيضاً إلى دخول هذه التاء على الظروف والأدوات، فقيل: «ثَمَّ» و«ثَمَّتَ»، و«ثُمَّ» و«ثُمَّتَ»، و«رُبَّ» و«رُبَّتَ».

(٢) التوازي بين صِيَغ الفعل الماضي الثلاث، في المجرَّد الصحيح، أي «فَعَلَ» و«فَعِلَ» و«فَعُلَ»، وبين ثلاث من أكثر الصيغ الاسميّة وروداً في العربيّة وسائر الساميّات، وهي: «فَعَلٌ» ـ نحو: «ذَهَبٌ» للاسم، و«حَسَنٌ» للصفة ـ و«فَعِلٌ» ـ نحو: «كَتِفٌ» للاسم، و«قَذِرٌ» للصفة ـ و«فَعُلٌ» ـ نحو: «عَضُدٌ» للاسم و«طَمُعٌ» و«عَجُلٌ» للصفة. وهذه الصِّيَغ الفعليّة والاسميّة هي الصِّيَغ الأساسيّة التي تطرأ عليها زيادات صائتيّة أو صامتيّة لتوليد صِيَغ جديدة تعبّر عن معانٍ جديدة، الأمر الذي يوحي بانتمائها إلى مرحلة لغويّة متقدّمة في تاريخ اللغة[3].

(٣) التوازي بين الأسماء والأفعال في اللواحق التي تتّصل بهما للتثنية والجمع. إن المقارنة بين لواحق التثنية في نحو: «ذَهَبا»، و«ذَهَبَتا»، و«يَذْهَبانِ» (أو: «يذهبا» في

---

(١) المراد بقولنا: «أو العكس» التأكيد على أننا لسنا نسعى إلى تقرير حقيقة تاريخيّة عن أسبقيّة التأثير، وإنما إلى تبيُّن التأثير نفسه من غير أن نُعنى بنقطة البداية فيه: أفعليّة هي أم اسميّة.

(٢) نستخدم المصطلح هنا بمعناه التقليديّ في النحو العربيّ، واعِينَ أن التاء التي تلحق بالأسماء والأفعال لا تقتصر وظيفتها على التأنيث في الأصل، فقد تكون للإفراد (قارن: «وَرَقة» و«وَرَق»، و«شَوْكَة» و«شَوْك»)، أو لأسماء الجموع (نحو: «شعوبيّة» و«مُقاتِلة» و«سابِلة»)، أو للمصادر، أي المعاني المجرَّدة (نحو: «نزاهة» و«قناعة»)، الخ... ويحسن التنبيه على دخول التاء على المذكّر في نحو «يا أَبَتِ» إذ لا يجوز بحالٍ أن تكون للتأنيث.

(٣) من الجليّ أن الحدّ بين الاسم والفعل في مرحلة النشأة في الساميّة الأمّ ليس حاسماً أو واضحاً. من ذلك أن صيغة الماضي في العربيّة قد تكون مقارِبةً في الأصل لصيغة اسميّة تعبّر عن حالة ثابتة، وهي صيغة *fa'il* في الأكديّة. وإلى ذلك يلاحَظ أن اسم الفاعل صيغة اسميّة في العربيّة، إلا أنه قد يعبّر عن الزمن ماضياً أو مستقبلاً (نحو: «إني قاتلُ غلامِك»، أي في الماضي، و«إني قاتلٌ غلامَك»، أي في المستقبل)، ويقابله في العبريّة صيغة *pō'ēl* الدالّة على التدرّج continuous.

حالتي النصب والجزم)، ولواحق التثنية في نحو: «رَجُلانِ»، و«امرأتانِ» (أو: «رَجُلا»، و«امرأتا» في حالة الإضافة)؛ وبين لواحق الجمع في نحو: «ذَهَبوا»، و«يَذْهَبونَ» (أو: «يذهبوا» في النصب والجزم)، وبين لواحق الجمع في نحو: «مُعَلِّمون»[1] (أو «مُعلّمو» في الإضافة)، تُظهر التناسب بين الأسماء والأفعال، وهو أمر نرجّح أن يكون مَرَدُّه إلى المقايسة في مرحلة مبكرة جدًّا، أي مرحلة النشأة التي نستدلّ عليها بإشارات خفيّة احتفظت بها اللغة رغم ما طرأ عليها من تغيّر في تطوّرها الطويل.

(٤) التماثل أو التشابه بين صيغة الفعل المضارع وبعض الصيغ الاسميّة المبدوءة بالياء أو التاء، ومنها في العربيّة[2]: «يَثْرِب»، و«يَنْبُع»، و«يَحْيَى»، و«يَشْكُر»، و«يَغوث»، و«يَعوق»، و«تَغْلِب»، و«تَنُوخ»، و«يَنْبوع»[3]، و«يَحْمور»، و«يَعْسوب»، و«يَقْطين»، و«يَعْقيد»، و«تَعْضوض»، و«تَحْموت». ونحوُ ذلك التماثلُ بين صيغة «أَفْعَلَ» في الماضي، ووزن «أَفْعَلُ» صفةً واسماً، حتى لقد اختلف النحويّون في معرفة أيّهما أصلٌ لصيغة التعجّب «ما أَفْعَلَه»[4]، وذلك لتماثلهما والتباس واحدهما بالآخر.

ويمكننا أن نضرب نماذج أخرى من هذا التوازي والتشابه بين الأفعال والأسماء، إلا أن في ما ذكرناه غُنْية عن ذلك إذ لعلّه يُبرز أثر المقايسة في تصريف هذين القسمين النحويّين الكبيرين. ويحسن التنبيه أيضاً على أن ظاهرة التبديل الوظيفيّ reclassification في العربيّة[5] (كمجيء «عِنْدَ» و«دُونَ» ظرفين أو اسمي فعل للأمر،

---

(١) يقتصر الشبه هنا على المذكّر، لأن جمع المؤنّث السالم بالتاء فلا علاقة له بالنون التي في نحو: «ذَهَبْنَ» أو «يَذْهَبْنَ».

(٢) لهذه الأسماء العربيّة بعض النظائر في الساميّات؛ فمن أسماء العلم في العبريّة: *Yiṣḥāq* (اسحٰق) و*Ya'ăqōḇ* (يعقوب)، ومن الأسماء *yaḥmūr* (يحمور)، و *yalqūṭ* (حقيبة؛ من جذر *lāqaṭ* الموازي لـ «لَقَطَ» العربيّة، ومعناه: «جَمَعَ»)، و *yiṣhār* (زيتٌ طازج أو جديد؛ من جذر *ṣāhar* الموازي لـ «ظَهَرَ» العربيّة).

(٣) انظر قائمة الكلمات التي على مِثال «يَفْعول» في المزهر ٢/ ١٥١ ـ ١٥٢. وقد ألّف الصغانيّ كتاباً أسماه «يَفْعول» جَمَعَ فيه أمثلته (انظر ثبت المصادر).

(٤) انظر تفصيل هذا الخلاف في المسألة الخامسة عشرة من كتاب الإنصاف لابن الأنباريّ. وشبيهٌ بهذا اختلافهما في «نِعْمَ» و «بئسَ» أفِعْلان هما أم اسمان؛ انظر المسألة الرابعة عشرة من كتاب الإنصاف.

(٥) انظر دراسة عن هذه الظاهرة في مقالتنا Reclassification in Arab grammatical theory.

ومجيء «مُذْ» و«مُنْذ» ظرفين يتبعهما الاسم المرفوع أو حرفي جرّ يتبعهما الاسم المجرور، ومجيء «خلا» و«حاشا» فعلين يتبعهما الاسم المنصوب أو حرفي جرّ يتبعهما الاسم المجرور) من الظواهر التي نرجّح أن الباعث عليها هو المقايسة طلباً للتناسب والاتّساق بين أقسام الكلام المختلفة.

«ب» ـ في التذكير والتأنيث: من المقرَّر أن العربيّة وأخواتها، شأنها جميعاً شأن الساميّة الأمّ، يخلو معظم أسمائها المذكّرة من مورفيم للتذكير في حين يلحق بمعظم أسمائها المؤنّثة مورفيم للتأنيث هو *t*- أو *at*- أو *ā*- أو *ā'*-. ويبدو أن هذه القسمة ناتجة عن المقايسة، ففي الساميّات دلائل على أنها مرّت بمرحلة مبكرة لم يكن التمييز فيها بين المذكّر والمؤنّث مرتبطاً بوجود مورفيم ما أو غيابه؛ بل لم تكن فيها قسمة «قياسيّة» بين التذكير والتأنيث. ولعلّ من السّمات الصرفيّة التي ترجع إلى تلك المرحلة، والتي احتفظت بها العربيّة وبعض أخواتها[1]، ما يلي:

(١) وجود أسماء لا علاقة اشتقاقيّة بين مذكّرها ومؤنّثها، نحو: «أب» و«أمّ» و«حمار» و«أتان» و«خُزَز» لذكر الأرنب، و«عُلجوم» لذكر الضفدع أو البطّ.

(٢) وجود أسماء مذكّرة منتهية بعلامة تأنيث[2]، نحو: «خليفة»، و«معاوية»، و *laylā* (ليلة) وهي مذكّرة في العبريّة.

(٣) وجود أسماء مؤنّثة غير منتهية بعلامة تأنيث، وغير مختصّة بالإناث (أي ليست من صنف «طاهر» و«حائض» و«مُرْضِع» و«مُطْفِل» التي لا تكون إلا للإناث)، نحو: «عين»، و *ʿīr* (مدينة) في العبريّة، و *'arʿā* (أرض) في السريانيّة.

(٤) وجود أسماء يجوز فيها التذكير والتأنيث، في اللغة الواحدة، نحو: «لسان»، و«كَبِد»، و *derek* (طريق؛ دَرْك) في العبريّة.

(٥) وجود أسماء تذكَّر في لغة وتؤنَّث في أخرى، نحو: «شمس»، فهي مؤنّثة في العربيّة، مذكّرة في السريانيّة (*šemšā*).

---

(١) راجع ما تقدّم، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٢) لعلّ الأصحّ أن نقول: ما ظاهره أنه علامة تأنيث؛ وذلك لأن التاء اللاحقة بالأسماء لا تقتصر وظيفتها النحويّة على التأنيث، كما سبق في الهامش ٢، ص ١٣٤.

(٦) وجود أوزان صرفيّة تغني عن لاحقة خاصّة بالتأنيث، نحو: «حَصَانٌ» للمؤنّث بإزاء «حَصين» للمذكّر، و«رَزَانٌ» بإزاء «رَزين».

(٧) وجود أسماء مؤنّثة قد تُجمع جمعَ تذكير، نحو «سَنة» وقد تُجمع على «سِنون» (قارن في العبريّة *šānā* وجمعها *šānīm*)، و«أرض» وقد تُجمع على «أرَضون». ولعلّ من هذه الظاهرة جمع التذكير في العقود، كـ «ثلاثون» و«أربعون» الخ جمعاً لـ «ثلاثة» و«أربعة» الخ.

(٨) وجود أسماء مذكّرة تُجمع جمع تأنيث، نحو *māqōm* (مَقام) و *ḥălōm* (حُلْم) في العبريّة، وكلاهما مذكّر، والجمع *məqōmōṯ* و *ḥălōmōṯ*. وقد نجد علامة جمع التأنيث في العربيّة تلحق بآخر جمع التكسير، نحو: «رجالات» و«بيوتات».

انطلاقاً من هذه السِّمات التي نرى أنها ترجع إلى مرحلة مبكرة من تاريخ الساميّة الأمّ وقد بقي شيءٌ منها في العربيّة وسائر الساميّات، يبدو أن استخدام علامة التأنيث استخداماً قياسيًّا يكاد يكون مطَّرداً إنما يرجع إلى مرحلة لاحقة، هي مرحلة القياس أو المقايسة، أي تعميم الظاهرة سعياً وراء الاطّراد وتقليصاً لما هو «شاذّ» أو «خارج عن القياس».

«ج» ـ في جذور الأفعال: من المسلَّم به أن معظم الجذور الساميّة ثلاثيّ[١]. إلا أن هذه الحقيقة العامّة يجب ألاّ توحي للدارس بأنّ الجذور الساميّة كانت في الأصل في حال من الثبات والاستقرار وأن الثنائيّات والثلاثيّات، أو ما دونها وما فوقها، تمثِّل أنماطاً مستقلّة لا علاقة بين واحدها والآخر. إن البحث عن العلاقة بين الثنائيّ والثلاثيّ خاصّة هي المدخل إلى فهم طبيعة الجذور الساميّة في مرحلة نشأتها من حيث عدم استقرارها في نمط واحد. وليس المراد هنا أن نَبْسُط القول في مسألة الثنائيّة في الساميّات[٢]، إلا

---

(١) راجع فكرة الجذر في الساميّات، ص ٤٤.

(٢) تجدّد الاهتمام مؤخّراً بالفكرة الثنائيّة في اللغات الساميّة، وفي اللغات الساميّة ـ الحاميّة أيضاً، في دراسات قام بها Bohas وجماعة من طلاّبه في جامعة باريس الثامنة انطلاقاً من المادّة المعجميّة العربيّة خاصة. وقد بسط Bohas الأساس النظريّ لدراساته في كتابه المعنون *Matrices, étymons, racines: éléments d'une théorie lexicologique du vocabulaire arabe* (١٩٩٧). وجديد هذه النظرية أنها تحاول الكشف عن العلاقة بين مخارج الحروف والدلالات في المادة الاشتقاقيّة (ص ٨٠ وما بعدها)، =

أننا نريد أن نؤكّد أن غَلَبَة الجذور الثلاثيّة فيها عائدةٌ، على نحوٍ جزئيّ، إلى المقايسة، وذلك أننا كثيراً ما نلمس نزعة في هذه اللغات إلى تعميم الظاهرة الثلاثيّة، أي إلى نقل الثنائيّ إلى حيّز الثلاثيّ، وإخضاعه بذلك إلى النمط الغالب في الجذور. وهناك دلائل على هذه النزعة يمكننا أن نذكر أهمّها، وباختصار شديد، كالآتي:

(١) أن الأسماء الثنائيّة تُلحق بالثلاثيّ، وذلك في الجموع ـ ولا سيّما جمع التكسير ـ وفي التصغير والنسبة[١]، بإضافة صوت إلى صيغتها يقرّبها من الصيغ الثلاثيّة[٢]. من ذلك في جمع التكسير وغيره جَمْعُهم «دمٌ» على «دِماء» و«دُمَيّ»، و«اُست» على «أستاه»، و«حِر» على «أحراح»[٣]، و«شَفَة» على «شِفاه» و«شَفَوات»، و«عِضَة» على «عِضاه» و«عِضَهات» و«عِضَوات»، و«سَنَة» على «سَنَوات» و«سَنَهات»، و«حَمٌ»[٤] على «أحماء» و«حَمون»، و«أخ» على «إخْوان» و«آخاء» و«أُخُوَّة»، و«أب» على «آباء» و«أُبُوّ» و«أُبُوَّة»، و«نِساء» على «نِسْوَة» و«نِسْوان». ومن أمثلة النسبة قولهم:

= وأنها تُظهر العلاقة المعنويّة بين أفراد «منظومة» اشتقاقيّة واحدة ترجع إلى «أصل» مفترَض تمّ تعديله بالزيادة أو القلب أو التكرار (ص ٩٤ ـ ١٤١). فبافتراض الهمزة والزاي أصلاً {z ,ʼ}، تحاول النظريّة إظهار القدر الدلاليّ المشترك بين «أزّ» و «أزأ» و«زأزأ» و«وزأ»، وكذا في الأصل {l ,ʼ} الذي يتفرّع عنه «ألّ» و «ألا» و«لألأ» و«لأى».

(١) من المواقع الأخرى التي يُلحق فيها الثنائيّ بالثلاثيّ، على قلّةٍ، الصفة، كقولهم: «رجلٌ أَسْتَهُ» و«امرأةٌ سَتْهاءُ»؛ وقد أوحى ذلك للّغويّين العرب أن أصل المادّة (سته)، في حين أن الهاء ليست من الأصل.

(٢) ذكر اللغويّون العرب أن الجمع والتصغير والنسبة (والأخيران في عبارة سيبويه: التحقير، والإضافة) «تردّ الأشياء إلى أصولها»، كما تجري عبارتهم في هذا الأمر. ومع إدراكهم العلاقة بين الثنائيّ والثلاثيّ ولا سيّما دور المقايسة في «الحمل على الأكثر»، كما يقولون، فقد افترضوا أن «دم» و«أخ» و«يد» ثلاثيّة في الأصل فحُذف أحد أصولها ثم أُعيد في الجمع أو التصغير أو النسبة (انظر الكتاب ٢/ ٦٢ و٧٩). وإننا نرى أن هذا التفسير صوابه أن يُعكس، كما بيّنّا في المتن. وانظر احتمال تحوّل الثلاثيّ إلى ثنائيّ فيما سيأتي، ص ١٤٠.

(٣) الحاء الثانية من «حِرْح» أصليّة وقد أُسقطت في المفرد (انظر ص ١١٤). إلا أنّنا ذكرنا هذه الكلمة هنا لأن صيغتها المستعملة في المفرد، أي «حِر»، في حكم الألفاظ الثنائيّة المذكورة معها أعلاه، وإن يكن أصلها ثلاثيًّا.

(٤) في هذه الكلمة، وفي كلمة «أخ» و«أب» و«هَنٌ»، دليل آخر على إلحاق الثنائيّ بالثلاثيّ، وذلك في «حَمو» و«حَمي» و«أخو» الخ حيث يوحي الصائت الطويل في آخر الصيغة بمحاكاة الثلاثيّ. أما الاسمان الباقيان من الأسماء الستّة، أي «ذو» و«فو» فأحاديّان في الأصل، وأُلحقا بالثنائيّ.

«دَمَويّ»، و«أَسْتيّ» و«سَتَهيّ»، و«حِرَحيّ»، و«سُمَويّ» (في النسبة إلى «اسم»)، و«شائيّ» و«شاويّ» و«شاهيّ» (في النسبة إلى «شاة»)، و«عِضَويّ» و«عِضَهيّ»، و«شَفَويّ» و«شَفَهيّ». ومن التصغير قولهم: «بُنَيّة»، و«يُدَيّة»، و«لُغَيّة»، و«حُرَيْح»، و«سُنَيّة» و«سُنَيْهة»، و«مُوَيّ» و«مُوَيْه»، و«هَنْت» و«هُنَيْه» و«هُنَيّة» و«هُنَيْهة» (في تصغير «هَنٌ»)، و«عُضَيهة».

(٢) أن بعض الجذور يقتصر على أصلين اثنين، كما يُستدلّ بمقارنة أفعال مأخوذة منه، إما في لغة ساميّة ما أو بين لغتين فصاعداً. فالفعلان *ʼāmal* و *mālal* في العبريّة (وكلاهما بمعنى: فَتُر، ضَعُفَ) يرجعان إلى الجذر *ml*؛ ومثل ذلك في العربيّة «داك» و«دكّ» بمعنى، وجذرهما الدال والكاف، و«ربا» و«ربّ» بمعنى، وهكذا. أمّا فيما بين اللغات الساميّة فنجد، مثلاً: *šūr* في العبريّة، ويقابلها بمعناها في العربيّة: «نَشَرَ» و«أَشَرَ» و«وَشَرَ» (الخَشَبَةَ)، والجذر المشترك فيها جميعاً الشين والراء (وفي الساميّة الأمّ: *śr**، لأن الشين العربيّة أصلها سين في الساميّة الأمّ). ومن ذلك أيضاً اشتراك الفعلين العبريّين *yāraq* و *rāqaq* (بمعنى: بَصَقَ) مع «راقَ» (الماءَ) في الجذر الثنائي: الراء والقاف.

(٣) أن بين بعض الأفعال الثنائيّة المضعّفة والأفعال الثلاثيّة التي تشترك معها في أصليها الاثنين مزيداً عليهما أصلٌ ثالث، علاقةً معنويّةً واضحة. ومن أمثلة ذلك في العربيّة: «سَلَّ» و«سَلَبَ»، و«رَصَّ» و«رَصَفَ»، و«ضَمَّ» و«ضَمَدَ»، و«كَدَّ» و«كَدَح»، و«هَدَّ» و«هَدَمَ»، و«ثَبَّ» و«ثَبَتَ»، و«حَدَّ» و«حَدَجَ» و«حَدَقَ».

(٤) أن بعض الأفعال الثلاثيّة يشترك في أصلين اثنين ويفترق فيما يثلّث ذينك الأصلين، مع احتفاظه بنصيب من معنى مشترك. من ذلك في العربيّة[1] الفاء واللام وما يثلّثهما، نحو: «فلج» و«فلح»[2] و«فلذ» و«فلع» و«فلق» و«فلى»، وجميعها يفيد القطع؛ وفي العبريّة: *prd* و*prm* و *prs* و *prṣ* و *prq* و *prš*، وجميعها يفيد التفرقة أو الإفراد؛ على اختصاص في معنى كلٍّ من الأمثلة العربيّة والعبريّة المذكورة.

---

(١) انظر رأي الشدياق في الفاء والتاء وما يثلّثهما، والجيم والميم وما يثلّثهما، وكذلك الكاف والسين، والغين والميم، والفاء واللام، في سرّ الليال، ص ٢٧.

(٢) في نحو: «فَلَحَ رأسَه»، إذا شَقَّهُ؛ و«فَلَحَ الأرضَ» إذا شقّها للحرث؛ و«الفَلَح»، وهو شَقّ في الشفة السفلى. انظر: اللسان (فلح).

(٥) أن بعض الأفعال الثلاثيّة قد تكون فاؤه مزيدةً على أصل ثنائيّ، علماً بأن الأمثلة التي يأتي بها أصحاب هذا الرأي تأييداً له قليلة جدًّا وبعضها غير مُقْنع. فمن هذه الأمثلة بعض الأفعال الثلاثيّة المصدَّرة بالسين، نحو «سَطَحَ»، أي «بَسَطَ»، من «طَحَّ» أو «طحا»، وكلاهما بمعنى «بَسَط»؛ و«سَخَمَ»، أي «اسودَّ»، من «حَمَّ»، أي «أَسْخَن» أو «صار أسودَ»[١]. ويمكننا أن نتوسّع في ذلك بشيء من التلطّف والتحايل، فنقول إن «سَبَقَ» أصلها من «بَقِيَ» وإن السين فيها زيدت للتعدية، أو إن «سَعَلَ» من «عَلَّ»، إلا أن مثل هذه الأمثلة يفتقر إلى الوضوح الذي يصاحب زيادة السين على الثلاثيّ ليصير رباعيًّا، نحو: «سَقْلَبَ الرجلَ»، أي صَرَعَه، وهي على الأرجح من «قَلَب»، و«سَلْقَى الرجلَ على قفاه»، مثل «ألقى»، فسينُها زائدة لا أصليّة، إذا صحّ هذا التفسير[٢].

إن الاستنتاج الذي يستتبعه ما تقدّم هو أن للثنائيّات وجوداً حقيقيًّا في الساميّات وأن منها ما أُخضع للنمط الغالب من الجذور، أي النمط الثلاثيّ، ومردّ ذلك إلى المقايسة. غير أن علينا أن ننبّه على ما ذكرنا سابقاً من أن الجذور الساميّة لم تكن في الأصل على حال من الثبات والاستقرار، ولذلك ليس بمستغرَب أن نجد أن ظاهرة تحويل الثنائيّ إلى الثلاثيّ يقابلها ـ شأنها شأن كثير من الظواهر اللغويّة التي لها مقابِلات تعمل عكس عملها، كالمماثلة تقابلها المخالفة، والحذف تقابله الزيادة الخ ـ تحوّلٌ من الثلاثيّ إلى الثنائيّ، وهو موضع خلاف بين الدارسين، ولا يلغي، في حال ثبوته، أن الأغلب هو الاتّجاه السابق لوفرة أمثلته قياساً على الآخر. ولعلّ الموضع الأوحد الذي يستوقف الدارس الباحث عن إمكان تحوّل الثلاثيّ إلى الثنائيّ هو الأفعال المعتلّة الآخر، فهي في بعض اللغات الساميّة، كالحبشيّة والأوجاريتيّة على التباعد الجغرافيّ بينهما، ثلاثيّة المقاطع، أي أن لامها ليست مجرّد صائت طويل كما في

---

(١) انظر المثلين السابقين في O'Leary (١٩٦٩) ص ٢١٩ ـ ٢٢٠. وانظر أمثلة أخرى على زيادة السين في مطلع الفعل في Bohas (١٩٩٧) ص ١٦٩ ـ ١٧٠.

(٢) هناك تفسير آخر لـ «سَلْقَى» وهو أنها من «سَلَق»، بالمعنى نفسه، وأن «ألفها المقصورة» مبدلة من «سَلْقَيْت»؛ ومثلها «جَعْبَى الرجلَ»، إذا صرعه، وهي مبدلة من «جَعْبيتُ»؛ انظر: سرّ الصناعة ٢/ ٦٧٤ و٦٨٨.

العربيّة «أتى» و«علا»، بل هو واو أو ياء متبوعة بالصائت، نحو الفعلين *talawa* (تلا) و *bakaya* (بكى) في الحبشيّة. وحتى العربيّة فيها مثل هذا، على قلّة، نحو: «سَرُوَ» و«خَزِيَ» و«رَوِيَ». ولعلّ ما يزيد المسألة كلّها تعقيداً أن هذه الأفعال المنتهية بواو أو ياء متبوعة بصائت، قد تُرَدّ إلى المقايسة أيضاً؛ فإذا افترضنا أن *bakā** أصل *bakaya* في الحبشيّة، لا العكس، كان التفسير المنطقي لهذا التحوّل إلحاق الصيغة بالنمط الثلاثيّ. ومهما يكن من أمر هذه الصورة المعقّدة، والتي يزيد في تعقيدها أثر التحوّلات الصوتيّة من مخالفة وحذف وتقصير الخ، فالثابت أن للمقايسة دوراً واضحاً فيها، الأمر الذي يقوّي اعتقادنا أنها، غيرَ منازَعة، الظاهرةُ الصرفيّة الأكثر أثراً في الصيغ الساميّة(١).

٢ ـ الخصائص الصرفيّة والنحويّة للعربيّة

إذا كانت المقايسة أكثر الظواهر الصرفيّة كشفاً عن التغيّرات التي طرأت على صِيَغ العربيّة وأبنيتها، فإن دراستها لا تغني عن النظر في الخصائص الصرفيّة (والنحويّة) التي تتفرّد بها العربيّة، أو تكاد، لأن كثيراً من هذه الخصائص ناشىء عن سِمَة أكثر عموماً من المقايسة ـ وإن كانت مرتبطة بها ـ وهي قدرة العربية على تعميم

---

(١) قد يتوقّع الباحث أحياناً أن يكون للمقايسة أثرٌ في موضعٍ ما من البنية الصوتيّة أو الصرفيّة، فلا يجده. من ذلك في البنية الصوتيّة عدم وجود نظير مُطبق للثاء، مع أن فيها نظيراً مُطبقاً للتاء والدال والذال؛ فهناك ثُغْرة نمطية (راجع مصطلح hole in the pattern في كتابنا: معجم المصطلحات اللغويّة) في هذه المجموعة:

ت	د	ث	ذ
ط	ض	ـ	ظ

وفي البنية الصرفيّة، مثلاً، نجد أن الضمائر المنفصلة للغيبة والخطاب فيها صيغة خاصّة بالمثنى (هما، أنتما)، وكذلك الضمائر المتّصلة. إلا أن هذا الترتيب الثلاثي لا يقع في ضمير المتكلّم، أي أن هناك ثغرة نمطيّة بغياب ضمير منفصل، أو متّصل، للمتكلمَيْن الاثنين، خلافاً للغائبَيْن والمخاطبَيْن والغائبتَيْن والمخاطبتَيْن. إن غياب المقايسة في مثل هذا يشير إلى الحدّ الذي ينتهي إليه أثرها في إحداث التوازي والاتّساق في اللغة. ويحسن التنبيه إلى أن في الأوجاريتيّة ضمير مثنّى للمتكلّم، هو الضمير المتّصل *ny*-، وليس يقابله ضمير منفصل للدلالة نفسها؛ انظر: Moscati (١٩٦٩) ص ١٤١، وPardee (١٩٩٧) ص ١٣٤. وإلى ذلك يرد في الإبلاويّة Eblaite ضمير مثنى للمتكلّم في حالة الجرّ فحسب، نحو *ne-si-in* (وتُلفظ *nešin*) ومعناها: لِكِلَيْنا؛ انظر: Gordon (١٩٩٧) ص ١٠٧. وانظر الهامش ١ ص ٢١٨.

الظاهرة المفردة وتوسيعها. وإلى ذلك تمتاز العربيّة بين الساميّات بقدرتها الفائقة على توليد الأوزان والأدوات وتخصيصها بمعانٍ محدَّدة. وسوف نعرض فيما يلي لمجموعة من المسائل الصرفيّة والنحويّة التي تُثبت ما ذهبنا إليه؛ وهذه المسائل إما مما تتفرّد به العربيّة في المجموعة الساميّة، أو مما تشارك به غيرَها بعضَ المشاركة دون أن تكون الظاهرة من الساميّ المشترك. وسوف نحاول في كلّ مسألة أن نبيّن ما تتميّز به العربيّة، سواءٌ في ذلك تميّزها في التعميم والتوسيع، أم في التوليد والتخصيص بالمعنى، أم غير ذلك. وقد جعلنا هذه المسائل في ثلاثة أقسام هي: الأسماء (من الفقرة «أ» إلى الفقرة «ط»)، والأفعال (من الفقرة «ي» إلى الفقرة «ع»)، تلي ذلك فقرتان مشتركتان بين الأسماء والأفعال)، والأدوات (من الفقرة «ق» إلى الفقرة «ش»).

«أ» ـ التنكير: التنوين في العربيّة، كما يقول النحاة القدماء، عَلَمُ التنكير؛ فهو يَلْحق بالمفرد وبجمع المؤنّث السالم وجمع التكسير، أمّا المثنّى وجمع المذكّر السالم فغياب أداة التعريف فيهما دليل تنكيرهما. والشاهد في التنوين أن العربيّة استطاعت، من المخزون الساميّ المشترك الذي تُستخدم فيه النون أو الميم، أي التنوين والتمييم، أن تُنشىء أداة يعمَّم استخدامها على المفرد المذكّر والمؤنّث، وعلى جَمْعَي التأنيث والتكسير. وإذا نحن قارنّا بين هذا الواقع وما في أخوات العربيّة الساميّات افتقدنا فيها ما في العربيّة من تخصيص التعريف بأداة والتنكير بأخرى، ومن التفرقة الحاسمة بين المعرفة والنكرة. ففي الأكديّة، مثلاً، يدخل التمييم على المفرد المذكّر والمؤنّث وعلى الجمع المؤنّث، سواءٌ أكانت الكلمة معرَّفة أم منكَّرة، في حين يدخل التنوين على المثنّى، ولا يلحق أيٌّ من التمييم أو التنوين جمعَ المذكّر. وفي السريانيّة تدخل اللاحقة $\bar{a}$- على أواخر الكلمات للتعريف، في الأصل، إلا أنها فقدت قوّة التعريف فصارت اللاحقةَ المعتادة في آخر كلّ الأسماء. أما العبريّة والحبشيّة فلم تخصِّصا أداة للتعبير عن التنكير. ولئن كان بعض اللغات الساميّة قد خصّ التعريف بأداة كما خصّته العربيّة باللام (نحو: الهاء التي تسبق الأسماء في العبريّة ويشدَّد الصامت بعدها، واللاحقة $\bar{a}$- في السريانيّة)، لَيستوقفنا أن العربيّة تمتاز عن أخواتها بأداة للتنكير صارت عَلَماً عليه، كما يقول النحاة.

«ب» ـ جمع التكسير[١]: إن استخدام هذا الجمع يكاد يكون مقصوراً على اللغات السامية الجنوبيّة، أي العربيّة بفرعيها الشماليّ والجنوبيّ والحبشيّة. ولعل في بعض اللغات الساميّة الشماليّة بقايا من هذا النوع من الجمع[٢]، وتفسيرها موضع خلاف بين الدارسين. إلا أن المهمّ في الأمر، مهما اختلف الدارسون في تفسير هذه «البقايا»، أن نلاحظ أن أوزان جموع التكسير في اللغات الجنوبيّة هي أوزان ساميّة[٣]، الأمر الذي يُستدلّ منه على أن هذه الأوزان المشتركة كانت في الأصل لغير الجمع. ويبدو أن التفسير الأقرب هو أنها كانت للدلالة على ما يُعرف بـ«اسم الجمع» أو «اسم الجنس» collective ثم انتقل استعمالها لمجموع الأفراد الواقع تحت ذاك الجنس[٤]، فانتقلت نحويًّا من الإفراد إلى الجمع. والذي يعنينا هنا من هذا الموضوع الشائك والخلافيّ، أن العربيّة وسّعت استخدام بعض الأوزان الساميّة وطوّرت دلالتها من اسم الجنس نفسه إلى دلالة الجمع. ولعلّ مجرّد الرجوع إلى المصادر النحويّة القديمة، ككتاب سيبويه والمقتضب للمبرّد، يُظهر مدى توسّع العربيّة في هذه الظاهرة، وتحديدها للعلاقة بين أوزان جموع التكسير وأوزان المفرد (كأن يكون «فِعال» جمعاً لـ «فَعْل» و«فَعْلة» و«فَعَل» و«فَعَلة» الخ، نحو: «ثوب وثِياب»، و«قَصْعة وقِصاع»، و«جَبَل وجِبال»، و«ثَمَرة وثِمار»؛ وأن يكون

---

(١) حدّ ابن هشام جمع التكسير حدّاً دقيقاً بقوله: «هو ما تغيّرت فيه صيغة الواحد، إما بزيادة كصِنْو وصِنْوان، أو بنقص كتُخَمَة وتُخَم، أو بتبديل شكل كأَسَد وأُسْد، أو بزيادة وتبديل شكل كرجال، أو بنقص وتبديل شكل كرُسُل، أو بهنّ كغِلمان»؛ انظر: أوضح المسالك ٤/٣٠٧.

(٢) انظر الأمثلة المحتملة في Brockelmann (١٩٠٨ ـ ١٩١٣) ١/ فقرة ٢٢٨، وWright (١٩٦٦) ص ١٤٨، وMoscati (١٩٦٩) ص ٨٩.

(٣) نضرب على ذلك مثلاً من العبريّة هو وزن *pəʻūl* (قارن: فُعول، في العربيّة)، فممّا نُسب منه إلى جمع التكسير *zəḵūr* (ذُكور)، و*gəbūl* (حدّ؛ وقد تكون جمعاً قديماً لكلمة مماتة تقابل «جَبَل» العربيّة)، و *rəḵūš* (أموال منقولة).

(٤) انظر تسويغ ذلك في Fleisch (١٩٩٠) ١/ ٤٧٠ ـ ٤٧١، وGray (١٩٧١) ص ٥٢ ـ ٥٣. ومن الملاحظ أيضاً أن هناك علاقة بين المصدر وجمع التكسير؛ فانتقال دلالة جمع التكسير من الإفراد إلى الجمع ناتجة عن عمليّة تجريد أسعفها أن المصدر نفسه فكرة مجرَّدة قياساً على الفعل والاسم مثلاً. ومن المصادر التي انتقلت دلالتها إلى الجمع: «عَدْل»، وهذا اللفظ ما زال يحتفظ بسِمَة من سمات المصادر هي عدم تثنيتها وجمعها وتأنيثها، فتقول: «رجلٌ عدلٌ، وامرأة عدلٌ، ورجلان عدلٌ، وقومٌ عدلٌ»، الخ.

«فُعْلان» جمعاً لـ «فَعْل» و «فَعيل» و«فَعَل»، نحو: «ظَهْر وظُهْران»، و«رَغيف ورُغْفان»، و«حَمَل وحُمْلان»). ولعلّ المقايسة قد كان لها أثر في هذا التخصيص، إذ من المرجّح أن يكون الوزن المستخدَم لجمع التكسير قد اقترن، في البداية، بكلمةٍ ما أو أكثر، ثم عُمِّم استعماله على عدد كبير من الكلمات المشاركة لها في وزنها[1].

«ج» ـ جمع القلّة: نخصّ هذا الجمع ـ وهو من ثلاثة إلى عشرة[2] ـ بفقرة منفردة، وإن كان من جموع التكسير التي ذكرناها في «ب» أعلاه، لأنه يُظهر قدرة العربيّة على التخصيص بما يفوق أخواتها. وإذا ما استثنينا الحبشيّة التي تشارك العربيّة في ظاهرة جمع القلّة، قد يكون في سائر أخوات العربيّة ما يدلّ على جمع القلّة (فالأكديّة قد تستخدم المثنّى لذلك؛ والسريانيّة قد تفرّق بين الجمع من ثلاثة إلى عشرة والجمع لما فوق ذلك، فجمع الكلمة المقابلة لـ «إصبع» العربيّة وهي *ṣebʿā* هو *ṣebʿē* من ثلاثة إلى عشرة و *ṣebʿān* و *ṣebʿāṯā* لما فوق العشرة)، إلا أن ما فيها لا يعدو أن يكون أمثلة متفرّقة لا يمكن أن توصف بأنها ظاهرة مطّردة، خلافاً لما في العربيّة. فقد خصّت العربيّة جمع القلّة بأوزان أربعة على الأقلّ[3]، هي: أَفْعِلة كأرغفة، وأَفْعُل كأرْجُل، وفِعْلَة كصِبْيَة، وأفعال كأفراس؛ فهذه الأوزان تدلّ تخصيصاً، في الغالب الأعظم، على أدنى الجمع حتى ولو جاز أن يُكتفى ببناء الكثرة عن القلّة وببناء القلّة عن الكثرة[4].

«د» ـ المثنّى: تتفاوت أخوات العربيّة في استخدام المثنّى، ففي حين يقتصر استخدامه في السريانيّة على كلمتين اثنتين (هما *tərēn* ومؤنّثه *tartēn*، أي اثنان واثنتان، و *matēn*، أي مائتان)، وفي العبريّة على أعضاء الجسد المثنّاة (كالعينين واليدين والأذنين) وبعض الكلمات المثنّاة بطبيعتها (نحو *mōʾzənayim* للميزان، والمقصود

---

(١) هذا ما يسمّيه Fleisch (١/ ٤٧١) بالتكاثر في جموع التكسير prolifération des pluriels internes ويردّه إلى المقايسة.

(٢) ليس تخصيص الثلاثة فما فوقها إلى عشرة بالمستغرب لأن أحكام هذه الأعداد مشتركة من حيث تذكير المعدود وتأنيثه، أي أنها وحدة متميّزة في الأعداد خُصّت بحكم مستقلّ.

(٣) هذه الأوزان الأربعة موضع إجماع النحاة؛ وقد ذهب الفرّاء إلى أنّ من جموع القلّة: فُعَل كظُلَم، وفِعَل كنِعَم، وفِعَلَة كقِرَدَة، وذهب بعضهم إلى أن منها فَعَلَة كبَرَرة، وذهب أبو زيد الأنصاريّ إلى أن منها أَفْعِلاء كأَصْدِقاء. انظر: شرح الأشمونيّ ٣/ ٦٧٠.

(٤) انظر مسألة الاكتفاء هذه في أسرار العربيّة، ص ٣١٠ ـ ٣١١.

كفّتاه؛ و *miṣrayim* لِمصْرَ، والمقصود مِصْر العليا ومِصْر السُّفلى)، توسّع الأكديّة والأوجاريتيّة استخدامه في الأسماء استخداماً مطّرداً. أما العربيّة فقد وسّعت استخدام المثنّى توسيعاً لا نقع عليه في أيّ من أخواتها، الأمر الذي يُظهر مَيْلَها نحو التعميم والاستفادة من الظاهرة حيثما أمكن: فممّا وسّعت العربيّة فيه استعمال المثنّى:

(١) الضمائر؛ فضمائر المثنّى ظاهرة لا يشارك العربيّة ـ بفرعيها الشماليّ والجنوبيّ ـ فيها إلا الأوجاريتيّة[١]، إذا صحّت التفرقة فيها بين ضمائر التثنية والجمع التي تتماثل في كتابتها القائمة على الصوامت دون الصوائت. وقد تكون العربيّة أنشأت ضمائر التثنية بتعديل ضمائر الجمع، فلعل «هما» و«أنتما»، مثلاً، في الأصل تثنية لصيغتَي الجمع «هم» و«أنتم»، على سبيل الاشتقاق العكسيّ back-formation، وكذا الأمر في الضميرين المتّصلين «هما» و«كما».

(٢) الصفات؛ ففي حين يستخدم بعض أخوات العربيّة ـ وهي اللغات التي لم تتوسّع في استخدام التثنية ـ صيغةَ الجمع في وصف المثنّى (نحو: *yāḏayim ḥəzāqōṯ*، أي: يدان قويّتان، والصفة بصيغة جمع المؤنّث السالم؛ وكذا في العاميّات العربيّة حيث الأغلب أن يوصف المثنّى بالجمع، نحو: «كتابين كبار» و«لوحتين مشهورين»)، يطّرد في العربيّة استخدام المثنّى في الصفات.

(٣) «الأسماء المبهمة»؛ نستعير هذا المصطلح من سيبويه[٢] للدلالة على أسماء الإشارة والأسماء الموصولة. تتفرّد العربيّة في الساميّات بتعميم التثنية إلى أسماء الإشارة، في نحو: «ذان» و«تان» و«ذانّ» و«تانّ»، و«ذانّك» و«تانّك»، وسواها؛ كما تكاد تنفرد بتثنية الأسماء الموصولة ـ باستثناء بقايا في بعض اللغات، كاستخدام اسم الموصول *šа* للمثنّى في النصوص الأكديّة القديمة ـ نحو: «ذَوا» و«ذَواتا» و«اللّذانِ» و«اللّتانِ»[٣]، ونحو ما ورد في المصادر النحويّة عن حكاية اسم الموصول «مَنْ»، إذ

---

(١) انظر الهامش ١، ص ١٤١.

(٢) في الكتاب ٢/ ١٠٤: «هذا باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلّة، وتلك الأسماء: ذا، وتا، والذي، والتي».

(٣) من ذلك أيضاً تثنية المصغّر من الأسماء الموصولة، نحو: «ذَيّاكَ» و«ذَيّالِكَ» و«اللّذَيّانِ»؛ انظر: الكتاب ٢/ ١٤٠.

يقال في تثنية المذكّر: «مَنانْ» رفعاً، و«مَنَيْنْ» نصباً وجرًّا، بتسكين النون فيهما، وفي تثنية المؤنّث: «مَنْتانْ» (أو «مَتَانْ») رفعاً، و«مَنْتَيْنْ» (أو «مَتَيْنْ») نصباً وجرًّا[1]. ولعل تثنية الأسماء المبهمة هذه من أوضح الدلائل على قدرة العربيّة على توسيع القاعدة وتعميمها لتشمل مواضع أغفلتها أخواتها.

«هـ»: أفعل التفضيل: باستثناء العربيّة، ليس في اللغات الساميّة صيغة صرفيّة خاصّة بالتعبير عن التفضيل بنوعيه، أي درجة التفضيل comparative degree والدرجة الفُضلى superlative degree. ولذلك نجد أن تلك اللغات تضطر إلى استخدام وسائل «غير مباشرة» للتعبير عن التفضيل: فالعبريّة، مثلاً، قد تعبّر عنه باستخدام الصفة نفسِها متبوعةً بـ «مِن»؛ نحو *gāḏōl min* (حرفيًّا: «كبيرٌ مِن»، أي «أكبر مِنْ»)، أو بالإضافة، نحو *'eḇeḏ 'ăḇāḏīm* (حرفيًّا: «عَبْدُ عَبيدٍ»، أي «أدنى العبيد»)، أو بإضافة الصفة إلى كلمة من اشتقاقها بصيغة الجمع، نحو *qōḏeš haqqăḏāšīm* (أي «قُدْسُ الأقداسِ»)، أو بكلمة تدلّ على التقدّم في الصفة، نحو *rō(')š śimḥāṯī* (حرفيًّا: «رأسُ جَذَلي»، أي «جَذَلي الأكبر»). وقريبٌ من هذا ما في سائر الساميّات. أما العربيّة فقد خصّت التفضيل بنوعيه، بصيغة «أفعل»[2]؛ وهي صيغة ساميّة مشتركة، أي أن العربيّة لم تبتدعها بل تفرّدت بأنْ أسندت إليها وظيفة التعبير عن التفضيل علاوةً على دلالاتها الأخرى، فأضحى التفضيل مرتبطاً بصيغة محدَّدة وقياسيّة تُعفي اللغةَ من أسلوب «المداورة» الذي تُضطر إليه اللغات التي تفتقر إلى مثل هذه الصيغة.

«و» ـ التعجّب: في هذا أيضاً تتفرّد العربيّة بين الساميّات بأنْ خصّت هذا المعنى بصيغتين قياسيّتين[3]، هما «ما أَفْعَلَه» ـ وهي عندنا صيغة اسميّة[4] مماثلة لصيغة أفعل

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل، ص ٥٢٢.

(٢) تجيء صيغة «أفعل» مع الثلاثيّ؛ ومنها أُخذ «أشَدّ» ونحوها ليُتوصَّل إلى التفضيل ممّا فوق الثلاثيّ أو ممّا لا يجوز بناء التفضيل منه على «أفعل»، نحو: «هو أشدُّ زُرْقَةً من...». أما «خَيْرٌ» و«شَرٌّ» و«حَبٌّ» فأصلها «أفعل» أيضاً وحُذفت همزتها لكثرة الاستعمال.

(٣) احتفظت العربيّة أيضاً بعبارات سماعيّة تدل على التعجّب، نحو: «لله دَرُّه»، و«لله أنت»، و«يا له فارساً»، و«سبحان الله»، و«واهاً له» إلخ.

(٤) انظر اختلاف الدارسين في اسميّة أو فعليّة «أَفْعَلَ» في Fleisch (١٩٩٠) ٢/ ٤١١، وهو خلافٌ يرجع إلى النحو العربيّ القديم باختلاف البصريّين والكوفيّين (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٢٦ ـ ١٤٨).

التفضيل ـ و«أَفْعِلْ به» المأخوذة من فعل الأمر[١].

«ز» ـ التصغير[٢]: قد نقع في بعض اللغات الساميّة على أمثلة متفرّقة ـ ومنها ما هو موضع شكّ كما في العبريّة[٣] ـ من صيغة للتصغير تقابل إحدى صيغ التصغير العربيّة؛ من ذلك في الآراميّة *'ūlēmā* (غلامٌ صغير؛ غُلَيِّم)، وفي السريانية *'ūzailā* (غزالٌ صغير؛ غُزَيِّل). إلا أن العربيّة هي اللغة الساميّة الوحيدة التي عمّمت التصغير وجعلته قياسيًّا بتخصيص ثلاث صيغ صرفيّة له، هي «فُعَيْل» و«فُعَيْعِل» و«فُعَيْعِيل». وكما في المثنى (انظر «د» ٣ أعلاه)، وسّعت العربيّة استعمال التصغير ليشمل «الأسماء المبهمة»، فصغَّرت اسم الإشارة، نحو: «ذَيّا» و«ذَيّاك» و«أُلَيّا»، واسم الموصول، نحو: «اللَّذَيّا» و«اللَّتَيّا». كذلك صَغَّرت العربيّةُ الظروفَ، نحو: «دُوَيْن» و«فُوَيْق» و«قُبَيْل» و«بُعَيْد»؛ وصيغةَ التعجّب، نحو: «ما أُمَيْلِحَ» و«ما أُحَيْسِنَ»[٤]؛ والعددَ، نحو: «ثُنَيّا عَشَرَ». إن كلّ هذا يدلّ على اكتمال عُدّة العربيّة ودأبها على تعميم الظاهرة والإفادة منها إلى الغاية القصوى.

«ح» ـ الاسم الموصول: تحتفظ العربيّة، خلافاً لأخواتها الساميّات، بنوعين صرفيّين اثنين للأسماء الموصولة، أوّلهما «الذي» ومشتقّاته (التي، واللذان، واللتان، الخ)، وثانيهما «ذو» ومشتقّاته (ذات، ذوا، ذوو، الخ)، وهذا الثاني لغة طيّىء. وهذان الجدولان التصريفيّان المكتملان قد لا يكون بإزائهما في بعض أخوات العربيّة إلا أداة واحدة، نحو *'ăšer* (ولاحقاً: *-še*) في العبريّة، و *zī* (ولاحقاً *dī*) في الآراميّة، و *də* في السريانيّة. وقد مرّ في «د» ٣ أعلاه أن العربيّة تكاد تنفرد بتثنية الاسم الموصول. ونضيف إلى ذلك أنها أخضعت الأسماء الموصولة للإعراب، وهي وإن شاركت بعض أخواتها في هذا ـ ولعلّ المثل الأوضح من غير العربيّة أن الأكديّة تُعرب اسم الموصول، فهو *šu* رفعاً، و *ša* نصباً، و *ši* جرًّا ـ تجاوزت ما فيها فتوسّعت في ذلك الإعراب: فعلاوةً على

---

(١) أما قول النحويّين إن «أَفْعِلْ» فعل ماضٍ على صيغة الأمر فمن باب الصنعة النحويّة لا من باب الحقيقة اللغويّة.

(٢) انظر ما تقدّم، ص ١٣٠.

(٣) انظر: *Gesenius' Hebrew Grammar*، ص ٢٤٠؛ وقارن Wright (١٨٩٦) ١/ ١٦٧.

(٤) انظر: ليس في كلام العرب، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

«ذو» و«ذا» و«ذي» على لهجة من يُعْربها، قالوا: «ذَوا» و«ذَوو» في الرفع، و«ذَوَيْ» و«ذَوِي» في النصب والجرّ، وأجرى بعضهم «ذوات» مُجرى جمع المؤنّث السالم فنصبها وجرّها بالكسرة. وفي النوع الصرفيّ الآخر للموصول، أعربت العربيةُ المثنّى، فيقال: «اللذان» و«اللتان» في الرفع، و«اللذين» و«اللتين» في النصب والجر، وليس لإعراب اسم الموصول المثنّى نظير في الساميّات فيما نعلم. ويبدو أيضاً أن بعض العرب ذهب إلى أبعد من ذلك في تطبيق الإعراب على الاسم الموصول، فبنو هُذيل يقولون: «الَّذُون» في الرفع، و«الَّذِين» في النصب والجر، والشاهد على ذلك في كتب النحو قول الراجز[1]:

نحن الَّذون صبَّحوا الصباحا   يومَ النُّخَيْل غارةً مِلحاحا

«ط» ـ المصدر: تصنَّف المصادر في العربية إلى مصدر أصليّ، ومصدر ميميّ، ومصدر صناعيّ. وقد اختصّت العربيّة بالنوعين الثاني والثالث من حيث استخدامُهما القياسيّ للدلالة على المصدر ومن حيث صَوْغُهما الصرفيّ أيضاً. فالمصدر الميميّ من الثلاثيّ على وزن «مَفْعَل» (أو «مَفْعِل» في الفعل المِثال، أي الذي فاؤه واو)، ومن فوق الثلاثيّ على وزن اسم المفعول. وواقع الأمر أن وَزْنَي «مَفْعَل» و«مَفْعِل» وأوزان اسم المفعول موجودة في أخوات العربيّة، أي أن العربيّة لم تبتدعها، بل هي أفادت من وجودها وخصّتها بالمصدر على نحو قياسيّ. أما المصدر الصناعيّ فيبدو أن العربيّة أفادت، في صَوْغه، من قاعدة النِّسبة، أي زيادة الياء المشدَّدة المكسور ما قبلها، فنقلت استخدام النسبة من الأسماء إلى المصادر، وأسعفها ذلك في التعبير عن المعاني المجرَّدة، وهو أمرٌ ما زلنا نلمسه حتى اليوم في كثرة لجوئنا إلى المصدر الصناعيّ في ابتداع المصطلحات في شتّى العلوم. أما المصدر الأصليّ فتختلف العربيّة فيه عن أخواتها من وجهٍ آخر، وهو كثرة أوزانه قياسيّةً وغيرَ قياسيّة؛ ففي حين يقارب عدد المصادر للفعل المجرّد الأربعين عدًّا، تقتصر الآراميّةُ على وزن واحد: *miqṭal*، ومثلها السريانيّة *meqṭal*، وتقتصر الحبشيّة على وزنين: *nagīr* و*nagīrōt*، وتستخدم العبريّة وزنين أساسيّين هما: *qəṭōl* و*qəṭal* وبضعة أوزان أخرى قليلة الورود جدًّا. إنّ هذا

---

(١) انظر تخريج البيت ونسبته في شرح ابن عقيل، ص ٧٦.

الفرق الشاسع بين العربيّة وأخواتها يُظهر مدى نموّها وتوسّعها قياساً عليهنّ. ولا شكّ أن كثرة المصادر اللهجيّة التي رفدت العربيّة قد أسهمت في هذا التوسّع، فالملاحَظ أن الفعل الواحد في العربيّة قد يكون له مصادر متنوّعة ربما بلغت عشرة أو أكثر[١]، وهذا لا نظير له في الساميّات، ولعلّ مردّه ـ وإن جزئيًّا ـ إلى التنوّع اللهجيّ إذ ليس يمكن عقلاً أن يجتمع في اللهجة الواحدة مثلُ هذا العدد من المصادر للفعل الواحد، لانتفاء الحاجة إليها، إذ يُكتفى بمصدر واحد عادةً، أو ربّما باثنين؛ أما العشرة فما فوقها فلا نرى أنها من لهجة واحدة في حال من الأحوال. وعلاوةً على ما سبق، تختصّ العربيّة من دون سائر الساميّات بمصدر المرّة (فَعْلَة) ومصدر النوع (فِعْلَة)، فهما ممّا ابتدعته.

«ي» ـ دلالة الفعل الزمانيّة: سبق أن ذكرنا أن النظام الفعليّ في الساميّات أقلّ تعقيداً وتطوّراً منه في العربيّة، وأن اقتصار العربيّة وبعض أخواتها على صيغتين فعليّتين ـ إحداهما تلحقها الضمائر وتعبّر غالباً عن الحدث المنقضي، والثانية تسبقها الضمائر وتعبّر غالباً عن الحدث غير المنقضي ـ لا يرجع بالضرورة إلى مرحلة الساميّة الأمّ[٢]. وليس يعنينا هنا أن تكون العربيّة أقرب إلى الوضع الأصليّ في الساميّة الأمّ أو غير ذلك، ولن نقع فيما يقع فيه صنفان متناقضان من الباحثين لا يجمع بينهما إلا مجافاة التجرّد العلميّ: فالأوّل يجهد ليثبت أن العربيّة أقرب من سائر الساميّات إلى الساميّة الأمّ ويبني على ذلك فخراً في غير موضعه؛ والثاني يجهد ليثبت العكس تماماً، وهماً منه بأن في ذلك انتقاصاً من أهمّيّة العربيّة وزعزعةً لتصدّرها المجموعة الساميّة في أهمّيّتها. أما الأمر الذي نسعى نحن إليه في هذا المبحث، أي الخصائص الصرفيّة والنحويّة للعربيّة، فمنطلقه ما حدّدناه في مطلعه[٣]، ولذا ننبّه على تفرّد العربيّة في إحداث علاقات تركيبيّة تخصّص الدلالة الزمنيّة متجاوزةً بذلك كون «العُدّة» الأساسيّة لذاك الغرض مقتصرةً على صيغتين فعليّتين اثنتين. إن البحث في هذه العلاقات التركيبيّة ليستغرقُ ما لا يطيقه هذا

---

(١) في اللسان، مثلاً، أن مصدر مَكَثَ: «مَكْث» و«مُكْث» و«مُكوث» و«مَكاث» و«مَكاثَى» و«مِكِّيثَى» و«مِكِّيثاء»؛ وزاد عليها صاحب تاج العروس ثلاث صِيَغ هي: «مِكْث» و«مَكَث» و«مُكْثان»، فهذه عشرة. وعن ابن برّي (اللسان: لقا) أن مصادر «لَقِيَ» ثلاثة عشر؛ تقول: «لَقِيتُه لِقاءً» و«لِقاءةً» و«تِلْقاءً» و«لُقِيًّا» و«لِقِيًّا» و«لِقْياناً» و«لُقْياناً» و«لِقْيانةً» و«لَقْيَةً» و«لَقْياً» و«لُقًى» و«لَقًى» و«لَقاةً»!

(٢) راجع ص ٥١.

(٣) راجع ص ١٤١ ـ ١٤٢.

الموضع من تفصيل وما لا يناسب القصد منه[١]، ويكفي أن يلتفت الباحث إلى تراكيب من مثل: «كان فعل»، و«كان قد فعل»، و«كان يكون فعل»، و«لو قد فعل لقد فعلتُ» و«كان سوف يكون»، و«لمّا يفعلْ» (بإزاء: «لم يفعلْ»)[٢]، و«حتّى إذا فَعَلَ. . . فعلتُ»، وإلى أدوات وأساليب ترتبط بالتعبير عن الزمان؛ فمن الأدوات «إذ» و«إذا» الفجائيّتان، و«ما» المصدريّة الظرفيّة، ومن الأساليب تصغير الظروف ـ نحو «قُبيل» و«بُعيد» ـ واستخدام المشتقّات للدلالة على الزمان، وذلك في الاستعمال القياسيّ لأسماء الزمان. . . يكفيه ذلك حتى يدرك سعة العربيّة في الدلالة على الزمان قياساً على أخواتها. وإلى ذلك أفادت العربيّة من دلالة اسم الفاعل على الزمان فخصّت ذلك بتراكيب معيّنة، نحو: «هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ» و«هذا ضاربٌ زيداً الآن أو غداً»؛ ومثل ذلك اسم المفعول في إمكان الدلالة على الزمان[٣]. وانفردت العربيّة أيضاً بين الساميّات في ابتداع أفعال تدلّ على مقاربة حدوث الفعل، وهي «كاد» و«كَرَب» و«أوشكَ»، وأفعال تدلّ على بدء حدوثه، وهي أفعال الإنشاء، نحو: «طَفِقَ» و«أنشأَ» و«عَلِقَ» و«جَعَلَ» و«بَدَأَ» و«أَخَذَ». وأفعال المقاربة والإنشاء هذه لا تمثّل قدرة العربيّة على تعيين زمان حدوث الفعل وحسب، بل تُظهر قدرتها على الإيجاز إذ قد يُضطرّ المتكلّم لولا تلك الأفعال إلى عدّة كلمات ليعبّر عن المعنى الذي يكتنزه كلٌّ منها لأنه معنى مركّب يدلّ على الفعل مع صفة أخرى له هي مقاربة حدوثه أو بداية حدوثه.

«ك» ـ البناء للمجهول[٤]: لا شكّ أن فكرة بناء الفعل للمجهول بتعديل صوائت الفعل المبنيّ للمعلوم ترجع إلى مرحلة الساميّة الأمّ، وذلك لوجوده في عدد من اللغات

---

(١) يمكن الرجوع إلى ما فصّله المستشرقون عن أساليب العربيّة في تحديد الدلالات الزمنيّة، ولا سيّما في كتابَي Wright (١٨٩٦، ٢/ ١ وما بعدها) وFleisch (١٩٩٠، ٢/ ١٦٩ وما بعدها؛ وانظر المراجع المذكورة في هوامشه). وانظر أيضاً: إبراهيم السامرّائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢٣ ـ ٣٤.

(٢) في الكتاب ١/ ٤٦٠: «إذا قال: فَعَلَ، فإن نفيه، لم يفعلْ؛ وإذا قال: قد فَعَلَ، فإن نفيه: لمّا يفعلْ؛ وإذا قال: لقد فَعَلَ، فإن نفيه: ما فَعَلَ». وانظر Reckendorf (١٨٩٨) ص ٨٣، وReckendorf (١٩٢١) الفقرات ٢٥ و٢٧ و١٥٥.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل، ص ٣٦٠ ـ ٣٦١، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٥.

(٤) المراد بالبناء للمجهول هنا وجود صِيَغ معدَّلة عن صِيَغ المبنيّ للمعلوم تعديلاً صائتياً نحو: «فُعِلَ» و«اُفْتُعِلَ»، وليس استخدام المطاوعة، نحو «انْفَعَلَ».

السامية. إلا أن ما تتميّز به العربيّة عن أخواتها في هذا الباب هو القدرة على استخدام صيغة المجهول في جميع مزيدات الفعل، في الماضي والمضارع على السواء، أي أن بناء الفعل للمجهول في العربيّة معمَّم لا مخصَّص فهو بذلك ذو قياسيّة عالية[١]. وإذا نحن وضعنا قائمة بأوزان المجرّد والمزيد، ماضيها ومضارعها، في العربيّة وخصّصنا فراغاً لتملأه الصيغ المبنيّة للمجهول في كلٍّ منها، وجدنا أنه يندر ألاّ يكون لكل موضع فارغ صيغة تملأه. أما في اللغات الساميّة الأخرى فالأمر مختلف؛ فالعبريّة أكثر تلك اللغات استخداماً لصيغ المجهول بعد العربيّة، إلا أنها هي نفسها لا تبنيه إلا من المجرّد ومن وَزْنَيْ *pi'ēl* (فَعَّلَ) و *hiph'īl* (أفعلَ)، مع بعض الأمثلة الأخرى المتفرّقة والنادرة[٢]. أما الآراميّة فأقلّ استعمالاً من العبريّة لصيغ المجهول؛ وأما الحبشيّة والأكديّة فلا يكاد يكون فيهما أيّ أثر لصيغ خاصّة بالبناء للمجهول. ويبدو لنا أن العربيّة هي التي عمّمت صيغ المجهول بإخضاعها للمقايسة، لا أن الساميّات الأخرى أسقطت هذه الصيغ بعد أن كانت موجودة في الساميّة الأمّ. وقد لا يكون البرهان على ذلك يسيراً إلا أن لنا بيّنة من القاعدة اللغويّة العامّة التي تأخذ بالتفسير الأسهل الأسوغ: فالقول بأن المقايسة قد أفضت إلى توسيع استخدام المجهول في العربيّة يبدو أسهل من القول بأن بعض الساميّات أسقط المجهول إسقاطاً تامًّا دونما أثر وأن بعضها الآخر احتفظ به في مواضع محدَّدة. ولسنا نشكّ، كما ذكرنا في مطلع هذه الفقرة، بأن التعديل الصائتيّ للمبنيّ للمعلوم بقصد جعله مبنيًّا للمجهول إنما هو من الساميّ المشترك، إلا أن المسألة هي في القدر المشترك من الصيغ التي أُجري عليها هذا التعديل، فقد يكون بعض الساميّات اكتفى بذلك القدر في حين أخضعته العربيّة للتعميم مستخدمةً أسلوب المقايسة، على غرار مواضع أخرى كثيرة.

«ل» ـ بعض أوزان المزيدات: من أوزان المزيدات ما هو مشترك بين الساميّات جميعاً أو بين بعضها، نحو: «فَعَّلَ» و«انفعلَ» و«افتعلَ» في العربيّة وما يقابلها في أخواتها. إلا أن بعض أوزان المزيدات قد يكون مَرَدُّه إلى تطوّر خاصّ بإحدى اللغات،

---

(١) لا يخفى أن بعض الأفعال لا يجوز بناء المجهول منه لأسباب دلاليّة؛ من ذلك الأفعالُ الدالّة على اللون، نحو: «احمرّ» و«احمارّ» و«اخضوضر»، وبعض الأفعال اللازمة، نحو: «فَرِحَ» و«حَسُنَ»، والأفعال الناقصة، نحو: «كان»، والأفعال الجامدة، نحو: «نِعْمَ».

(٢) انظر أمثلتها في Wright (١٩٦٦) ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

وهذه ظاهرة لا تقتصر على العربيّة إذ قد ينفرد بعض الساميّات ـ ولا سيّما منها الأكديّة والحبشيّة ـ بأوزان خاصة، نحو *ittanaktab* في الأكديّة، و *'astakattaba* في الحبشيّة. وبالمقابل، تختصّ العربيّة بأوزان معيّنة أبرزها: «افْعَلَّ» و«افْعالَّ» و«تَفاعَلَ» ـ وهذه الأخيرة تشاركها فيها الحبشيّة وحدها ـ وبعض الأوزان القليلة الاستعمال، نحو: «افْعَنْلَلَ» («احْرَنْجَمَ»، «اثْعَنْجَرَ»...)، و«افْعَنْلَى» («احْرَنْبَى»، «احْبَنْطَى»...)، و«افْعَلَلَّ» («اشْمَأَزَّ»، «اسْبَطَرَّ»...) الخ.

«م» ـ نونا التوكيد: لا تجتمع هاتان النونان في لغة ساميّة إلا العربيّة والعبريّة[1]، في حين أنها تقتصر في الآراميّة، مثلاً، على النون الثقيلة. وقد ذكر النحويّون العرب أن نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد فتحة تُبدل في الوقف ألِفاً، نحو: «اَضْرِبا»[2]، وأصلها «اَضْرِبَنْ» في الأمر، و«يَعْلَما»، وأصلها «يَعْلَمَنْ» في المضارع. وسواءٌ أكان هذا التفسير صحيحاً أم لا فإن هذه الصيغة مماثلة للصيغة التي تزاد في آخرها اللاحقة *-ā(h)* في العبريّة لتوكيد الفعل المضارع، نحو *'e'berā(h)* (فَلأَعْبُرْ؛ قارن: «أَعْبُرَنْ» و«أَعْبُرا»). إلا أن الفرق بين اللغتين هو اقتصار هذه الصيغة في العبريّة على المتكلّم أو المتكلّمين (وهي تسمَّى فيها صيغة أمر الذات، أو صيغة الحضّ، cohortative)، وعدمُ اشتراط ذلك في العربيّة. ولعل هذا الفرق عائد إلى تعميم العربيّة لاستخدام هذه الصيغة مع غير المتكلّم، وحتى في سياقات أخرى، كأن تجيء بعد «لم»، كقول الراجز[3]:

يَحْسَبُهُ الجاهلُ ما لم يَعْلَما ... شيخاً على كرسيّه مُعَمَّما

وكذلك يقتصر استخدام اللاحقة *-ā(h)* مع فعل الأمر في العبريّة على صيغة المخاطب المفرد المذكّر ـ نحو: *pəšōṭā(h)* (قارن: «اُبْسُطَنْ»، و«اُبْسُطا»). وبالمقابل

---

(١) يشكّ بعض الباحثين بوجود نوني التوكيد في الأوجاريتيّة نظراً لطبيعة كتابتها التي لا تبيّن الصوائت إلا مع الهمزة؛ انظر: Moscati (١٩٦٩) ص ١٣٥. إلا أن بعضاً آخر يذهب إلى أن فيها نوني توكيد، واحدة خفيفة وأخرى مشدّدة؛ انظر Pardee (١٩٩٧) ص ١٣٩.

(٢) أشار ابنُ مالك في ألفيّته إلى هذا بقوله:

وأَبْدِلَنْها بعد فتحٍ أَلِفا ... وَقْفاً كما تقول في قِفَنْ: قِفا

انظر: شرح ابن عقيل، ص ٤٦٨، وشرح الأشمونيّ ٢/ ٥٠٤.

(٣) الكتاب ٢/ ١٥٣. وانظر مصادر الرجز في شرح ابن عقيل، ص ٤٦٥.

لسنا نعرف أن استخدام نوني التوكيد محظور في أيّة صيغة في العربيّة، اللهمّ إلا ما ذكره بعض النُّحاة من أن الخفيفة لا تلحق فعل الاثنين وجماعة النسوة؛ وحتى هذا القول خلافيّ لأن نحاةً آخرين أجازوا نحو «اَفْعَلانْ» و«اَفْعَلْنانْ» وجاءوا على ذلك بشواهد[1].

«ن» ـ حركة فاء الأجوف في الماضي: ليس في أخوات العربيّة قاعدة صوتيّة تقرن بين حركة فاء الفعل الأجوف في صيغة الماضي والصائت المميّز له في المضارع، أي الضمّة الطويلة في نحو «يَقومُ» أو الكسرة الطويلة في «يَميلُ». ففي العبريّة، مثلاً، لا فرق بين الواويّ واليائيّ في حركة الفاء في الماضي، نحو: *ṣamnū* (صُمْنا) من الفعل *ṣām* الواويّ، و *śamnū* (وَضَعْنا) من الفعل *śām* اليائيّ. أمّا العربيّة فتُظهر طبيعةَ الصائت المميّز للفعل الأجوف في حركة فائه في الماضي ـ نحو: «عُذْتُ» و«جُلْتُ» و«رُحْتُ»، و«مِلْتُ» و«سِرْتُ» و«ضِعْتُ» ـ وذلك على نحو قياسيّ لم يذكر اللغويّون ما يشذّ عنه إلا «مِتُّ» و«كِدْتُ»، وحتى هذان قد قيلا بالضمّ أيضاً[2]. ونتيجةً لهذا يتّسم الجدول التصريفيّ للأفعال الجوفاء في العربيّة بالانتظام الشديد من حيث حركة فائه في الماضي، خلافاً لما في اللغات الساميّة الأخرى.

«س» ـ العلاقة بين صيغة الفعل المجرّد ودلالته: تشترك الساميّات في أن لمزيدات أفعالها دلالات محدَّدة ـ على اختلاف هذه الدلالات بين بعض الأخوات، وتفاوت شيوعها وقياسيّتها. أما الفعل المجرّد فيصعب الربط بين صيغته ودلالته في هذه اللغات، بما فيها العربيّة. إلا أن العربيّة قد تكون أكثر الساميّات إقامةً لعلاقةٍ، تقرب أن تكون مطَّردة، بين صيغة المجرّد ودلالته[3]. ولسنا هنا في مجال الخوض في طبيعة هذه العلاقة لأن ذلك مُحْوِج إلى تطويل ليس هذا موضعه[4]، ونكتفي بالإشارة إلى أن في العربيّة أربع «زُمَر» من صِيَغ الفعل المجرّد يرتبط كلٌّ منها بمنحى دلاليّ ما. وهذه الزُّمَر هي: (١) «فَعَلَ» ومضارعه «يَفْعُلُ» أو «يَفْعَلُ»؛ (٢) و«فَعِلَ» ومضارعه «يَفْعَلُ»؛ (٣)

---

(١) انظر المسألة ٩٤ من مسائل ابن الأنباريّ في الإنصاف ٢/ ٦٥٠ ـ ٦٦٩.

(٢) الممتع في التصريف ١/ ١٧٧ و٢/ ٤٤٣.

(٣) قارن: Moscati (١٩٦٩) ص ١٢٢.

(٤) لعلّ أحسن ما كُتب في هذا الموضوع الفصل الذي عرض فيه Fleisch للعلاقة بين صيغة الفعل ودلالته، فليُرجع إليه في *Traité de philologie arabe* ٢/ ٢٢٧ ـ ٢٧٠.

و«فَعُلَ» ومضارعه «يَفْعُلُ»؛ (٤) و«فُعِلَ» ومضارعه «يُفْعَلُ»، وهذا الأخير للبناء للمجهول. وقد تنبّه اللغويّون العرب إلى العلاقة بين صيغة الفعل المجرّد ودلالته فذكروا ضروب المعاني المختلفة التي تعبّر عنها الصِّيَغ الفعليّة المجرّدة[١].

«ع» ـ صِيَغ المضارع النحويّة: يبلغ مجموعُ صِيَغ المضارع النحويّة moods في الساميّات ستًّا، وهي صِيَغ الرفع والنصب والجزم والتوكيد وأمر الذات cohortative والأمر imperative. وهذه الصيغ، كما يرى Gray[٢]، احتفظت بها العربيّة جميعاً (أَفْعَلُ، أَفْعَلَ، أَفْعَلْ، أَفْعَلَنَّ، أَفْعَلا[٣]، اَفْعَلْ)، واحتفظت العبريّة والأكديّة بخمس منها، وآراميّة العهد القديم بأربع، والحبشيّة بثلاث، والسريانيّة والعربيّة العاميّة باثنتين. أمّا الأوجاريتيّة فإن نظامها الكتابيّ الصامتيّ (إلا في كتابة الهمزة) لا يُجيز القطع بعدد صِيَغ مضارعها النحويّة[٤]. ولا شكّ أن العربيّة قد طوّرت، بما يفوق أخواتِها، نظام استخدام هذه الصِّيَغ والأدوات التي تصاحبها، تدلّ على ذلك المقارنةُ السريعة بين قواعد النصب أو الجزم، مثلاً، وأدواتهما، وبين ما يقابلهما في نحو اللغات الأخرى.

«ف» ـ الإعراب: تتفاوت اللغات الساميّة في استخدام علامات الإعراب، وقد مرّ في الفقرة السابقة ذكرُ ذاك التفاوت في الفعل المضارع، كما كان قد مرّ ذكرُه في الأسماء في موضع سابق[٥]. ولسنا نشكّ في أن ظاهرة الإعراب ترجع إلى الساميّة الأمّ بدليل وجودها في عدد من الأخوات، وفي ذلك تسفيهٌ للرأي القائل إن اللغويّين العرب

---

(١) من ذلك، مثلاً، قول الأستراباذيّ في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٧٢: «اعلم أن فَعِلَ لازمُه أكثر من متعدّيه، والغالب في وضعه أن يكون للأعراض من الوجع وما يجري مجراه، كحَزِنَ ورَدِيَ وشَعِثَ... ومن الهَيْج، كبَطِرَ وفَرِحَ وخَمِطَ... ومن الهَيْج ما يدلّ على الجوع والعطش وضدّيهما من الشِّبَع والرِّي، وقريب منه نَصِفَ القدحُ أي امتلأ نصفه، وقَرِبَ إذا قارب الامتلاء. ويكثر في هذا الباب الألوانُ والحِلَى...».

(٢) *Introduction to Semitic Comparative Linguistics*، ص ٨٥.

(٣) ليس من المؤكّد أن هذه الصيغة تمثّل حالة نحويّة مستقلّة في العربيّة، إذ قد يكون أصلها فعلاً مؤكَّداً بالنون الخفيفة ثمّ قُلبت النون ألفاً؛ انظر ما تقدّم في الفقرة «م» أعلاه.

(٤) انظر: Moscati (١٩٦٩) ص ١٣٥. ويرى Pardee (١٩٩٧) ص ١٣٩، أن في الأوجاريتيّة ستّ صيغ نحويّة للمضارع هي صيغ المرفوع والمنصوب والمجزوم والأمر والمؤكّد بالنون (واعتدّها صيغتين مختلفتين، واحدة بالنون الخفيفة، والثانية بالثقيلة).

(٥) انظر ما تقدّم، ص ٤٨ ـ ٤٩.

قد تواطأوا على اختلاقها[1]! والناظر في إعراب الأسماء والأفعال في العربيّة نظرةً مقارنة بما في اللغات الساميّة الأخرى يدرك المدى الذي بلغه نظام الإعراب في العربيّة من اكتمال، قياساً على ما في تلك اللغات. وإننا نذهب إلى أن مَرَدّ ذلك إلى أمرين: أوّلهما أن العربيّة احتفظت، أكثر من أخواتها، بنظام الإعراب النائم في الساميّة الأم؛ وثانيهما أنها وسّعت ذاك النظام وعمّمت تطبيقه على حالات لم تكن قائمة في الأصل المشترك. فالناظر، مثلاً، في بابَي النداء والاستثناء في الأسماء، وفي باب النصب بـ «حتّى» وبواو المعيّة في الأفعال، يلقى نظاماً إعرابيًّا متطوّراً ومعقّداً لا يمكننا في حال من الأحوال ردّه إلى الساميّة الأمّ، ولا يسعنا إلا أن ننسبه إلى تطوّر «داخليّ» في العربيّة نفسها. نعم، قد يكون النحاة العرب قد حاولوا أن يصنّفوا ويعلّلوا هذه الأقسام ـ وهذا تابعٌ للنظريّة النحويّة التي قد تصيب أو تخطىء ـ إلا أننا لا نحسب أنهم، هنا أيضاً، قد اختلقوا الظاهرة نفسها والأقسام التي تقع تحتها، حتى وإن صنعوا بعض شواهدها كما قيل. إن توسّع العربيّة في المقايسة هو السبب الذي يتعيّن البحث عنه في تعميم نظام الإعراب وتطويره في العربيّة؛ فالأغلب الراجح أن القدر المشترك من نظام الإعراب الأساسيّ القائم في الساميّة الأمّ قد تمّ توسيعه في العربيّة بسببٍ من ميلها إلى تعميم الظواهر باستغلال مادّتها الأساسيّة ودَفْعها إلى الشأو الأبعد. ومن جهة أخرى، وانطلاقاً من أن كثيراً من الظواهر اللغويّة قد يقع تحت تأثير نزعتين متناقضتين، أو قد يبلغ مرحلة من التطوّر يعقبها مرحلة من الانحسار أو نزعة نحو التقليص والتخفّف، نلاحظ أن العربيّة نفسها كانت قد أخذت تنحو نحو التقليص التدريجيّ لنظام الإعراب الثلاثيّ، على تفاوت بين لهجاتها في ذلك. والشواهد على هذا الأمر كثيرة[2]، ونكتفي هنا بالإشارة إلى معالمها الكبرى:

(١) أن بعض الأسماء يقتصر على علامتين إعرابيّتين تقابلان ثلاث حالات إعرابيّة، وذلك في الممنوع من الصرف وجمع المؤنّث السالم وجمع المذكّر السالم والمثنّى. ولعل الممنوع من الصرف هو الموضع الذي ابتكرت فيه العربيّة ـ أو

---

(١) انظر الردود التي ساقها رمضان عبد التوّاب على من ذهب هذا المذهب، في الفصل الموسوم بـ «قضيّة الإعراب»، في كتابه: فصول في فقه العربيّة، ص ٣٧٢ ـ ٣٩٥.

(٢) انظر تفصيل ذلك في Baalbaki (١٩٩٠«ب») ص ١٨ ـ ٢١.

وسّعت[1] ـ استخدام علامتين بدلاً من ثلاث علامات إعراب، لأن للأنواع الأخرى المذكورة مقابِلات في الساميّات، فجمع المؤنّث السالم يُنصب ويُجرّ بالكسرة في الأكديّة والأوجاريتيّة، وجمع المذكّر السالم والمثنّى لهما في هاتين اللغتين أيضاً علامتا إعراب فحسب. إلا أننا نجد أن بعض اللهجات العربيّة كان ينصب جمع المؤنث السالم بالفتحة[2]، ربّما على سبيل المقايسة؛ وأن بعض بني أسد كان يقول: «هذا عطشانٌ، ورأيتُ عطشاناً، ومررت بعطشانٍ»[3]، والأغلب أن في ذلك دليلاً على أن بعض ظواهر التحوّل من الإعراب الثلاثيّ إلى الإعراب الثنائيّ حدث بالتدريج وبقي في بعض اللهجات ما يدلّ على الأصل الثلاثيّ المحتمَل.

(٢) أن بعض اللهجات العربيّة كان يقتصر على علامة إعرابيّة واحدة تقابل ثلاث حالات إعرابيّة، وذلك في المثنّى وجمع المذكّر السالم. وقد وصف ابن يعيش مجيء الألف في المثنّى في الرفع والنصب والجرّ بأنه «لغة فاشية»[4]، ونَسَبَ ابن هشام تلك اللغة إلى بَلْحارث بن كعب وخَثْعَم وزَبيد وكنانة وآخرين[5]، وزاد السيوطيّ بني العنبر وبني الهُجيم وبطوناً من ربيعة وبكرَ بن وائل وهَمْدان وفزارة وعُذرة[6]. ومن شواهد «بناء» المثنّى أبيات من الشعر، إلا أن اللافت أنه قد يكون منها الآية القرآنيّة ﴿إنّ هذان لساحران﴾[7]، فمهما حاول النحاة تخريجها[8] يبقى أن «هذان» جاءت بالألف حيث يُتوقّع النصب. ومن أمثلة هذه الظاهرة في المثنّى أيضاً أن «كلا» و«كلتا» تحتفظان

(١) إذا صحّ أن في الأوجاريتيّة حالاتٍ تماثل الممنوع من الصرف في العربيّة، كالتي أشار إليها Gordon (١٩٦٥) ص ٥٦، فقد تكون العربيّة قد وسّعت ظاهرة ساميّة قديمة، أي أنّها لم تبتكرها. أما سائر الساميّات فليس فيها ما يقابل الممنوع من الصرف في العربيّة.
(٢) التصريح على التوضيح للأزهريّ ١/ ٨٠. وانظر أيضاً: الهمع ١/ ٢٢، والخزانة ١/ ٢٦.
(٣) شرح المفصّل ١/ ٦٧؛ وانظر: تسهيل الفوائد، ص ٢١٨.
(٤) شرح المفصّل ٣/ ١٢٩.
(٥) شرح شذور الذهب، ص ٤٦ ـ ٤٧؛ وانظر: مغني اللبيب ١/ ٣٨ ـ ٣٩.
(٦) الهمع ١/ ٤٠. وفي الأصل «مزدادة» بدلاً من «فزارة»، والتصويب عن طبعة الكويت، بتحقيق عبد العال سالم مكرّم، ١/ ١٣٣.
(٧) طه: ٦٣.
(٨) انظر مثلاً: شرح المفصّل ٣/ ١٣٠: «وأمّا قراءة الجماعة: إنّ هذان لساحران، فأمثل الأقوال منها أن تكون على لغة بني الحارث في جعلهم المثنّى بالألف على كل حال».

بالألف[1] إذا أُضيفتا إلى الظاهر، نحو: «جاءني كِلا الرجلين وكِلْتا المرأتين، ورأيتُ كِلا الرجلين وكِلْتا المرأتين، ومررتُ بكِلا الرجلين وكِلْتا المرأتين»[2]. أما جمع المذكّر السالم فشواهد مجيئه بالياء مطلقاً تقع في باب ما يسمّى الملحق بجمع المذكّر السالم، أي «سِنين» ونحوه، على لغة من يجعل الإعراب على النون، وهي لغة بعض بني تميم وبني عامر، فيقول: «هذه سِنينٌ، ورأيتُ سِنيناً، ومررتُ بسِنينٍ»، وقد يُحذف التنوين أيضاً[3]. ولعل هذا الاستعمال قد مرّ بثلاث مراحل، أوّلها مجيئه على وجهين كسائر الألفاظ المجموعة جمع مذكّر سالماً، أي «سِنين» و«سِنون»، وثانيها «البناء» على الياء، أي «سِنين» فحسب، وثالثها مرحلة المقايسة إذا شُبِّهت «سِنين» بـ «حِين»، كما يقول النحاة، فنُوِّنت. وبالمقابل، نرى أن بعض اللهجات قد أبقى على الواو في مثل هذه الكلمات، فيقال: «سِنون» في كل حال[4]، وهذا يدلّ على أن النزعة إلى تقليص علامات الإعراب أخذت غير منحى واحد باختلاف اللهجات، فكأن الهدف الواحد يكون تحقيقه بأكثر من سبيل واحد.

(٣) أن من الأسماء ما هو ثلاثيّ الإعراب في معظم اللهجات، إلا أنه في لهجات أخرى ذو علامة إعرابيّة واحدة تقابل ثلاث حالات إعرابيّة. وهذه الأسماء هي الأسماء الستّة، فهي تلزم الألف في الرفع والنصب والجرّ على لغة بَلْحارث وزَبيد وخَثْعَم وهَمْدان، وقيل أيضاً كنانة وبَلْعَنْبَر وبَلْهُجَيْم[5]. ومما جاء على هذه اللغة المثلُ القائل: «مُكْرَهٌ أخاك لا بَطَل»، وهو مما لا يُشَكّ في صحّته على اعتبار أن الأمثال تُحكى كما قالتها العرب ولا تغيَّر. وإذا صحّ استدلال ابن هشام[6] أن كلمة «حماة» هي مؤنث «حما» على لغة من يبني الأسماء الستّة على الألف، فقد تكون ظاهرة البناء هذه فاشية في الاستعمال، وإلاّ لما كان

---

(١) أمّا قول النحاة إنهما تُعربان إعراب الاسم المقصور في هذه الحالة فصناعة نحويّة لا تغيّر شيئاً في طبيعة «البناء» على الألف.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل، ص ٤٢.

(٣) شرح المفصَّل ٥/١١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٤) ذكر هذا أبو العبّاس المبرّد، وخرّجه ابن يعيش بأنه مثل «زيتون». انظر: شرح المفصَّل ٥/١٢، وقارن: المقتضب ٣/ ٣٣٢.

(٥) المقاصد النحويّة، بهامش خزانة الأدب ١/ ١٣٨.

(٦) أوضح المسالك ١/ ٤٩.

متوقّعاً مجيء الألف في المؤنث. ومهما يكن من أمر، فإن انتقال الأسماء الستّة من الإعراب الثلاثيّ إلى التزام علامة إعرابيّة واحدة، أي البناء، ظاهرة لها نظائرها في الساميّات، وإن اختلفت العلامة التي بقيت في الاستعمال: فبقاء الألف في بعض اللهجات العربيّة القديمة يقابله بقاء الياء في العبريّة، مثلاً (نحو: *'ābīhā* أبوها، و *pīhā* فوها) وبقاء الواو في السريانيّة (نحو: *'aḥūkī* أخوكِ) واللهجات العربيّة المعاصرة.

(٤) أن من الأسماء ما هو مبنيّ في معظم اللهجات إلا أنه متفاوت في نصيبه من الإعراب في لهجات أخرى. ومن أمثلة ذلك «أمسِ»، فقد أحصينا لها خمس لغات ذكرها النحويّون: أولها البناء على الكسر، وهو الأشيع؛ وثانيها البناء على الفتح[(١)]؛ وثالثها التنوين مع البناء على الكسر (أي: أمسٍ)[(٢)]؛ ورابعها الإعراب، وهو لغة بني عُقيل، يقولون: «ذهب أمسٌ بما فيه»[(٣)]؛ وخامسها لغة تميم، وهي نفسها غير موحّدة، إذ إن بعض تميم يُعربها إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، ويعربها بعضهم الآخر إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصّة، ويبنيها على الكسر في حالتي النصب والجرّ، فيقول: «ذهبَ أمسُ، واعتكفتُ أمسِ، وعجبتُ من أمسِ»[(٤)]. ومن هذه الأسماء أيضاً ما جاء على وزن «فَعالِ» إذا سُمّيت به الأنثى؛ فأهل الحجاز يبنونه على الكسر (نحو: «هذه حَذامِ، ورأيتُ حَذامِ، ومررتُ بحَذامِ»)، وبنو تميم يجعلونه بمنزلة ما لا ينصرف (نحو: «هذه حَذامُ، ورأيتُ حَذامَ، ومررتُ بحذامَ»)، إلا إذا كان في آخره راء فيُبنى عندهم أيضاً على الكسر[(٥)]. ومنها أيضاً «ذو» الطائيّة[(٦)]، و«الّذين»[(٧)]، و«حيثُ»[(٨)]،

---

(١) شرح الأشمونيّ ٢/ ٥٣٧. وقد أنكر ابن هشام هذا الاستعمال ونسب الزجاجيَّ إلى الوهم في ادّعائه؛ انظر: شرح شذور الذهب، ص ١٠٠.

(٢) الهمع ١/ ٢٠٩.

(٣) اللسان (تفسير ذاك وذلك)، بعد مادّة (ذا).

(٤) الكتاب ٢/ ٤٣، وشرح شذور الذهب، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٥) الكتاب ٢/ ٤٠، والمقتضب ٣/ ٤٩، والهمع ١/ ٢٩.

(٦) المشهور فيها البناء، وأعربها بعض الطائيّين؛ انظر: شرح ابن عقيل، ص ٧٨، وشرح الأشمونيّ ١/ ٧٢.

(٧) انظر ما تقدّم عن إعرابها، ص ١٤٨.

(٨) هي معربة في لغة أسد بن الحارث بن ثعلبة وفَقْعَس؛ انظر: المحكم لابن سيدة ٣/ ٣٣٢، وحاشية الخضري ٢/ ٩، ومغني اللبيب ١/ ١٣١.

و«لَدُن»[1]، والمنتهي بـ «وَيْهِ»[2].

«ص» ـ طواعية التركيب: إن اكتمال نظام الإعراب في العربيّة قياساً على سائر الساميّات أسهمَ في توسّع ظاهرة بارزة من ظواهر النَّظْم فيها، وهي القدرة على التقديم والتأخير باعتبار أن وظيفة الكلمة ليست مستفادة، بالضرورة، من موقعها النحويّ لأن علامتها الإعرابيّة تبيّن تلك الوظيفةَ وإن تغيّر موقع الكلمة في التركيب[3]. وهذه القدرة يفتقدها سائر الساميّات بمقدار افتقاده لعناصر النظام الإعرابيّ الشامل[4]. نعم، إن في العربيّة، كما في أخواتها، قواعد واضحة لنَظْم الجملة وللعلاقة بين المفردات، كأنْ تتبع الصفةُ الموصوفَ، وألا يُفصل ـ إلا في الضرورة ـ بين المضاف والمضاف إليه، وألا يقدَّم ويؤخَّر الكلام إن لم يُؤمن الالتباس، غير أن المراد بعبارة «طواعية التركيب» في رأس هذه الفقرة إنما هو الجانب البلاغيّ في التركيب، فهذا الجانب قد أفاد كثيراً من ظاهرة الإعراب التي جنّبت اللغةَ الارتباطَ بين الوظيفة والموقع النحويّ. فناظم الكلام في العربيّة يدرك أن علامة الإعراب كالعَلَم على الموقع النحويّ للكلمة، أي على وظيفتها النحويّة، فيَسْهل عليه تقديمها وتأخيرها إن أُمِن اللَّبْس. ولقد نبّه النحويّون على المواضع التي يجوز فيها التقديم والتأخير، كما في نائب الفاعل، فيقال: «أُعطيَ زيدٌ درهماً»، و«أُعطيَ درهماً زيدٌ»، و«درهماً أُعطيَ زيدٌ»[5]؛ وفي تقديم الخبر على المبتدأ، ومعمول الخبر على المبتدأ، والحال على عاملها المتصرّف، والتمييز على عامله المتصرّف، ومعمول الصفة على الموصوف، والمستثنى على المستثنى منه أو على صفة المستثنى منه، الخ، وإن منعوا في مواضعَ كثيرةٍ تراكيبَ لا نعرف سبباً لمنعها بل نرى فيه تحكُّماً غير جائز[6]. ومن الوادي نفسه

---

(١) هي معربة في لغة قيس؛ انظر: شرح ابن عقيل، ص ٣٣٣، وشرح الأشمونيّ ٢/ ٣١٩.

(٢) من العرب من يعرب هذه الأسماء إعرابَ الممنوع من الصرف، فيقول: «جاءني سيبويهُ، ورأيت سيبويهَ، ومررت بسيبويهَ»؛ انظر: شرح ابن عقيل، ص ٦٨.

(٣) انظر ما تقدّم، ص ٧٩.

(٤) للتطوّر الطارىء على نَظْم الكلام في العاميّات العربيّة قياساً على الفصحى، انظر: Versteegh (١٩٩٧) ص ١٠١.

(٥) المقتضب ٤/ ٥٣.

(٦) من ذلك أن النحويّين كادوا يُجمعون على أن خبر «ما زال» وأخواتها لا يتقدّم عليها، فلا يقال: «قائماً =

ما أسْمَوْه الفصلَ بالأجنبيّ، كالفصل بين «ها» التنبيه و«ذا» بالقسم ـ نحو: «ها وذا لبا»، والأصل: «وهذا لبا»[1] ـ والفصل بين الصفة والموصوف ـ نحو: «وجيرانٍ لنا، كانوا، كِرامٍ»[2] ـ الخ. إلا أن النحويّين لم يستطيعوا أن يدركوا الأهمّيّة الحقيقيّة للتقديم والتأخير نظراً لأنهم كانوا يُعْنَوْن بالجانب الشكليّ من التركيب أكثر من عنايتهم بالجانب الدلاليّ. وقد استدرك عليهم البلاغيّون ذلك، ولا سيّما الجرجانيّ في «دلائل الإعجاز» إذ خصّ التقديم والتأخير بفصل طويل[3] لا نقع في كتب النحويّين على مثله، وأهمّ ما فيه أنه نعى على النحويّين أنهم لم يعتمدوا في تفسير التقديم والتأخير «شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام... وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أنه يقال إنه قُدِّم للعناية ولأن ذكره أهمّ، من غير أن يُذكر من أين كانت تلك العناية ولِمَ كان أهمّ؛ ولتخيّلهم ذلك قد صَغُرَ أمر التقديم والتأخير في نفوسهم وهوّنوا الخطبَ فيه...»[4]. ثم ينطلق الجرجانيّ ليبيّن السرّ البلاغيّ في نماذج من التقديم والتأخير، كتقديم الفعل أو الاسم والفعلُ ماضٍ، أو تقديم أحدهما والفعل مضارع، وتقديم المفعول، وتقديم النكرة على الفعل وتأخيرها عنه، وغير ذلك. وقد أصاب الجرجانيّ كَبِدَ الحقيقة حين بيّن العلاقة بين نظم الكلام ودلالته ولم يكتف، شأنَ النحويّين، بالنظر في العلاقات اللفظيّة، على أهمّيّتها. ولئلا نَشْتَطّ عن الغرض من هذا المبحث، نؤكّد ثانيةً على أن النظام الإعرابيّ في العربيّة هو العامل الأساسيّ في قدرتها الكبيرة على إحداث فروق وظلال في المعاني انطلاقاً من نَظْم الكلام في التركيب، ولسنا نجد بين أخوات العربيّة لغة تدانيها في هذا لافتقار تلك الأخوات أصلاً إلى نظام إعرابيّ يداني نظام العربيّة الإعرابيّ اكتمالاً وتوسُّعاً.

ق ـ تفريع الأدوات: في العربيّة نزعة إلى توليد أدوات جديدة بإدخال شيء من

= ما زال زيدٌ»، وقد أجازه ابن كيسان وأبو جعفر النحّاس (شرح ابن عقيل، ص ١٢٧). والذي نراه أن هذا التركيب جائز لأنه ذو دلالة خاصّة لا يشاركه فيها أيّ تركيب آخر من مثل: «ما زال زيد قائماً» أو «ما زال قائماً زيدٌ». ولأمثلة أخرى من باب كان وأخواتها، انظر: شرح ابن عقيل، ص ١٢٦ ـ ١٣٠.

(١) الكتاب ١/٣٧٩، والمقتضب ٢/٣٢٣.

(٢) الكتاب ١/٢٨٩، والمقتضب ٤/١١٦.

(٣) دلائل الإعجاز، ص ٨٣ ـ ١١١.

(٤) نفسه، ص ٨٤ ـ ٨٥.

التعديل على أدوات جارية في الاستعمال، سواءٌ في ذلك ما هو من المشترك الساميّ أم ما تختصّ به العربيّة دون غيرها. مثال ذلك الأداةُ «إنّ»[١]، فهي من أصل ساميّ قديم إذ يقابلها في العبريّة الأداة *hinnē* الدالّة على التنبيه، ونظيرها في الأوجاريتيّة *hn*. ويبدو أنّ العربيّة قد ولّدت لنفسها من «إنّ» أداةً أخرى هي «أنّ»، وخَصَّت هذه الأداةَ الجديدة بمواضع غير تلك التي تُستخدم فيها «إنّ». ومن الساميّ المشترك أيضاً «بَيْنَ»، ومنه ولّدت العربية «بَيْنا» و«بَيْنَما». ومما ليس من الساميّ المشترك ـ في صيغته إن لم يكن في مكوّناته الاشتقاقيّة ـ الظرف «لدى»، ولعلّه الأصل الذي ولّدت منه العربيّةُ الأداة «لَدُن». ومهما يكن من أمر المشترك الساميّ أو غيره ـ وهو ممّا يدخل في تاريخ الألفاظ ـ فإن ظاهرة التفريع نفسها قائمة في عدد من الأدوات، نذكر منها دون تحديدِ الأصلِ والفرع فيها: «لكنْ» و«لكنّ»، و«عَلَّ» و«لَعَلَّ»[٢]، و«إذ» و«إذا» و«إذن»، و«مُذْ» و«مُنْذُ»[٣]، و«قَطُّ» و«فَقَطْ»، و«لَمْ» و«لَمّا» (الجازمة)، و«أو» و«أم»، و«أمّا» و«إمّا» (التفصيليّة)، و«ألا» و«ألاّ» و«هَلاّ»، والسين و«سوف»[٤]. والملاحظ أن بعض هذه الأدوات ذات الأصل الواحد متبادَل في الاستعمال، نحو: «عَلَّ» و«لَعَلَّ»، و«مُذْ» و«مُنْذُ»، وأن بعضها قد خُصّ بدلالة مستقلّة، نحو: «لكنْ» و«لكنّ»، و«أو» و«أم».

«ر» ـ «تأنيث» الأدوات: في الساميّات بعض الأدوات المشتركة بينها والتي تخلو من التاء في آخرها: فمنها «أيّ» التي يرجَّح أنها ترجع إلى مرحلة الساميّة الأمّ لوقوعها في كثير من الساميّات بصيغ متقاربة؛ ومنها أيضاً «ثَمَّ» الإشاريّة، وهي في العبريّة *šām* أو *šammā*، وفي آراميّة العهد القديم *tammā*، وفي السريانيّة *tammān*. أما العربيّة ففيها، إلى جانب «أَيّ» و«ثَمّ» الصيغتان: «أيّة» و«ثَمَّة». وكذلك تتّصل التاء بحرف العطف «ثُمَّ» فتنشأ «ثُمَّتَ»، وبحرف الجرّ «رُبَّ» فتنشأ «رُبَّةَ». وإننا نميل إلى القول إن إدخال التاء

---

(١) انظر ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٢) انظر خلاف النحويّين العرب في لام «لعلّ»، أهي أصليّة أم زائدة، في الإنصاف ١/٢١٨ ـ ٢٢٧.

(٣) الأصل فيهما «مُنْذُ»، كما سبق في الصفحة ٩٤.

(٤) الأصل فيهما «سوف»، والسين مقتطعة منها، وهو مذهب الكوفيّين في إحدى مسائل الخلاف؛ انظر: الإنصاف ٢/٦٤٦ ـ ٦٤٧. وعلّة ذلك أن معنى كلمة «سوف»، في الأصل، نهاية الشيء أو غايته أو حدّه، وهي في العبريّة اسمٌ: *sōf*، وفي السريانيّة اسمٌ أيضاً: *sūfā*، وقد استخدمتها العربيّة للدلالة على ما يؤول إليه الشيء فيما يُستقبل من الزمن، أي للدلالة على الاستقبال، فهي أصل والسين فرع.

على هذه الأدوات تطوّرٌ ذاتيّ في العربيّة بدليل عدم وجود نظائر له في أخواتها، الأمر الذي نستبعد معه أن تكون التاء ساميّة مشتركة سقطت في أخوات العربية دونها. وإلى ذلك نرى أن زيادة هذه التاء على بعض الأدوات إنما هو من باب المقايسة التي سبق أن بيّنّا سعة استخدامها في العربية، أي أن هذه الأدوات قيست على الأسماء والأفعال. ومن هنا نرى أن قول اللغويّين القدماء إن التاء في «ثُمّتَ» و«رُبّتَ»، مثلاً، هي «لتأنيث اللفظ» صحيح في جوهره، فقد شعروا بميل العربيّة إلى المقايسة وأدركوا أنها أفضت إلى نشوء أدوات جديدة تضاف إلى «عُدّة» اللغة. وقد استغلّت العربيّة هذه الأدوات فجعلت استخدامها إما اختياريًّا ـ كاستعمال «أيّ» الاستفهاميّة مع المؤنّث بدلاً من «أيّة»، أو إلزاميًّا ـ كالتفرقة الحاسمة بين «أَيُّها» و«أَيَّتُها» في النداء. أما علّة اكتفاء اللغة ببعض الأدوات دون غيرها لإدخال التاء فأمرٌ لا يمكننا تفسيره، وإن كنّا نرى أن الاتجاه في العربيّة كان، على ما تقتضيه المقايسة، نحو إدخال التاء على أدوات أخرى، غير أن العوامل التي طرأت على العربيّة حالت دون تطوّرها المطّرد بعد مرحلة ما ـ ولا سيّما بعد أن فقدت مكانتها الأصليّة باعتبارها لغة خطاب، أي اللغة الأم للجماعة اللغويّة ـ فكادت تقف اللغة عند الحدّ الذي وصلت إليه، أي أن ما وصَلَنا منها هو صورة عمّا بَلَغَتْه في مرحلةٍ تاريخيّةٍ ما ولم تكد تتعدّاه.

«ش» ـ أدوات العطف: إن أكثر هذه الأدوات انتشاراً في الساميّات الواو، إذ لا تخلو منها أيّة لغة ساميّة، وتليها الفاء (وتأتي مسبوقة بهمزة مفتوحة في العبريّة والأوجاريتيّة والإبلاويّة والسريانيّة، فهي *ap'* في الأولى، و*ap'* في الثانية والثالثة، و*'āp* في الرابعة). وإلى ذلك نجد في العربيّة «ثُمَّ» ـ وهي تُقابِل، اشتقاقاً، أداةَ الشرط *šumma* في الأكديّة، والظرفَ «ثَمَّ» ونظائرَه نحو *šām* في العبريّة و *tammān* في السريانيّة ـ علاوة على أدوات عطف أخرى لا تعنينا هنا. والذي تمتاز به العربيّة عن أخواتها في العطف أنها خصّت كلاًّ من الواو والفاء و«ثُمَّ» بدلالة محدّدة، فالواو لمطلق العطف، كما يقول النحاة(١)، والفاء للترتيب مع اتّصال ـ أي أن يتأخّر المعطوف عن المعطوف عليه

---

(١) ذهب الكوفيّون إلى أنها للعطف مع ترتيب (شرح ابن عقيل، ص ٤١٨)، وأجاز آخرون أن يكون بين متعاطفَيْها تقارب أو تراخٍ (مغني اللبيب ١/ ٣٥٤)، إلا أن الكثير الأغلب فيها أنها لمطلق العطف، وعليه يكاد ينعقد إجماع النحاة.

متّصلاً به ـ و«ثُمَّ» للترتيب مع انفصال ـ أي أن يتأخّر المعطوف عن المعطوف عليه منفصلاً، أي متراخياً عنه. المهمّ في هذه التفرقة الدلاليّة أنها تنمّ عن نزعة العربيّة إلى تخصيص الأدوات بوظائف دلاليّة محدَّدة ترتبط باستعمالها، فأدوات العطف الثلاث هذه، مثلاً، وإن اشتركت جميعاً في معنى العطف، تتباين في دلالتها الزائدة على مجرّد العطف، فواحدة لإطلاقه، وثانية لترتيبه متّصلاً، وثالثة للتراخي. ونزعة التخصيص هذه في العربيّة عليها شواهد أخرى من غير أدوات العطف، وليس هذا بموضع إسهاب فنقفَ عند تلك الشواهد ونبيّن الخصائص الدلاليّة للأدوات التي تشترك في معنى عامّ، في مثل الشرط والاستفهام والنفي وغيرها.

* * *

إن فيما سبق تبيانه من الخصائص الصرفيّة والنحويّة للعربيّة لَواحدةً من الحجج التي تُظهر مدى تطوّر العربيّة و«نضجها» قياساً على أخواتها جميعاً. وربّما يَرجع هذا الفرق، جزئيًّا، إلى أن العربيّة قد ظلّت لغةً حيّة بعد أن ماتت تلك الأخوات. إلا أن الكلام على الفروق في مدى حياة اللغات أمرٌ لا يفضي إلى نتيجة قاطعة لقلّة ما بين أيدينا من أدلّة عليه؛ فقد تكون العربيّة أحدث نشأةً من أخواتها فلا يغدو استمرارها في الاستعمال بعد اندثار أخواتها دليلاً على فترة بقاء أطول[١]. وإننا نذهب إلى أن هناك علّةً أخرى للفرق بين العربيّة وأخواتها من حيث التطوّر و«النّضج»، علّةً تتعلّق بطبيعة العربيّة نفسها، لا في مدّة حياتها؛ وإن شئنا أن نذهب إلى ما هو أبعد قلنا إنها تتعلّق بـ «روح» العربيّة أو «شخصيّتها»، وهو ما يميّزها فوق ما هو مشترك بين الساميّات. ولعلّ ما يسوّغ لنا الاقتراب من معرفة كُنْه هذا «الروح»، وهذه «الشخصيّة»، سِمات جرى البرهان عليها في الصفحات السابقة، فمنها:

(١) توليد الأدوات والأوزان الدالّة على معانٍ معيّنة، نحو: أداة التنكير (انظر الفقرة

---

(١) إن النصوص التي وصلتنا من العربيّة حديثة نسبيًّا إذا ما قيست بالنصوص التي وصلتنا من بعض أخواتها؛ غير أن هذا ليس، في ذاته، دليلاً على تأخّر العربيّة في النشأة قياساً على أخواتها، لأن هذه النصوص إنما تمثّل مرحلة متطوّرة من تاريخ العربيّة وليست نصوصاً للغةٍ في مرحلة النشأة أو التكوين فنجزمَ بأن العربيّة عندها بدأت أو بُعَيْدَها.

«أ» أعلاه)، وأفعل التفضيل (الفقرة «هـ»)، وصيغتَي التعجّب (الفقرة «و»)، والأوزان «افْعَلَّ» و«افْعالَّ» و«تَفاعَلَ» (الفقرة «ل»)، و

(٢) تخصيص صيغة مشتركة في الساميّات بدلالة جديدة، نحو: «مَفْعَل» و«مَفْعِل» والمصدر الصناعيّ (الفقرة «ط»)، و

(٣) تعميم الظاهرة على سبيل المقايسة، كما في تثنية الضمائر والصفات والأسماء المبهمة (الفقرة «د»)، وتصغير الأسماء المبهمة والظروف وصيغة التعجّب والعدد (الفقرة «ز»)، وتعميم البناء للمجهول (الفقرة «ك»)، وتأنيث بعض الأدوات (الفقرة «ر»)، و

(٤) توسيع الظاهرة القائمة في الأصل المشترك، كما في النوعين الصرفيّين للأسماء الموصولة (الفقرة «ح»)، ووجود عدّة مصادر للفعل الواحد (الفقرة «ط»)، واستخدام نونين للتوكيد (الفقرة «م»)، وتفريع الأداة عن الأداة (الفقرة «ق»)، و

(٥) الإيجاز، كما في التفرقة القياسيّة بين جمع القلّة وجمع الكثرة فتكون للصيغة دلالة الجمع مع صفة زائدة على مُطْلَق الجمع (الفقرة «ج»)، وأفعال المقاربة والإنشاء التي تتضمّن دلالتُها حدوثَ الفعل وصفةً زائدة على ذلك (الفقرة «ي»)، وأدوات العطف التي تحمل معنى زائداً على العطف فتكون دلالتها للعطف مع ترتيب أو مع تراخٍ (الفقرة «ش»)، و

(٦) استغلال المادّة «الخام» استغلالاً إلى الغاية القصوى، كما في القدرة على بناء نظام معقَّد ودقيق لدلالة الفعل الزمانيّة من «عُدّة» تقتصر على صيغتين فعليّتين فحسب، أي الماضي والمضارع (الفقرة «ي»)، وفي توسيع نظام الإعراب وتطبيقه على حالات لم تكن قائمة في الأصل المشترك (الفقرة «ف»).

الباب الثاني
نماذج الدراسة التطبيقيّة



الفصل الأوّل

الصوامت العربيّة
بين المحافظة والتطوّر[1]

تتنازع اللغةَ، كلَّ لغة، ظاهرتان مطّردتان ومتضادّتان، تنحو الأولى بها إلى المحافظة على سماتها التي استقرّت عليها إثر تكوّنها واستقلالها بذاتها، في حين تنزع الظاهرة الثانية إلى التطوّر والتغيير طلباً للسهولة أو مراعاةً للمقايسة في الغالب. وتتفاوت اللغاتُ في ميلها إلى المحافظة أو التطوّر، فضمن الأسرة اللغويّة الواحدة والمنحدرة من أصل واحد ـ مفترَضاً كان أم حقيقياً ـ قد تبعد إحدى الأخوات عن ذلك الأصل في أصواتها وصيغها وتراكيبها بُعداً يُفسد على الدارس لمحَ التشابه بين الأصل والفرع أو يعوقه عنه، بينما تحافظ لغة أخرى على معظم الخصائص المفترَضة أو الملموحة في ذلك الأصل.

وتدخل دراسةُ المحافظة والتطوّر في لغةٍ ما في إطار علم اللغة التاريخيّ، ويتحتّم أن تنحو منحًى مقارناً إذا ما تشوّفت للكشف عن العلاقة بين أصل وفرع، أو بين فرع وآخر من أسرة لغوية واحدة. وقد ألمح اللغويّون المحدَثون إلى أهمية عاملَي المحافظة والتطوّر في دراسة اللغة[2]، فأفاد من ملاحظاتهم هذه علماءُ اللغات الساميّة من جملة ما أفادوا من دراسات علم اللغة الحديث[3]، بعد أن كانت الدراسات الساميّة في عهد Nöldeke وBrockelmann و Wright مقتصرة، إلى حدٍّ كبير، على شرح النصوص وإبراز ملامح

---

(١) هذا الفصل نسخة معدَّلة عن دراسة نُشرت في مجلة الأبحاث، السنة ٣١، العدد الخاصّ باللغة والحضارة العربيّتين، ١٩٨٣، ص ٥ ـ ٢٤.

(٢) راجع، مثلاً، الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من Bolinger (١٩٧٥)، وقائمة المراجع التي تليهما.

(٣) عن قلّة التفات علماء الساميّات فيما مضى إلى علم اللغة الحديث، انظر: Ullendroff (١٩٦١) ص ٢٢ ـ ٢٣؛ وانظر رأياً في تقصير علماء الساميّات في هذا المجال في Sawyer (١٩٦٧) ص ٣٨ ـ ٤٠.

الشبه والاختلاف بين اللغات الساميّة المختلفة دون الوقوف على القواعد العامّة أو الالتفات إلى إمكان تطبيقها على مجموعات لغويّة أخرى. غير أن من الإنصاف القول إن علماء اللغات الساميّة، بافتراضهم رجوعَ هذه اللغات إلى لغة واحدة في الأصل، كانوا قد خَطَوا خطوةً هامّةً نحو إدراك التفاوت بينها فيما أصابها من تطوّر بعد مرحلة الأصل الواحد. واللغة الموسومة بالساميّة الأمّ Proto-Semitic هي مجرّد أداة يساعدنا افتراضُها على تفسير الظواهر اللغويّة القائمة في اللغات المتفرّعة عنها إذ تمثّل أقدم مرحلة يمكن تصوّرها بمقارنة ما يُعرف من فروعها[١]. وهذا الأصل، وإن يكن مفترضاً، لا يبعد عن أن يكون حقيقياً أو قريباً من ذلك، لأنّ متانة العلاقات الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة بين اللغات الساميّة المختلفة تحتّم رجوع هذه اللغات إلى أصل واحد لا يضيرنا عدم وقوعنا على نقوش مكتوبة به طالما أننا نستطيع تخمينه من خلال قواعد واضحة للتقابل والاختلاف بين فروعه المعروفة. وسنحاول في هذا البحث تطبيق المناهج المقارنة لعلم اللغات الساميّة بصورته الحديثة للكشف عن عنصرَي المحافظة والتطوّر في اللغة العربيّة قياساً على هذا الأصل الساميّ وعلى سائر اللغات الساميّة كذلك.

ويمكن دراسة هذا الموضوع من وجهتين اثنتين، إحداهما تاريخيّة والأخرى لغويّة. والحقّ أن تناوله من الزاوية اللغويّة أجدى من تناوله من الزاوية التاريخيّة نظراً للاختلاف الواضح بين المنهجين: فبينما يرتكز النظر اللغويّ إلى مجموعة من الحقائق اللغويّة المعروفة من خلال الكتابات التي وصلتنا أو النطق المعاصر للّغات الساميّة الحيّة وصولاً إلى استنباط أصل مشترك يُقال إن هذه اللغة حافظت عليه في حينَ غيّرته الأخرى، ينطلق البحث التاريخيّ من أساسٍ أقلَّ صلابة وهو رصدُ تحرّكات القبائل الساميّة ـ وهي نادراً ما تكون ثابتة الحدوث أو متّفقاً على زمنها وأهميّتها ـ وتحوُّلها من البداوة إلى الحضارة أو عكس ذلك[٢]، إلى جانب النظر فيما سُمّي بالشخصيّة المميِّزة للشعوب الساميّة، وبها يَعْنون الطباع البدويّة، على غموض هذه العبارة[٣]. وليس، بعد

(١) انظر: «المقايسة في صيغ الضمائر العربيّة والساميّة» لرمزي بعلبكي، ص ٢٥.

(٢) تحوُّل القبائل من الحضارة إلى البداوة أمر نادر، ولكنّه شِبه مقرَّر في تاريخ شبه الجزيرة العربيّة بين القرنين الثاني والسادس للميلاد؛ انظر: Caskel (١٩٥٣) ص ٢٨ ـ ٣٦.

(٣) انظر: Moscati (١٩٥٩) ص ٣١ وما بعدها.

ذلك، بمستغرب أن تتضارب النظريّات المتعلّقة بالموطن الأصليّ للساميّين وأن تبقى في إطار التخييل والإغراب مقصّرةً عن الترجيح المقبول بَلْهَ اليقين. وعلاوةً على النظريّات القديمة التي تتّخذ البحث التاريخيّ أساساً لها(١)، حاول بعض العلماء في العقود الأخيرة النظر مجدّداً في المسألة من خلال المعلومات التاريخيّة التي استجدّت في مطلع هذا القرن. ولعلّ من أهم هذه المحاولات تلك التي قام بها Moscati والتي ذهب فيها إلى أن شبه الجزيرة العربيّة هو المصدر الذي كانت منه الهجرات الساميّة وإلى أنّ العناصر التي تميّز الإنسانَ الساميّ عن غيره إنما هي العناصر البدويّة التي نعرفها عن العرب، حتى لَيصحُّ القول إن العرب احتفظوا بهذه العناصر أكثر من سائر الساميّين لأنهم كانوا في بيئة محميّة sheltered area(٢). ويبدو أن هذه المقولة لا يمكن أن تبلغ حدّ الإقناع إلاّ بعد أن تُشفع بالدليل اللغويّ، وهو ما نحاول تلمّسه هنا من خلال الدراسة الصوتيّة والصرفيّة.

لقد أدرك لغويّو القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين أن العربيّة، رغم حداثة المادّة التي وصلتنا منها قياساً على سائر أخواتها، أكثر اللغات الساميّة احتفاظاً بالخصائص التي نسبوها إلى اللغة الساميّة الأمّ(٣). وكان في هذا الإدراك خاتمة لأوهام العلماء في القرون الوسطى إذ كانوا يرون أن العبريّة أصل للّغات الأخرى التي تشبهها كالعربيّة والآراميّة والحبشيّة، وأن ما يخالف العبريّة في تلك اللغات ناتج عن التحريف(٤). ومصدر هذه الأوهام، كما لا يخفى، إجلالهم للعهد القديم واعتبارهم آدمَ أوّل من تكلّم العبريّة. غير أنه في فترة لاحقة، وبعد اكتشاف النقوش الأوجاريتيّة، حاول بعضهم نزع صفة المحافظة عن العربيّة بحجّة أن النقوش الأوجاريتيّة المكتشَفة حديثاً تحتفظ هي أيضاً بخصائص قديمة جداً(٥)، وبخاصة في الأصوات. والصواب أن الأوجاريتيّة، وإن كان نظامها الصوتيّ يتّسم، كالنظام الصوتيّ في العربيّة، بالمحافظة

---

(١) لعلّ أحسن مرجع قديم يعرض لهذه النظريّات القديمة هو: Wright (١٩٦٦ مصوّراً عن طبعة ١٨٩٠) ص ١ ـ ٩.

(٢) انظر: Moscati (١٩٥٩) ص ٣٣ وما بعدها، وأيضاً ص ١٠٥.

(٣) انظر: Wright (١٩٦٦) ص ٢٧؛ وقارن O'Leary (١٩٦٩) ص ١٧ ـ ١٨، وGray (١٩٧١) ص xii.

(٤) انظر: Ullendorff (١٩٦١) ص ١٥.

(٥) انظر: Barton (١٩٣٤) ص ٢٨، وMoscati (١٩٦٩) ص ١٦.

على الأصل الساميّ[١]، لهجة شماليّة غربيّة يمكن القول إنها كنعانيّة في الغالب[٢]، فهي بذلك أقلّ ميلاً للمحافظة على الأصل من العربيّة، وخاصّة في نظامها الفعليّ والصرفيّ. ثمّ إنّ سمة المحافظة، إن ثبتت للأوجاريتيّة، لا تتنافى أصلاً مع إثبات تلك السمة للعربيّة، بل تقوّيها لأنها تشير إلى صواب الأصل الساميّ المفترض. وينبغي التنبيه هنا إلى أنه لا ينبغي النظر إلى مسألة المحافظة والتطوّر على أنها مسألة قوميّة، ففي ذلك تجنٍّ على البحث العلميّ. فنحن إذا أثبتنا بالبحث العلمي المتجرّد أن العربية أكثر الساميّات احتفاظاً بأصولها، يجب ألاّ نغفل عن جانب التطوّر الذي لازمها كأيّة لغة حيّة[٣]، وكلا الأمرين ينبغي أن يشكّل عندنا حقيقة لغويّة بحتة نترك للمؤرّخين أمر تقويمها.

وفي بحثنا هذا سنعالج الأصوات، وبالتحديد الصوامت consonants، وسننظر فيها في شقّين، أوّلهما ما تظهر فيه نزعة العربيّة إلى المحافظة على الصوامت الساميّة الأصليّة، والثاني ما يظهر فيه تطويرها للصوامت الأصليّة خلافاً للأصل.

ترتكز دراسة الصوامت في اللغات الساميّة إلى الكتابة في معظم الأحوال، وتستأنس كذلك باللهجات الحيّة أحياناً. ولهذا يجب التنبّه إلى أن نتائج الدراسة الصوتيّة مرتبطة بصحّة تمثّلنا للوضع الأصليّ لهذه اللغات، وهو في بعض الصوامت غير الشائعة تقريبيّ إلى حدٍّ ما كما سنرى. غير أن هذا الأمر لا يعوق الدراسة الصوتيّة إلى درجة كبيرة لأن معظم الصوامت الساميّة مشترك بين جميع الأخوات ولا يشكّل لذلك صعوبة خاصة. ويمكن تقسيم الصوامت لغرض المقارنة بين اللغات الساميّة في المحافظة

---

(١) وعلى أيّة حال هناك نقوش أوجاريتيّة قليلة تتّجه كتابتها، على خلاف العادة، من اليمين إلى اليسار، وتُظهر تحوّلات صوتيّة كتلك التي نجدها في العبريّة والفينيقيّة، الأمر الذي يخالف النزعة المحافظة في سائر النقوش؛ انظر: Gordon (١٩٦٥) ص ١٦، وقارن ص ١٤٦.

(٢) Gordon (١٩٦٥) ص ١٤٤ ـ ١٤٨. ولكن، لمعرفة الخلاف بين الأوجاريتيّة واللغات الكنعانيّة، انظر: Goetze (١٩٤١) ص ١٢٧ ـ ١٣٨، وإن كنّا لا نشاطر هذا المؤلّف استنتاجه أن الأوجاريتيّة لغة غير كنعانيّة.

(٣) انظر: رأي Versteegh (١٩٩٧) ص ١٩ ـ ٢٠ في احتفاظ العربيّة بالأصل الساميّ في بعض المسائل وتطوّرها بعيداً عن ذاك الأصل في مسائل أخرى؛ وهذا أقرب ما يكون إلى رأينا الذي ندافع عنه في هذا الكتاب. وقارن: Petráček (١٩٨١) ص ٦٢.

والتطوّر أربعة أقسام: ما احتفظ به جميع اللغات الساميّة من الأصل، وما لم تحتفظ به العربيّة ولا سائر أخواتها، وما احتفظت به العربيّة دون أخواتها، كلّها أو بعضها، وما احتفظ به بعض اللغات دون العربيّة.

والمشكلة تقع تحديداً في القسمين الثالث والرابع، ولذلك يحسن الانتهاء من القسمين الآخَرين أوّلاً: فالقسم الثاني ممكن عقلاً، ولكنّه غير معروف تطبيقاً، اللهمّ إلاّ ما قيل عن وجود صوت في الساميّة الأمّ يمكن وصفه بأنه النظير المطبق لـ *ṯ*/ أي /*ṯ̣*/[١]. ونستبعد صحة هذا القول لأنه لا ينطلق من أيّة لغة ساميّة معروفة، ولأنه يقوم على افتراض أن الظاء العربيّة الشماليّة والعربيّة الجنوبيّة في الأصل مهموسة لا مجهورة. أما القسم الأول، أي الصوامت التي احتفظت بها جميع اللغات الساميّة المنحدرة من الساميّة الأمّ، فيشمل العددَ الأكبَر من الصوامت الساميّة، وليس ما يدلّ على أن نطقها يختلف بين لغة وأخرى. وهذه الصوامت هي التالية[٢]:

b, m, t, d, ṭ, n, l, r, z, ṣ, k, q, ḥ, ʿ, h, ʾ

أما الصوامت التي احتفظت بها العربيّة في حين غيّرها سائر أخواتها أو بعضها، فيمكن دراستها على النحو التالي:

١ ـ الصامتان *ṯ* و *ḏ*، أي الثاء والذال: يظهر هذان الصامتان في اللغات الساميّة على النحو التالي:

العربيّة	العربيّة الجنوبيّة	الحبشيّة	الآراميّة	السريانيّة	العبريّة	الأوجاريتيّة	الأكديّة
ṯ	*ṯ*	*s*	*š*	*t*	*š*	*t*	*š*
ḏ	*ḏ*	*z*	*z*	*d*	*z*	*d/ḏ*	*z*

(١) انظر: Moscati (١٩٦٩) ص ٢٧. وانظر أيضاً: Johnstone (١٩٧٧) ص xii حيث يذكر هذا الصوت في وصفه نظام الصوامت في اللهجة الحرسوسيّة، وهي من اللهجات العربيّة الجنوبيّة الحديثة، وموطنها ظَفار.

(٢) يُذكر أن الصوامت *ḥ* و*ʿ* و*h* تتمثّل جميعها في الأكديّة بالرمز المستعمل للصامت *ʾ*. ولكنّنا، رغم ذلك، نعتقد أن هذه الصوامت الثلاثة كانت موجودة في الأكديّة ـ على الأقلّ في مرحلتي الأكديّة القديمة والبابليّة القديمة ـ لأن رمز *ḫ* كان يُستعمل أحياناً لتمثيلها، ولأن الكتابة السومريّة التي اقتبستها الأكديّة كانت عاجزة عن كتابة الصوامت الثلاثة هذه، وهذا يفسّر استخدام الرمز *ʾ* لكتابتها. أما تبادل العين والهمزة في بعض اللهجات العربيّة (قارن: «أنّ» و«عنّ» مثلاً، في الصاحبيّ لابن فارس، ص ٥٣) فظاهرة محدودة ومحلّيّة في الغالب.

يتبيّن بالمقارنة أن هذين الصامتين في الساميّة الأمّ كانا على الصورة التي تظهر في العربيّة الشماليّة والجنوبيّة وذلك لعدّة قرائن:

أ) أن التسهيل ـ وهو ما تنحو نحوه اللغات في معظم الأحيان ـ يفسّر تحوّل الصوت الذي يخرج ممّا بين الأسنان إلى مخرج آخر، سواءٌ أكان أَسَليًّا (نحو *s* و *z*) أم نِطْعيًّا (نحو *t* و *d*) أم شَجْريًّا (نحو *š*)، في حين لا نستطيع تقديم تعليل مستساغ إذا ما افترضنا أن العكس هو الحاصل، أي أنّ المخرج انتقل من الأَسَل أو النِّطْع إلى ما بين الأسنان وذلك في ثلاث لغات دفعة واحدة، هي العربيّة الشماليّة والجنوبيّة والأوجاريتيّة.

ب) أن عدم ظهور الصوتين في الآراميّة والأكديّة ليس يعني أن هاتين اللغتين لم تحتفظا بهما، بل أن نظامهما الكتابيّ لم يكن يستطيع التعبير عن أيّ منهما برمز خاصّ. فالكتابة الآراميّة كتابة ساميّة شماليّة متفرّعة في الأصل عن الفينيقيّة، وهذه من اثنين وعشرين حرفاً ليس بينها هذان الصامتان. ولم يضف الآراميّون رمزين كتابيّين جديدين للتعبير عن هذين الصامتين، بل فضّلوا أن يستعملوا من الرموز الموجودة ما يقاربهما، فكان رمز الصامت *š* بديلاً عن *ṯ*، ورمز الصامت *z* بديلاً عن *ḏ*[(١)]. ويقوّي هذا أنّه مع التطوّر الصوتيّ للآراميّة انقلب *ṯ* إلى *t*، و*ḏ* إلى *d* فكُتبا *t* و *d* تباعاً، ولا يعقل أن يكون *š* مرحلة تاريخيّة متوسّطة بين *ṯ* و *t*، أو أن يكون *z* مرحلة متوسّطة بين *ḏ* و *d*، إذ ليس هناك من سابقة لتحوّل *š* إلى *t* أو *z* إلى *d*. فالمسألة في الآراميّة إذاً كتابيّة بحتة، ونستطيع لذلك أن نستنتج أنه كان في الآراميّة صوتان صفتهما أنهما غير مطبقين ومخرجهما ممّا بين الأسنان. أما الأكديّة فحالها شبيهة بحال الآراميّة، إذ إنها استعملت كتابة غير مُعَدّة لها، بل إن الأكديّة حظّها من ذلك أقلّ من حظّ الآراميّة لأنه في حين أخذت الآراميّة نظاماً كتابياً للغةٍ ساميّة مشابهة لها، أخذت الأكديّة النظام السومريّ المقطعيّ غير الساميّ، فكانت الهوّة بين الأصل والفرع أكبر مما في الآراميّة. وعلى أية حال، ورغم أن الصامتين *ṯ* و *ḏ* لا يظهران في الأكديّة منذ أقدم عصورها المعروفة، فإن من الراجح أنها كانت تحتفظ بهما في عهد أبعد، وذلك أن هناك بقايا كتابيّة تشير إلى

---

(١) للمراجعة في هذا الموضوع، انظر: Gibson (١٩٧٥) ص xix.

استخدام رمز خاصّ (يُعرف بـ $\check{s}_4$) للأصوات التي أصلها ḏ وآخر (يعرف بـ $\check{s}_3$) للأصوات التي أصلها ṯ[١].

ج) أن اللغات التي فيها هذان الصامتان تحتفظ أيضاً بالصوامت التي تقابلهما في اللغات الأخرى. ففي النظام الصوتيّ للعربيّة يوجد الصامت ṯ وكذلك s وš وt، وهي مقابلات هذا الصامت في اللغات الأخرى، بينما لا يوجد هو نفسه في تلك اللغات. فلو أن ṯ في العربيّة متطوّر عن أحد هذه الأصوات ـ š مثلاً ـ لما كان من مسوّغ لبقاء š في العربيّة. والأمر نفسه يصحّ على ḏ كما لا يخفى.

د) أنّ مقارنة الترتيب الأبجديّ في الفينيقيّة[٢] والأوجاريتيّة تُشعر بأن الأصل في اللغات الساميّة الشماليّة ـ أي الفينيقيّة والآراميّة والعبريّة ـ هو وجود الصامتين ṯ و ḏ، وهذا يعني أن عدم وجودهما في بعض هذه اللغات لا يعكس الأصل بل هو تغيّر طارىء، وأن وجودهما في الأوجاريتيّة فيه محافظة على الأصل. وإثبات هذا يقتضي شرحاً طويلاً تفصيله في غير هذا الموضع[٣]، وخلاصة القول فيه أن سقوط هذين الحرفين ـ وأحرف أخرى كذلك ـ من الترتيب الفينيقيّ أمر يسوّغه التطوّر الصوتيّ للفينيقيّة، في حين لا يمكن في أيّة حال القولُ بأن هذين الحرفين أُقحما في الترتيب الأوجاريتيّ لأن موقع كلّ منهما ليس في آخر الترتيب ـ خلافاً للأحرف المزيدة على الترتيب والتي أُقحمت في ذيله ـ فالصامت ḏ (ويرمز إليه علماء الساميّات في الأوجاريتيّة أحياناً بـ ž) يقع بين m و n، كما يقع ṯ بين ğ و t.

يتبيّن إذاً من هذه القرائن أن الساميّة الأمّ كانت تحتوي على الصامتين ṯ و ḏ، وأن العربيّة حافظت عليهما في فرعيها الشماليّ والجنوبيّ. أما اللغات الأخرى فقد غيّرتهما بشكل من الأشكال: فقد كان التغيير تامًّا في الحبشيّة[٤] والعبريّة؛ أما الآراميّة فظاهر

---

(١) انظر: Gelb (١٩٦١) ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٢) وهو الترتيب نفسه في العبريّة والآراميّة والسريانيّة، ولكننا نذكر الفينيقيّة تخصيصاً لأنها الأصل الذي استقت منه الكتاباتُ الساميّة المذكورة.

(٣) انظر كتابنا: الكتابة العربيّة والساميّة، ص ٢٩٠ ـ ٢٩٨، وقارن ص ٩٣ فيه.

(٤) من الواضح أن عدم ظهور هذين الصامتين في الحبشيّة لا يرجع إلى نقص في عُدّتها الكتابية، وذلك أن الأحباش استعاروا الكتابة العربيّة الجنوبيّة، وقد كانت تحتوي على هذين الصامتين، أي أن =

الأمر غير حقيقته كما بيّنّا، ولم يتغيّر الصامتان إلاّ في مرحلة السريانيّة؛ وأما الأكديّة فقد كانت تحتفظ بهما ولم يبقَ منهما إلاّ اختلافات كتابيّة طفيفة. وحتى الأوجاريتيّة لم تبلغ مبلغ العربيّة في الحفاظ على الأصل، إذ إنها رغم احتفاظها بالصامت *ṯ*، لم تحتفظ بـ *ḏ* احتفاظاً كليًّا لأنها كثيراً ما كانت تحوّله إلى *d* كما يظهر من الكتابة[١].

٢ ـ الصامتان *ẓ* و *ḍ* (أي الظاء والضاد):

العربيّة	العربيّة الجنوبيّة	الحبشيّة	الآراميّة	السريانيّة	العبريّة	الأوجاريتيّة	الأكديّة
ẓ	*ẓ*	*ṣ*	*ṭ/ṣ*	*ṭ*	*ṣ*	*ġ/ẓ*	*ṣ*
ḍ	*ḍ*	*ṣ/ḍ*	*'/q*	ʻ	*ṣ*	*ṣ*	*ṣ*

الصامت الأوّل يشبه تطوّرُه في اللغات الساميّة تطوّرَ الصامتين السابقين وذلك يرجع فيما نرى إلى تماثل المُخرج، فجميع هذه تُلفظ ممّا بين الأسنان. ونستطيع لذلك، واستناداً إلى بعض الحجج المذكورة سابقاً مع ذينك الصامتين، أن نستنتج أنّ هذا الصامت كان موجوداً في الساميّة الأمّ. ويبدو أنّ العربيّة، بفرعيها الشماليّ والجنوبيّ، حافظت على هذا الصامت دون سائر أخواتها التي غيّرته في جميع أمثلته أو بعضها، كما تبيّن الملاحظات التالية:

أ) الحبشيّة حوّلت مخرج هذا الصامت إلى أَسَليّ ـ كما فعلت بـ *ṯ* و *ḏ* ـ مع الإبقاء على صفة الإطباق فيه. ولو أن هذا الصوت كان موجوداً في الحبشيّة لاحتفظت ـ في أغلب الظنّ ـ برمزه الكتابيّ الموجود في القلم العربيّ الجنوبيّ أي المُسْنَد (ሸ). ومثل الحبشيّة في تغيير هذا الصامت العبريّة والأكديّة، وليس من دليل في أيّ منهما على أن غيابه ناتج عن قصور كتابيّ، الأمر الذي يقوّي تفسيرنا لغيابه فيهما بأنه يرجع إلى تطوّر صوتيّ يجنح نحو التسهيل.

ب) الرمز الآراميّ لهذا الصامت هو *ṣ* في المراحل المتقدّمة؛ غير أن تحوّله إلى *ṭ* في المراحل الآراميّة المتأخّرة، أي في منتصف الألف الأوّل قبل الميلاد، وفي السريانيّة من بعدها، يشير إلى أن الرمز *ṣ* لم يكن إلاّ محاولة تقريبيّة للتعبير عن *ẓ* إذ لا يمكننا أن

= الأحباش كان بإمكانهم استخدامهما لو أن لغتهم كانت تحتاج إلى ذلك.

(١) انظر: Gordon (١٩٦٥) ص ٢٦ ـ ٢٧.

نفترض انتقال *ẓ* إلى *ṣ* ثم إلى *ṭ* على هذا الترتيب. وإذا صحّ فإنه يدعم ما نذهب إليه من أن الصوت *ẓ* بمخرجه الذي من بين الأسنان إنما هو صوت ساميّ أصليّ وليس تطوّراً فرعيًّا في العربية.

ج) الأوجاريتيّة تحتفظ بهذا الصامت كما يدلّ نظامها الكتابيّ، وهذا يُظهر أصالة الصامت *ẓ* في الساميّة الأمّ وفي العربيّة تحديداً. غير أن الأوجاريتيّة كانت أقلّ محافظةً على استقرار هذا الصامت لأنها كانت تحوّله ـ في عدد قليل من الأمثلة التي لا يمكن أن تستنتج منها قاعدة مطّردة للظروف الصوتيّة التي ترافق هذا التحوّل أو تمليه ـ إلى الصوت *ġ* (غين) كما في *nġr* و *ġm'* مقابل *naẓara* و *ẓami'a* في العربيّة. وهذا التطوّر يمكن تفسيره بالنظر إلى أمرين اثنين سنأتي على ذكرهما لاحقاً، فأوّلهما نطق الصوت *ḍ* في الآراميّة، وثانيهما طبيعة النطق الأصليّ للأحرف المطبقة في الساميّة الأمّ.

أما نطق *ẓ* في العربيّة فلا يمكن أن يُعزل عن نطق الصامت *ḍ*، ولذلك يحسن التوقّف عند هذا الصامت لنرى إن كان ساميًّا أصليًّا. إن الحجّة الأكثر أهميّة في هذا الشأن هي أن الأصوات الساميّة التي تقابل هذا الصوت في العربيّة الشماليّة والجنوبيّة ـ أي *ṣ* و *q* و ' ـ جميعها موجود في العربيّة علاوةً على *ḍ* نفسه، في حين أن اللغات الأخرى[1] تحتوي على جميع هذه الأصوات دون *ḍ*، وهذا يعني أن هذا الصوت قد أُدمج في هذه اللغات بغيره، وأنه في العربيّة أصيل وغير منقلب عن غيره. وفي حين تشترك الحبشيّة والعبريّة والأوجاريتيّة والأكديّة ـ وهي متوزّعة جغرافيًّا في الجنوب والشمال الغربيّ والشمال الشرقيّ ـ في إحلال الصوت *ṣ* محل *ḍ*، نرى الآراميّة تنفرد عن أخواتها، فترمز إليه كتابيًّا، في مرحلة الآراميّة القديمة، بالرمز المستخدم للصامت *q*، ثم برمز الصامت ' في مرحلة الآراميّة المتأخّرة. مثال ذلك أن *'arḍ* العربيّة تصبح *'arqā* في الآراميّة و *'ar'ā* في السريانيّة، وأن *ḍurra* العربيّة تصبح *'arreṯā* في السريانيّة[2]. وفي هذه الحال لا يمكن أن نفترض إلاّ أحد أمرين: فإما أن يكون *q* محاولة تقريبيّة لكتابة *ḍ*

(١) بما فيها الحبشيّة لأن *ḍ* فيها لا يظهر إلاّ في أقدم النقوش المعروفة، ويحلّ محلّه *ṣ* بعد ذلك.

(٢) في العربيّة أزواج من الأفعال التي بين كلّ زوج منها علاقة معنويّة مع أن في أحد الفعلين ضاداً وفي الآخر قاف (نحو: ضَبَثَ» و«قَبَثَ»، وكلاهما بمعنى «قَبَضَ»)، أو أن في أحدهما ضاداً وفي الآخر عين (نحو: «ضَجَّ» و«عَجَّ»).

(كما أن ṣ محاولة تقريبيّة لكتابة ẓ، وأن z محاولة تقريبيّة لكتابة ḏ، الخ) أو أنّ q يمثّل صوتاً متطوّراً عن ḍ. والاحتمال الأول مستبعد لأنه لو صحّ للزم عنه تحوّل ḍ إلى ʿ مباشرة، وفي هذا من الصعوبة ما لا يخفى. أمّا الاحتمال الثاني فأقرب إلى الصواب لأنه يمهّد لانتقال ḍ إلى ʿ بتوسّط صوت آخر نرجّح أنه ġ وليس q. فرغم صفة الاستعلاء المشتركة بين ḍ و q (وهي طبعاً صفة ġ أيضاً)، نرى أن ġ أحق بأن تكون هي تلك المرحلة المتوسّطة بين ḍ و ʿ لأسباب ثلاثة:

أ) أن الآراميّة نفسها تغيّر الصامت ġ الأصليّ (أي غير المنقلب عن ḍ) إلى ʿ(١)، فلفظ الفعل العربيّ ġamara يقابله في الآراميّة ʿmar بمعنى واحد، و ġalaba يقابله ʿlab، وهكذا.

ب) أن ġ هو الصوت الذي ينقلب إليه ẓ في الأوجاريتيّة كما مرّ، وهذا يعزّز كون الصوت الآراميّ المذكور ġ للشبه الكبير بين ẓ و ḍ في اللغات الساميّة.

ج) أن الكتابة الفينيقيّة لم يكن فيها رمز خاص بالصامت ġ، فليس مستغرباً أن يلجأ الآراميّون إلى رمز للفظٍ شبيه به للتعبير عنه. ويُذكر أن الصوتين ġ و q يتبادلان في لغات ولهجات ساميّة، فالكلمة الحبشيّة baql تقابل في العربيّة baġl(٢)، كما أن القاف العربيّة تنقلب غيناً في بعض اللهجات المعاصرة كالسودانيّة. وإلى هذا، يظهر الصوت g - وهو شديد القرب من ġ - في بعض الكلمات السريانيّة في المواضع التي يقع فيها ḍ في مقابلاتها العربيّة، نحو ghak مقابل ḍaḥika.

ويثير البحثُ في انتقال ḍ في الساميّة الأمّ إلى ġ في الآراميّة مشكلة جديدة هي كيفيّة النطق الأصليّ للأصوات المطبقة في العربيّة واللغات الساميّة الأخرى. وهنا تبرز أهمية المقارنات الساميّة في إطار علم اللغة الحديث في الكشف عن جوانب غير مفهومة في العربيّة حتى عهد قريب. والمسألة يمكن تحديدها هنا كالتالي: يتّسم نطق الأصوات المطبقة في العربيّة بالاستعلاء velarization، بينما يتّسم نطق هذه الأصوات في الحبشيّة بإلحاق الهمز بها glottalization(٣)، فأيّ النطقين كان قائماً في الساميّة الأمّ، وأيّ

---

(١) انظر: الكتابة العربيّة والساميّة، ص ٢٩٥.

(٢) قارن: Ullendorff (١٩٥٥) ص ٦٥.

(٣) أي أن نطق ṭ هو ʼṭ، ونطق ṣ هو ʼṣ، وهكذا.

اللغتين أكثر من صاحبتها محافظةً على هذا الأصل؟ إن هذه المسألة شديدة التعقيد لأن الدلائل غير حاسمة ولا تسعف على الجزم بجواب. غير أن معظم الدارسين[1] يذهب إلى أن النطق الأصليّ للأصوات المطبقة هو النطق الحبشيّ لا النطق العربيّ. ويمكن أن نلخّص حجّة هؤلاء، قبل مناقشتها، في النقاط التالية:

أ) أن إلحاق الهمز ببعض الصوامت أمر معروف في لغات غير ساميّة، كاللغات الكوشيّة Cushitic، في حين أن استعلاء الأصوات المطبقة ليس معروفاً إلاّ في العربيّة.

ب) أن الصوامت المطبقة في العربيّة تؤثّر في الصوائت التي تليها إن كانت من صنف الفتحة في حين أنها في اللغات الأخرى، ومنها الحبشيّة بالذات، غير ذات أثر في هذه الصوائت، فهذا الشبه بين الحبشيّة وبين أخواتها الساميّات باستثناء العربيّة يؤكّد أن التغيير حصل في العربيّة لا في الحبشيّة.

ج) أن *q* يتحوّل إلى ʼ في بعض اللهجات العربيّة، وهذا التحوّل لا يفسّره إلاّ القول بأن هذا الصوت، كالأصوات المطبقة، كان نطقه متبوعاً بالهمز (أي *q'*).

وقد تبدو هذه النقاط، مجتمعةً، على شيء من القوّة؛ غير أن أياً منها لا يقع في الحقيقة موضع القبول التامّ عندنا. فالحجّتان الأوليان ساقطتان تماماً، والثالثة تمثّل جزءاً من الحقيقة فحسب. ونردّ على هذه الحجج باتّباع الترتيب عينه:

أ) هذه الحجّة تؤدّي إلى ضدّ ما يرغب فيه أصحابها، فوجود نظير للنطق الحبشيّ في اللغات الكوشيّة ـ وهي ذات أثر كبير في الحبشيّة[2] ـ إنما يقوم دليلاً على أن هذا النطق ليس ساميًّا بل دخيلٌ على لغة ساميّة هي الحبشيّة.

ب) الحجّة الثانية ـ إن افترضنا أصلاً أنها صحيحة ـ تعني أن الحبشيّة وأخواتها الساميّات (باستثناء العربية) تختلف عن العربيّة من حيث عدم التأثير في الصوائت التي تلي الصوامت المطبقة، ولا تعني أن اللغات الساميّة الأخرى تتفق والحبشيّة في نطق هذه

---

(١) من هؤلاء أعلام مثل Brockelmann، وBergsträsser، وCantineau، وMoscati؛ انظر الحجج والمصادر في: Bergsträsser (١٩٢٨) ص ٥، وCantineau (١٩٥١ ـ ١٩٥٢) ص ٧٩ ـ ٩٤ وخاصّة ص ٩٢، وUllendorff (١٩٥٥) ص ١٥١ ـ ١٥٦.

(٢) انظر: Leslau (١٩٤٥) ص ٥٩ ـ ٨٢ وخاصّة ص ٦٣.

الصوامت (كما أننا لا ندري إن كانت تتفّق والعربيّة في هذا الشأن، إذ لا دليل قاطعاً لدينا) كما لا تعني أن النطق الحبشيّ هو الأصليّ. ومن جهة ثانية فإننا لا نوافق أصلاً على أن الصوامت المطبقة لا تؤثّر في الصوائت التي تليها في هذه اللغات، ففي الأكديّة أمثلة على ذلك كتحوّل *a* إلى *e* بعد صوت مطبق نحو *ṣērum* وأصلها *ẓahrum*[1] (ظَهْر)، كما أن تحول *i* إلى *u* نحو *uṣṣum* وأصلها *iṣṣum*[2] (سهم) يُظهر تأثير الصوت المطبق في الصوائت التي تسبقه أيضاً. وإلى ذلك، نرى أن أصحاب هذه الحجّة يقعون في مغالطة الاحتجاج بالعدم، فهم يرون أن الأصوات المطبقة في العبريّة لا تُحدث تغيّراً في الصوائت التي تليها لأن الكتابة لا تعبّر عن مثل هذا التغيّر. ولكنّ هذا قائم على افتراض أن الكتابة العبريّة كان يجب أن تُظهر هذا الفرق، ومثل هذا الافتراض لا يجوز بحدّ ذاته؛ ثم إن العربيّة نفسها ـ وهي التي يدّعون أنها اللغة الساميّة الوحيدة التي تؤثّر صوامتُها المطبقة في صوائتها ـ لا تعبّر، في الغالب، عن هذا الفرق، فتكتب نحو «صالح» و«ضارب» بالألف لا بالواو.

ج) هذه أقوى حجج القائلين بأصالة النطق الحبشيّ لا العربيّ للصوامت المطبقة، لأنها الحجّة الوحيدة التي ترتكز إلى أساس صوتيّ ملموس. غير أن هناك اعتراضين جوهريّين يمكن أن نعترض بهما عليها: فأوّلهما أن ما في العربيّة من تحوّل *q* إلى ʼ ظاهرة لهجيّة فحسب لا نعرف لها في الفصحى مثيلاً[3]، الأمر الذي يقوّي كونها مُحْدَثة وربما بتأثير من لغات أخرى؛ والثاني أن ما يجوز في *q* لا يجوز في *ṣ* و *ẓ* و *ṭ* و *ḍ* وحتى في *ġ* و *ḫ* من أحرف الاستعلاء، في حين أنّ سقوط الصوت الذي يعقبه الهمز، وبقاء الهمز وحده، يشمل في الكوشيّة جميع الأصوات سواءٌ أكانت مطبقة أم غير مطبقة (مثلاً: *pʼ* تتحوّل إلى ʼ)[4]، وهذا الاختلاف يشير إلى وجوب الحذر في تشبيه الظاهرة العربيّة بالظاهرة الكوشيّة. وفوق الاعتراضين المذكورين لنا حجّة يقينيّة تحملنا على الاعتقاد أن

---

(١) انظر: von Soden (١٩٦٩) ص ١١ ـ ١٢.

(٢) انظر: Gelb (١٩٦١) ص ١٢٦.

(٣) أما الأمثلة الثلاثة التي يذكرها أبو الطيّب اللغويّ في كتاب الإبدال ٢/ ٥٦١ ـ ٥٦٢ فواضحة التمحّل، ويمكن أن تُعزى إلى المصادفة؛ وحتى لو صحّ أنها على الإبدال فإنها على الأرجح من لهجات مختلفة.

(٤) انظر: Cerulli (١٩٣٦) ص ٤٩ ـ ٥٠.

النطق العربيّ للصوامت المطبقة هو النطق الأصليّ في الساميّة الأمّ، فالأوجاريتيّة، كما مرّ[١]، قد تحوّل الصوت الساميّ الأصلي *ẓ* إلى *ǵ*، ولا مفرّ من القول إن هذا الصوت المطبق *ẓ* لم يكن ليتحوّل إلى *ǵ*، وهو صوت مستعلٍ، لو لم يكن نطق *ẓ* في الأوجاريتيّة كنطقه في العربيّة أي مستعلياً. بل إننا نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فنقول إنه مما يُثبت أصالة النطق العربيّ للأصوات المطبقة استعمال *q* في الآراميّة لكتابة *ḍ* كما مرّ[٢]؛ وسواءٌ أكان النطق الآراميّ *q* أم *ǵ* (ونرى أنه *ǵ* لأسباب مرّت) فإن هذا التحوّل لدليلٌ آخرُ على استعلاء حرف مطبق في لغة ساميّة أخرى. وإذا ما ضممنا الدليلين الأوجاريتيّ والآراميّ إلى الدليل العربيّ رجح عندنا أن الرأي السائد عند كثير من علماء اللغات الساميّة بأصالة النطق الحبشيّ لا النطق العربيّ في الإطباق ليس صحيحاً، وأن الصواب عكس ذلك تماماً.

وهناك مسألتان أخريان تتعلّقان بـ*ḍ* و *ẓ* يمكن النظر فيهما على ضوء الدراسة الصوتيّة المقارنة: الأولى عن كيفيّة نطقهما، والثانية عن إمكان وجودهما، كليهما، في اللغة العربية الأمّ.

أما كيفية نطقهما فأغلب الظن أنهما، على خلاف ما يذهب إليه بعض الدارسين[٣]، مجهوران، وهذا ما يُستفاد من وصف سيبويه لهما، وهو يفرّق بينهما في المُخرج. فالضاد مخرجها في عبارته من بين أوّل حافة اللسان وما يليه من الأضراس، والظاء مخرجها مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا[٤]. ويبدو أن الضاد العربيّة كانت جانبيّة أو منحرفة lateral شبيهة باللام إلى حدّ ما[٥]، وأوضح عبارةٍ من المصادر العربيّة

---

(١) راجع ص ١٧٥.

(٢) راجع ص ١٧٥ أيضاً.

(٣) انظر ما ذكرناه عن ذلك ص ١٧١. وانظر فقرة مهمّة عن *ẓ* وكونها مجهورة في Cantineau (١٩٦٠) ص ٤١، ومقالة إبراهيم أنيس: «معنى القول المأثور: لغة الضاد».

(٤) الكتاب ٢/ ٤٠٥.

(٥) ممّا يؤكّد العلاقة بين الضاد واللام في العربيّة أننا كثيراً ما نجد فيها فعلين اثنين متقاربين في الدلالة، وفي أحدهما الضادُ وفي الآخر اللامُ. مثال ذلك في فاء الفعل: «ضَفَّ» و«لَفَّ» ـ وكلاهما بمعنى «جَمَعَ» ـ و«ضَمَّ» و«لَمَّ»؛ وفي عينه: «فَضَخَ» و«فَلَخَ»، و«هَضَبَ» و«هَلَبَ» ـ بمعنى «بَلَّ»؛ وفي فائه: «رَكَضَ» و«رَكَلَ»، و«قايَضَ» و«قايَلَ»؛ وفي المكرَّر «تَخَلْخَلَ» و«تَخَضْخَضَ»، و«تَقَضْقَضَ» و«تَقَلْقَلَ». انظر: Corriente (١٩٧٨) ص ٥٠ ـ ٥٥.

عن ذلك قول سيبويه: «ومثل ذلك قول بعض العرب: الْطَجَعَ في اضْطَجَعَ، أَبدل اللامَ مكان الضاد كراهية التقاء المطبقين، فأَبدل مكانَها أقربَ الحروف منها في المخرج والانحراف»[1]. ومثل هذا في الوضوح قول ابن يعيش عن الضاد: «إن شئتَ تكلّفتها من الجانب الأيمن وإن شئتَ من الجانب الأيسر»[2]. وعلاوةً على الدليل الذي يقدّمه النحويّون العرب، يمكن الاستئناس باللهجات العربيّة الجنوبيّة المعاصرة، كلهجة الدثينة التي تُلفظ فيها الضاد لاماً مطبقة، نحو *tiitgaḷḷā* بدلاً من *tiitgaḍḍā*[3]. وهناك دليل ثالث على انحراف الضاد العربيّة وهو أن الأكديّة ترمز إليه بـ *ld* أو *lt* في الكتابة الصوتيّة transliteration للكلمات العربيّة نحو *Ruldā'u* أو *Rulṭā'u* أي *Ruḍā'* صنم بني ربيعة[4].

المسألة الثانية التي يُزيل غموضَها علمُ المقارنات اللغويّة الساميّة هي تزامن *ḍ* و *ẓ* في اللغة العربيّة الأمّ Proto-Arabic، أي وجودهما كليهما، معاً، في اللغة التي نفترض افتراضاً أن اللهجات العربيّة القديمة قد انحدرت منها. فقد ذهب بعض الباحثين[5] إلى أن هذين الصامتين لا يمكن أن يكونا قد وُجدا معاً في اللغة العربيّة الأمّ لأنه لا توجد لهجة معاصرة واحدة فيها كلا الصوتين. أما وجودهما في الفصحى فيرجع، في رأي هؤلاء، إلى أنّ اللغويين عندما جمعوا اللهجات سجّلوا كلا الصوتين من لهجات مختلفة بعضها فيه الضاد وبعضها الآخر فيه الظاء فنسبوا كلا الصوتين إلى الفصحى، وهي عند هؤلاء لم تكن لهجة محكيّة بل مجموعة لهجات. وفي هذا الرأي ما يدعو إلى الاستغراب حقاً إذ إنه يستتبع أن يكون جامعو اللغة قد اختاروا بعض الأفعال والأسماء، الخ، من لهجة واحدة فيها الضاد وبعضها الآخر من لهجة أخرى فيها الظاء، فأخذوا «ظَنّ» و«نَظَرَ» و«جَحَظَ» من اللهجة الأولى و«ضَرَبَ» و«غَضَّ» و«فَرَضَ» من الثانية، فعلى

(١) الكتاب ٢/ ٤٢٩، وقارن: ٢/ ٤١٧؛ وانظر أيضاً مقالة خليل يحيى نامي: «حرف الضاد وكثرة مخارجه في اللغة العربية»، ص ٦١ ـ ٦٢.

(٢) شرح المفصَّل ١٠/ ١٢٥.

(٣) انظر: de Landberg (١٩٠١) ص ٦٣٧.

(٤) انظر: Moscati (١٩٦٩) ص ٢٨.

(٥) انظر: Ferguson (١٩٥٩) ص ٦١٦ ـ ٦٣٠، وخاصّة ص ٦٣٠؛ وقارن: أبحاث في اللغة العربية لداود عبده، ص ٨٩ ـ ٩٦، وخاصة ص ٩٢ ـ ٩٤.

أيّ أساس كان ذلك غير الانتقاء المتعسّف، إلاّ أن نقول بأن الكلمات المذكورة من اللهجة الأولى لم تكن موجودة في الثانية، وبأن الكلمات المذكورة من الثانية لم تكن موجودة في الأولى! صحيح أن «فاضَ» و«فاظَ» بمعنى واحد وكذلك «التقريض» و«التقريظ»، وأمثلة أخرى جمعها بعضهم في مؤلّفات[1]، وهذا قد يكون من باب الخلاف اللهجيّ الذي رشح إلى الفصحى ـ ومثلُه كثير في الحروف الأخرى ـ ولكن أمثلة هذا قليلة جداً إذا ما قيست بسائر اللغة، فهل هناك «ضَرَبَ» و«ظَرَبَ»، و«غَضَّ» و«غَظَّ»، و«غَضِبَ» وغَظِبَ» الخ؟ ثم إن المقارنات الصوتيّة تكشف عن أمرين يدحضان هذه النظرية تماماً، وهما:

أ) أن بعض اللهجات المعاصرة، كما عند البدو وعند الدروز[2]، قد احتفظ فعلاً بكلا الصوتين، الأمر الذي يزعزع الأساس الذي تقوم عليه هذه النظريّة.

ب) أنه، لو سلّمنا جدلاً بأن وجود الصامتين معاً في الفصحى راجع إلى تخليط اللغويّين والرواة، فكيف لنا أن نفسّر وجودهما كليهما في العربيّة الجنوبيّة؟ وكذلك وجودهما في الآرامية على ما فسّرناه سابقاً؟ ثم إن المقارنات الساميّة تحتّم أن يكون *ḍ* و *ẓ* صوتين متعاصرين في الساميّة الأمّ وفي العربيّة، وإلاّ فلمَ يقابل *ḍ* في بعض هذه اللغات أصواتٌ غير التي تقابل *ẓ* فيها؟ إنّ الصورة المتكاملة التي تعطيها المقارنات الساميّة لهذين الصوتين تمنع أن يكونا صوتاً واحداً، وإن تشابها، فكيف يُستغرب أن يكونا في العربيّة صوتين مختلفين رغم جميع الدلائل التي تؤكّد ذلك؟

٣ ـ الصامتان ʿ و *ġ*، أي العين والغين:

العربيّة	العربيّة الجنوبيّة	الحبشيّة	الآراميّة	السريانيّة	العبريّة	الأوجاريتيّة	الأكديّة
ʿ	ʿ	ʿ	ʿ	ʿ	ʿ	ʿ	ʿ
ġ	*ġ*	ʿ	ʿ	ʿ	ʿ	*ġ*	ʿ

ليست المسألة في العين طبعاً، لأن هذا الصامت مشترك بين جميع اللغات الساميّة، إلاّ في الأكديّة التي تعبّر عنه كتابياً برمز ʾ، علماً بأن العين كانت موجودة فيها

(١) انظر الإحصاء الذي عمله رمضان عبد التوّاب لهذه المؤلّفات في مقالته «مشكلة الضاد العربية»، ص ٢٢٥ ـ ٢٣٦.

(٢) انظر: Brockelmann (١٩٠٨ ـ ١٩١٣) ١/١٣١.

في الأصل بدليل أنها كانت أحياناً تُكتب برمز الصامت h في محاولة لإظهار قربهما. ولا يخفى أن الكتابة السومريّة هي التي أَمْلَتْ عدم تمثيل العين في الأكديّة لأن الكتابة الأكديّة اقتدت بها. أما الغين فالسائد عند علماء الساميّات أنه صوت ساميّ أصليّ وأن وجوده في الساميّة الأمّ تحتّمه المقارنة، كما أنهم شبه مجمعين على أن العربيّة بفرعيها والأوجاريتيّة قد حافظت على الأصل الساميّ بينما غيّرت اللغاتُ الأخرى هذا الأصل فجعلت الغين عيناً. ونحن نرى صواب هذا الرأي، ولسنا نقف عنده إلاّ لتأييده، وذلك أن هناك رأياً مخالفاً أبداه ودافع عنه حوالي خمسين سنة العالم التشيكيّ Růžička. وخلاصة رأيه أن الغين لم تكن موجودة في أية لغة ساميّة ولا في الساميّة الأمّ، وأن وجودها في العربيّة وحدها ـ كما يدّعي ـ يرجع إلى أنها انقلبت فيها عن العين. ومنذ صدور مقالته الأولى عن هذا الموضوع عام ١٩٠٨[١] وحتى صدور مقالته الشهيرة والمطوّلة عام ١٩٥٤[٢]، كان هذا العالم يزداد تمسّكاً بنظريّته ـ على حساب الحقيقة، وخلافاً لما استجدّ في تلك الفترة من تقدّم في البحث اللغويّ المقارن، ومن ظهور النقوش الأوجاريتيّة وفيها الغين بلا أدنى ريب ـ حتى إنه في مقالته الأخيرة عام ١٩٥٤ يبدو مدافعاً عن نظريّته من خلال دفاعه العاطفيّ عن نفسه، متّهماً زملاءه الألمان والفرنسيّين والإنكليز بالعناد وبعدم تقدير جهده في إظهار الحقيقة. ورغم أن Růžička يختم مقالته بالقول إن العرب سيشعرون نحوه بالامتنان لأنه أثبت أن في لغتهم صوتاً لا يشاركهم فيه غيرهم من الناس، فالدراسة المقارنة التي نركن إليها لا تجيز لنا أن نسمّي العربيّة لغة الغين. ويحسن بنا أوّلاً تلخيص حجج Růžička قبل التصدّي لها وإظهار فسادها:

أ) أن هناك نزعة في اللغات الساميّة كلّها إلى إسقاط الأصوات الحنجريّة laryngal والحلقيّة pharyngal، أي ʼ و h و $ḥ$ و ʻ، بتحويلها إلى صفر $\varnothing$، وهذا جنوح إلى التسهيل، وعلى أساسه يمكن أن يفسَّر تحوّل ʻ إلى $ġ$ الذي يُلفظ من أدنى الحلق إلى الفم، لأن هذا التحوّل أيضاً مَرَدُّه إلى التسهيل لصعوبة نطق ʻ.

ب) أن جميع الكتابات الساميّة يخلو من رمز كتابيّ لـ $ġ$، أما وجود مثل هذا

(١) انظر: Růzička (١٩٠٨) ص ٢٩٣ ـ ٣٤٠.

(٢) انظر: Růžička (١٩٥٤) ص ١٧٦ ـ ٢٣٧.

الرمز في العربيّة الشماليّة والجنوبيّة ففرع وليس أصلاً بدليل أنه في العربيّة الشماليّة رمز «عين» مضافاً إليه النقطة الفوقيّة، وأنه في العربيّة الجنوبيّة 𐩶 وهو مأخوذ من رمز L ‏(g).

ج) أن الأوجاريتيّة، وإن كان في كتابتها رمزٌ ظنَّ العلماءُ أنه ǵ، لا يمكن أن يكون فيها مثل هذا الصوت، وأن ادّعاء وجود ǵ فيها أفدح الأخطاء الشائعة في علم اللغة! أما الرمز الكتابيّ الذي قيل إنه ǵ فهو يقابل في العربية إما الغين فعلاً (نحو ǵll بمعنى «غَلَّ» أي «دَخَلَ») وإما العين (نحو ǵnb أي «عِنَبٌ») وإما الحرف المطبق z كما مرّ؛ وهذا التذبذب يلغي احتمال كونه ǵ أي صوتاً قائماً بذاته كما في العربيّة.

أما ردُّنا على هذه الحجج فننسقه على الترتيب نفسه:

أ) النزعة إلى التسهيل بإسقاط الأصوات الحنجريّة والحلقيّة، إذا صحّت، لا يمكن أن تشير إلى تحوّل ʿ إلى ǵ بحجّة التسهيل، فالأمران مختلفان وقياسهما فيه فارق، وادّعاء حصول الثاني استناداً إلى حصول الأول أمر لا يمكن قبوله لا منهجاً ولا واقعاً. ومن جهة أخرى فإننا نرى أن كلام Růžička عن نزعة إلى إسقاط الأصوات الحنجريّة والحلقيّة ينطوي على مغالطتين: فهذا التحوّل الذي يبالغ فيه الباحث مَرَدُّه في كثير من الأحيان إلى قصور كتابيّ لا يمكن للكَتَبَة معه أن يميّزوا بين هذه الأصوات أو أن يكتبوها أصلاً، كما في الأكديّة. هذه واحدة، والثانية أن في العربيّة أمثلة لتقسية ʾ و ḥ إلى ʿ في بعض اللهجات، كما في «عَنَّ» < «أَنَّ»، وفي «عَتَّى» < «حَتَّى»، وهذه الظاهرة، وإن تكن محدودة ومحلّيّة[1]، تخالف تماماً اتّجاه النزعة المزعومة.

ب) القول بعدم وجود رمز أصليّ لـ ǵ في العربيّة الشماليّة والجنوبيّة فيه الكثير من المجازفة والتهوّر. فكون الغين العربيّة تُكتب بوضع نقطة فوق العين ليس يعني بتاتاً أن الغين صوت تفرّع عن العين، بل ما يعنيه هو أن العرب شعروا بضرورة كتابة الغين التي لم يكن لها رمز خاصّ في الكتابة النبطيّة التي أخذوا عنها، فرأوا ألاّ يستحدثوا رمزاً جديداً تمامَ الجِدّة لذلك، بل فضّلوا اعتماد رمز العين أصلاً لها لما بين الصوتين من قرابة. وكذا فعلوا في جميع الروادف الأخرى، أي الثاء والخاء والذال والضاد والظاء

(١) راجع الهامش ٢ ص ١٧١.

التي أدخلوا فيها الإعجام أو عدّلوه عن أصله في التاء والحاء والدال والصاد والطاء[١].
فما بالنا إذاً لا ندّعي أن صوت الثاء العربيّة تفرّع عن صوت التاء أو أن صوت الذال تفرّع عن الدال، الخ، أو ندّعي أن هذه الروادف لم تكن موجودة في الساميّة الأمّ؟ وهناك دليل آخر على فساد حجّة Růžička المتعلّقة بالكتابة، وهو أن رمز *ġ* في العربيّة الجنوبيّة رمز قائم بذاته ومن التعسّف الواضح ادّعاء اشتقاقه من رمز *g*، ثمّ لو صح ادّعاؤه أن *ġ* أصلها ʿ، فلمَ أخذ الجنوبيّون رمز *ġ* من *g* وليس من ʿ؟

ج) الدليل الأوجاريتيّ لوجود *ġ* لا يدافَع، حتى ولو كانت أحياناً تُستعمل لـ ʿ أو *ẓ*، فكثير من الرموز الأوجاريتيّة يتبادل، فـ *ḏ* أحياناً يُستعمل لـ *d*، و *ṯ* يحلّ محلّ *z*، الخ[٢].
ولسنا ننسى أن Růžička كان قد وضع نظريّته عن *ġ* قبل اكتشاف النقوش الأوجاريتيّة وفكّ رموزها بعد عام ١٩٢٨، وكان حريًّا به بعد ظهور *ġ* في هذه النقوش أن يعدل عن نظريّته أو يعدّلها، ولكنه فعل عكس ذلك تماماً فادّعى أن في ظهور *ġ* وكونها تمثّل ʿ و *ẓ* أحياناً ما يؤيّد نظريّته السابقة.

وعلاوةً على ردّنا على الحجج السابقة فإن هناك مزيداً من البراهين المقارنة على أن *ġ* إنما هو صوت ساميّ أصليّ وأن وجوده في العربيّة يعني احتفاظها بالأصل لا انحرافها عنه. ويجيء أحد هذه البراهين من الأكديّة والآخر من العبريّة:

أ) أن ʿ و *ġ* و ʾ و *ḥ*[٣] في الأكديّة كثيراً ما يرافقها تحوّل الصائت المجاور لها من *a* إلى *e*[٤]، نحو *eprum* من *ʿaprum** (عَفْر، تراب) و *bēlum* من *baʿlum* (بعل، سيّد). غير أنه يظهر أن هذا التحوّل لا يحصل مع *ġ* دائماً، على خلاف اطّراده في الأصوات الأخرى[٥]، الأمر الذي يؤكّد استقلالَ هذا الصوت في الأصل ورجوعَه إلى الساميّة الأمّ.

---

(١) انظر الروادف وموقعها في الترتيب الأبجديّ في: الكتابة العربيّة والساميّة، ص ٣٠١ ـ ٣١١.
(٢) انظر: Gordon (١٩٦٥) ص ٢٨.
(٣) هذا طبعاً حيث نستدلّ بالمقارنة مع العربيّة أن الصوت المعنيّ هو *ġ* أو ʿ إلخ، لأن هذه الأصوات لا تُكتب في الأكديّة إلاّ بواسطة الرمز ʾ.
(٤) انظر: von Soden (١٩٦٩) ص ١١.
(٥) انظر: Rössler (١٩٥٧) ص ١٢٩ ـ ١٣٢، وRössler (١٩٦١) ص ١٥٨ ـ ١٧٢.

ب) أن الترجمة السبعينيّة للعهد القديم Septuagint تنقل الرمز العبريّ ʿ إلى الكتابة اليونانيّة بأكثر من طريقة واحدة، فإما أن تهمله، أو أن تجعله ʾ أو *h*، أو أن ترمز إليه بالحرف *g*. وواضح أن الحالة الأخيرة محاولة لنقل الصوت *ġ*، وهذا يدفعنا إلى الاستنتاج بأنه قد بقي له آثار في العبريّة عند القيام بهذه الترجمة حوالي السنة ٢٧٠ ق.م. فعندما تُنقل الكلمة العبريّة *(ʿAzzā)* إلى اليونانيّة *(Gaza)*، وهي غزّة في العربيّة *(Ġazza)*، يتعيّن أن تكون ʿ في العبريّة تُلفظ *ġ* كما في العربيّة. وصحيح أن الرمز *g* في اليونانيّة قد يقابل ʿ في كلّ من العبريّة والعربيّة، كما نبّه Růžička في محاولته طمس الدليل اليونانيّ[(١)]، غير أنه يبقى أن بعض الحالات لا يرقى إليه شكّ في أن *g* اليونانيّة تقابل ʿ في العبريّة و *ġ* في العربيّة[(٢)].

وبعد كل هذا نسأل: إذا كانت العربيّة حقاً قد حوّلت ʿ إلى *ġ* بقصد التسهيل، فلمَ لـمْ يتمَّ ذلك في اللغة بأسرها طالما أنه ابتدأ من أقدم عهود العربية؟ والحقّ أن العين والغين في العربيّة متقاربتان إلى درجة كبيرة، كما يثبت لنا بمقارنة المعاني المشتركة بين بعض الكلمات التي فيها العينُ ونظيرُها من الغين (قارن مثلاً: «عَلا» و«غَلا»، و«مَعا» و«مَغا»، و«فَعَم» و«فَغَمَ»، و«الفَوْع» و«الفَوْغ»، و«الفاعية» و«الفاغية»، و«العميق» و«الغميق» على لهجة، إلخ)[(٣)]، غير أن تقارب العين والغين ليس يعني مطلقاً أن الثانية متفرّعة عن الأولى كما تشير جميع الدلائل الصوتيّة المقارنة.

٤ ـ الصامتان *ḥ* و *ḫ*، أي الحاء والخاء:

العربيّة	العربيّة الجنوبيّة	الحبشيّة	الآراميّة	السريانيّة	العبريّة	الأوجاريتيّة	الأكديّة
ḥ	*ḥ*	*ḥ*	*ḥ*	*ḥ*	*ḥ*	*ḥ*	ʾ
ḫ	*ḫ*	*ḫ*	*ḥ*	*ḥ*	*ḥ*	*ḫ*	*ḫ*

---

(١) انظر: Růžička (١٩٥٤) ص ١٨٩ ـ ١٩٣.

(٢) فيما يتعلّق بنقل الحروف العربيّة إلى اللاتينيّة انظر: Barr (١٩٦٧) ص ٢١ ـ ٢٢. ويرى Barr أنه ينبغي أن يكون *g*، المستعمل في اليونانيّة للصامت العبريّ ʿ، دليلاً على *ġ* عبريّة؛ غير أنه لا يقدّم دليلاً واضحاً على ما يذهب إليه.

(٣) انظر أمثلة أخرى لهذه الظاهرة في: Petráček (١٩٥٣) ص ٢٥٤؛ وانظر كذلك الأمثلة التي ذكرها أبو الطيّب اللغويّ في كتاب الإبدال ٢/٢٩٦ ـ ٣٠٩. ولعلّ بعضاً من أمثلتنا والأمثلة الأخرى يرجع إلى التصحيف لا إلى التغيّر الصوتي.

يبدو أن الصامت *ḥ* قد حافظ في معظم هذه اللغات على صفته الأصليّة المتحدّرة إليه من الساميّة الأمّ. غير أن العربيّة أكثر محافظةً على هذا الأصل من اللغات الساميّة الأخرى لأن هذه، رغم احتفاظها بالصامت *ḥ* إجمالاً، لم تسلم من تغييرات معيّنة في طبيعة هذا الصامت. وهذه التغييرات تختلف من لغة إلى لغة، ويمكن تحديد بعضها كما يلي:

أ) في الحبشيّة يكثر تحوُّل *ḥ* إلى *h*، ولا سيّما في طور الأمهريّة التي يتحوّل فيها *h* بدوره إلى ʼ، أو إلى مجرّد صائت؛ فكلمة *lahm* (ومعناها: بقرة) أصلها على الأرجح *laḥm*، وقد تحوّلت إلى *lam*[1].

ب) في السريانيّة تحوُّل مشابه، فالجذر *ghn* مثلاً (ومعناه: لوى) يقابل *gḥn* في العبريّة. ويقع هذا التحوُّل في المنداعيّة أيضاً، كما في *hd'* (أي واحد) حيث يقابل الصامتُ الأوّلُ *ḥ* في الأصل[2].

ج) في البونيّة، أي فينيقيّة شمال إفريقيا، يتحوّل *ḥ* إلى *h*، كما في *mmlht* (مكان صنع الملح) من *mlḥ*، كما أن رمز ʼ قد يُستعمل لكتابة الصامت *ḥ*، وهذا يعني ضعف النطق الأصليّ لهذا الصامت[3].

د) في الأكديّة بمراحلها المختلفة يُكتب الصامت *ḥ* بواسطة الرمز ʼ لعدم قدرة الكتابة على التعبير عنه برمز خاصّ، نحو *rāmu* من جذر *rḥm* (أحبّ). غير أن من الممكن أن يكون الصامت نفسه قد تحوّل من حيث اللفظ بتأثير السومريّة[4].

ومقابل تغيير الصامت *ḥ* في الفرع الساميّ الشرقيّ (كما في الأكديّة)، وفي الفرع الشماليّ الغربيّ (كما في السريانيّة والمنداعيّة والبونيّة)، وفي أقصى الجنوب (أي في الحبشيّة)، نرى العربيّة (الشماليّة والجنوبيّة) تحتفظ بالحاء الساميّة الأصليّة احتفاظاً كاملاً لا تفارقه إلاّ في أمثلة نادرة ومقيّدة لهجيًّا لعلّها ترجع إلى أثرِ أعجمي تحديداً لا إلى اتّجاه

---

(١) انظر: Ullendorff (١٩٥٥) ص ٤٢.

(٢) انظر: Nöldeke (١٨٧٥) ص ٦٠.

(٣) انظر: Segert (١٩٧٦) ص ٦٣.

(٤) انظر: von Soden (١٩٦٩) ص ٢٤.

في اللسان العربي نفسه[١].

أما الصامت ẖ فله شأن مختلف إذ يُرمز إليه في معظم كتابات الفرع الشماليّ الغربيّ (أي في الآراميّة والسريانيّة والمنداعيّة والعبريّة والفينيقيّة) بالرمز لمستعمل للصامت ḥ[٢]. وهذا يستدعي أن نسأل: هل إن ḥ في اللغات الشماليّة الغربيّة هو الأصل، و ẖ في اللغات الأخرى ومنها العربيّة فرع عليه؟ ونبادر إلى القول إن جميع الدلائل المقارنة تشير إلى عكس ذلك، أي أن ẖ كان موجوداً في الساميّة الأمّ واحتفظت به العربيّة وبعض أخواتها في حين نقلته العبريّة والآراميّة إلى ḥ. ومن هذه الدلائل نذكر ثلاثة:

أ) أن اتفاق العربيّة والحبشيّة من جهة والأكديّة من جهة أخرى على وجود ẖ، رغم التباعد الجغرافيّ، يشير إلى أن ẖ كان موجوداً في الساميّة الأمّ، أي أنه ليس تطوّراً عن ḥ في كل فرع، من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب. يُزاد على هذا أن لغةً شماليّة غربيّة هي الأوجاريتيّة تختلف عن اللغات المجاورة لها باحتفاظها بـ ẖ فتوافق بذلك اللغات الأكثر بعداً عنها.

ب) أنه لو كان ḥ قد تغيّر إلى ẖ ـ في العربيّة والحبشيّة إلخ ـ لكان ينبغي ألاّ يبقى الصامت ḥ في هذه اللغات؛ غير أن بقاء ḥ فيها يشير إلى أن ḥ و ẖ صامتان مختلفان، وأنهما يرجعان إلى مرحلة الساميّة الأمّ[٣]. ومن جهة أخرى يؤكّد وجود ḥ في العبريّة والآرامية دون ẖ[٤] أن التحوّل من ẖ إلى ḥ كان تامًّا كما هو متوقَّع.

ج) أن العبريّة نفسها، في مرحلة متقدّمة، كانت تحتفظ بكلا الصوتين ḥ و ẖ وإنْ

---

(١) لعلّ من أمثلة ذلك «مَدَهَ» بمعنى «مَدَحَ»، وما ذكره الجاحظ من تحوّل الحاء هاءً في كلام بعض الأعاجم (البيان والتبيين ١/ ٧٢ ـ ٧٣). وانظر ما تقدّم، ص ٦١.

(٢) في الحبشيّة أيضاً يظهر مثل هذا التحوّل ولكنه جزئيّ ومتأخّر؛ والثابت أن الصوت ẖ أصيل في الحبشيّة، وله رمز خاصّ به مستعمل باطّراد.

(٣) هذا طبعاً لا ينفي وجود أمثلة لتبادل الحاء والخاء في العربيّة، وقد ذكر بعضها أبو الطيّب اللغويّ في كتاب الإبدال ١/ ٢٦٢ ـ ٢٨٢. وقد يفسَّر بعض ما ذكره على التصحيف، أو على أنه أثر أعجميّ عائد إلى عدم القدرة على تكلّف الحاء؛ قارن البيان والتبيين للجاحظ ١/ ٧٢.

(٤) أي أن ẖ ليس فونيماً في العبريّة والآراميّة. أما الصوت الذي يشبه الخاء العربيّة والذي يُسمع في هاتين اللغتين فهو k في الأصل، ولكنّ وقوعه بعد صائت ينقله إلى ḵ (خاء)، وهو ما يُعرف بالترقيق.

كان لهما رمز واحد فيها. والبرهان على ذلك يأتي من الترجمة السبعينيّة للعهد القديم، وذلك بدراسة الرموز اليونانيّة المستعملة في هذه الترجمة لنقل رمز *ḥ* في العبريّة. وقد قام J.W. Wevers[1] بهذه الدراسة فتبيَّن له ما يلي: بين أسماء الأعلام العبريّة ١٤١ اسماً فيه *ḥ* يُستدَلّ بالمقارنة مع اللغات الساميّة الأخرى أنها *ḥ* أصليّة، في حين يوجد ٧١ اسماً فيه *ḥ* توافق *ḫ* اشتقاقاً في اللغات الأخرى. وللتأكّد من أن الرمز الكتابيّ *ḥ*، في النوع الأول من هذه الأسماء، هو *ḥ* أصليّة، وأن الرمز نفسه في النوع الثاني منها هو *ḫ* أصليّة، نظر Wevers في الترجمة السبعينيّة فوجد أنه من أصل ١٤١ اسماً فيه *ḥ* أصليّة كُتب ١٣٨ منها بحذف هذا الحرف أو بتغيير الصوائت التي تجاوره، في حين لم يُكتب إلاّ ثلاثة منها برمز *chi* (في اليونانية، أي *ḫ*) أو برمز *kappa* (أي *k*). أما في النوع الثاني فمن أصل ٧١ اسماً فيها *ḫ* أصليّة كُتب ٦٢ منها إما برمز *chi* أو *kappa*، في حين كُتبت الأسماء التسعة الباقية بحذف الحرف أو تغيير الصامت[2]. يتّضح من هذا أنّ الرمز الكتابيّ العبريّ *ḥ* يمثّل كلاً من *ḥ* و *ḫ* وأن الصوت *ḫ* كان موجوداً في العبريّة في الأصل بناءً على ما يُظهره اطّراد كتابته في اليونانيّة اطّراداً شبه تامّ.

* * *

ننتقل الآن إلى الشقّ الثاني من هذا البحث، وهو يعالج الصوامت التي نرى أن العربيّة غيّرتها عن أصلها بينما احتفظ بعض اللغات الساميّة الأخرى بهذا الأصل. ومن الجليّ أن المشكلات اللغويّة التي يتضمّنها هذا الشقّ أقلّ بكثير من تلك التي صادفناها في الشقّ السابق.

إن عدد الأصوات التي غيّرتها العربيّة عن أصلها أقلّ من تلك التي حافظت فيها على الأصل. وتنحصر الأصوات المتغيّرة بأربعة على الأكثر ـ واحد منها، أي الفاء، مجرّد احتمال ليس غير ـ وهي الفاء والجيم والسين والشين:

١. الصامت *f*:

---

(١) انظر: Wevers (١٩٧٠) ص ١٠١ ـ ١١٢.

(٢) وحتى هذه الأسماء التسعة الشاذّة، والثلاثة التي ذكرناها قبلها، يمكن تفسيرها، كما يرى Wevers، على غير محمل الشذوذ؛ راجع الهامش السابق.

العربيّة	العربيّة الجنوبيّة	الحبشيّة	الآراميّة	السريانيّة	العبريّة	الأوجاريتيّة	الأكديّة
f	*f*	*f*	*p*	*p*	*p*	*p*	*p*

يرى علماء اللغات الساميّة أن *p* هو الصوت الأصليّ في الساميّة الأمّ، وأنه تحوّل في اللهجات الجنوبيّة ـ أي العربيّة بفرعيها، والحبشيّة ـ إلى *f* لأن انتشار *p* على الخريطة الساميّة أكبر. وهذا الرأي ممكن، ولكنّ علينا ألاّ نلغي الاحتمال الآخر، أي عكس ذلك تماماً، فهناك أدلّة يصعب معها القول بأن *f* فرع على الأصل. ومن أهم هذه الدلائل:

أ) أن اللغات الحاميّة فيها الصوتان *f* و*p* معاً. والشبه بين هذه اللغات وبين اللغات الساميّة قد يوحي بوضع مشابه في اللغة الساميّة الأمّ.

ب) أن في اللغة الحبشيّة، عدا رمز الصامت *f*، رمزين كلٌّ منهما يمثّل *p*، وهما الشكل الثاني والعشرون والشكل السادس والعشرون في الترتيب الأبجدي[١]. ونحن نقرّ بأن واحداً من هذين الشكلين مأخوذ عن شكل يونانيّ، وأن استعمال كلا الصوتين اللذين يرمز إليهما هذان الشكلان قليل إذا ما قيس باستعمال *f*، غير أننا ننبّه على أن الشكل الثاني والعشرين ليس مقتصراً استعماله على الكلمات الدخيلة بل إن بعض أمثلة استعماله هي في جذور حبشيّة خالصة[٢]. ولنا أن نتساءل: لو أن *p* ليس أصليًّا في النظام الصوتيّ الحبشيّ، لِمَ نجد له رمزين اثنين دون سائر الأصوات؟ إنّ من الممكن جدًّا أن يكون أحد هذين الرمزين دخيلاً والآخر أصيلاً، مع أننا لا نعرف تماماً طبيعة نطق أيّ من الصوتين اللذين يمثّلهما هذان الرمزان[٣].

لذلك لا يمكننا الجزم بأن الفاء العربيّة ليست أصليّة، كما لا يمكننا التأكيد من ناحية أخرى أن *p* في اللغات الساميّة الشماليّة هي غير أصليّة. ولعلّ من الممكن، في غياب أيّ دليل آخر، القول إن كلا الصوتين قد يكون موجوداً في الساميّة الأمّ، وإن ترجيح أحدهما على الآخر يعتمد على ما قد تبيّنه الاكتشافات الجديدة في المادّة الساميّة أو في طريقة البحث.

---

(١) الكتابة العربيّة والساميّة، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٢) انظر: Dillmann (١٩٠٧) ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٣) قد يكون أحدهما يُلفظ مثل *p* اليونانيّة، وهو الرمز المأخوذ منها. أما الآخر فلا ندري طبيعة لفظه ولكنه إما مفخَّم (*p.*) أو متبوع بهمزة (*p'*).

٢. الصامت *ğ/g*، أي الجيم:

في جميع اللغات الساميّة المعروفة، باستثناء العربيّة الشماليّة، نجد هذا الصوت *g* شديداً غير معطّش، ومخرجه من أقصى الحنك. أما في العربيّة الشماليّة فإن مخرجه، حسب وصف النحويّين العرب، من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى، وهو مخرج الشين والياء أيضاً[١]، الأمر الذي يعني انتقالاً في مخرجه وتغيّراً في صفته إلى التعطيش *(ğ)* أو إلى مرحلة تؤدّي إليه. وواضح من توافق اللغات الساميّة الأخرى أن النطق العربي المعطَّش غير أصليّ. ومما يؤكّد ذلك أيضاً أن النحويّين العرب قد ألمحوا إلى الجيم غير المعطَّشة الشبيهة إلى حدّ ما بالجيم المصريّة، فقد ذكروا «الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين»[٢]، ونرى أن الثانية تُقارب نطق هذا الصامت في سائر اللغات الساميّة. ويعضدنا في هذا الرأي أن المثل الذي ذكره كلّ من ابن دريد وابن عصفور لهذا الصوت هو «كَمَلٌ»، أي «جَمَلٌ»، بالكاف كتابةً، لقربها من *g*[٣].

ونذكر هنا مثلاً على الجيم المصريّة يرجع إلى عام ٩١ للهجرة، إذ نجد «جسطال» جنباً إلى جنب مع «قسطال» و«قسطار» مقابل الكلمة اللاتينية quaestor[٤] (حاكم وقاض رومانيّ). وقد كان لتعطيش هذا الصوت أثر في تنويع لفظه، إذ اقتصر بعضهم على *d* (قارن في الفصحى «جاسوس» و«داسوس» و«الجشيش» و«الدشيش»، وأمثلة من العاميّة كثيرة). وعلى أيّة حال لا يمكننا تحديد الزمن الذي تمّ فيه تحوّل *g* إلى *ğ* ثم إلى *d*، ولكنّ الواضح أن *ğ* العربيّة منقلبة عن الأصل.

٣. الصامتان *s* و *š*، أي السين والشين:

العربيّة	العربيّة الجنوبية	الحبشيّة	الآراميّة	السريانيّة	العبريّة	الأوجاريتيّة	الأكديّة
s = س	s^3	*s*	*s*	*s*	*s*	*s*	*s*

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٥؛ وقارن: شرح المفصّل ١/٣٢٦.

(٢) نفسه ٢/٤٠٤.

(٣) انظر مقدّمة الجمهرة ١/٤٢، والمقرَّب لابن عصفور ١/٣٢٦ (وفيه أيضاً: «رَكُلٌ»، أي «رَجُلٌ»).

(٤) انظر: Moritz ص ٣٨٣.

š = ش	s^2	š	ś	s	ś	š	š
s = س	s^1	s	š	s̄	š	š	š

لا يمكن فهم التطوّر الذي حصل في العربيّة هنا إلاّ بالنظر إلى ما في اللغات الساميّة الأخرى. ويظهر من الوهلة الأولى أن هناك اضطراباً شديداً في التقابل الصوتيّ في هذه القائمة، ويزيد من هذا الاضطراب أن في العربيّة الجنوبيّة ثلاثة رموز لأصوات صفيريّة غير مطبقة دُرج على تمييزها بأرقام مختلفة من واحد إلى ثلاثة، وأن في العبريّة وفي الآراميّة المتقدّمة ثلاثة رموز لهذه الأصوات كذلك. غير أنّ هذا الاضطراب الناشىء عن وجود ثلاثة رموز (في هذه اللغات الثلاث) هو نفسه المدخل إلى حلّ المعضلة في التقابل الصوتيّ بين اللغات الساميّة المختلفة، وذلك بملاحظة أمرين اثنين:

أ) أنه لو لم تكن هناك ثلاثة أصوات صفيريّة غير مطبقة في كلّ من العربيّة الجنوبيّة والعبريّة والآراميّة المتقدّمة لما كان من داعٍ لوجود ثلاثة رموز لها.

ب) أنّ التشابه بين العربيّة الجنوبيّة من جهة وبين لغتين شماليّتين غربيّتين من جهة أخرى، على تباعدٍ جغرافيّ بين القسمين، يشير بقوّة إلى أن الساميّة الأمّ كانت، مثل هذه اللغات، تحتوي على ثلاثة أصوات صفيريّة غير مطبقة. وبمعنى آخر، يصعب تفسير التوافق بين هذه اللغات الثلاث المتباعدة جغرافيًّا على أنه تطوّر منفصل تمَّ في كلٍّ منها على حِدَة، ولذلك نرجّح أن هذا التوافق منحدر إليها من اللغة الساميّة الأمّ.

ومما يؤكّد أن الأصوات الصفيريّة غير المطبقة هي ثلاثة في الأصل أن اللهجات العربيّة الجنوبيّة المعاصرة، كالمهريّة والسقطريّة، ما زالت تحتفظ حتى اليوم بثلاثة أصوات من هذا النوع هي s و š وṣ، والرمز الأخير يُقصد به صوت صفيريّ جانبيّ قد يكون شبيهاً بما يُعرف بـ Ich-Laut في الألمانيّة[1]. أما في العبريّة والآراميّة المتقدّمة فهناك ثلاثة أصوات من هذا النوع الصفيريّ غير المطبق، أوّلها يُعرف بـ «ساميخ» ولفظه s، أما الثاني والثالث فيُعرفان بـ «سين» و«شين» على التوالي ولا يميّزهما في الكتابة إلاّ موضع النقطة الفوقية، فهي على الجانب الأيسر في الصوت الثاني (שׂ = ś) وعلى

(١) انظر: Beeston (١٩٦٢ «أ») ص ٢٢٥. وانظر أيضاً: Johnstone (١٩٧٧) ص xii - xiii في وصف أصوات الصفير في اللهجة الحرسوسيّة.

الجانب الأيمن في الثالث (שׁ = *š*)؛ وهذا التمييز متأخّر، وقد أدخله الكَتَبَة اليهود حوالي القرن السادس بعد الميلاد، وهو دليل على أنهم لاحظوا وجود فرق بين *ś* و *š* ففرّقوا بالإعجام بين رمزيهما، وهو في الأصل رمز واحد غير معجم (ש) ومأخوذ من الفينيقيّة التي يبدو أن الصوتين *ś* و *š* قد صارا فيها صوتاً واحداً: *š*. أما طبيعة الفرق في اللفظ بين *ś* و *s* فلا يمكننا تحديدها بأي قَدْر من الاطمئنان.

أين تقع العربيّة إذاً من كلّ هذا؟ لعلّ من المفيد عند الإجابة عن هذا السؤال التنبيه على أن الوضع الأصليّ للصوامت الثلاثة المذكورة قد أصابه التغيّر في كثير من اللغات الساميّة. ففي كل من الأوجاريتيّة والأكديّة بقي *s* ولكن أُدغم *ś* في *š*؛ وفي السريانيّة تغيّر الوضع الآراميّ الأصليّ إذ رغم بقاء *s*، أُدغم *ś* في *s*. أما في العربيّة الشماليّة وفي الحبشيّة فقد كان التغيير من نوع آخر أكثر تعقيداً[(١)]، وهو ذو طبيعة مزدوجة:

أ) *ś* تحوّل إلى *š* (نحو *šana'a* من الساميّة الأمّ *ś*ana'a*).

ب) *š* تحوّل إلى *s*، وبقي *s* (ساميخ) على حاله، وهكذا تكون السين العربيّة إمّا متحوّلة من *š* (نحو *sinn*^{un} من الساميّة الأمّ *šinn*^{u}) وإما مأخوذة من *s* (نحو *sifr*^{un} من *sifr*^{u}*).

وعن طبيعة النطق بالسين والشين العربيّتين يمكن القول إن مخرج السين الذي يصفه سيبويه بأنه «مما بين طرف اللسان وفوق الثنايا»[(٢)] موافق لطبيعة نطقها المعروفة. أما الشين فشأنها مختلف، فسيبويه يجعل مخرجها مخرج الجيم والياء، وهو «من وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى»[(٣)]، ولعلّ هذا أقرب إلى أن يكون صوتاً جانبيًّا lateral من نوع Ich-Laut المذكور سابقاً لأن الشين التي نعرفها اليوم تتكوّن برفع طرف اللسان نحو القسم الصلب من الحنك وليس من وسط اللسان[(٤)]. وهذا الدليل، وحده، غير

---

(١) أمّا الزمن الذي حصل فيه هذا التغيّر فلا يدخل في بحثنا، فليُرجع إليه في: Brockelmann (١٩٠٨ ـ ١٩١٣) ١/١٢٩ ـ ١٣٠؛ وعنه أخذ برجشتراسر في التطوّر النحويّ، ص ١٥ ـ ١٦، فيما نحسب. ولأمثلة عن تبادل السين والشين انظر: تحبير الموشّين في التعبير بالسين والشين للفيروزابادي.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٥.

(٣) الموضع نفسه.

(٤) انظر: Beeston (١٩٦٢ «أ») ص ٢٢٤.

كافٍ للجزم بأن الشين العربيّة كانت جانبيّة في عهد من عهودها، وذلك أن سيبويه ربما اعتمد التقريب في وصف هذا الصوت. ولذلك نستأنس بدليلين آخرين يرجّحان إلى حد كبير كون الشين جانبيّة في إحدى مراحلها:

أ) أن الصوت الذي يقابل الشينَ العربيّة في العربيّة الجنوبيّة المعاصرة (كما في المهريّة والسقطريّة) هو ṣ، أي ما كان أصله s^2 في العربيّة الجنوبيّة المكتوبة بالمُسْنَد. و ṣ هذا صوت جانبيّ كما مرّ، ووجوده يوحي بالأصل العربيّ الجنوبيّ القديم وبما قد يقابله من العربيّة الشماليّة.

ب) أن *š* في البابليّة المتوسّطة والمتأخّرة تتحوّل إلى *l* إذا وليها *t*. من ذلك *iktaldū* بدلاً من *iktašdū* (وصلوا)، و *ilṭur* بدلاً من *išṭur* (كَتَبَ)[١]. وفي العربيّة قد يكون في كلمتي «قِشدة» و«قِلدة» (ما يخلّص به السمن من الزُّبد) شاهد على ظاهرة مماثلة قبل الحرف الأسنانيّ *d*[٢].

قد جنحت العربيّة، إذن، إلى تغيير الصوامت الصفيريّة غير المطبقة، أو أنها غيّرت اثنين منها (أي *ś* و *š*) وأبقت على الثالث (أي *s*) فصار في فترة لاحقة لا يُمَيَّز عن *s* التي أصلها *š*. أمّا الشين الجانبيّة فقد تكون، على هذا التفسير، مرحلة متوسّطة بين النطق الساميّ الأصليّ (*ś*) وبين النطق الحاليّ للشين.

---

(١) انظر: von Soden (١٩٦٩) ص ٣١.

(٢) انظر: كتاب الإبدال لأبي الطيّب اللغوي ٢/٢٣٣، وCantineau (١٩٦٠) ص ٦٣. أما الأمثلة الأخرى التي يذكرها أبو الطيّب فنخالها توهّماً منه، وهي «الشمّاج» و«اللمّاج»، و«التناوش» و«التناول»، و«الشغب» و«اللغب»، إذ ليس أيّ منها منقلباً عن صاحبه في الغالب.

الفصل الثاني

المقايَسة في صِيَغ الضّمائر السّاميّة

عَرَضْنا في الباب الأوّل من الكتاب لمعنى المقايسة[1]، وميّزناها عن التصحيح الزائد، واشتقاق التوهّم، والإتباع، وبيّنّا أن نزعة المتكلّم إلى التناسب والاطّراد في اللغة تتجلّى في شيوع ظاهرة المقايسة باعتبارها عاملاً بارزاً على تقليص الاختلاف بين الصِّيَغ وعلى إظهار التشابه والاتّساق بينها. وسوف نعرض في هذا الفصل لنموذج صرفيّ محدَّد ـ هو الضمائر الساميّة ـ إظهاراً لأثر المقايسة في صِيَغه على اختلافها[2].

وسوف نقسم الضمائر الساميّة على النحو التالي:

١ ـ ضمائر رفع منفصلة

٢ ـ ضمائر نصب منفصلة

٣ ـ ضمائر نصب وجرّ متّصلة لاحقة suffixed بالأسماء والأفعال مشتركة بينهما إلا في ضمير المتكلّم

٤ ـ ضمائر رفع لاحقة بالفعل الماضي، كتاء «فَعَلْتُ»

٥ ـ ضمائر سابقة prefixed على الفعل المضارع، كنون «نَفْعَلُ»

٦ ـ ضمائر لاحقة بالفعل المضارع وأخرى شبيهة بها لاحقة بفعل الأمر

تظهر المقايسة في جميع الأقسام هذه إلا في الثاني منها، أي في ضمائر النصب المنفصلة. وندرس كل قسمة منفردةً:

---

(١) انظر ما تقدّم، ص ١٢٣ وما بعدها.

(٢) مادّة هذا البحث جزء من دراسة نُشرت في مجلّة الأبحاث، السنة ٢٨، ١٩٨٠، ص ١٩ ـ ٥٤.

أوّلاً: ضمائر الرفع المنفصلة

١ ـ ضمير المتكلّم

الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

العربيّة: أنا *'anā* وأَنَ *'ana*[١]

الأكديّة: *anāku*

العبريّة: אֲנִי *'ănī* و אָנֹכִי *'ānōḵī*

آراميّة العهد القديم: אֲנָא *'ănā*

السريانيّة: ܐܶܢܳܐ *'enā*

الفينيقيّة: אנך *'nk*[٢]، والمؤابيّة مثلها[٣].

الأوجاريتيّة: *'n* و *'nk*[٤]

الحبشيّة: አነ *'ana*

يبدو أن بين هذه الصيغ صيغتين ناشئتين بالمقايسة وهما *'ănī* و *'ānōḵī* العبريّتان. فبمقارنة الصيغ المذكورة أعلاه يظهر أن ضمير المتكلّم في الساميّة الأمّ له صيغتان، واحدة منهما في آخرها كاف ملحوقة بصائت، والأخرى أقصر منها وهي خِلو من الكاف وصائتها. وفيما يتعلّق بالصيغة الأقصر، يُشعرنا اتفاق العربيّة[٥] والآراميّة (والسريانيّة

---

(١) في كتاب سيبويه ٢/ ٢٧٩: «ومن ذلك قولهم: أنا، فإذا وصل قال: أَنَ أقول ذلك. ولا يكون في الوقف في أنا إلا الألف».

(٢) ولعلّها تُلفظ على *'anec* أو *'anech*، وكذلك وردت مكتوبة بياء في آخرها: *'nky*؛ انظر: Segert (١٩٧٦) ص ٩٥.

(٣) انظر نقش ميشع Mesha المعروف بنقش ذيبان، الأسطر ١، ٢١، ٢٢، ٢٣، الخ. انظر النصّ مترجماً ومشروحاً، في: Gibson (١٩٧٣) ص ٧١ ـ ٨٣.

(٤) طريقة كتابة الأوجاريتيّة لا تُظهر الصوائت إلا بعد الهمزة، ولذلك نعلم يقيناً حركة الهمزة في كلّ من *'n* و *'nk*، وهي فتحة في الكلمتين؛ انظر أحكام كتابة الهمزة في الأوجاريتيّة في: Gordon (١٩٦٥) ص ١٨ ـ ١٩.

(٥) نعني بها الفصحى. أما الصيغتان *'ane* و *'anē* المستعملتان في بعض اللهجات اليوم فسببهما على الأرجح الإمالة لا المقايسة.

منها) والحبشيّة في الصائت ā- أو a- بعد النون بوجود هذا الصائت في الساميّة الأمّ. ولذلك نرى أن الصائت ī- في ʼănī العبريّة ناشىء بالمقايسة[1]، بتأثير الصائت ī-، وهو ضمير المتكلّم مضافاً إليه الاسم، نحو סִפְרִי sifrī، وربما أيضاً بتأثير الصائت ī- الموجود في لاحقة الفعل nī-[2] الدالّة على وقوع الفعل على المتكلّم، نحو אֲחָזַנִי ʼăḥāzanī (أَخَذَني). ولم ينته عمل المقايسة عند هذا الحدّ بل تعدّاه إلى تحوّل الضمير اللاحق tu- في pāʻaltu*، وهي الصيغة التي نتوقّع وجودها في العبريّة بعد مقارنتها بأخواتها الساميّات، إلى tī- كما في אָמַרְתִּי ʼāmartī (قُلْتُ)[3].

أما صيغة ʼānōḵī، التي يقابلها في الأكديّة anāku، فالأرجح[4] أن الصائت ī- فيها منقلب عن الضمّ وذلك أيضاً بتأثير ضمير المتكلّم اللاحق بالأسماء، ī-، والأداة nī- التي تلحق بالأفعال. وانقلاب الضمّ إلى كسر في هذه الصيغة شبيه بانقلاب الضمّ إلى كسر في نحو pāʻaltu*.

وفي الحضرميّة ظاهرة فريدة هي التفرقة بين ضمير المتكلّم ʼanā وضمير المتكلّمة ʼanī[5]. ولعلّ أفضل تفسير لهذا أن ضمير المتكلّمة نشأ بالمقايسة متأثراً بضمير المخاطبة المنفصل ʼanti*[6].

---

(١) هناك تفسير آخر لصيغة ʼănī جاء به Barth (١٩١٣) ص ٤، إذ يذهب إلى أن ī- في هذه الصيغة عنصر إشاريّ مستقلّ مضاف إلى عنصر قبله هو ʼan. أما Vogel (١٨٦٦) ص ٢٢ فيرى أن ī- هذه عنصر مستقلّ شبيه باسم الموصول. وعندي أن تفسير صيغة ʼănī على المقايسة أقوى لأن هناك أكثر من مؤثّر واحد قد تكون المقايسة نشأت عنه (أي في لواحق كلّ من الأسماء والأفعال على حدّ سواء).

(٢) انظر ص ٢١٣.

(٣) انظر ص ٢٢٤.

(٤) من الممكن أيضاً أن يكون الصائت الأخير في ʼānōḵī قد صار كسرة للمخالفة، أي منعاً لتوالي صائتين متشابهين في صيغة ʼānōḵū* التي كنا نتوقّعها؛ وهكذا يمتنع توالي صائتين من جنس الضمة (ō و u). وهذا ما نبّه عليه Barth (١٩١٣) ص ٤. وتوضيحاً لهذه الظاهرة نذكر مثلاً آخر من أمثلة المخالفة في الصوائت العبريّة، وهو كلمة רִאשׁוֹן rīšōn (أوّل) المشتقّة من רֹאשׁ rōš (رأس، رئيس)، والتي كان متوقّعاً أن تكون rōšōn* لولا المخالفة التي منعت توالي صائتين متماثلين من جنس الضمّة.

(٥) انظر: Nöldeke (١٩٠٤) ص ٢٥، الهامش ٣. وعن اللهجة الحضرميّة عامةً راجع: de Landberg (١٩٠١).

(٦) قارن Brockelmann (١٩٠٨ ـ ١٩١٣) ١/٢٩٧، وBarth (١٩١٣) ص ٧٣.

٢ ـ ضميرا المخاطَب والمخاطَبة

الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

العربيّة: أنتَ *'anta* للمذكّر، وأنتِ *'anti* للمؤنّث

الأكديّة: *attā* للمذكّر، و *attī* للمؤنّث

العبريّة: אַתָּה *'attā* للمذكّر، و אַתְּ *'att* و אַתִּי *'attī* للمؤنّث

آراميّة العهد القديم: אַנְתָּה *'antā* كتابةً (Kethīḇ) و אַנְתְּ *'ant* قراءةً (Qerē) للمذكّر، والمؤنّث غير وارد

السريانيّة: ܐܢܬ݁ *'att* للمذكّر، و ܐܢܬܝ *'att* للمؤنّث (النون والياء تُكتبان ولا تُلفظان)

الفينيقيّة: 𐤀𐤕 *'t* للمذكّر، ومثله للمؤنّث

الأوجاريتيّة: *'at* للمذكّر، ومثله للمؤنّث

الحبشيّة: አንተ፡ *'anta* للمذكّر، وአንቲ፡ *'antī* للمؤنّث

باستثناء الفينيقيّة والأوجاريتيّة اللتين لا تعيننا طريقة كتابتهما في تحديد حروفهما الصائتة[١]، يبدو أن الفرق بين الفتحة النهائيّة في المذكّر والكسرة النهائيّة في المؤنّث مشترَك بين هذه اللغات، ولذلك نستنتج أنه كان قائماً في الساميّة الأمّ.

أما اتّحاد صيغة المؤنّث والمذكّر في ضمير المخاطب في كثير من اللهجات العربيّة الحيّة[٢] فناشيء عندنا عن المقايسة التامّة، أي تلك التي يكون فيها تغيّر العنصر المتأثّر بغيره تامًّا فتتّحد الصيغة الجديدة بالصيغة المؤثّرة فيها[٣]. وأما اتحاد صيغة المؤنّث والمذكّر في السريانيّة فقد يكون أيضاً وليد المقايسة؛ إلا أن هناك تفسيراً مختلفاً لهذه الظاهرة، وهو أن الصائت الأخير في الساميّة الأمّ (أي *a-* في صيغة المذكّر و*ī-* في صيغة المؤنّث)، سقط بحكم القواعد الصوتيّة للّغة[٤] فصار لفظ الصيغتين واحداً وإن بقيت التفرقة في كتابتهما.

---

(١) كما مرّ سابقاً (الهامش ٤، ص ٣) يظهر الصائت بعد الهمزة في الأوجاريتيّة، وهو هنا فتحة في الحالتين.

(٢) منها لهجة بيروتيّة وأخرى تونسيّة تستخدم *'enti* في التذكير والتأنيث.

(٣) ويجوز أن يكون الضمير المذكّر قد أُميت وحلّ ضمير المؤنّث محلّه مع بقاء استخدامه على أصله في الدلالة على المؤنّث.

(٤) انظر: Moscati (١٩٦٩) ص ١٠٤. ولاحِظ أن الصائت الأخير سقط من صيغة المؤنّث في العبريّة ولم =

وضمير المخاطب في اللغة المنداعيّة (أو المندائيّة) هو *'anat*، ويبدو أن هذه الصيغة (وهي في الأصل *'at** أو ما يشابهها) ناشئة بالمقايسة، لتكون على مثال ضمير المتكلّم *'anā*[1].

٣ ـ ضميرا الغائب والغائبة

الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

العربيّة: هو *huwa* للمذكّر، وهي *hiya* للمؤنّث

الأكديّة: *šū* للمذكّر، و *šī* للمؤنّث[2]

العبريّة: הוּא *hū* للمذكّر، و הִיא *hī* للمؤنّث[3]

آراميّة العهد القديم: הוּא *hū* للمذكّر، و הִיא *hī* للمؤنّث

السريانيّة: ܗܘ *hū* للمذكّر، و ܗܝ *hī* للمؤنّث

الفينيقيّة: הא *h'* و האת *h't* للمذكّر، و הא *h'* للمؤنّث

الأوجاريتيّة: *hw* للمذكّر، و*hy* للمؤنّث[4]

الحبشيّة: ውእቱ፡ *wə'ətū* للمذكّر، و ይእቲ፡ *yə'ətī* للمؤنّث[5]

ولغات جنوب الجزيرة، قديمُها وحديثُها، ذات أهمّيّة بالغة في تحليل هذه

= يسقط في صيغة المذكّر. وفي العهد القديم سبعة مواضع وردت فيها صيغة المخاطبة على الأصل، أي مع الصائت *ī*- في אַתְּי *'attī*؛ انظر مثلاً: سفر القضاة، الأصحاح السابع عشر، الآية الثانية.

(١) انظر صيغ الضمائر في المنداعيّة في: Nöldeke (١٨٧٥) ص ٨٦ وما بعدها، وBrockelmann (١٩٠٨ ـ ١٩١٣) ١/ ٣٠١، وDrawer & Macuch (١٩٦٣) ص ٢٤، وMacuch (١٩٦٥) ص ١٥٤.

(٢) في الأكديّة ضمائر منفصلة مشتركة في النصب والجرّ، وفيها الشين نفسها؛ فضمير الغائب *šuāti/u* و *šāti/u* وضمير الغائبة *šu/iāti* و *šāti*. وفوق ذلك في الأكديّة ضمائر منفصلة للمفعول به غير المباشر dative تظهر فيها الشين كذلك، فضمير الغائب *šuāšim* و *šāšu/i(m)* وضمير الغائبة *šu/iāšim* و *šāši(m)*؛ انظر: von Soden (١٩٦٩) ص ٤١.

(٣) الألف تُكتب ولا تُلفظ، وكذلك في الآراميّة.

(٤) في الأوجاريتيّة أيضاً ضمائر منفصلة مشتركة في النصب والجرّ. والوارد منها في النصوص ثلاثة: *hwt* للغائب و *hyt* للغائبة و*hmt* للغائبين والغائبات؛ انظر: Gordon (١٩٦٥) ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٥) الشكل *ə* رمز لما يُعرف بالصائت السادس في الحبشيّة، وهو متوسّط بين الصائتين *e* و *i*؛ انظر: Chaine (١٩٠٧) ص ٢ و٨. وقد يُرمز لهذا الصائت بالشكل *ᵉ*.

الصيغ. فالسبئيّة، بين اللهجات القديمة، تستخدم العنصر -*h* في صيغتي الغائب والغائبة، بينما تستخدم القتبانيّة، مثلاً، العنصر s^1 فيهما، فصيغة المذكّر هي s^1w أو s^1wt وصيغة المؤنّث هي s^1yt[١]. أما المَهْريّة (لغةُ مَهْرَةَ الحديثةُ) فصيغة الغائب فيها *he* وصيغة الغائبة *se*[٢]. وفي الحرسوسيّة (وهي لهجة مَهريّة تُستخدم في شمال ظَفارِ) نجد *hah* للغائب و *sēh* للغائبة[٣]. وعنصر السين الموجود في القتبانيّة والمهريّة هو العنصر نفسه الذي يتكوّن منه ضميرا الغائب والغائبة في الأكديّة (*š*)، وفي المصريّة القديمة أيضاً[٤]، وهي لغة قريبة من اللغات الساميّة.

وقد يرجع ترجّح هذه الصيغ بين الهاء[٥] والسين (أو الشين) إلى إبدال أو تغيّر صوتيّ يطرأ على حرف الصفير في بعض هذه اللغات فيضعف ويصير هاء[٦]. فالهاء والسين (أو الشين) قد تتبادلان في هذه اللغات كما في وزن «أفعل» في العربيّة والحبشيّة، الذي يقابل وزن *hif'īl* في العبريّة ووزن *šaf'ēl* في السريانيّة والأوجاريتيّة ووزن $s^1f'l$ في العربيّة الجنوبيّة القديمة باستثناء السبئيّة والحضرميّة[٧].

غير أن جَعْلَ الإبدالِ السببَ في ترجُّح هذه الصيغ بين الهاء وحرف الصفير لا يفسّر الصيغتين الأكديّتين اللتين تحتفظان بالشين. وأهمّ من ذلك أنه لا يفسّر الاختلاف في المهريّة بين صيغة المذكّر *he* وصيغة المؤنّث *se*، إذ من غير المحتمل أن يقع الإبدال في

---

(١) وتُستعمل هاتان الصيغتان اسمي إشارة؛ انظر: Beeston (١٩٦٢ «ب») ص ٤٧. أما الرمز s^1 فهو ما يُصطلح عليه لتمثيل الـ𐩪 التي تقابل السين العربيّة الشماليّة والشين العبريّة والسريانيّة (نفسه، ص ١٤).

(٢) انظر كتاب Jahn عن المَهْرية (١٩٠٣)، وكذلك Bittner (١٩١٣) ص ٧ وما بعدها.

(٣) انظر: Johnstone (١٩٧٧) ص ٤٩ و١٠٩.

(٤) ضمير الغائب فيها *św* وضمير الغائبة *śy*؛ انظر: Gardiner (١٩٥٠) ص ٤٢.

(٥) هذه الهاء سقطت في الحبشيّة من صيغتي الضميرين وزِيدَ -*tū* للمذكّر و-*tī* للمؤنّث.

(٦) في اللغات الهنديّة ـ الأوروبيّة ظاهرة مماثلة، «فالسين» في مطلع الكلمة تبقى في اللاتينية «سيناً» ولكنها تتحوّل إلى «هاء» في اليونانية Spiritus asper نحو ἑπτά في اليونانيّة و *septem* في اللاتينيّة؛ انظر: Buck (١٩٦٢) ص ١٣٢.

(٧) في العربيّة بقايا من «هَفْعَلَ» و«سَفْعَلَ» في نحو «هَراقَ» و«سَقْلَبَ». ولعل سين «استفعل»، على هذا التفسير، علامة قديمة للتعدية في العربيّة تقوم بوظيفة تشبه وظيفة الهمزة في «أفعل». وفي العبريّة وزن نادر هو *šaf'eleṯ* (مثلاً שַׁלְהֶבֶת *šalhebeṯ*، لَهَبٌ) يفيد التعدية بالشين لا بالهاء التي تجيء في معظم اللغة.

المذكّر دون المؤنث في حين أن جميع اللغات الأخرى[١] يستخدم في كلا الصيغتين الهاء وحدها أو حرف الصفير وحده.

إن التفسير البديل لصيغ هذه الضمائر يجب أن ينطلق من أن اختلاف الصيغتين في المهريّة يعكس اختلافهما في اللغة الساميّة الأمّ، أي أن ضمير الغائب في هذه اللغة المفترَض وجودُها كان بالهاء وأن ضمير الغائبة فيها كان بحرف الصفير. وبذلك تفسَّر جميع الصيغ الأخرى المذكورة أعلاه على أنها ناشئة بالمقايسة: إمّا تغيُّر صيغة الغائب لموافقة صيغة الغائبة، كما في الأكديّة والقتبانيّة، وإمّا تغيُّر صيغة الغائبة لموافقة صيغة الغائب كما في سائر اللغات المذكورة.

ولعل من الطريف أن نلاحظ أن *he* و *se* في المهريّة، وهما الصيغتان الساميّتان الوحيدتان اللتان لم تنشأ بالمقايسة بين الهاء وحرف الصفير، لا تخلوان من عمل المقايسة فيهما من وجه آخر. ففي حين أن اللغات الأخرى تميّز بين الصائت *ū*- في صيغة الغائب، والصائت *ī*- في صيغة الغائبة، أو بين العنصر *wa*- في صيغة الغائب والعنصر *ya*- في صيغة الغائبة (كما في العربيّة، وفي الأوجاريتيّة على الأرجح) تحوَّل الصائت في صيغة الغائب في المهريّة إلى *e*- ليوافق الصائتَ في صيغة الغائبة.

وتحسن الإشارة إلى أن ضميري الغائب والغائبة يُكتبان على شكل واحد (הוא) في أسفار موسى الخمسة Pentateuch باستثناء أحد عشر موضعاً. وذهب قوم إلى أن طريقة الكتابة هذه تشير إلى أن صيغة هذين الضميرين واحدة في اللفظ[٢]. غير أن هذا التفسير بعيد لأن التمييز بين الضميرين موجود في العبريّة في نصوصٍ غير الأسفار الخمسة، وكذلك في أحد عشر موضعاً منها نفسها كما ذكرنا.

والمُجمع عليه اليوم أن اتفاق الضميرين العبريّين في الكتابة لا يعني اتفاقهما في اللفظ، بل هو مجرّد قصور كتابيّ[٣] في التمييز بين الصيغتين صار تقليداً وعُرفاً. ولقد

---

(١) بما فيها الحبشيّة لأن أصل صيغتها بالهاء (راجع الهامش ٥ ص ٢٠٠).

(٢) انظر مثلاً: Vogel (١٨٦٦) ص ٣. ويقارن Vogel بين هذا وبين أسماء أخرى يستوي فيها المذكّر والمؤنّث، نحو اسم الإشارة זוּ *zū* في العبريّة. وانظر أيضاً: Gesenius (١٩٥٣ مصوّراً عن طبعة ١٩٠٧) ص ٢١٤؛ وقارن ص ٦٥ وما بعدها.

(٣) نجد هذا القصور الكتابيّ في الفينيقيّة أيضاً؛ انظر التعليق على السطر التاسع من نقش يَحَوْمِلْك، ملك =

حاول العلماء اليهود الذين نقطوا أسفار العهد القديم أن يميّزوا بين الصيغتين في الكتابة في المواضع التي لا تمييز كتابيًّا فيها، دون المساس بالشكل הוא ، فوضعوا كسرة (حيريق عبريّة) تحت الهاء للدلالة على أنها للمؤنث (הִוא)[1]. وعلى ذلك كلّه ليس جائزاً القول إن ضمير الغائبة ناشىء بالمقايسة التامّة[2] بتأثير ضمير الغائب كما قد يتبادر للوهلة الأولى.

٤ ـ ضمير المتكلّمين[3]

الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

العربيّة: نحن *naḥnu*

الأكديّة: *nīnu*، وفي النصوص المتأخّرة *nīni* و *nīnu* وكذلك *anēni* و *anēnu*[4]

العبريّة: נַחְנוּ *naḥnū* و אֲנַחְנוּ *'ănaḥnū*

آراميّة العهد القديم: אנחנה وقد تُكتب אֲנַחְנָא *'ănaḥnā*

السريانيّة: ܚܢܢ *ḥnan* و ܐܢܚܢܢ *'enaḥnan*

الفينيقيّة: אנחן *'nḥn*

الأوجاريتيّة: هذا الضمير غير وارد في نصوصها المعروفة

الحبشيّة: ንሕነ: *nəḥna*[5]

= جبيل، في Cooke (١٩٠٣) ص ٢٤. وهذا القصور ليس يعني أن الصيغتين في الفينيقيّة متّفقتان لفظاً.

(١) انظر: Gesenius (١٩٧٦) ص ١٠٧، و Bauer & Leander (١٩٦٥ مصوّراً عن طبعة ١٩٢٢) ص ٢٤٨.

(٢) قارن ص ١٩٨ لضمير المخاطب.

(٣) نبدأ بضمائر الجمع دون الوقوف عند ضمائر المثنّى لعدم ظهور المقايسة في صيغها. وتوجد ضمائر المثنّى المنفصلة والمتّصلة في العربيّة والأوجاريتيّة دون سواهما؛ ويُعتقد أن في الأوجاريتيّة ضميراً متّصلاً مثنّى للمتكلّمَيْن؛ انظر الهامش ١ ص ٢١٨.

(٤) انظر: von Soden (١٩٦٩) ص ٤١ ـ ٤٢؛ وقارن: Castellino (١٩٦٢) ص ١٧.

(٥) ذهب قوم منهم برجشتراسر (التطوُّر النحويّ للّغة العربيّة، ص ٤٩) إلى أن وجود الكسرة في هذه الصيغة الحبشيّة وكذلك في الصيغة الأكديّة هو الأصل وأنه يدلّ على أن الفتحة في سائر اللغات (كما في العربيّة والعبريّة مثلاً) مقلوبة عن الكسرة لمناسَبة الحرف الحلقيّ. إلا أن هذا التفسير غير مقنع لأن القواعد الصوتيّة في كلّ من الأكديّة والحبشيّة تحتّم انقلاب الفتحة الأصليّة إلى كسرة في مثل هذه الكلمة. مثال ذلك في الأكديّة كلمة *bēlum* التي أصلها **ba'lum* (البَعْل)؛ انظر: von Soden =

أوّل ما ينبغي الوقوف عنده في دراسة هذه الضمائر هو تعليل وجود العنصر -ʼa أو -ʼe الذي يتصدّر بعض الصيغ. وقد اختلفت آراء العلماء فيه، ومن أشهر التعليلات رأي Dillmann، ومفاده أن صيغة هذا الضمير في الأصل تتكوّن من تكرار ضمير المتكلّم، فصيغة אֲנַחְנוּ ʼănaḥnū العبريّة ناشئة في اعتقاده عن تكرار ضمير المتكلم אָנֹכִי ʼānōḵī، على النحو التالي:

ʼanaḥ + ʼanaḥ = ʼanaḥnaḥ > ʼănaḥnū

وعنده أن ضمير المتكلّمين في سائر اللغات الساميّة ما هو إلا تخفيف لهذا الأصل المفترض[1]؛ وعلى هذا التفسير تكون الهمزة والصائت الذي يليها أصليّين في صيغة المتكلّمين. غير أن هذا التفسير اعتباطيّ: فلِمَ يكون أصل ضمير المتكلّم *ʼanaḥ*، وكيف نشأت الحاء فيه، ولِمَ يُجمع مرّتين لا ثلاثاً إذا دلّ على الجمع، ولِمَ لا توجد أمثلة أخرى لهذا الأسلوب في نشوء الصيغ... الخ.

وهناك تفسير آخر ضعيف جاء به Vogel[2] حيث يقول إن أصل ضمير المتكلّمين كلمة אנחמון المكوّنة من مادّتين، أولاهما אנח ـ وهي عنده ضمير المتكلّم ـ وثانيتهما מון التي يفترِض أنها أداة دالّة على الجمع، أُبدلت ميمها نوناً في ضمير المتكلّمين، ثم سقطت نونها فيه. وغير خافٍ أن هذا التفسير أكثر اعتباطيّة من التفسير السابق، ولا يستند إلى أيّ أساس ملموس في اللغة.

أما التفسير الذي يتجاوز الاعتراضات الناشئة في التفسيرين المذكورين فهو أن السابقة -ʼa أو -ʼe أضيفت إلى ضمير المتكلّمين بتأثير صيغة ضمير المتكلّم. وهذه السابقة، على الغالب، ليست في ضمير المتكلّمين عنصراً مشتركاً منحدراً من الساميّة الأمّ لخلوّ كثير من اللغات الساميّة منها؛ وإذا كان الصواب كذلك قويَ اعتقادُ كونها مزيدةً

= (١٩٥٢) ص ١١ ـ ١٢، والهامش ١٢، ص ٤١. وفي الحبشيّة كثيراً ما تتحوّل الفتحة في المقطع المفتوح إلى كسرة بعد عدد من الصوامت من بينها الحاء، وعلى ذلك يكون أصل ንሕነ *nəḥna* هو *nahna*؛ انظر: Dillmann (١٩٠٧) ص ٨٦ ـ ٨٧. ولذلك نرى أن الأصل في الساميّة الأمّ هو *naḥnu* بالفتح.

(١) انظر: Dillmann (١٩٠٧) ص ٣٣٨.

(٢) انظر: Vogel (١٨٦٦) ص ٢٢؛ وقارن ص ١٣.

على ضمير المتكلّمين في بعض اللغات بالمقايسة. ويتّضح أن ضمير المتكلّم هو المؤثّر في ضمير المتكلّمين بملاحظة تشابه الصائت الذي يلي الهمزة[1] في كلّ من אֲנִי *'ănī* و אֲנַחְנוּ *'ănaḥnū* العبريّتين، وكذلك في كلّ من ܐܶܢܳܐ *'enā* و ܚܢܰܢ *'enaḥnan* السريانيّتين، وأيضاً في كلّ من *anāku* و *anēni/u* الأكديّتين.

ولعلّ في صيغة ضمير المتكلّمين في الحبشيّة مثلاً على المقايسة بين الصوائت. ففي حين تنتهي صيغة هذا الضمير في الساميّة الأمّ ومعظم ما تفرّع منها بالضمّة[2]، طويلةً كانت أم قصيرة، نجد الصيغة الحبشيّة تنتهي بالفتحة القصيرة متأثّرةً فيما يبدو بالفتحة القصيرة في ና *-na*، وهو ضمير المتكلّمين المتّصل بالأفعال والأسماء[3] في مثل ቀተልና *qataləna* (قَتَلْنا)، و አቡና *'abūna* (أبونا).

وكما في الحبشيّة، قد تكون المقايسة التفسير الصحيح لوجود الفتحة في آخر صيغة ضمير المتكلّمين في معظم اللهجات العربيّة المعاصرة.

٥ ـ ضميرا المخاطَبين والمخاطَبات

الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

العربيّة: أنتم *'antumu* للمذكّر، وأنتنّ *'antunna* للمؤنّث

الأكديّة: *attunu* للمذكّر، و *attina* للمؤنّث

العبريّة: אַתֶּם *'attem* للمذكّر، و אַתֵּן *'attēn* و אַתֵּנָה *'attēnā* (وأحياناً *'attēnnā*) للمؤنّث

آراميّة العهد القديم: אַנְתּוּן *'antūn* للمذكّر، أما المؤنّث فغير وارد

السريانيّة: ܐܰܢ̄ܬܽܘܢ *'attōn* للمذكّر، و ܐܰܢ̄ܬܶܝܢ *'attēn* للمؤنّث

الحبشيّة: አንትሙ፡ *'antəmmu* للمذكّر، و አንትን፡ *'antən* للمؤنّث

---

(١) قارن باللهجة المصريّة الحديثة: «إحنا»، حيث أُبدلت النونُ همزةً دون أن يتغيّر الصائت بعدها ليناسب الصائت في «أنا»، على خلاف ما في العبريّة والسريانيّة.

(٢) أما الصيغتان *nīni* و *anēni* الأكديّتان، فالصواب أن أصلهما **nīnu* و **anēnu* على التوالي، وقد حدثت فيهما مماثلة بين صائتين، فتحوّلت الضمّة في آخرهما إلى كسرة مجانَسةً للصائت الذي يسبقها.

(٣) سنرى لاحقاً أن التأثير معكوس في لغات ساميّة أخرى، أي أن صيغة الضمير المتّصل تتأثّر فيها بصيغة الضمير المنفصل؛ انظر ص ٢١٨.

أما الفينيقيّة والأوجاريتيّة فهذان الضميران غير واردين في نصوصهما المعروفة.

يظهر أثر المقايسة في هذه الصيغ بمقارنة ضمائر المخاطبين بضمائر المخاطبات من حيث الصائتُ والصامتُ اللذان يليان التاء. ويعيننا في تحديد هذا الأمر افتراضُ الصيغتين في الساميّة الأمّ؛ والراجح بالمقارنة أن صيغة المذكّر فيها هي *antumu'*، وصيغة المؤنّث هي *antina'*[1]. فبالنظر إلى هذين الأصلين المفترَضين تظهر المقايسة في موضعين[2]:

«أ» ـ تغيُّر الصائت: ففي العربيّة أُبدلت الكسرة الأصليّة (التي ترد في الساميّة الأمّ في *antina'*) ضمّةً فصارت الصيغة *antunna'*[3]، أي أن صيغة ضمير المخاطبات

---

(١) انظر: Moscati (١٩٦٩) ص ١٠٥، و Gray (١٩٧١) ص ٦٢. ويلاحَظ أن هناك مناسبة في صيغة *antumu'** بين الميم، وهي حرف شفويّ، وبين الضمّ، في حين أن هذه المناسبة غير قائمة في صيغة المؤنّث؛ انظر: Brockelmann (١٩٠٨ ـ ١٩١٣) ١/ ٣٠١، و Fleisch (١٩٥٦) ص ١٠٨. والذي يرجّح كون هاتين الصيغتين المفترضتين أصليّتين اتّفاقُ الأكديّة والسريانيّة وكثيرٍ من اللهجات العربيّة المعاصرة (انظر الهامش ١ ص ٢٠٦) في استخدام الضمّ للمذكّر والكسر للمؤنّث فيهما، وكذلك اتّفاق العربيّة والعبريّة والحبشيّة في استخدام الميم للمذكّر والنون للمؤنّث فيهما. ونرجّح أن تكون الضمّة بعد الميم في صيغة المذكّر ساميّة مشتركة، فافتراض أصالتها وسقوطِها في بعض اللهجات أسهل من افتراض زيادتها في العربيّة والحبشيّة. وانظر تعليل سيبويه قولَه إن «الواو» (أي الضمّة) هي «في أصل الكلام» (الكتاب ٢/ ٢٩٣). وكذلك نرجّح أن تكون الفتحة بعد النون في صيغة المؤنّث ساميّة مشتركة.

(٢) هناك موضع ثالث لا يجيء إلا في اللهجات العربيّة الحديثة، وفي تفسيره على المقايسة افتراض قد يكون بعيداً. هذا الموضع هو استعمال صيغة واحدة للمخاطبين والمخاطبات، كما في *entu'* في اللهجة البيروتيّة؛ وقد تكون هذه الصيغة ناشئة بالمقايسة التامّة، أو أن سقوط الميم في المذكّر والنون في المؤنّث أدّى إلى اتّحاد الصيغتين. ويمكن تفسير هذه الظاهرة أيضاً بالقول إن صيغة المؤنّث أُميتت في الاستعمال فحلّ محلّها صيغة المذكّر مع بقاء استخدامها على أصلها في الدلالة على المذكّر (قارن الهامش ٣ ص ١٩٨).

(٣) تشديد النون (وله نظير في אַתֵּנָּה *attennā'* العبريّة، التي تُستعمل إلى جانب אַתֵּנָה *attenā'* الأشهر) وتشديد الميم (كما في ضمير المخاطبين في الحبشيّة) ظاهرة لهجيّة لا تشترك فيها اللغات الساميّة إلى حدّ يمكن معه ردّ هذا التشديد إلى الساميّة الأمّ. قارن بتفسير سيبويه مضاعفة نون «أنتنّ» على كراهية توالي الحركات (الكتاب ٢/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧). ومثل تشديد النون والميم تشديد الواو في ضمير الغائب في لهجة هُذيلٍ إذ يقولون: «هُوَّ»؛ انظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٣٤.

صارت على نمط ضمير المخاطبين من حيث الصائت[1]. أما في العبريّة فالتأثير معكوس، إذ أُبدلت الضمّة الأصليّة (التي ترد في الساميّة الأم في *'antumu) كسرةً (السيجول العبريّة) فصارت الصيغة 'attem، أي أن صيغة ضمير المخاطبين صارت على نمط ضمير المخاطبات من حيث الصائت[2].

«ب» ـ تغيُّر الصامت: ففي الأكديّة والسريانيّة أُبدلت الميم الأصليّة في صيغة المخاطبين (أي صيغة *'antumu في الساميّة الأمّ) نوناً وذلك للمقايسة التي أحدثتها النون الأصليّة في صيغة المخاطبات. ولعلّ الظاهرة نفسها قائمة في آراميّة العهد القديم ـ علماً بأن نصوصها المعروفة تخلو من ضمير المخاطبات ـ كما ترجّح المقارنة بالضمير السريانيّ.

وهناك حجّة أخرى تعزّز صحّة التفسير على المقايسة في ضمائر المخاطبين والمخاطبات وهي أن اللغات الساميّة تستخدم الصائت في ضمائرها المنفصلة المفردة للتفرقة بين المذكّر والمؤنّث[3]، وتستخدم الصامت للتفرقة بين المخاطب والغائب. فالتاء[4] في «أنتَ» و«أنتِ» تدلّ على المخاطب أو المخاطبة فتميّزهما عن الغائب والغائبة، بينما يتمّ التمييز بين المخاطب والمخاطبة نفسيهما بالفتحة والكسرة. وهكذا في ضمير الغائب تُستعمل الضمّة للمذكّر والكسرة للمؤنّث كما في الصيغتين الأكديّتين *šū* و *šī*، وكما في مطلع «هُو» و«هِي» العربيّتين[5]. وقياساً على طبيعة هذه التفرقة نرى في ضمّة *'antumu السّاميّة (بعد التاء) دليلاً على التذكير، وفي كسرة *'antina دليلاً

---

(١) ويحتفظ كثير من اللهجات العربيّة المعاصرة بالكسرة الأصليّة في صيغة المخاطبات، كما في اللهجتين العراقيّة والعُمانيّة؛ تجد هذه المادة مجموعة مستوفاة في: Brockelmann (١٩٠٨ ـ ١٩١٣) ١/ ٣٠١.

(٢) لاحظ أن السيجول العبريّة (ֶ) في 'attem تختلف عن الصيري (ֵ) في 'attēn و 'attēnā، غير أن الجامع بينهما في هاتين الصيغتين كونهما من جنس الكسرة. ولعل التفرقة بينهما مصطنعة، ولسنا ننسى أن الحركات أُدخلت على الحرف العبريّ في مرحلة متأخّرة جداً، وذلك ابتداءً من القرن الخامس الميلاديّ.

(٣) هذه التفرقة غير قائمة طبعاً في ضمير المتكلّم.

(٤) نذكرها دون العنصر «أنْ» السابق عليها لأنها قائمة بذاتها بدليل استخدامها دون «أنْ» في نحو «ضربتَ» و«ضربتِ».

(٥) أما الواو والياء في الصيغتين العربيّتين فقد تكونان لمجانسة الصائت قبلهما، فالواو تجانس الضمّة والياء تجانس الكسرة؛ ولعلّ أصلهما hū'a و hī'a، وهاتان واردتان في مخطوطات البحر الميت العبريّة.

على التأنيث في الأصل. فعندما ترد صيغة المخاطبين بالكسر (كما في العبريّة) وصيغة المخاطبات بالضمّ (كما في العربيّة)، وهذان على خلاف الأصل، نرجّح أن التغيير مردّه إلى المقايسة. أما الميم في ضمائر المخاطبين والغائبين والنون في ضمائر المخاطبات والغائبات فهي أيضاً تسعف على التفرقة بين التذكير والتأنيث وإن كنا نرجّح كون الضمّة والكسرة وحدهما تقومان في الأصل بوظيفة التفرقة هذه كما في الضمائر المفردة.

٦ ـ ضميرا الغائبين والغائبات

الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

العربيّة: هم *humu* للمذكّر، وهنّ *hunna* للمؤنّث

الأكديّة: *šunu* للمذكّر، و *šina* للمؤنّث

العبريّة: הֵמָּה *hēmmā* و הֵם *hēm* للمذكّر، و הֵנָּה *hēnnā* و הֵן *hēn*[1] للمؤنّث

آراميّة العهد القديم: אִנּוּן *'innūn* و הִמּוֹ *himmō* و הִמּוֹן *himmōn* للمذكّر، و אִנִּין *'innīn* للمؤنّث

السريانيّة: ܗܢܘܢ *hennōn* و ܐܢܘܢ *'ennōn* للمذكّر، و ܗܢܝܢ *hennēn* و ܐܢܝܢ *'ennēn* للمؤنّث

الفينيقيّة: *hmt* للمذكّر والمؤنّث

الأوجاريتيّة: *hm* للمذكّر، و *hn* للمؤنّث

الحبشيّة: እሙንቱ፡ *'əmūntū* و ውእቶሙ፡ *wə'ətōmū* للمذكّر، و እማንቱ፡ *'əmāntū* و ውእቶን፡ *wə'ətōn* للمؤنّث

ولعلّ الأصلين في الساميّة الأمّ هما *humu** و *šina**[2]. وبالنظر إلى هذين

(١) لا ترد هذه الصيغة في العهد القديم إلا وقبلها سابقة كحرف الجر.

(٢) انظر ما فصّلناه في باب ضميري الغائب والغائبة ص ١٩٩ وما بعدها، ولاحظ أن ضمير الغائبين في المهريّة هو *hem* وضمير الغائبات *sen*؛ انظر: Bittner (١٩١٣) ص ٧ وما بعدها. وهذان الضميران في المهريّة يشيران إلى الأصل الساميّ، قبل أن تعمل المقايسة في الهاء وفي حرف الصفير. أما الصائت في ضمير الغائبين فهو منقلب عن الضمّة بتأثير الصائت في ضمير الغائبات. ونذكر هنا أيضاً أن السبئيّة تستخدم العنصر *h* في صيغة الغائبين والغائبات في حين تستخدم القتبانيّة العنصر s^1؛ انظر ص ٢٠٠، وBeeston (١٩٦٢ «ب») ص ٤٤ ـ ٤٥.

الأصلين المفترَضين، وبمقارنة أثر المقايسة في ضمائر الغائبين والغائبات بأثرها في ضمائر المخاطبين والمخاطبات، يظهر اتّفاق كلا النوعين في الأمور التالية:

«أ» ـ تغيُّر الصائت[1]: من الكسر إلى الضمّ في *hunna* العربيّة، ومن الضمّ إلى الكسر في *hēmmā* و *hēm* العبريّتين.

«ب» ـ تغيُّر الصامت[2]: من الميم إلى النون في *šunu* الأكديّة، وفي *'innūn* الآرامية، وفي صيغتي المذكّر المثبتتين أعلاه في السريانيّة. ويزاد على هذا تحوّل النون إلى ميم في صيغة الغائبات في الحبشيّة *'əmantū* بتأثير الميم في صيغة الغائبين. وإن صحّ الأصلان المفترَضان في الساميّة الأمّ فإن هاء المذكّر أصبحت بالمقايسة شيناً في الأكديّة، وأصبح حرف الصفير، قياساً على المذكّر، هاء في صيغة المؤنّث في سائر اللغات.

«ج» ـ تغيُّر الصائت والصامت: مردّ ذلك إلى المقايسة التامّة[3] في بعض اللهجات العربيّة المعاصرة، كلهجتي بيروت ودمشق اللتين تستخدمان *hinne* للمذكّر والمؤنّث على السواء. وشبيه بهذا في العبريّة أن ضمير الغائبين قد ينوب مناب ضمير الغائبات[4]، نحو:

וָאֹמַר אֶל־הַמַּלְאָךְ הַדֹּבֵר בִּי אָנָה הֵמָּה מוֹלִכוֹת אֶת־הָאֵיפָה

وترجمتها: «فقلت للملاك الذي كلّمني إلى أين هما ذاهبتان بالأيفة» (زكريا ٥ : ١٠)؛ فاستعمل ضمير الغائبين *hēmmā* بدلاً من ضمير الغائبات[5].

---

(١) راجع ص ٢٠٥. وفي *humu** ما في *'antumu** من المناسبة بين الحرف الشفويّ وبين الضمّ؛ انظر الهامش ١ ص ٢٠٥.

(٢) راجع ص ٢٠٦.

(٣) أو لعلل أخرى كإماتة صيغة ضمير واستعمال أخرى مكانها؛ انظر الهامش ٢ ص ٣١. ونذكر هنا أيضاً أن كثيراً من اللهجات العربيّة المعاصرة يحتفظ بالكسرة الأصليّة في صيغة الغائبات، كما في اللهجات البدويّة والعراقيّة والعُمانيّة؛ انظر: Brockelmann (١٩٠٨ ـ ١٩١٣) ١/٣٠٥؛ وقارن: Barth (١٩١٣) ص ٢٠.

(٤) انظر Gesenius (١٩٧٦) ص ١٠٨.

(٥) تستخدم العبريّة ضمائر الجمع للمثنى.

ويبدو أن صيغة *hēmmā* العبريّة متأثّرة بصيغة *hēnnā* في الصائت *ā* ـ الذي يلي نونها، إذ إن هذا الصائت مختصّ في الأصل بالمؤنّث، كما في العربيّة والأكديّة. ويرى Barth أن تشديد الميم في *hēmmā* يرجع إلى تشبيه هذه الميم بنون *hēnnā*[1]. غير أن هذا القول ضعيف لأن ظاهرة تشديد النون نفسها في *hēnnā* و *'attēnnā* غير مفسَّرة حتى اليوم تفسيراً متقبَّلاً[2]؛ فكيف لنا أن نعلم، مثلاً، أن تشديد الميم غير سابق على تشديد النون، أو أن تشديدها لا يعكس مرحلة أقدم من تخفيفها؟

ثانياً: ضمائر النصب والجرّ المتّصلة

هذه الضمائر مشتركة في الأسماء والأفعال، إلا في علامة إضمار المتكلّم[3]:

١ ـ ضمير المتكلم.

«أ» ـ المجرور مع الأسماء[4]؛ الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

العربيّة: *ī-* و *ya-*

الأكديّة: *ī-* و *ya-*

العبريّة: *ī-*

آراميّة العهد القديم: *ī-*[5]

السريانيّة: يُكتب الضمير ولا يُلفظ

الفينيقيّة: *y-* /-ī/ أو /-ya/

---

(١) انظر: Barth (١٩١٣) ص ٦٩.

(٢) قارن بالهامش ٣ ص ٢٠٥.

(٣) هذا في جميع اللغات الساميّة إلا الأكديّة التي تختلف فيها ضمائر الجرّ المتّصلة بالأسماء عن ضمائر النصب المتّصلة بالأفعال في غير صيغة المتكلّم. وفي الأكديّة ضمائر متّصلة خاصّة بالمفعول به غير المباشر dative، ولن ندرسها هنا لانعدام نظائرها في اللغات الأخرى؛ انظر الهامش ٢ ص ١٩٩.

(٤) نعني بها الأسماء المفردة، إلا إن خصّصنا. ويُذكر أن الضمائر المتّصلة بالأسماء المفردة تختلف في العبريّة والفينيقيّة، مثلاً، عن تلك التي تتّصل بالأسماء المجموعة؛ وكذلك تختلف الضمائر المتّصلة بالجموع المذكّرة عن الضمائر المتّصلة بالجموع المؤنّثة.

(٥) قارن بحذف ياء المتكلّم في الوقف في العربيّة، نحو: «هذا غلامْ» أي «غلامي»، ونحو قراءة أبي عمرو: ﴿فيقول ربّي أكْرَمَنْ﴾، أي «أكرمَني»؛ انظر: الكتاب ٢/٢٨٩ ـ ٢٩٠.

الأوجاريتيّة: -y، أو -ī- إن لم يُمثَّل كتابةً

الحبشيّة: -ya

إن ترجُّح صيغة هذا الضمير بين -ī و ya يحتمل ثلاثة تفسيرات مختلفة، لكلّ منها ما يسوّغه:

(١) أن اللاحقة -ī هي الضمير الساميّ الأصليّ أُضيفت إليه -a فأصبح -ya (بدلاً من -ia* التي يصعب لفظها). وهذا التفسير قائم على المقايسة، لأن -a تكون قد أضيفت إلى الضمير الأصليّ بتأثير الصائت -a الموجود في ضمير المخاطب المتّصل (مع الأسماء والأفعال) في معظم اللغات الساميّة[١]. ويؤيّد صحّةَ هذا التفسير، كما يقول Moscati، أن استعمال -ī هو الغالب في الأكديّة والأموريّة Amorite[٢]؛ ويؤيّده كذلك مقارنة هذا الضمير في الساميّات بنظيره في البربريّة وغيرها من اللغات القريبة من اللغات الساميّة[٣].

(٢) أن اللاحقة -ya هي الضمير الأصليّ، وقد سقط صائتها القصير لوقوعه متطرّفاً[٤]، فتحتّم تحوّل الصامت -y إلى صائت طويل يناسبه، أي الـ-ī-؛ فإن أردتَ، مثلاً، إضافة ra's إلى ضمير المتكلّم قلت: ra'sī لأن القواعد الصوتيّة في اللغات الساميّة لا تقبل بتوالي الصوامت في آخر الكلمة على النحو الذي في ra'sy*. ومما يُقوّي هذا التفسير أن العنصر -ya أصيل في كثير من المواضع في هذه اللغات، ولعل ياء المضارعة منه في الأصل، وكذلك -ya في ዝየ zəya (هنا) الحبشيّة[٥].

(٣) أن كلاًّ من -ī و -ya أصيل في الساميّة الأمّ؛ ويقوّي هذا احتفاظُ أكثر من لغة ساميّة واحدة بكلتا اللاحقتين، الأمر الذي يضعف التفسيرين السابقين، وذلك أن انقلاب لاحقة عن أخرى في لغة واحدة قد يفسَّر على أنه تطوّر من داخل تلك اللغة خاصّ بها،

---

(١) انظر، مثلاً، القائمة في ص ٢٢٢.

(٢) Moscati (١٩٦٩) ص ١٠٨.

(٣) Castellino (١٩٦٢) ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٤) قارن هذا بسقوط حركات الإعراب في كثير من اللغات الساميّة لوقوعها متطرّفة.

(٥) انظر: Brockelmann (١٩٠٨ ـ ١٩١٣) ١/٣٠٧، وWright (١٩٦٦) ص ١٧٩ ـ ١٨٠؛ وقارن: O'Leary (١٩٦٩) ص ١٤٩، وهو يرجّح كون -ya أصليّة دون أن يذكر سبباً لذلك. وانظر أيضاً: المقتضب ٤/٢٤٨، حيث يعلّل المبرّد كون الفتحة هي حركة ياء المتكلّم في الأصل.

أما انقلابها في أكثر من لغة واحدة فيشير إلى أن وجودها يرجع في الغالب إلى مرحلة أقدم من مرحلة التطوّر الداخليّ المنفرد، وربما إلى تلك المرحلة التي يُفترض أنها مرحلة السامية الأمّ.

ويحسن التوقّف عند إضافة ضمير المتكلّم إلى المنادى في العربيّة إذ قد يكون في اللواحق المستخدمة فيه بقيّة من ضمائر قديمة، أهمّها الفتحة الطويلة في «يا رَبّا» و«يا غُلاما» و«يا ابنةَ عَمّا»، والفتحة القصيرة في «يا ٱبْنَ أُمَّ» و«يا ٱبْنَ عَمَّ»(١). ويقابل استخدامَ الفتح في العربيّة استخدامُ الفتحة الطويلة في الأكديّة المتأخّرة ضميراً متّصلاً مجروراً(٢). وسبب استخدام الفتح في أسلوب النداء في العربيّة قد يرجع إلى تغيّر صوتيّ في الضمير المتّصل، كما يقول النحاة؛ ولكنّ هذا التفسير ضعيف إذ لا مسوّغ لتحوّل *ī*- أو *ya*- إلى فتحة طويلة أو قصيرة(٣). ونقترح تفسيراً آخر، وهو أن الفتحة الطويلة أو القصيرة ضمير متّصل قديم بقي في العربيّة في أسلوب النداء وسقط في سائر اللغة، أي أن هذا الضمير أُدمج في *ī*- أو *ya*- على المقايسة، ولكنه احتفظ بصيغته الأصليّة في أسلوب النداء. إن هذا التفسير، وإن كان يفتقر إلى دليل قاطع، يستند إلى قِدَم أسلوب النداء في اللغة وإلى احتفاظه بصيغ سقط استعمالها في غيره(٤). وإلى ذلك يسعفنا هذا التفسير في تجاوز الصعوبة الكامنة في قول النحاة إن الكسرة أُبدلت فتحة.

---

(١) انظر: الكتاب ١/٣١٨، وجُمَل الزجّاجيّ، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

(٢) انظر: von Soden (١٩٦٩) ص ٤٢ و٦٥.

(٣) جاء في الكتاب ١/٣١٧: «وقد يبدلون مكان الياء الألف لأنها أخفّ». ويقول الزجّاجيّ في جُمله، ص ١٧١ ـ ١٧٢: «تُبْدِل الكسرةَ فتحةً وتقلب الياءَ ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها».

(٤) انظر: المقتضب ٤/٢٦٢: «هذا باب ما يلزمه التغيير في النداء وهو في الكلام على غير ذلك»؛ وجُمَل الزجاجي، ص ١٧٥: «باب ما لا يقع إلا في النداء خاصّة ولا يُستعمل في غيره».

ومما لا يقع إلا في النداء، كما يقول النحاة، قولهم: «يا أبتِ» و«يا أمّتِ». ويرى الخليل (الكتاب ١/٣١٧؛ قارن بالمقتضب ٤/٢٦٢) أن هذه التاء مؤنّثة وإن دخلت على المذكّر. والأرجح أن *t*- هذه عنصر إشاريّ مؤنّث كالذي في تِلك *tilka* (وأصلها *tīlka**)، وكالذي في الحبشيّة *tī*- (هذه)، و*zātī* (هذه). ولعلّ استخدام *t*- مع المذكّر يرجع إلى مرحلة قديمة في اللغة لم يكن التذكير والتأنيث يخضعان فيها للقياس خضوعاً تاماً.

وكذلك اختُصّ النداء بوزن «فَعالِ»، نحو: «يا لَكاعِ» و«يا خَباثِ»، وليس هذا الوزن نتيجة تطوّر حصل في العربيّة بل إنه وزن أثيل قديم كما يظهر من مقارنته بالصيغ الحبشيّة المنتهية بـ *ī*- والدالّة على اسم =

أما في العبريّة فتظهر المقايسة في انتقال اللاحقة *ay*- التي تسبق ضمير المتكلّم في جمع المذكّر إلى جمع المؤنّث، ومثال ذلك كلمتا סוּסַי *sūsay* «أفراسي» (مذكّرة)، و סוּסוֹתַי *sūsōṯay* «أفراسي» (مؤنّثة). إن استخدام *ay*- في الكلمة الأولى على الأصل، لأن هذه اللاحقة مختصّة بجمع المذكّر[1]، أما استخدامها في الكلمة الثانية، وهي مؤنّثة مجموعة، فلا تعليل له سوى المقايسة، أي تأثّر جمع المؤنّث في جمع المذكّر، وهكذا تصبح اللاحقة واحدة في النوعين.

«ب» ـ المنصوب مع الأفعال؛ الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

العربيّة: *nī*- و *niya*- (في الوصل وفي الشعر)

الأكديّة: *ni*-

العبريّة: *nī*-

آراميّة العهد القديم: *nī*-

السريانيّة: *nī*- كتابةً، و *n*- لفظاً.

الفينيقيّة: *n*-

الأوجاريتيّة: *n*-

الحبشيّة: *nī*-

إن تقارب هذه الصيغ يوحي بأصلها الساميّ المشترك، وهو مركّب من النون حرفاً صامتاً ومن صائت يتلوه هو الكسرة الطويلة أو القصيرة[2]. ومَكْمَن الصعوبة ليس في تحديد هذا الأصل المشترك بل في معرفة اشتقاق النون ووظيفتها. وسنذكر الآراء الثلاثة الآتية:

(١) أن النون عَلَم المفعوليّة، وهذا ما صرّح به Wright[3]، غير أنه لم يذكر إن

= الفاعل، نحو *nagāšī* (النجاشيّ، الحاكم)، و *ḥarrāšī* (المزارع، الحارث)؛ في استعمال هذا الوزن الحبشيّ، انظر: Dillmann (١٩٠٧) ص ٢٥٠ وما بعدها.

(١) Gesenius (١٩٧٦)، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨، ولا سيّما الفقرة m.

(٢) يرجع عدم ظهور هذه الكسرة في الفينيقيّة والأوجاريتيّة إلى طريقة كتابتهما، والأرجح أنها كانت منطوقة، قياساً على معظم اللغات الأخرى. أما *niya*- العربيّة ففريدة بين هذه الصيغ.

(٣) انظر: Wright (١٩٦٦) ص ٩٦؛ وقارن: O'Leary (١٩٦٩) ص ١٥٠.

كانت النون في الأصل عَلَم المفعوليّة أم أنها صارت كذلك لاتّصالها بالصائت ī- بعدها. فإن كان يرى أن النون بنفسها عَلَم للمفعوليّة لزمه تعليل ورودها في المتكلّم دون غيره، وإن رأى أنها اكتسبت الدلالة على المفعوليّة من اتّصالها بالصائت ī- لزمه تعليل دخولها بذكره غرضاً غير الدلالة على المفعوليّة. إن هذا الاعتراض على رأي Wright يجعل الأخذ به بعيداً، ولعل الرأيين الآخرين يغنيان عنه لوضوحهما وعدم إلزامهما ما يلزمه.

(٢) أن النون مزيدة لسبب صوتيّ يقول بروكلمان إنه الفصل بين الصائت في آخر الفعل والصائت في الضمير المتّصل[١]. وهذا ما يراه النحويّون العرب كذلك؛ فظاهر قول الخليل، كما نقله سيبويه، أن النون تمنع تحرّك الحرف قبلها[٢]، وهو ما عبّر عنه بعضهم بالوقاية أو العماد[٣].

(٣) أن النون مزيدة بالمقايسة وذلك تشبيهاً لضمير المتكلّم بضمير المتكلّمين[٤]، أي أن النون في نحو: «قَتَلَني» هي النون عينها في «قَتَلْنا». وإن سلّمنا بزيادة النون بالمقايسة يتحتّم القول إن موضع زيادتها هو ضمير المتكلّم لا ضمير المتكلّمين لأنها أصليّة في ضمائر المتكلّمين ومختصّة بها بدليل النون في المضارع، نحو: «نفعل» و«نجلس»، وهذه قد تكون في الأصل اختصاراً لنون الضمير «نحن».

وليس من تعارض جوهريّ بين القول إن النون مزيدة لسبب صوتيّ والقول إنها مزيدة بالمقايسة، بل القولان متكاملان لأن الحاجة إلى زيادة صامت يفصل بين الصائت في آخر الفعل والصائت في الضمير المتّصل تقضي بزيادة النون وتقضي كذلك بزيادة أيّ صامت آخر كالميم والدال الخ... إلا أن الذي يرجّح كفّة النون في اختيار الصامت المزيد وجودها في ضمائر المتكلّمين التي شُبِّه بها ضمير المتكلّم. وعلى هذا الضوء يجب أن نفهم قول سيبويه: «وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار»[٥].

---

(١) أي للتخلّص من قولك *qatalaī < qatala + ī*؛ انظر: Brockelmann (١٩١٦) ص ١٠٠ ـ ١٠١؛ وقارن: Brockelmann (١٩٠٨ ـ ١٩١٣) ١/ ٥١ ـ ٥٢.

(٢) الكتاب ١/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧.

(٣) هذان المصطلحان غير واردين في كتاب سيبويه؛ وانظر: مغني اللبيب ٢/ ٣٤٤.

(٤) انظر: Moscati (١٩٦٩) ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٥) الكتاب ١/ ٣٨٧.

وتعمل المقايسة في ضمير المتكلّم المتّصل بالأفعال من وجه آخر، هو أن النون قد تُستخدم، على خلاف الأصل، مع الأسماء والأدوات، وهذا من أثر استخدامها مع الأفعال. ومن أمثلة هذا أبياتٌ أوردها الفرّاء وحَمَلَها على التوهّم، نحو[1]:

ـ ومـا أدري وظـنّـي كـلُّ ظـنٍّ   أمُسْلِمُني إلى قومٍ شَراحِ

ـ همُ القائلون الخيرَ والفاعلونَهُ   إذا ما خَشُوا من مُحْدَث الأمر مُعْظَما

ويذكر سيبويه أنه بلغه «عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني وكأنني»[2]، وينبّه على ما حدّثه به يونس «أنه سمع من العرب من يقول: عَلَيْكَني، من غير تلقين»[3]. ومن الأمثلة المأخوذة من اللهجات المعاصرة *semni* إلى جانب *smi* في لهجة تلمسان[4]، و *binī* في لهجة بيروت، و *baʻdnī* في أكثر من لهجة. وظاهرة استخدام النون مع الأسماء والأدوات موجودة في اللغات الساميّة الأخرى، ففي العبرية، مثلاً: כָּמוֹנִי *kāmōnī* (مِثلي، كما أنا)، بدلاً من *kāmōī**، حيث اتصلت النون بأداة التشبيه.

وتميِّز الحضرميّة في الضمير المتّصل بين التذكير والتأنيث، فاللاحقة -*nā* تختصّ بالمذكّر واللاحقة -*nī* تختصّ بالمؤنّث. ونرى أن المقايسة هي التي أدّت إلى هذه التفرقة، فالمتكلّم يدرك أن الفتح في ضمير المتكلّم المنفصل *'anā* عَلَم التذكير وأن الكسر في ضمير المتكلّمة المنفصل *'anī* علم التأنيث[5]، ولذلك امتنع عن استعمال -*nī* للمذكّر ـ وهي في الأصل تستوي في التذكير والتأنيث كما تدلّ المقارنة باللغات الساميّة ـ وأقام -*nā* مكانها لكون الفتح عَلَم التذكير في الضمير المنفصل.

٢ ـ ضميرا المخاطب والمخاطبة

الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٨٦؛ وقارن بالكتاب ١/٩٦.

(٢) الكتاب ١/٣٨١.

(٣) نفسه ١/٣٨٢؛ وقارن بـ ١/٣٨٦ ـ ٣٨٩.

(٤) انظر: Marçais (١٩٠٢) ص ١٣٧ و١٣٩.

(٥) قارن ما سبق ذكره عن التفرقة بين ضمير المتكلّم وضمير المتكلّمة المنفصلين في الحضرميّة، ص ١٩٧.

العربيّة: ka- للمذكّر، و ki- للمؤنّث

الأكديّة: ka- للمذكّر في الجرّ والنصب، و kī- للمؤنّث في الجرّ، و ki- في النصب

العبريّة: kā- للمذكّر[1]، و k- للمؤنّث

آراميّة العهد القديم: k- للمذكّر، والمؤنّث غير وارد

السريانيّة: k- للمذكّر والمؤنّث

الفينيقيّة: k- للمذكّر والمؤنّث

الأوجاريتيّة: k- للمذكّر والمؤنّث

الحبشيّة: ka- للمذكّر، و kī- للمؤنّث

يمكن ذكر المقايسة في صيغتين اثنتين من هذه الصيغ، الأولى أكديّة والثانية عبريّة. أما الصيغة الأكديّة فهي ku- التي قد تُستعمل مع المذكّر[2] في اللهجات المتأخّرة، وصائتها ناشىء قياساً على الضمّ في šu- (ضمير الغائب المتّصل) و kunu- (ضمير المخاطبين المتّصل) و šunu- (ضمير الغائبين المتّصل)[3].

وأما في العبريّة فالصائت ē- الذي يصل الكلمة المجموعة جمعاً مذكّراً بضمير المخاطب، ينتقل بالمقايسة إلى الكلمة المجموعة جمعاً مؤنّثاً والتي يليها هذا الضمير. وعلى هذا يقال: סוּסֶיךָ sūsēkā «أفراسكَ» (والأفراس هنا مذكّرة) و sūsōṯēkā סוּסוֹתֶיךָ «أفراسكَ» (مؤنّثة). وكذلك مع ضمير المخاطبة في الحالين، فيقال: סוּסַיִךְ sūsayik «أفراسكِ» (مذكّرة) و סוּסוֹתַיִךְ sūsōṯayik «أفراسكِ» (مؤنّثة)، وفي كلا الصيغتين تتّصل الكلمة بالضمير بواسطة -ay-.

٣ ـ ضميرا الغائب والغائبة

الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

---

(١) يرى Kahle (١٩٥٩) ص ١٧١ ـ ١٧٩ أن هذه الصيغة من وَضْعِ النحاة العبريّين، وأن صوابها k- دون صائت يليها. انظر أيضاً: الهامش ٣ ص ٢٢٢.

(٢) ومع المؤنّث في اللهجات المتأخّرة أيضاً، وذلك لاختلاط التذكير والتأنيث وضعف التفرقة الأصليّة بينهما. وهذا قد يحصل في ضميري الغائب والغائبة المتّصلين حيث يسقط الصائت الذي يميّز واحدهما عن الآخر فتتّحد صيغتاهما على š-.

(٣) قارن: Brockelmann (١٩٠٨ ـ ١٩١٣) ١/ ٣١٠.

العربيّة: *hu-* للمذكّر، و *hā-* للمؤنّث

الأكديّة: *š-* و *šu-* للمذكّر في الجرّ والنصب، و *š-* و *ša-* للمؤنّث في الجرّ، و *š-* و *ši-* للمؤنّث في النصب

العبريّة: *hū-* و *ō-* للمذكّر، و *hā-* و *āh-* للمؤنّث

آراميّة العهد القديم والسريانيّة: *h-* و *(h)i-* للمذكّر، و *h-* للمؤنّث

الفينيقيّة: *h-* و *w-* للمذكّر، و *h-* و *y-* للمؤنّث

الأوجاريتيّة: *h-* للمذكّر والمؤنّث

الحبشيّة: *hū-* للمذكّر، و *hā-* للمؤنّث

يبدو أن الضمّة هي الصائت المختصّ بالمذكّر وأن الفتحة هي الصائت المختصّ بالمؤنّث. أما الصامت قبله فنرجّح أنه الهاء في المذكّر وحرف الصفير في المؤنّث، بدليل المهريّة (*h-* للمذكّر، و *s-* للمؤنّث)[١]، وهذا مثل ما في صيغ الضمائر المنفصلة في الغائب والغائبة والغائبين والغائبات[٢]. وعلى ذلك نرجّح أن تكون *hū-** و *šā-** الصيغتين الأصليّتين في الساميّة الأمّ، وقد عملت المقايسة فيهما فحلّ حرف الصفير محلّ الهاء في المذكّر في الأكديّة والمعينيّة والقتبانيّة، وحلّت الهاء محلّ حرف الصفير في المؤنّث في سائر اللغات واللهجات (ومنها السبئيّة).

ويحسن بنا التوقّف عند ما أسماه اللغويّون العرب الكشكشة والكسكسة لنفسّره على ضوء صيغ الضمائر الساميّة. جاء في الخصائص[٣]: «وأما كشكشة ربيعة فإنما يريد (أي ثعلب) قولها مع كاف ضمير المؤنث: إنّكِشْ ورأيتُكِشْ وأعطيتُكِشْ، تفعل هذا في الوقف، فإذا وصلتَ أسقطتَ الشين. وأما كسكسة هوازن فقولهم أيضاً: أعطيتُكِسْ ومِنْكِسْ وعَنْكِسْ. وهذا في الوقف دون الوصل». والحقّ أن من العرب من يُثبت الشين في الوصل أيضاً، وأن منهم من يجعلها مكان الكاف فيكسر في الوصل ويسكّن في

---

(١) راجع ص ٢٠٠ والهامش ٢ ص ٢٠٧. وقارن أيضاً باللغات العربيّة الجنوبيّة القديمة في Beeston (١٩٦٢ «ب») ص ٤٤ وما بعدها.

(٢) انظر: Bittner (١٩١٣) ٣/ ١٠.

(٣) ٢/ ١١ ـ ١٢؛ وقارن بالكتاب ٢/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

الوقف فيقول: منش وعليش[١].

إن شين «مِنْشِ» و«عَلَيْشِ» قد تفسَّر على أنها مُبْدَلة من الكاف المكسورة في «منكِ» و«عليكِ». ولكنّ هذا التفسير، وإن كان ممكناً، مرجوح لأنه لا يصحّ في شين «رأيتُكِش» وسين «أعطيتُكِس» حيث تبقى الكاف الأصليّة إلى جانب الشين أو السين. ولعل التفسير الأصحّ هو أن الشين، أو السين، ضمير قديم أو جزء من ضمير قديم احتفظت به العربيّة في هذا الموضع في لهجاتٍ بعينها، وأسقطته في سائر المواضع[٢]. ويؤيّد هذا التفسيرَ أن الشين، أو السين، تقع في المؤنّث لا في المذكّر، فهي لذلك حرف الصفير عينُه الذي رجّحنا وجوده في الساميّة الأمّ دالاً على التأنيث في الضمائر المنفصلة والمتّصلة معاً، مقابل الهاء التي تدلّ على التذكير. وحرف الصفير هذا هو الذي يظهر في الأكديّة في الضمائر المنفصلة الدالّة على النصب أو الجرّ[٣]. وفي احتفاظ ربيعة وهوازن بهذا الضمير دليل على أن ما يصفه اللغويّون العرب باللغة المذمومة وغير الفصيحة قد يكون أكثر محافظةً على الأصل من اللهجات التي وَسَمُوها بالفصيحة، أي أنه يعكس استعمالاً قديماً تخلّصت منه اللهجات الأخرى، فلا يصحّ إذاً القول إن هذا الاستعمال من باب اللحن أو العدول عن «الفصاحة».

٤ ـ ضمير المتكلّمين

الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

العربيّة: *-nā*

الأكديّة: *-ni* في الجرّ و *-niāti* في النصب

العبريّة: *-nū*

آراميّة العهد القديم: *-nā*

السريانيّة: *-n*

---

(١) المزهر ١/ ٢٢١.

(٢) يبدو أن هذا الضمير قد فقد معناه الأصليّ عند المتكلّم بدليل وروده بعد ضمير آخر هو الكاف، وذلك في «رأيتُكِش» و«أعطيتُكِس».

(٣) انظر الهامش ٢ ص ١٩٩.

الفينيقيّة: *-n*

الأوجاريتيّة: *-n*[١]

الحبشيّة: *-na*

يشير اتّفاق العربيّة والآراميّة والحبشيّة إلى *-na* أو *-nā* أصلاً ساميًّا مشتركاً لضمير المتكلّمين المتّصل. أما *-ni* الأكديّة فأغلب الظنّ أنها من أَثَرِ الضمير المنفصل *nīnu* أو *nīni*[٢]. وكذلك القول في *-nū* العبريّة التي نشأت بالمقايسة متأثّرةً بالضمير المنفصل *naḥnū* أو *ʼănaḥnū*[٣]، فكأنّ المتكلّم يفضّل استخدام *-ū* في الضمير المنفصل والمتّصل معاً فيقول: *naḥnū* (نحن) و *kāṯaḇnū* (كَتَبْنا) و *lānū* (لنا) و *bānēnū* (بنونا)، على أن يستخدم *-ū* في الضمير المنفصل وحده، كما في العربيّة وفي الساميّة الأمّ. ومعنى هذا أنّ الضمير المنفصل في العبريّة والأكديّة هو المؤثّر في الضمير المتّصل، وهو خلاف ما حصل في الحبشيّة وكثير من اللهجات العربيّة المعاصرة حيث يتأثّر ضمير المتكلّمين المنفصل بالضمير المتّصل[٤].

٥ ـ ضميرا المخاطبين والمخاطبات

الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

العربيّة: *-kumu* للمذكّر، و *-kunna* للمؤنّث

الأكديّة: *-kunu* للمذكّر في الجرّ، و *-kunūti* في النصب، و *-kina* للمؤنّث في الجرّ، و *-kināti* في النصب

العبريّة: *-kem* للمذكّر، و *-ken* للمؤنّث

آراميّة العهد القديم: *-kōm* و *-kōn* للمذكّر، والمؤنّث غير وارد

السريانيّة: *-kōn* للمذكّر، و *-kēn* للمؤنّث

---

(١) في الأوجاريتيّة ضمير متّصل مثنّى (أي للمتكلّمَيْن)، هو «*-n*»، وله في المصريّة القديمة نظير؛ انظر: Gordon (١٩٦٥) ص ٣٨، وقارن Wagner (١٩٥٢) ص ٢٢٩ ـ ٢٣٣. وانظر ما تقدّم في الهامش ١ ص ١٤١.

(٢) راجع ص ٢٠٢.

(٣) قارن ص ٢٠٤.

(٤) راجع الهامش ٣ ص ٢٠٤.

الفينيقيّة: الضميران غير واردين

الأوجاريتيّة: *km*- للمذكّر، و *kn*- للمؤنّث

الحبشيّة: *kəmmū*- للمذكّر، و *kən*- للمؤنّث

نُرجّح أن يكون هذان الضميران في الساميّة الأمّ *kumu*-*[1] للمذكّر و *kina*-* للمؤنّث، بناءً على ما ذكرنا في الضميرين المنفصلين[2]. وعلى ذلك يظهر أثر المقايسة في الصيغ المثبتة في القائمة أعلاه على النحو التالي:

«أ» ـ تغيُّر الصائت: من الكسر إلى الضمّ في *kunna*- العربيّة[3]، ومن الضمّ إلى الكسر في *kem*- العبريّة (ومثلها في المَهْريّة).

«ب» ـ تغيّر الصامت: من الميم إلى النون في *kunu*- و *kunūti*- الأكديّتين، وفي *kōn*- الآراميّة والسريانيّة، وكذلك في بعض اللهجات العربيّة المعاصرة (كاللبنانيّة والسوريّة) التي تستخدم *kon*- في التذكير والتأنيث.

وقد ذكر النحويّون العرب[4] أن ناساً من بكر بن وائل يقولون: «من أحلامِكِم» و«بِكِم»، أي أنّ ضمير المخاطبين عندهم، إذا كان مسبوقاً بكسرة، هو *kim*- وليس *kum*-. وذكروا قول الحطيئة:

وإن قال مولاهم على جُلّ حادثٍ　　　من الدهر رُدّوا فَضْلَ أحلامِكِم رَدّوا

ويعلّل سيبويه هذا بقوله إن الكاف شُبّهت بالهاء «لأنها علم إضمار وقد وقعت

---

(١) نبّه سيبويه بنظره اللغويّ الثاقب على أن الصائت الأخير في *kumu*- أصيل، فقد جاء في الكتاب ١/ ٣٨٩: «هذا باب ما تردّه علامة الإضمار إلى أصله... وقد شبّهوا به قولهم: أعطيتُكُمُوهُ، في قول من قال: أعطيتُكُمْ ذلك فيجزم، ردّه بالإضمار إلى أصله»؛ وفي ٢/ ٢٩٣ أن الميم «في الأصل متحرّكة بعدها واو كما أنها في الاثنين متحرّكة بعدها ألف نحو غلامكما».

(٢) راجع ص ٢٠٥، وقارن بالصفحة ٢٠٧. ونذكر أن الصيغتين المهريّتين هما *kem*- للمذكّر و *ken*- للمؤنّث؛ انظر: Bittner (١٩١٣) ٣/ ١٠.

(٣) يحتفظ كثير من اللهجات العربيّة المعاصرة بالكسرة الأصليّة في ضمير المخاطبات المتّصل، كما في العراقيّة والعُمانيّة والظفاريّة؛ انظر الهامش ١ ص ٣٢. وانظر أيضاً Brockelmann (١٩٠٨ ـ ١٩١٣) ١/ ٣١٠؛ وقارن: Barth (١٩١٣) ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٤؛ وقارن بالمقتضب ١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠. وهذا ما سمّاه المتأخّرون وَكْماً؛ انظر: المزهر ١/ ٢٢٢.

بعد الكسرة فأتبع الكسرةَ الكسرة»؛ ويقول المبرّد: «يُجرون الكاف مُجرى الهاء». وظاهر هذين القولين أن هناك مقايسة قوامُها تأثير ضمير الغائبين في ضمير المخاطبين. وإذا استثنينا قول سيبويه إن ذلك لغة «رديئة جدًّا»، وقول المبرّد إنه «غلط منهم فاحش»، فإن هذا التفسير يبدو غاية في الدقّة عند فحصه على ضوء الساميّات ومقارنته بالضمائر العبريّة والمهريّة. إن النحويّين العرب عندما نظروا في هذه الصيغة لم يُرجعوها إلى تأثير المؤنّث فيها، ولعل ذلك عائد إلى عدم وجود *kin*- للمخاطبات في تلك اللهجة، أو لعدم سماعهم إيّاها؛ ولكنهم أرجعوها، وبحسٍّ لغويٍّ سليم، إلى تأثير صيغة ضمير المخاطبين *him*- التي تجيء مسبوقة بكسرة قصيرة أو طويلة (نحو *bihim* و *fīhim*).

٦ ـ ضميرا الغائبين والغائبات

الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

العربيّة: *humu*- للمذكّر، و *hunna*- للمؤنّث

الأكديّة: *šunu*- للمذكّر في الجرّ، و *šunūti*- في النصب، و *šina*- للمؤنّث في الجرّ، و *šināti*- في النصب

العبريّة: *hem*- للمذكّر، و *hen*- للمؤنّث

آراميّة العهد القديم: *hōm*- و *hōn*- للمذكّر، و *hēn*- للمؤنّث

السريانيّة: *hōn*- للمذكّر، و *hēn*- للمؤنّث

الفينيقيّة: *m*- للمذكّر، والمؤنّث غير وارد

الأوجاريتيّة: *hm*- للمذكّر، و *hn*- للمؤنّث

الحبشيّة: *hōmū*- و *ōmū*- للمذكّر، و *hōn*- و *ōn*- للمؤنّث

كما تقدّم في الضميرين المنفصلين[1]، يمكن افتراض *humu*-* و *šina*-* أصلين في الساميّة الأمّ. وهنا أيضاً يظهر أثر المقايسة في الصيغ المثبتة على النحو التالي:

---

(1) راجع ص ٢٠٧. ونذكر أن الصيغتين المهريّتين ـ وهما *hem*- للمذكّر و*sen*- للمؤنّث ـ أقربُ هذه الصيغ إلى الأصل الساميّ المشترك.

«أ» ـ تغيُّر الصائت: من الكسر إلى الضمّ في *hunna-* العربيّة[١]، ومن الضمّ إلى الكسر في *hem-* العبريّة والمهريّة.

«ب» ـ تغيُّر الصامت: من الميم إلى النون في *šunu-* و *šunūti-* الأكديّتين، وفي *hōn-* الآراميّة والسريانيّة، وكذلك في بعض اللهجات العربيّة المعاصرة (كاللبنانيّة والسوريّة) التي تستخدم *hon-* أو *on-* في التذكير والتأنيث. وانطلاقاً من الأصلين الساميّين المشتركين نرجّح أن تكون الهاء الأصليّة تغيّرت إلى شين في صيغة المذكّر في الأكديّة قياساً على صيغة المؤنّث فيها، وأن تكون الشين الأصليّة المختصّة بالمؤنّث تغيّرت بالمقايسة في سائر اللغات إلى هاء كالتي في الصيغ المذكّرة.

وفي العربيّة يتحوّل الضمير المتّصل *humu-* إلى *himu-* أو *himi-* إذا سبقته كسرة أو ياء، وهذا تحوّل صوتيّ بحت، ولكنه يؤدّي، كما مرّ، إلى تحوّل في ضمير المخاطبين المتّصل في لغة بكر بن وائل. ولا ينجو ضمير الغائبين المتّصل نفسه من عمل المقايسة، فقد ذكر سيبويه أن «قوماً من ربيعة يقولون: مِنْهِم، أتبعوها الكسرة ولم يكن المسكَّن حاجزاً حصيناً عندهم، وهذه لغة رديئة»[٢]. وتعليل قولهم: «مِنْهِم» أن استخدام ضمير المخاطبين المكسور الهاء *(-himu* أو *-himi)* اتّسع بانتقاله من المواضع الأصليّة التي يختصّ بها ـ أي عندما يكون مسبوقاً بكسرة أو ياء ـ إلى مواضع أخرى ليس مسبوقاً فيها مباشرةً بكسرة أو ياء. وقد لاحظ Barth أن جميع أمثلة النحويّين على لغة ربيعة هذه هي في حروف الجرّ[٣]، واستنتج بحقٍّ أنه في حال عدم وجود أمثلة من غير حروف الجر، تكون الأمثلة التي ذكروها ناشئة بالمقايسة بتأثير صيغة الضمير بعد حروف الجرّ التي تنتهي بكسرة أو ياء، نحو *bi-him*، و *fī-him*، و *ʻalay-him*[٤].

---

(١) كما في ضمير المخاطبات المتّصل، يحتفظ كثير من اللهجات العربيّة المعاصرة، كالعراقيّة والعُمانيّة والظفاريّة والحضرميّة، بالكسرة الأصلية في ضمير الغائبات المتّصل؛ انظر: Barth (١٩١٣) ص ٦٦.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٩٤. وهذا ما سمّاه المتأخرون وَهْماً؛ انظر: المزهر ١/ ٢٢٢.

(٣) انظر: Barth (١٩٠٣) ص ٦٦؛ وقارن: Versteegh (١٩٩٧) ص ٤١.

(٤) انظر أمثلة المزهر، مثلاً، فهي: «منهِم» و«عنهِم» و«بينهِم».

ثالثاً: ضمائر الرفع اللاحقة بالفعل الماضي

يتضمّن الجدول التالي الصيغ الأساسيّة[1]:

المفرد	العربيّة	الأكديّة[2]	العبريّة	آراميّة العهد القديم	السريانيّة	الفينيقيّة	الأوجاريتيّة	الحبشيّة
المتكلّم	*-tu*	*-ā-ku*	*-tī*	*-ēṯ*	*-eṯ*	*-t*	*-t*	*-kū*
المخاطب	*-ta*	*-ā-ta*	[3]*-tā*	*-t*	*-t*	*-t*	*-t*	*-ka*
المخاطبة	*-ti*	*-ā-ti*	*-t*	-	*-t*	*-t*	*-t*	*-kī*
الغائب	[4]*-a*	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	*-a*

---

(١) الرمز Ø يدلّ على عدم وجود زيادة صوتيّة على الفعل للدلالة على الضمير المتّصل؛ أي أن الفعل يبقى على حاله دون لاحقة كما لو لم يتّصل به ضمير؛ وهذا يُعرف بالإلحاق الصفريّ zero suffixation (انظر: معجم المصطلحات اللغويّة، ص ٥٤٣). ونستعمل هذا الرمز حتى في المواضع التي يُعتقد أن للضمير فيها قيمة صوتيّة وإن لم يعبَّر عنه كتابةً، كما في ضمير الغائبين في الفينيقيّة حيث لا نجد رمزاً كتابيًّا معيَّناً للضمير وإن كنا نرجّح بالمقارنة أن يكون *ū*-. أما في المواضع التي يكون الضمير المتّصل فيها مكوّناً من صامت متلوّ بصائت، نحو ضمير المخاطب *ta*- في العربيّة، فقد أهملنا كتابة الصائت حيث لا وسيلة لتمثيله كتابياً (في الفينيقيّة والأوجاريتيّة، مثلاً) وإن كنا نرى بالمقارنة أن الرمز *t*- فيهما قد يمثّل الصوت *ta*، كما في بعض اللغات الأخرى.

أما القوسان فيدلاّن على أن الضمير يُكتب ولا يُلفظ، كما في بعض الضمائر السريانيّة.

وأما الرمز (-) فمعناه أن الصيغة غير واردة في النصوص المعروفة للغة ما.

(٢) الضمائر الأكديّة المثبتة في هذه القائمة لواحق تُستخدم مع ما يُعرف بصيغة الثبوت *stative*، وهي اسم من حيث الاشتقاق، إلا أنها تدلّ على الثبوت في الصفة من حيث المعنى. وهذه اللواحق هي اللواحق عيْنها التي تُستعمل مع الفعل الماضي في اللغات الأخرى. وفي أمر العلاقة بين هذه الصيغة في الأكديّة وبين الماضي والمضارع في اللغات الساميّة الأخرى، انظر: Fleisch (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨) ص ٣٩ ـ ٦٠، ولا سيّما ص ٤٥ ـ ٥٠ و ٥٩ ـ ٦٠. وانظر أيضاً: Thacker (١٩٥٤) ص ٨٨ ـ ١٠٧ و ١٦٨ ـ ١٩٠ و ٢٢٩ ـ ٢٤١ و ٣١٧ ـ ٣٢٣.

(٣) يرى Kahle (١٩٥٩) ص ١٧٨ ـ ١٧٩ أن صواب هذه هو *t*- دون الصائت بعدها، وأن النحويّين العبريّين غيّروا الأصل فجعلوه *ta*-. قارن الهامش ١ ص ٢١٥.

(٤) هذه الفتحة في العربيّة والحبشيّة أصليّة، أي أنها كانت موجودة في الساميّة الأمّ وسقطت منها في جميع اللغات التي تفرّعت عنها باستثناء العربيّة والحبشيّة. والدليل على أصالة هذه الفتحة أنها تعود لتظهر في العبريّة والسريانيّة عندما يتّصل الفعل بالضمير، نحو עֲזָבַנִי *ʿăzāḇanī* (تَرَكَني) من فعل =

المفرد	العربيّة	الأكديّة	العبريّة	آراميّة العهد القديم	السريانيّة	الفينيقيّة	الأوجاريتيّة	الحبشيّة
الغائبة	-at	-at	-ā	-āṯ	-aṯ	ø	-t	-at
المثنى								
المتكلّمان	–	–	–	–	–	–	-ny	–
المخاطبان	-tumā	–	–	–	–	–	-tm	–
المخاطبتان	-tumā	–	–	–	–	–	-tm	–
الغائبان	-ā	–	–	–	–	–	ø	–
الغائبتان	-tā	–	–	–	–	–	-t	–
الجمع								
المتكلّمون	-nā	-ā-nu/i	-nū	-nā	-n(an)	-n	–	-na
المخاطبون	-tumu	-ā-tunu	-tem	-tūn	-tōn	–	-tm	-kəmmū
المخاطبات	-tunna	-ā-tina	-ten	-tēn	-tēn	–	-tn	-kən
الغائبون	-ū	-ū	-ū	-ū	(-ūn)	ø	ø	-ū
الغائبات	-na	-ā	-ū	-ā	(-ēn)	ø	ø	-ā

يمكن دراسة أثر المقايسة في الصيغ المثبتة أعلاه في النقاط التالية:

(١) الكاف والتاء في المتكلّم: من المرجّح أن يكون ضمير المتكلّم في الساميّة الأمّ بالكاف لا بالتاء (أي *-ku)، ويدلّ على هذا أمران: الأوّل اتّفاق لغتين متباعدتين جغرافيًّا، وهما الأكديّة والحبشيّة، في الاحتفاظ بالكاف[١]؛ والثاني أن الكاف تظهر في

= עָזַב ʿāzab الساكن الآخر، ونحو ܩܛܠܬܢܝ qaṭlān(ī) (قَتَلَني) من فعل ܩܛܠ qəṭāl الساكن الآخر. ولهذا لا نوافق الدكتور فؤاد طرزي الرأيَ إذ يقول عن هذه الفتحة إنها «شيء طارىء» و: «أن لا نظير لها فيما يمكن أن يقابل هذا الفعل في اللغات الأخرى، ففي العبريّة مثلاً يقابله الفعل: كَتَاف... الساكن الآخر، وفي السريانيّة يقابله الفعل: كْثاف... الساكن الآخر أيضاً» (في سبيل تيسير العربية وتحديثها، ص ٧٠ وما بعدها). إن العكس هو الصحيح لأن السكون في صغية «فَعَلْ» في العبريّة والسريانيّة هو الطارىء بدليل ظهور الفتحة قبل الضمير.

(١) يحتفظ بعض اللهجات الساميّة الحيّة بالكاف في ضمير المتكلّم المتّصل بالفعل الماضي؛ ومن هذه اللهجات لهجتان حبشيّتان هما التّجريّة (-kū) والتّجرينيّة (-ku)، ولهجتان عربيّتان جنوبيّتان هما المهريّة (-ik) والسقطريّة (-k).

ضمير المتكلّم المنفصل نفسه في كثير من اللغات[1]. وعلى هذا التفسير تكون التاء في ضمير المتكلّم في اللغات الأخرى المذكورة في الجدول ناشئة بالمقايسة على نمط التاء في ضمائر المخاطب والمخاطبة والمخاطبِين والمخاطبات (وفي ضميرَي المخاطبَيْن والمخاطبَتَيْن في العربيّة والأوجاريتيّة).

(٢) الكسرة الطويلة في ضمير المتكلّم *tī*- في العبريّة: يبدو أن الصائت الذي يلي كاف ضمير المتكلّم في الساميّة الأمّ ضمّة في الأصل، بدليل اتّفاق العربيّة والأكديّة والحبشيّة. وهكذا تكون الكسرة الطويلة في *tī*- العبريّة غير أصليّة، وهي ترجع في الغالب إلى تأثير الصائت *ī*- وهو ضمير المتكلّم اللاحق بالأسماء[2].

(٣) الكاف والتاء في المخاطب والمخاطبة: على خلاف ضمير المتكلّم، من المرجَّح أن يكون ضميرا المخاطب والمخاطبة في الساميّة الأمّ بالتاء لا بالكاف (أي *ta*-* للمذكّر، و *ti*-* للمؤنّث). ويدلّ على هذا اتّفاقُ معظم اللغات في الاحتفاظ بالتاء، وكذلك وجود التاء في ضمائر المخاطب والمخاطبة المنفصلة في جميع اللغات الساميّة[3]. وعلى هذا التفسير تكون الكاف في ضميري المخاطب والمخاطبة في الحبشيّة ناشئة بالمقايسة بتأثير الكاف التي في ضمير المتكلّم. أما الأكديّة[4] فقد احتفظت بالتاء ولم تعمل فيها المقايسة، وبذلك تكون أقرب اللغات إلى الأصل الساميّ المشترك لاحتفاظها بالكاف في المتكلّم وبالتاء في المخاطب والمخاطبة. ويتّضح، إذاً، أن المقايسة قد تعمل من وجهين مختلفين طلباً للتناسب والاطّراد في الصيغ: فقد أدّت المقايسة، في العربيّة مثلاً، إلى اتّفاق ضمائر المتكلّم والمخاطب والمخاطبة في استخدام التاء، بينما أدّت في الحبشيّة إلى اتّفاق هذه الصيغ الثلاث في استخدام الكاف[5].

---

(١) راجع ص ١٩٦.

(٢) راجع ص ١٩٧.

(٣) راجع ص ١٩٨.

(٤) باستثناء اللهجة الأشوريّة المحدَثة التي ترد فيها *āka*-؛ انظر في تفصيل هذا: von Soden (١٩٦٩) ص ٩٨.

(٥) قارن هذا أيضاً بصيغ اللغات الأخرى المثبتة في القائمة. أما Castellino (١٩٦٢) ص ٣٢ فيحاول =

(٤) الفتحة الطويلة في ضمير الغائبة في العبريّة: إن وجود التاء في ضمير الغائبة المتّصل بالفعل الماضي يرجع إلى مرحلة الساميّة الأمّ بدليل وجودها في معظم اللغات المتفرّعة عنها. أما العبريّة فقد أسقطت هذه التاء وأحلّت المقايسةُ محلَّها الفتحةَ الطويلة، وذلك على نمط الفتحة الطويلة الدالّة على التأنيث في الأسماء[١]، نحو שָׁנָה *šānā* (سنة) وמֶרְכָּבָה *merkābā* (مِركبة). والدليل على أن التاء أصلٌ ظهورُها عند اتّصال الفعل بضمير نصب، نحو الفعل שָׂמָה *śāmā* (وضعت، عيَّنت) الذي يصبح שָׂמָתְהוּ *śāmāṯhū* (وَضَعَتْه، عَيَّنَتْه) عند اتّصاله بضمير النصب للغائب. وكذا في الفينيقيّة حيث تظهر التاء في صيغة الغائبة عندما يتّصل الفعل الماضي الذي تلحقه بضمير نصب، كما في פעלתן[٢] *p'ltn* (جَعَلَتْني، «فَعَلَتْني»)، بينما تسقط إن لم يتّصل الفعل الماضي بضمير نصب[٣].

(٥) الضمّة الطويلة في ضمير المتكلّمين في العبريّة: ذكرنا عند الكلام على ضمائر النصب والجرّ المتّصلة[٤] أن *nū-* نشأت بالمقايسة متأثّرةً بالضمير المنفصل. ويصحّ هذا التفسير هنا أيضاً مع زيادة احتمال آخر لتقوية المقايسة هذه، وهو أن ضمير المتكلّمين المتّصل بالفعل الماضي قد يكون متأثّراً بالضمّة الطويلة *ū-* التي يتّصل بها الفعل الماضي في ضمير الغائبين[٥].

= إرجاع الكاف في ضمائر المخاطب والمخاطبة والمخاطبين والمخاطبات في الحبشيّة إلى تأثير لغات قريبة من الساميّة كالكوشيّة والبربريّة، دون أن يُسقط احتمال نشوئها بالمقايسة. وانظر: أطروحة A.H. Huizinga: *Analogy in the Semitic Languages* ص ١٣ (وأشكر قسم التصوير في المتحف البريطانيّ لتزويدي بمصوّرة عن هذه الأطروحة التي قُدّمت في جامعة جون هوبكنز عام ١٨٩١).

(١) تمثَّل هذه الفتحة كتابةً بالهاء في الأسماء والأفعال.

(٢) انظر السطر الثاني من نقش «يَحَوْمِلْك» ملك جبيل في: Cooke (١٩٠٣) ص ١٨.

(٣) نرى أن علامة الغائبة في الفينيقيّة فتحة طويلة، كما في العبريّة. ويقوّي هذا الرأيَ أنها لا تمثَّل كتابيًا (Ø) على ما تمليه قواعد كتابة الصوائت في الفينيقيّة.

(٤) ص ٢١٨.

(٥) يرى O'Leary (١٩٦٩) ص ٢٤٤ أن *nū-* متأثّرة بصيغة الغائبين، ولا يذكر تأثّرها بصيغة الضمير المنفصل. غير أننا لا نستطيع أن نطمئنّ إلى هذا الجزم لأنه لا يستند إلى برهان قاطع، ولذلك لا نلغي أيًّا من التأثيرين من حيث الاحتمال.

(٦) ضمير المتكلّمين في السريانيّة *n(an)-*: يرجع العنصر *(an-)*، الذي يتّضح بالمقارنة أنه مزيد في هذه اللغة دون غيرها، إلى المقايسة بتأثير الضمير المنفصل الذي يوجد فيه هذا العنصر: *ḥnan* و *'enaḥnan*.

(٧) الصوائت والصوامت في ضميري المخاطبين والمخاطبات: بناءً على ما تقدّم في الصيغتين المنفصلتين لهذين الضميرين نرجّح أن يكون الأصلان الساميّان *tumu-** للمذكّر و *tina-** للمؤنّث[١]. ومرّة أخرى نرى الضمّة تغلب على صيغة المؤنّث (بالمقايسة مع صيغة المذكّر) في العربيّة، والكسرة تغلب على صيغة المذكّر (بالمقايسة مع صيغة المؤنّث) في العبريّة، ونرى أيضاً أن الميم تتحوّل بالمقايسة إلى نون في الأكديّة والآراميّة والسريانيّة. أما مسألة الكاف التي تظهر في الحبشيّة[٢] عوضاً عن التاء التي في سائر اللغات، فالقول فيها ما ذكرنا في ضميري المخاطب والمخاطبة[٣] من ترجيح أنها أصل والكاف فرع.

(٨) النون الثانية في ضمير المخاطبات في العربيّة *tunna-*: يرى نفر منهم Nöldeke[٤] و O'Leary[٥] أن *na-* في هذا الضمير العربيّ نشأت بتأثير النون في المضارع (يكتبنَ) وفي الأمر (اكتبنَ). وقريب من هذا وجود *na-* في صيغة الغائبات في الماضي، نحو: «كتبنَ»، فلعلّها زيدت في الماضي تشبيهاً له بالمضارع والأمر. وإذ كنّا لا نستطيع نفي هذا التفسير بدليل قاطع، ننبّه على تفسيرين آخرين محتملين: الأول أن هذه لهجة ساميّة قديمة احتفظت بها العربيّة دون غيرها من اللغات، ونأنس هنا بتشديد الميم في صيغة المخاطبين في الحبشيّة *kəmmu-* التي قد تمثّل كذلك لهجة مندثرة قديمة. والتفسير الثاني أن *tunna-* لا تحتاج إلى تفسير أصلاً لأنها مأخوذة من الضمير

---

(١) قارن ص ٢٠٥.

(٢) وكذلك في الأشوريّة المحدَثة: *ākunu-*، تماماً كوجود الكاف في هذه اللهجة في المخاطب؛ انظر: الهامش ٤ ص ٢٢٤، والمرجع نفسه المذكور فيه.

(٣) راجع ص ٢٢٤.

(٤) انظر: Nöldeke (١٨٨٤) ص ٤١٢.

(٥) انظر: O'Leary (١٩٦٩) ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤. وفي معارضة بعض العلماء لهذا التفسير، انظر: Wright (١٩٦٦) ص ١٧٠.

المنفصل «أنتنّ» الذي يظهر فيه تشديد النون. وتبقى مع ذلك الحاجةُ إلى تفسير صيغة الغائبات *na*- حيث لا يظهر التشديد الذي في «هنّ»، ولا نرى قولاً مُرضياً في هذا. ولا شكّ أن التفسير الذي ذكره نولدكه وأوليري يستمدّ قوّته من إمكان تطبيقه على ضميري المخاطبات والغائبات معاً، بينما يعجز عن هذا، التفسيران اللذان نبّهنا عليهما.

(٩) ضمير الغائبات *ū*- في العبريّة: تعمل المقايسة في هذا الضمير لتأثّره بضمير الغائبين، فتتّحد صيغتهما بحلول الصائت *ū*- محلّ الصائت *ā*- الذي يختصّ في الأصل بالغائبات، كما يدلّ اتفاق الأكديّة والآراميّة والحبشيّة التي تحتفظ جميعاً بـ *ū*- للمذكّر و *ā*- للمؤنّث. وأغلب الظنّ أن *ū*- و *ā*- هما الصيغتان الأقرب إلى الساميّة الأمّ.

(١٠) ضميرا الغائبين *ūn*- والغائبات *ēn*-[١] في السريانيّة: يبدو أن هذين الضميرين نشآ قياساً على الضمائر المنفصلة *'attōn* (أنتم)، و *'attēn* (أنتنَّ)، و *hennōn* (هُم)، و *hennēn* (هنَّ)، والضمائر المتّصلة *kōn*- (ـ كُم)، و *kēn*- (ـ كُنَّ) و *hōn*- (ـ هُم) و *hēn*- (ـ هُنَّ)، وهذه جميعاً تنتهي بضمّة ونون في المذكّر (*ōn*- تصبح *ūn*-) وبكسرة ونون في المؤنّث (*ēn*-).

(١١) نذكر أخيراً، وخارج الجدول الذي أثبتنا، السبب الذي من أجله قد تجيء *um*- في صيغة الغائبين في اللهجة المصريّة، نحو: «كَتَبُمْ» و«أَكَلُمْ»، بدلاً من «كتبوا» و«أكلوا». فمن الجليّ أن *um*- هذه نشأت قياساً على الميم في ضمير الغائبين المنفصلين (*humma*) والمتّصل (*hum*-).

رابعاً: الضمائر السابقة على الفعل المضارع

يتضمّن الجدول التالي الصيغ الأساسيّة:

---

(١) مما يؤكّد أن *ēn*- ليست أصليّة وأننا نحتاج إلى تفسير وجودها في هذا الموضع أمران: أوّلهما أنها في الأصل الآراميّ *ā*- (انظر الجدول)، والثاني أن الـ *ā*- الأصليّة هذه تظهر في السريانيّة نفسها عند اتّصال الفعل بضمير النصب، نحو: ܩܛܠܢܝ *qaṭlān(ī)* (قَتَلْتني)، وتُلفظ في اللهجة السريانيّة الغربيّة على *qaṭlōn(ī)*؛ قارن بالهامش ٤ ص ٢٢٢.

المفرد	العربيّة	الأكديّة[1]	العبريّة	آراميّة العهد القديم	السريانيّة	الفينيقيّة	الأوجاريتيّة	الحبشيّة[1]
المتكلّم	*'a-*	*a-*	*'e-*	*'e-*	*'e-*	*'-*	*'a-*[2]	*'ə-*
المخاطب	*ta-*	**ta-*	*ti-*	*ti-*	*te-*	*t-*	*t-*	*tə-*
المخاطبة	*ta-*	*ta-*	*ti-*	-	*te-*	*t-*	*t-*	*tə-*
الغائب	*ya-*	*i-*	*yi-*	*yi-*	*ne-*	*y-*	*y-*	*yə-*
الغائبة	*ta-*	*ta-*	*ti-*	*ti-*	*te-*	*t-*	*t-*	*tə-*
المثنى								
المخاطبان	*ta-*	-	-	-	-	-	*t-*	-
المخاطبتان	*ta-*	-	-	-	-	-	*t-*	-
المثنى								
الغائبان	*ya-*	-	-	-	-	-	*y/t-*	-
الغائبتان	*ta-*	-	-	-	-	-	*y/t-*	-
الجمع								
المتكلّمون	*na-*	*ni-*	*ni-*	*ni-*	*ne-*	-	*n-*	*nə-*
المخاطبون	*ta-*	*ta-*	*ti-*	*ti-*	*te-*	*t-*	*t-*	*tə-*
المخاطبات	*ta-*	*ta-*	*ti-*	-	*te-*	*t-*	*t-*	*tə-*
الغائبون	*ya-*	*i-*	*yi-*	*yi-*	*ne-*	*y-*	*y/t-*	*yə-*
الغائبات	*ya-*	*i-*	*ti-*	*yi-*	*ne-*	-	*t-*	*yə-*

يمكن دراسة أثر المقايسة في الصيغ المثبتة أعلاه في النقاط التالية:

---

(١) يختلف كلّ من الأكديّة والحبشيّة عن سائر اللغات باستخدام صيغتين مختلفتين تقابلان، من حيث الشكل، الفعل «المضارع» في العربيّة وفي اللغات الساميّة الشماليّة الغربيّة. ففي الأكديّة تُستعمل صيغة *ikattab* للحاضر وصيغة *iktub* للماضي (بضمائر سابقة لا لاحقة كما في العربيّة والعبريّة الخ؛ راجع ص ٥١). أما الصيغتان الحبشيّتان فتُستخدمان للدلالة على الحاضر، ولكن واحدة منهما *(yəqabbər)* تختصّ بالفعل «المرفوع» indicative والأخرى *(yəqbər)* بالفعل «المنصوب» subjunctive؛ انظر: von Soden (١٩٦٩) ص ٩٧ وما بعدها، وDillmann (١٩٠٧) ص ١٧٦ وما بعدها. ونذكر أيضاً أن في الأكديّة صيغة دالّة على الماضي تُبنى بإقحام العنصر *ta*- في وسطها؛ انظر: von Soden (١٩٦٩) ص ١٠٤.

(٢) نعلم يقيناً أن الصائت بعد الهمزة، في ضمير المتكلّم، فتحة، ولا نعلم الصوائت في الضمائر الأخرى لأن الكتابة الأوجاريتيّة تُظهر الصوائت بعد الهمزة دون غيرها؛ راجع الهامش ٤ ص ١٩٦.

(١) حذف الهمزة في مضارع «أفعلَ» في العربيّة: وذلك في صيغة المتكلّم أصلاً، ثم حُمل عليه سائر الصيغ، فتقول: «أُنْزِلُ» بدلاً من *«أُؤَنْزِلُ»، وقياساً عليها تقول: «يُنْزِلُ» بدلاً من *«يُؤَنْزِلُ»، و«تُنْزِلُ» بدلاً من *«تُؤَنْزِلُ»، وهكذا[١].

(٢) استخدام النون في ضمائر الغائب والغائبين والغائبات في السريانيّة بدلاً من الياء: إن استخدام الياء في معظم اللغات الأخرى في مواضع استخدام النون في السريانيّة يشير إلى أن الياء هي الأصل الساميّ المشترك. وتحتمل النون ثلاثة تفسيرات هي:

«أ» ـ أنها لام في الأصل، شبيهة بلام الأمر في العربيّة. ويعزّز هذا التفسيرَ وجودُ هذه اللام مع الفعل הֲוָה *hǝwā* (كان، وُجد) في آراميّة التلمود وفي المنداعيّة[٢]، وهما قريبتان من السريانيّة.

«ب» ـ أنها عنصر إشاريّ كياء المضارعة نفسها. ويأخذ Barth بهذا التفسير ويعزّزه بذكر أدوات تجيء النون فيها عنصراً إشاريًا، نحو *ay-na* العربيّة و *dē-n* السريانيّة[٣].

«جـ» ـ أنها مِن عَمَلِ المقايسة الحاصلة بتأثير الضمير السابق على المضارع في صيغة المتكلّمين (وهو -*ne* في السريانيّة) على الياء الأصليّة السابقة على صيغ الغائب والغائبين والغائبات، أي أن الياءات تصبح نونات تحقيقاً للاطّراد[٤]. ونستأنس هنا باللهجات المغربيّة والتونسيّة والطرابلسيّة (الغربيّة) التي تستخدم النون للمتكلّم (نِكْتِب = أكتبُ) قياساً على نون المتكلّمين في الغالب؛ ولعل هذا يجعل التفسير على المقايسة في الاستعمال السريانيّ أقوى التفسيرات.

(٣) تبادل التاء والياء: إن استخدام التاء في ضمائر الغائبة والغائبتين والغائبات في

---

(١) راجع ص ١٢٤.

(٢) انظر: Brockelmann (١٩٠٨ ـ ١٩١٣) ١/٥٦٥.

(٣) انظر: Barth (١٩١٣) ص ٩٨. ويبدو أن النون، عندما تكون عنصراً إشاريًا، تختصّ بالمذكّر المفرد والجمع، بينما تختصّ التاء الإشاريّة بالمؤنّث المفرد والجمع؛ انظر: Greenberg (١٩٦٠) ص ٣١٧ ـ ٣٢١.

(٤) وليس لنا أن نسأل لِمَ لَمْ تصبح النون ياءً فالياءات ثلاث والنون واحدة، لأن مثل هذا السؤال لا يقبل التعليل. ولو جاز هذا السؤال في اللغة لجاز قولنا: لِمَ لَمْ يكن الرفع بكسرة والنصب بضمّة، فندخل بذلك في باب العلل الجدليّة أو في علّة العلّة ونقع في الافتراضات البعيدة.

كثير من هذه اللغات وجواز استخدامها في ضميري الغائبَيْن والغائبتَيْن في الأوجاريتيّة لَيدعو إلى الاستغراب لأن التاء هذه مختصّة بالمخاطب والمخاطبة في الإفراد والتثنية والجمع، ولأننا نتوقّع أن تكون الياء مختصّة بالغائب والغائبة معاً في الإفراد والتثنية والجمع[١]. وممّا يزيد في الاستغراب أن صيغة الغائبة هي بالتاء في جميع اللغات السامية، وهذا يضعف القول إن تاء الغائبة جاءت قياساً على تاء المخاطب والمخاطبة[٢]، وإن كان لا يلغيه. أما في التثنية والجمع فالتفسير على المقايسة أسهل من تفسيره في المفرد، لأن الياء ـ التي نفترض أصالتها ـ تظهر في ضميرَي الغائبتَيْن في الأوجاريتيّة وفي ضمير الغائبات في العربيّة والأكديّة[٣] والآراميّة والحبشيّة، وكذلك في العبريّة نادراً[٤]. وعلى أيّة حال، يبقى تفسير وجود التاء في الإفراد والتثنية والجمع باللجوء إلى فكرة المقايسة ـ على الاستغراب الذي قد يرافقه ـ أفضلَ من تفسير Moscati القائل إن التاء في ضمير الغائبة أصليّة، فلو قبلنا برأيه هذا كيف نعود نقبل برأيه إن الياء هي الأصليّة في ضمير الغائبات[٥]؟ إذ كيف يستطيع أن يعطي تفسيرين مختلفين لضميرين تحتّم القرابة بينهما خضوعهما لقاعدة واحدة وتفسير واحد؟

ويُذكر هنا أن بعض العلماء يفسّرون عدداً من نصوص العهد القديم باعتبارهم التاء السابقة على المفرد في المضارع دالّة على الغائب لا على الغائبة. وقد جاء Dahood[٦] بأمثلة مفصّلة على هذه الظاهرة التي يُرجعها إلى التنويع في التعبير stylistic variety.

---

(١) نتوقّع هذا لأن في اللغات الساميّة قسمة واضحة بين ضمائر الخطاب وضمائر الغياب، كما هو ظاهر في الضمائر المنفصلة والمتّصلة المجرورة والمنصوبة.

(٢) يرى Gray (١٩٣٤) ص ٩٥ أن تاء الغائبة السابقة على المضارع مَقيسة على تاء التأنيث في الأسماء وعلى التاء التي تلحق بالفعل الماضي في صيغة الغائبة (نحو: «كَتَبَتْ»). غير أن المقايسة، إن وُجدت أصلاً، أقرب أن تكون بين أفعال مضارعة (أنت تكتب، أنت تكتبين، هي تكتب، وكلّها بالتاء) من أن تكون بين فعل مضارع وفعل ماضٍ وأسم كما توهّم Gray.

(٣) أصل *i-* الأكديّة **ya-*؛ انظر von Soden (١٩٦٩) ص ٢٣. ولعلّ المرحلة الانتقاليّة بينهما هي **yi-*، أي أن التغيير كان على الترتيب التالي: **ya-* > **yi-* > *i-*.

(٤) كما في سفر دانيال، الأصحاح، ٨، الآية ٢٢: יַעֲמֹדְנָה *ya'ămōḏnā* (يَقُمْنَ). وانظر أيضاً: Gordon (١٩٤٧) ص ١٠.

(٥) انظر: Moscati (١٩٦٩) ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٦) انظر مقالته في *Orientalia* (١٩٧٩) ص ٩٧ ـ ١٠٦.

ومن الممكن عندنا القول إن الذي سوّغ هذا التنويع هو المقايسة بين ياء الغائب وتاء الغائبة.

(٤) تماثل الصوائت في هذه الضمائر السابقة على المضارع: ففي العربيّة، مثلاً، نجد أن جميع الضمائر مكوّنة من صامت متلوّ بفتحة، ووجود هذه الفتحة في بعض الصيغ من عمل المقايسة، والدليل على ذلك ما يلي: من الواضح أن الضمائر السابقة على المضارع (باستثناء ضمائر «الغياب») ذات علاقة بالضمائر المنفصلة، إن لم نقل إنها مشتقّة منها، فالـ -*'a* في ضمير المتكلّم السابق على المضارع كالـ -*'a* في ضمير المتكلّم المنفصل «أنا»، وكذلك -*ta* و«أنتَ» في ضمير المخاطب، و -*na* و«نحن» في ضمير المتكلّمين. أما في ضمير المخاطبة فنجد -*ta* في الضمير السابق على المضارع في حين أن الضمير المنفصل هو «أنتِ» بتاء مكسورة؛ وفي ضميري المخاطبين والمخاطبات نجد -*ta* في الضمير السابق على المضارع في حين أن الضميرين المنفصلين هما «أنتُما» و«أنتُنّ» بتاء مضمومة. ولعلّ المقايسة هي التفسير الأسلم لتماثل الصوائت وانتظامها في جميع الصيغ، بما فيها صيغ الغياب.

والصوائت الأكديّة خاضعة كذلك لعمل المقايسة، وجامعُها المشترك هو الفتحة. أما الضمير -*i* فأصله بالفتح أيضاً لأنه منقلب عن -*ya** خضعت للقواعد الصوتيّة في الأكديّة[١]. وأما -*ni* في صيغة المتكلّمين فقد تكون قياساً على -*i* نفسها، أي في المرحلة التي تمّ فيها تحوّل -*ya* إلى -*i*. وإن صحّ هذا تكون المقايسة في الأكديّة قد تمّت على أكثر من مرحلة واحدة[٢].

والتماثل الناتج عن المقايسة واضح في الضمائر الحبشيّة والسريانيّة، كما أننا نرجّح وجوده في الفينيقيّة والأوجاريتيّة قياساً على أخواتهما. أما العبريّة والآراميّة فجامعُ ضمائرها المشترك (إلا في المتكلّم) هو -*i*- وأصل هذه في الغالب -*a*-، كما في العربيّة

---

(١) راجع الهامش ٣ ص ٢٣٠.

(٢) يرى Castellino (١٩٦٢) ص ٥ و٦ و١٠ أن هناك تفسيراً آخر لتماثل الصوائت السابقة على «المضارع» في الأكديّة، وهو أن هذا التماثل أصيل بدليل وجوده في اللغات الكوشيّة (أو الكوشيتيّة) القريبة من اللغات الساميّة. غير أن في هذا افتراضاً لأصالة تماثل الصوائت في اللغات الكوشيّة نفسها، وهذا شيء يحتاج إلى بيّنة.

والأكديّة، وقد تحولت إلى -i- لأنها وقعت في مقطع قصير مغلق غير منبور. أما ضمير المتكلّم فصائته -e- (سيجول) عوضاً عن -i- (حيريق) لأن السيجول تناسب الألف في نظام العبريّة الصوتيّ[١].

خامساً: الضمائر[٢] اللاحقة بالفعل المضارع

يتضمّن الجدول التالي الصيغ الأساسيّة[٣]:

المفرد	العربيّة	الأكديّة	العبريّة	آراميّة العهد القديم	السريانيّة	الفينيقيّة	الأوجاريتيّة	الحبشيّة
المتكلّم	ø	ø	ø	ø	ø	ø	ø	ø
المخاطب	ø	ø	ø	ø	ø	ø	ø	ø
المخاطبة	-īna	-ī	-ī	-	-īn	ø	-n	-ī
الغائب	ø	ø	ø	ø	ø	ø	ø	ø
الغائبة	ø	ø	ø	ø	ø	ø	ø	ø
المثنى								
المخاطبان	-āni	-	-	-	-	-	-n	-
المخاطبتان	-āni	-	-	-	-	-	-n	-
الغائبان	-āni	-	-	-	-	-	-n	-
الغائبتان	-āni	-	-	-	-	-	-n	-
الجمع								
المتكلّمون	ø	ø	ø	ø	ø	-	ø	ø
المخاطبون	-ūna	-ā	-ū	-ūn	-ūn	ø	-n	-ū

---

(١) انظر: *Gesenius' Hebrew Grammar*، ص ١٢٦.

(٢) لا يمكن الجزم بأن أصل هذه اللواحق ضمائر، غير أننا نعدّها ضمائر لأن وظيفتها التمييز بين المذكّر والمؤنّث في الصيغ المختلفة: المخاطب والمخاطبة، والمخاطبين والمخاطبات، والغائبين والغائبات، فهي بذلك كالضمائر التي تسبق الفعل المضارع لتميّز بين المتكلّم والمخاطب والغائب الخ...

(٣) لم نَعُدَّ حركات الإعراب، حيث تُستخدم، من أصل الصيغة. أما «نون الأفعال الخمسة» فقد أثبتناها لغرض المقارنة، جاعلين الأفعال في حالة الرفع.

	العربيّة	الأكديّة	العبريّة	آراميّة العهد القديم	السريانيّة	الفينيقيّة	الأوجاريتيّة	الحبشيّة
المخاطبات	-na	-ā	-nā	-	-ān	-n	-n	-ā
الغائبون	-ūna	-ū	-ū	-ūn	-ūn	ø	-n	-ū
الغائبات	-na	-ā	-nā	-ān	-ān	-	-n	-ā

نتبيّن أثر المقايسة في الصيغ المثبتة أعلاه في ما يلي:

(١) العنصر -na في المخاطبة: إن اختلاف اللواحق المختصّة بالمخاطبة في اللغات المختلفة يوجب الحذر في ردّها إلى أصل ساميّ مشترك. وهناك احتمالان في هذا الأصل: الأوّل أن النون أصليّة ولكنها سقطت في الأكديّة والعبريّة[١] والحبشيّة؛ والثاني أنها مزيدة في العربيّة والسريانيّة والأوجاريتيّة. ويذكر Wright أن النون، إذا عُدّت مزيدة، كان سبب زيادتها تشبيه صيغة المخاطبة بصيغ المخاطبين والمخاطبات والغائبين والغائبات، وجميع هذه بالنون[٢]. غير أن هذا القول بعيد لأن النون التي تظهر في صيغة المخاطبين والغائبين قد لا تكون هي نفسُها أصليّة لأنها غير موجودة في بعض اللغات. ولذلك ينبغي التوقّف في أمر هذه النون التي لا يُعرف أصلها معرفة ثابتة، فهذا أفضل من الأخذ بالافتراضات البعيدة.

(٢) في الجموع: يبدو أن الأصل الساميّ للاّحقة المختصّة بالمخاطبين والغائبين هو -ū أو -ūna[٣]، وأن أصل اللاحقة المختصّة بالمخاطبات والغائبات هو -ā أو -āna[٤]. وإذا كان هذا الافتراض صحيحاً، فإن عمل المقايسة يظهر في أمرين:

«أ» ـ أن -a المختصّة بالمؤنّث تحلّ محلّ -ū المختصّة بالمذكّر في صيغة المخاطبين في الأكديّة، دون صيغة الغائبين.

---

(١) يحتفظ بعض الصيغ العبريّة بالنون، نحو: תַּעֲשִׂין ta'ăsīn (تَعْمَلين)؛ انظر: راعوث، الأصحاح ٣، الآية ٤.

(٢) انظر: Wright (١٩٦٦) ص ١٨٦.

(٣) وقد تسقط فتحة -ūna، كما في الآراميّة والسريانيّة. أما الفينيقيّة والأوجاريتيّة فلسنا ندري إن كانت نونهما متبوعة بفتحة أم لا.

(٤) كذلك قد تسقط فتحة -āna، كما في السريانيّة. أما الفينيقيّة والأوجاريتيّة فلا نعلم هنا أيضاً إن كانت نونهما متبوعة بفتحة أم لا.

«ب» ـ أن أصل *taqtul-na* و *yaqtul-na* العربيّتين هو *taqtul-āna** و *yaqtul-āna**؛ ونعزو تغيّر الأصل، إن صحّ، إلى تشبيه صيغة المضارع بصيغة الماضي، أي بناء *taqtul-na* و *yaqtul-na* على نمط *qatal-na*[(١)]. وفي العبريّة تغيير مماثل لأن الصيغة المستعملة فيها هي *tiqtol-nā* للمخاطبات والغائبات.

ويحسن في هذا الوضع ذكر اللواحق التي تتّصل بفعل الأمر، فهي شبيهة بتلك التي تتّصل بالفعل المضارع. وهذا جدول بالصيغ الأساسيّة، مع ذكر أثر المقايسة فيها:

	العربيّة	الأكديّة	العبريّة	آراميّة العهد القديم	السريانيّة	الفينيقيّة	الأوجاريتيّة	الحبشيّة
المخاطب	ø	ø	ø	ø	ø	ø	ø	ø
المخاطبة[(٢)]	-ī	ø	ø	ø	-ī	-ī	-ī	-ī
المخاطبان	-	-	-	-	-	-	-	-ā
المخاطبتان	-	-	-	-	-	-	-	-ā
المخاطبون	-ū	ø	ø	(-ūn)	-ū	-ū	-ā	-ū
المخاطبات	-ā	ø	-	(-ēn)	-	-nā	-ā	-na

(١) إذا صحّ افتراضنا أن أصل *'uqtul-na* العربيّة *'uqtul-āna**[(٣)]، فإننا نعزو تغيّر الأصل إلى تشبيه صيغة الأمر بصيغة الماضي وبصيغة المضارع، أي بناء *'uqtul-na* على نمط *qatal-na* و *yaqtul-na*. وفي العبريّة أيضاً تغيير مماثل لأن الصيغة المستعملة هي *qəṭol-nā*.

(٢) من المتوقّع أن تكون اللاحقة المختصّة بالمخاطبين *ū*- في الأكديّة، كما في

---

(١) قارن بـ: Moscati (١٩٦٩) ص ١٨٥، وHuizinga (١٨٩١) ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٢) بَدَهيّ أن يكون الصائت *ī*- هو الأصل الساميّ المشترك لهذه اللاحقة. أما قول Wright (١٩٦٦) ص ١٨٩ إن الأصل هو *īna*- وإن *na*- سقطت في جميع اللغات إلاّ في بعض الصيغ السريانيّة النادرة فمستبعَد لأن السريانيّة لغة متأخّرة عن أخواتها؛ وفوق ذلك يندر فيها وجود *na*- في لاحقة المخاطبة في فعل الأمر. ولا يجوز افتراض الأصل الساميّ المشترك اعتماداً على ظاهرة نادرة الوجود في لغة متأخّرة.

(٣) راجع ما ذكرناه عن لواحق الفعل المضارع.

سائر اللغات. ولذلك نرى أن *ā*- حلّت محلّ *ū*- قياساً على اللاحقة *ā*- المختصّة بالمخاطبات.

(٣) اللاحقتان السريانيّتان *ūn*- و *ēn*- (وقد سقطتا لفظاً بتطوّر اللغة) تختلفان عن اللواحق في اللغات الأخرى، ولعلّ ذلك عائد إلى تأثّر فعل الأمر بالضميرين المنفصلين *'attōn* (أنتم) و *'attēn* (أنتنَّ)، أو بالفعل الماضي (ولاحقتاه هما *ūn*- للغائبين و *ēn*- للغائبات[1]).

(١) قارن ما تقدّم ص ٢٢٧.

الفصل الثالث

الأدوات النحويّة[1]

للدراسة المقارنة فوائد جمّة في الكشف عن أصول الأدوات العربيّة ومعانيها وأوجه استخدامها. ولعلّ في القسمة التالية ما يصلح أن يكون مدخلاً لدراسة الأدوات دراسةً مقارنة، علماً بأننا سنذكر طائفة منها مختارة في كل قسم، غيرَ قاصدين إلى استنفادها لأن ذلك يقتضي دراسة مستقلّة ومطوّلة. والقسمة التي نقترحها هي التالية:

أ ـ الأدوات باعتبار بساطتها أو تركُّبها

ب ـ الأدوات باعتبار طبيعتها الاسميّة أو الفعليّة أو الحرفيّة

ج ـ الأدوات باعتبار معانيها

د ـ الأدوات باعتبار أصولها المشتركة

هـ ـ الأدوات باعتبار عملها

أ ـ الأدوات باعتبار بساطتها أو تركُّبها

١ ـ من «الأدوات» المُشْكِلة في هذا الاعتبار ضميرا الغائب والغائبة[2]، أي «هو»

---

(١) وصف الأدوات التي سيرد ذكرها بـ «النحويّة» إنما هو من باب التعميم، على اعتبار أن بعضها ألصق بالمستوى الصرفيّ من التحليل اللغويّ، كالضمائر مثلاً. وقد كان ممكناً أن نُعَنْوِن الفصل بعبارة: «الأدوات الصرفيّة والنحوية»، إلا أننا تجنّبنا ذلك، لا لمجرّد أن في العبارة تفرقة مصطنعة بين صنفين متداخلين، بل انطلاقاً مما سبق ذكره عن مصطلحي «الصرف» و«النحو» وما يوازيهما على مستوى التحليل اللغويّ، وعن اشتمال علم النحو على علم الصرف وعلم النظم معاً؛ انظر ص ١١٩ ـ ١٢٢. أما كلمة «الأدوات» نفسُها فإننا نستخدمها بمعناها الأعمّ، ليقع تحتها الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات الاسميّة والنواسخ والنواصب الخ. بما يعفينا من ذكر طبيعة كلّ منها من حيث الاسمية أو الفعلية أو الحرفية، على اعتبار أن تلك الطبيعة ـ بحدّ ذاتها ـ موضع خلاف نحاول أن نحكّم فيه المنهج المقارن.

(٢) انظر مقالتنا: «نحو دراسة النحو العربيّ دراسةً ساميّة مقارنة»، ص ٣٧ وما بعدها.

و«هي». وقد اختلف النحاة العرب في أمرهما، ومجمل الخلاف، كما يقول ابن الأنباريّ، أن الكوفيّين ذهبوا إلى أن الاسم من «هو» و«هي» الهاء وحدها، وأن البصريّين ذهبوا إلى أن الهاء والواو من «هو» والهاء والياء من «هي» هما الاسم بمجموعهما[١].

وعلى ما في حجج الفريقين من لطف وصنعة، فالصواب مَرَدُّه إلى المنهج المقارن. فمن الملاحَظ في صيغ الضمائر المنفصلة في اللغات الساميّة أنها مركّبة من عناصر ضميريّة أو إشاريّة أو عدديّة. وهذا بيّنٌ في الصيغ المبدوءة بـ *'an-*، نحو: «أنا» *('an + ā)*، و«أنتَ» *('an + ta)*، و«أنتِ» *('an + ti)*، و«أنتمُ» *('an + tu + mu)*، و«أنتنّ» *('an + tu + nna)*، وأصلُها *'antina* *[٢]. وعلى هذا تتّضح صيغ ضمائر الغائبين، فالضمير *humu* فيه العنصر *-mu* نفسه الذي نجده مميّزاً للمذكّرين في *'antumu*؛ وكذا *hunna* في المؤنّث، و *humā* في الصيغة المثنّاة المشتركة، قياساً على ما يقابلهما في الخطاب. فإذا عُدنا إلى «هو» و«هي» نرى أن المقارنة تُظهر تركُّبهما لا بساطتهما، وذلك أن الساميّة الأمّ تفرّق بالصائت بين المذكّر والمؤنّث، وتفرّق بالصامت بين المخاطب والغائب. فالفتحة والكسرة في «أنتَ» و«أنتِ» علمٌ على التذكير أو التأنيث[٣]، في حين أن التاء نفسها هي العنصر الضميريّ[٤] الذي يميّز المخاطب والمخاطبة معاً عن سائر الضمائر، ولا سيّما ضمائر الغيبة. فالمقطع الثاني من *hu-wa* و *hi-ya* ـ وفيه شِبْهُ صائت، أي الواو والياء ـ هو الذي يفرّق بين المذكّر والمؤنّث في هاتين الصيغتين، وسواءٌ أكان الأصل الساميّ لضميري الغائب والغائبة *huwa** و *šiya**[٥] أم *hū'a* و *šī'a**[٦] أم غير ذلك، فكلّ منهما مركّب من عنصرين منفصلين في الأصل والوظيفة.

---

(١) الإنصاف ٢/ ٦٧٧.

(٢) انظر ما تقدم، ص ٢٠٥.

(٣) كذلك يفرّق الصائت ـ أو يشارك في التفرقة ـ بين المذكّر والمؤنّث في الصيغ التي نستنبط وجودها في الساميّة الأم، كما في *'antumu** و *'antina** للمخاطبين والمخاطبات.

(٤) نقول إن التاء هي العنصر الضميريّ لأنها هي التي تظهر في حروف المضارعة في نحو: «تفعل» و«تفعلين».

(٥) انظر: Moscati (١٩٦٩) ص ١٠٤ ـ ١٠٥؛ وقارن ما تقدّم، ص ١٩٩.

(٦) انظر: Gray (١٩٧١) ص ٦٢. وإذا كانت الصيغتان *hū'a* و *šī'a* هما الأصل، فقد تكون الواو والياء في العربيّة لمماثلة الصائت قبلهما، فيكون ذلك من باب مماثلة الصامت للصائت (انظر ما تقدم ص ٩٨).

٢ ـ ومن باب الضمائر أيضاً خلاف النحويّين العرب في «إيّاك» وفروعها: فمن قائل إن الكاف والهاء والياء من «إيّاك» و«إيّاه» و«إيّاي» هي الضمائر المنصوبة، وإن «إيّا» عماد؛ إلى قائل إن «إيّا» هي الضمير وما يليها حروف لا موضع لها من الإعراب؛ إلى متمسّك بأن «إيّاك» بكامله هو الضمير؛ وغير ذلك من القول كثير[١]. ونستدلّ بالمقارنة أن «إيّا» في الأصل علامة المفعوليّة، يقابلها في العبريّة *'eṯ*، وهي تسبق المعارف من المفاعيل، ومثلها في السريانيّة *yāṯ* ـ وهاتان الأداتان في العبريّة والسريانيّة تتصرّفان بإلحاق الضمائر بهما، ولذلك فالقول إن الكاف في «إيّاك» حرف خطاب تخريج لطيف، إلا أنه غير صائب، لأن هذه الكاف وما يجانسها في «إيّاه» و«إيّاكما» الخ إنما هي ضمائر، كالضمائر التي تتّصل بـ *'eṯ* أو *yāṯ*-. ولعلّ الذي حدا بالبصريّين إلى عدم الإقرار بذلك وإلى القول إن الكاف وما يماثلها حروف خطاب أن من أصولهم ألا يدخل على اللفظ لفظٌ من جنسه، فالعاطف لا يدخل على العاطف، ولا الجارّ على الجارّ؛ فلما جعلوا «إيّا» هي الضمير لم يعد جائزاً عندهم أن تكون الكاف ضميراً. أما الكوفيّون فجعلوا الكاف والهاء والياء ضمائر منصوبة، وقالوا إن «إيّا» عماد، فكانوا أقرب إلى الصواب.

٣ ـ وفي إفراد «كم» وتركّبها خلاف أيضاً[٢]. ولعلّ أحسن الأقوال فيها قول الفرّاء إنها «ما» وقد «وُصلت من أوّلها بكاف، ثم إن الكلام كَثُرَ بِكَمْ حتى حُذفت الألف من آخرها فسكنت ميمها»[٣]. إلا أن الفرّاء يزعم أن كاف «كم» زائدة كالكاف في قولهم: «كالخيرِ» و«كَهَيِّنٍ». والصواب أن الكاف في «كم» هي كاف التشبيه، وقد رُكّبت مع العنصر الدالّ على الاستفهام لغير العاقل، وهو «ما» في العربيّة والعبريّة والآراميّة، وفي الفينيقيّة على الأرجح، و *mā* أو *man* في السريانيّة، و *mīnu* في الأكديّة. وما يؤكّد أن «كم» مركّبة من هذين العنصرين أن في بعض الساميّات ـ ومنها العربيّة ـ صيغة شبيهة بها، وهي «كما» المركّبة من كاف التشبيه واسم الموصول، وهي في العبريّة *kəmō*، وفي الآراميّة *kəmā*، وفي الحبشيّة *kama*. ونرى أن «كما» و«كم» من أصل واحد، فمن المألوف في اللغات أن تكون أسماء الاستفهام وأسماء الموصول متّحدة في أصولها،

---

(١) انظر المسألة الثامنة والتسعين في الإنصاف ١/ ٦٩٥ ـ ٧٠٢؛ وقارن: الكتاب ١/ ٣٨٠.
(٢) انظر المسألة الأربعين في الإنصاف ١/ ٢٩٨ ـ ٣٠٣؛ وقارن: مدرسة الكوفة، ص ٢٣١ ـ ٢٣٣.
(٣) معاني القرآن ١/ ٤٦٦.

نحو: «مَن» و«أيّ» في العربيّة، و *what* في الإنكليزيّة، و *que* في الفرنسيّة. ويبدو أن العربيّة عمدت إلى التفرقة بين «كما» و«كم» على نهجها في التمييز بين الأدوات ذات الأصول الواحدة والوظائف المختلفة(١).

٤ ـ وممّا اختُلف في بساطته أو تركّبه «لات» التي من أخوات «ليس». وفيها، كما يذكر ابن هشام(٢)، ثلاثة مذاهب، أحدها أنها كلمة واحدة فعل ماضٍ؛ والثاني أنها كلمتان: لا النافية والتاء لتأنيث اللفظة؛ والثالث أنها كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها لا النافية والتاء زائدة في أوّل الحين، أي أن التاء مزيدة على «حين» التي كثيراً ما تجيء بعد «لات». ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف، فالحقّ أن «لات» مركّبة من «لا» النافية ملحقةً بأداة قديمة تحتفظ بها السريانيّة في كلمة *ʼīṯ*، أي: «يوجد»؛ وعلى ذلك فمعنى «لات» الحرفيّ: «لا يوجد». وإذا كان التقابل الصوتيّ بين «لات» و *ʼīṯ* تامًّا، فإنه أقلّ وضوحاً في «ليس» ـ وهي من «لا» و«أيس» كما قال الخليل(٣) ـ لأن مقابلها في العبريّة *yēš* وفي الأكديّة *išu*، وكلاهما يجري على قاعدة التقابل بين السين العربيّة والشين العبريّة والأكديّة. إلا أن هناك أمراً لافتاً في التقابل الصوتي بين «ليس» و *yēš* و *ʼīṯ*. فالسين العربيّة حين تكون نظيراً للشين العبريّة تكون أيضاً نظيراً للشين السريانيّة، لا التاء (نحو: «سَنَةٌ»، و *šānā* العبريّة، و *šnā* الآراميّة والسريانيّة؛ و«سَمِعَ» و *šāmaʻ* العبريّة، و *šmaʻ* الآراميّة والسريانيّة)، كما أن الشين العبريّة تقابل التاءَ الآراميّة والسريانيّة عندما يكون نظيرهما العربيّ ثاء (نحو: «ثلج» و *šeleg* و *talgā*، و«ثوم» و *šūm* و *tūmā*). ومع ذلك نرى أن صعوبة التقابل اللفظيّ بين «ليس» و *yēš* و *ʼīṯ* لا تنفي، بالضرورة، العلاقة الأصليّة بين هذه الألفاظ الثلاثة، ولعل السبب في عدم خضوعها لقاعدة التقابل الصوتيّ بين العربيّة والعبريّة والسريانيّة كثرة استعمالها أو رجوعها إلى مرحلة لغويّة قديمة، وفي كلا هذين الاحتمالين ما يعرّضها للشذوذ عن الأصل وعن القاعدة العامّة التي تصحّ في سائر الأحوال.

٥ ـ أما «لٰكِنْ» فذهب البصريّون إلى بساطتها، وجعلها الكوفيّون مركّبة من «لا»

---

(١) انظر ما سبق بيانه عن «تفريع» الأدوات في العربية، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(٢) مغني اللبيب ١/٢٥٣ ـ ٢٥٤؛ وقارن: الهمع ١/١٢٦.

(٣) كتاب العين ٧/٣٠٠.

و«إنّ» والكاف الزائدة لا التشبيهيّة[1]. ومن المقرَّر عند علماء الساميّات المقارنة أن «لٰكِنْ» مركَّبة من «لا» النافية والأداة *kēn* التي أُميتت في العربيّة واحتفظت بها العبريّة والآراميّة، ومعناها «كذا» أو «إذاً»، ويشار بها إلى ما سبق في السياق. فمعنى «لٰكِنْ» إنما هو: «ليس كذا». وأما «لٰكِنّ» فنرجّح أن أصلها من «لٰكِنْ»، وشُدّدت نونها قياساً على نون «إنّ» و«أنّ» و«كأنّ».

ب ـ الأدوات باعتبار طبيعتها الاسميّة أو الفعليّة أو الحرفيّة

اختلف النحويّون في طبيعة بعض الأدوات لأنهم لم يستطيعوا النظر في أصولها وفي طبيعة وظائفها في اللغات الساميّة. ولعل في خلافهم في «رُبَّ» و«عسى» نموذجين واضحين على هذه المسألة:

١ ـ نقل ابن الأنباريّ عن الكوفيّين أن «رُبَّ» اسم، وعن البصريّين أنها حرف جرّ[2]. وليس في اللغات الساميّة أداة ـ سواء أكانت اسماً أم حرف جرّ ـ من اشتقاقها، إلا أن في الجذر الساميّ المشترَك (ر ب ب) ـ أو (رب) عند الثنائيّين ـ ما يدلّ على أن «رُبَّ» مأخوذة منه، أي أن العربيّة ابتدعت بنفسها هذه الأداة من جذر ساميّ مشترك لم تُشتقّ منه أداة في سائر الساميّات. وهذا الجذر يدلّ على معنى التكثير؛ ومن مشتقّاته في العبريّة، مثلاً: *raḇ* (كثير)، و *raḇ* (الرئيس؛ قارن: «الربّ»)، و *rōḇ* و *rəḇāḇā* (كلاهما بمعنى الكثرة)، و *ribbō* (عشرة آلاف)، وقريب منه الفعل *rāḇā* (كَثُرَ، زادَ)، ومن مشتقّاته *marbeh* (كثرة)، و *marbīṯ* (زيادة، وفرة)، و *tarbīṯ* (فائدة الرّبا). وفي العربيّة يدلّ الجذر (ربب) على الكثرة والنماء، في نحو: «رَبَّ المعروفَ» (أتَمَّه ونمّاه)، و«رَبَّ» السحابُ المطرَ (جَمَعَه ونَمّاه)، و«المَرَبّ» (مكان الإقامة والاجتماع)، و«الرُّبّة» (عشرة آلاف من الرجال)، و«الرَّبَب» (الماء الكثير المجتمِع)، و«الرَّبْرَب» (القطيع من بقر الوحش). ومثله أيضاً الجذر (ربا)، في نحو: «ربا الشيءُ» (زاد ونما)، و«ربا السَّويقُ» (صُبّ عليه الماء فانتفخ)، و«الرَّبْو» و«الرَّبْوة» (انتفاخ الجوف)، و«الرَّبْوة» (المرتفَع)، و«الرَّبْو» و«الرُّبْوة» (عشرة آلاف من الرجال). ومن

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٢٩١؛ وقارن: شرح المفصّل ٨/ ٧٩.

(٢) الإنصاف ٢/ ٨٣٢. وانظر: الجنى الداني، ص ٤٣٨ ـ ٤٣٩، ومغني اللبيب ١/ ١٣٤.

الغريب حقًّا أن ابن فارس، على وَلوعه بالأصول والمعاني الجامعة، لم يلتفت إلى العلاقة بين هذه المعاني وبين «رُبَّ»، فبعد أن قسم مادّة الراء والباء ثلاثة أصول قال: «فأما رُبّ فكلمة تُستعمل في الكلام لتقليل الشيء؛ تقول: رُبَّ رجلٍ جاءني، ولا يُعرف لها اشتقاق»[1]. ولعلّ الذي وقع فيه ابن فارس أنه لمّا فصل ـ على ما يقتضيه المنهج الثلاثيّ ـ بين (ربب) و(ربا) لم يلمح العلاقة بينهما، وإن كان قد أصاب تماماً في قوله إن «الراء والباء والحرف المعتل، وكذلك المهموز منه، يدلّ على أصل واحد، وهو الزيادة والنَّماء والعلوّ»[2]. وبناءً على هذه المعاني، يبدو لنا أن المعنى الأصليّ لـ «رُبّ» هو التكثير، وإن كانت تُستعمل للتقليل، ولعلّ الجامع بين معنيي التكثير والتقليل المبالغةُ في كلٍّ، ومرجع هذا إلى السياق والأسلوب. ومهما يكن من شيء، فقد اختلف النحويّون في معنى «رُبّ»[3]، والراجح بالمقارنة الساميّة أن التكثير فيها هو الأصل. ولعلّ من أحسن ما قيل في ذلك قول ابن هشام: «وليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً، خلافاً لابن دُرُسْتَويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً»[4]. ولعلّ في اشتقاقها ما يدلّ على أنها في الأصل اسم، فالذي بعدها مجرور بالإضافة. أما قول النحاة البصريّين إنها حرف جر فمَرَدّه إلى أنهم نظروا إلى عملها لا إلى طبيعة اشتقاقها. ويبقى تفسيرُ ضمِّ أوّلِها وفتح آخرها: فضمّة رائها ليست بمستغربة لأن مشتقّات الجذر (ربب) تتردّد بين فتح الراء وضمّها في الساميّات؛ وأما فتح آخرها فيحتمل أكثر من تفسير، إذ قد يكون أثراً من التأنيث، على نمط كثير من «الظروف» الساميّة المؤنّثة الصيغة[5] (وأقرب الصيغ الساميّة إليها *rabbā* في العبريّة، وقد تجيء «ظرفاً» بمعنى «كثيراً»)، أو قد يكون ناشئاً بالقياس على فتحة البناء في كثير من الأدوات المشدّدة الآخر في العربيّة، نحو: «لعلَّ» و«علَّ» و«إنَّ» و«كأنَّ» و«ثُمَّ».

---

(١) مقاييس اللغة ٢/ ٣٨١ ـ ٣٨٤.

(٢) نفسه ٢/ ٤٨٣.

(٣) انظر الأقوال السبعة في ذلك، في الجنى الداني، ص ٤٣٩ ـ ٤٤٠.

(٤) مغني اللبيب ١/ ١٣٤. ويُذكر أن سيبويه جعل «كم» التكثيريّة بمعنى «رُبَّ»: (الكتاب ١/ ٢٩٣)، وكذلك «كأيِّنْ» (١/ ٢٩٨)، أي أنها عنده عَلَمٌ على معنى التكثير.

(٥) انظر العلاقة بين الظروف adverbs والتأنيث في Gray (١٩٧١) ص ٧٣. والمراد بالظروف adverbs، هنا، معناها الأوسعُ الذي يشمل الحال (نحو: «سريعاً») والمفعوليّة المطلقة أو ما ينوب عنها (نحو: «كثيراً» و«جدًّا»).

٢ ـ ذهب جمهور النحاة إلى أن «عسى» فعل، وذهب بعضهم إلى أنها حرف[١]. وليس من السهل تحديد أصل «عسى» لأن النظائر الساميّة لا توافقها تماماً في المعنى وفي التقابل الصوتيّ. وأقرب ما نجده إليها في الساميّات *ʻāśā* العبريّة، ومعناها: «فَعَلَ»، إلا أن علينا أن نتنبّه إلى أن السين العربيّة ـ إن صحّت المقابلة ـ جاءت بإزاء السين العبريّة، وهذا غير مألوف في التقابل الصوتيّ لأن هذه السين في العبريّة هي *ś* (أي *sīn*) وليست *s* (أي *sāmek*). ومع ذلك، قد يعزّز العلاقة بين «عسى» و *ʻāśā* أنْ ليس في العربيّة «عشا» أو «غشا» بمعنى يمكن أن يقابل *ʻāśā* العبريّة. أما من حيث الملابسة في المعنى، فقد تكون «عسى» العربيّة شهدت تخصيصاً لعموم المعنى الذي احتفظت به العبريّة، فصارت تختصّ بالدلالة على ما يُرجى وقوعه من فعل، لا على ما هو واقعٌ فعلاً. وعكس ذلك جائز أيضاً إن كانت الصيغة العربيّة أقرب إلى الأصل، أي أن المعنى العبريّ شهد تعميماً أزال خصوصيّته الأولى. ومن الملاحظ أيضاً أن «عسى» العربيّة لا تتصرّف تصرّفاً تامًّا بخلاف *ʻāsā* العبريّة التي تتصرّف كسائر الأفعال. وخلاصة الأمر أن في القول بتقابل الأداتين العربيّة والعبريّة، في اللفظ والمعنى، ما يحمل على تقبّله، إلا أن المشكلات التي تعترض هذا التقابل تحول بيننا وبين إقراره باطمئنان. وعلى أيّة حال، لا مفرّ من القول إن «عسى» في الأصل فعل، وليست حرفاً في حال من الأحوال.

ج ـ الأدوات باعتبار معانيها

قد تنكشف المعاني الأصليّة للأدوات بالدراسة المقارنة. ونمثّل هنا على هذا بالنظر في معنى «إنّ» التي لا يسعفنا النظر في العربيّة وحدَها على معرفة دلالتها الأصليّة، وفي معنى الواو التي يُنصب بعدها الفعل المضارع، ولها في الساميّات نظير:

١ ـ لا يخفى أن معنى «إنَّ» في الفصحى هو التوكيد، كما أجمع النحويّون. إلا أن المقارنة بالساميّات الأخرى تدلّ على أن هذا المعنى متطوّر عن معنى سابق. ففي اللغات الساميّة الشماليّة الغربيّة نظائر لـ «إنّ»، هي *hinnē* في العبريّة، و *hn* في الفينيقيّة، و *hn* أو *hl* في الأوجاريتيّة. وهذه الأدوات جميعاً تُستخدم للتنبيه. من ذلك، مثلاً، أن الأسطر

---

(١) الجنى الداني، ص ٤٦١، ومغني اللبيب ١/١٥١.

الثلاثة التي كُتبت في الممرّ المؤدّي إلى قبر أحيرام، ملك جُبيل الفينيقيّ، هي الآتية[١]:

(1) *ld't* (2) *hn ypd lk* (3) *tḥt zn*

وترجَمَتُها: (١) فَلْتَعْلَم (٢) تَنَبَّهْ، ستحلّ بك مصيبةٌ (٣) تحت هذا. إن الأداة *hn* تنبيه للمخاطب المعتدي على حرمة قبر أحيرام بألاّ يتجاوز مكانه لأن شرًّا ما ينتظره بعد ذلك. وتحتفظ هذه الأداة في هذا النصّ بقوّة معناها الأصليّ، أي مجرّد التنبيه، ولا سيّما في سياق الحال الذي جاءت فيه لتردع المعتدي على حرمة القبر بتنبيهه على ما ينتظره. والذي يدلّ على أن معنى *hn* في هذا النصّ مجرّد التنبيه (وكأنها مرادف لـ *r'ēh* العبريّة، أي «انظرْ» أو «تَنَبَّهْ») أن ما بعدها فعل وليس اسماً. ويبدو أن هناك مرحلة وسطى بين هذا الاستعمال الذي يدلّ على مجرّد التنبيه وبين استعمال الأداة لتأكيد مضمون الجملة الاسميّة، كما في العربيّة. وتلك المرحلة تتمثّل باستعمالها للتنبيه على مضمون الكلام بعدها حين لا يكون جملة، في مثل العبارة الأوجاريتيّة: *hn ym wṯn*[٢]، أي: «تَنَبَّهْ! يومٌ وثانٍ»، والعبارة العبريّة: *hinnē 'ištəḵā qaḥ wā-lēḵ*[٣]، أي: «تَنَبَّهْ! زوجُكَ (أو: ها هي زوجُكَ)، خُذْها وانصرِفْ». ثم تطوّر استعمال هذه الأداة للتنبيه على جملة تامّة تليها، فضعفت إذ ذاك دلالتها على التنبيه وصارت أقرب إلى معنى التأكيد. وهذا الاستعمال الأكثر تطوّراً هو الذي نجده في العربيّة وفي مواضع معيّنة في بعض الساميّات الشماليّة الغربيّة؛ فمن ذلك في الأوجاريتيّة: *hn špḥ yitbd*[٤]، أي: «إن العائلة ستفنى»، وفي العبريّة: *hinnəḵā mēṯ*[٥]، أي: «إنك ميتٌ» (أي: ستموت)، و *hinənī yōsip̱ lə-hap̱lī' 'eṯ-hā'ām hazze*[٦]، أي: «هأنذا أعود أصنع بهذا الشعب عَجَباً».

وإذا صحّ ما سبق، فقد مرّت *hn* أو ما يجانسها بمراحل ثلاث، فمن مجرّد الدلالة على التنبيه في سياق حال معيّنة، إلى التنبيه على الكلام الذي يليها وليس بجملة، إلى

---

(١) انظر النصّ في Gibson (١٩٨٢) ص ١٧. وانظر أيضاً مواضع استعمال هذه الأداة في النقوش البونية والعبريّة والآراميّة اليهوديّة في Jean & Hoftijzer (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) ص ٦٧.

(٢) Gordon (١٩٦٥) ١/١٠٩.

(٣) سفر التكوين، الأصحاح ١٢، الآية ١٩.

(٤) Gordon (١٩٦٥) ١/١٠٩.

(٥) سفر التكوين، الأصحاح ٢٠، الآية ٣.

(٦) سفر أشعيا، الأصحاح ٢٩، الآية ١٤.

توكيد الجملة نفسها مع ضعف في غرض التنبيه الأصليّ. وإننا نرى أن في «إنَّ» أو «إنَّهْ» التي عدّها النحويّون حرف جواب بقيّةً من الاستعمال الأصليّ الذي لا تتّصل فيه الأداة بما بعدها من كلام اتّصالاً وثيقاً، بل تكون مصدِّرة للكلام غيرَ عاملة في المسند أو المسند إليه. ولعلّ المبرّد لم يُبعد حين حمل قراءة من قرأ: ﴿إنّ هٰذان لَساحران﴾[1] على «إنّ» التي تكون حرف جواب بمعنى «نَعَم»[2]. وفي قول عُبيد الله بن قيس الرقيّات:

ويَقُلْنَ: شيبٌ قد علا كَ وقد كبرتَ فقلت: إنَّهْ

وقول ابن الزُّبير لمن قال له: «لعن اللهُ ناقةً حملتني إليك»: «إنَّ وراكبَها»، ما يشير إلى أصل استعمال «إنّ» مستقلّةً عمّا يليها في التركيب. وقد نبّه ابن هشام في معرض قوله إن «إنَّ» هذه حرف جواب في قول ابن الزُّبير، على أنها ليست حرفاً مشبَّهاً بالفعل إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً[3].

وقد يكون في معنى التنبيه الأصليّ في الأداة *hn* وما يجانسها دليل على علاقة هذه الأداة بأدوات إشاريّة تشبهها. توحي بذلك شدّة الشبه بين *hinnē* و*hēnnā* العبريّتين، فالأولى نظير «إنّ» العربيّة، والثانية إشاريّة ظرفيّة يقابلها في العربيّة «هِنّا»[4] (و«هُنَا» و«هَنّا»). وعلى أيّة حال، ابتدعت العربيّة، دون سائر أخواتها، أداة مشتقّةً من «إنَّ» هي «أَنَّ» المفتوحة الهمزة[5]، وخَصَّتْها بمعانٍ ووظائفَ تميّزها عن أصلها الذي اشتُقّت منه.

٢ ـ يُنصب الفعل المضارع الواقع بعد الواو في جواب الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتمنّي وغيرها من أنواع الطلب، أو إذا عُطف بها الفعل على المصدر. وفي حين يرى الكوفيّون أن الواو هي الناصبة للفعل، ذهب البصريّون إلى أن الناصب هو «أن»

---

(١) طه: ٦٣.

(٢) الجنى الداني، ص ٣٩٨، ومغني اللبيب ١/ ٣٧ ـ ٣٨.

(٣) مغني اللبيب ١/ ٣٨.

(٤) لا يفوتنا أن *hēnnā* و«هِنّا» كلاهما بالهاء، في حين أن *hinnē* بالهاء و«إنّ» بالهمزة. وليس تفسير هذا بمشكل، لأن العربيّة قد تحتفظ بالهمزة الأصليّة في الساميّة الأم وتخفّفها العبريّة، نحو وزن «أَفْعَلَ» بإزاء *hiph'īl*، وأداة الشرط «إنْ» بإزاء *hēn*.

(٥) انظر ما تقدّم، ص ١٦١.

المضمرة، جرياً على ما قرّروه من تقدير أمّ الباب فيما لا يجيزون نسبةَ العمل إليه. ومن المسلَّم به عند النحاة أن هذا التركيب «ليس له في جميع الكلام إلا معنى واحد، وهو الجمع بين الشيئين»[1]؛ وفي عبارة أخرى: «تكون الواو في هذا بمعنى مع فقط»[2]. ولئن كان هذا التفسير يصحّ في بعض تراكيبهم المصنوعة، من مثل: «لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ»، لا يكاد يفي في معظم الشواهد الحقيقيّة التي يقع فيها هذا التركيب مع المضارع المنصوب. ففي قول ميسون بنت بَحْدَل، مثلاً[3]:

لَلُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لُبْس الشُّفوفِ

ليس المراد المصاحبة بين اللبس والقُرّة، بل أن ما بعد الواو مسبَّب عمّا قبلها، كفائدة التركيب مع فاء السببيّة. وهذا أيضاً يصحّ في قوله تعالى: ﴿يا ليتنا نُرَدُّ ولا نكذِّبَ بآيات ربّنا ونكونَ من المؤمنين﴾[4] ـ بقراءة النصب في «نكذِّبَ» و«نكونَ» ـ إذ إنّ ما بعد الواو مسبَّب عمّا قبلها، يؤيّدنا في تفسيرنا هذا أمران: أوّلهما أن عبارة الزمخشريّ في تفسير الآية: «إن رُدِدْنا لم نكذِّب ونكنْ من المؤمنين»[5] تجعل العلاقة بين التكذيب والردّ علاقة بين جواب الشرط وفعله، وهي علاقة النتيجة بالسبب؛ وثانيهما ما ذُكر من أن «ولا نكذّب» في حرف عبد الله بن مسعود بالفاء[6]، فتكون الواو بمعناها أيضاً. ومن ناحية أخرى، نلاحظ أن الرفع جائز في الشواهد التي لا تتضمّن معنى السببيّة[7]، كما في قول قيس بن زهير[8]:

فلا يَدْعُني قومي صريحاً لحُرّةٍ لئن كنتُ مقتولاً ويسلمُ عامرُ

---

(١) المقتضب ٢/ ٢٥.

(٢) شرح الأشموني ٣/ ٥٦٧.

(٣) انظر تخريج البيت في معجم شواهد العربيّة، ص ٢٤١.

(٤) الأنعام: ٢٧. وانظر: السبعة في القراءات، ص ٢٥٥.

(٥) الكشّاف ١/ ٢٣٧.

(٦) الحجّة في القراءات السبع، ص ١٣٨.

(٧) انظر ما ذكرناه عن معنى النصب مع واو المعيّة، وجواز الرفع بعدها، في Baalbaki (1986) ص ٧ـ ١٧.

(٨) الكتاب ١/ ٤٢٧.

ومثلُ ذلك أنّ «تأتي» في قول أبي الأسود[1]:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتي مثله   عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

قد قُرئت بالنصب والرفع؛ وعندنا أن الرفع أَولى لأن معنى السببيّة منتفٍ في العلاقة بين النهي والإتيان. وممّا يعضدنا في هذا الرأي قول الأصمعيّ: «لم أسمعه إلا وتأتي مثله، بإسكان الياء»[2]، فالرفع ـ كما يقول الزمخشريّ معلّقاً ـ على الاستئناف أو الحاليّة، وفي كلا الحالين ما كان الرفع ليجوز لو كانت السببيّة هي المراد.

إن معنى السببيّة المصاحب للنصب بعد واو المعيّة له نظير في التركيب العبريّ الذي يجيء فيه الفعل المضارع وفي آخره فتحة تقابل النصب في العربيّة، بعد فعل دالّ على الأمر. من ذلك: *dabbēr 'el bənē Yisrā'ēl wə-yāšūḇū*[3]، أي: «كَلِّمْ بني إسرائيل أن يرجعوا وينزلوا»، كما في الترجمة العربيّة للتوراة. وكان من الجائز أن يقال: «كَلِّم بني إسرائيل ويرجعوا وينزلوا»، إظهاراً لما بين التركيبين العربيّ والعبريّ من الشبه، وذلك في ثلاثة أمور: استخدام الأداة نفسها، وتقدّم الجملة الإنشائيّة عليها، ونصب الفعل المضارع بعدها. وإننا نرى أن في هذا التركيب العبريّ الدالّ على السببيّة ـ وقد دُرج على ترجمة شواهده بما يدلّ على ذلك، من مثل عبارة *so that* ـ ما يقوّي تفسيرنا للتلازم بين نصب المضارع ودلالة التركيب على السببيّة. ولا ريب أن تقدير «أن» المضمرة لتعليل النصب إنما هو من باب الصناعة النحويّة التي تُغفل المعنى إغفالاً تامًّا.

د ـ الأدوات باعتبار أصولها المشتركة

يرجع بعض الأدوات في العربيّة إلى أصول واحدة يُسعف في الكشف عنها النظرُ الساميّ المقارن. ونمثّل على هذا بأسماء الإشارة والأسماء الموصولة فنحاول أن نثبت العلاقة بينهما في «أصل الوضع»، أي في اشتراكهما في أصل واحد يرجعان إليه في المرحلة السابقة على اختصاص كلّ منهما بوظيفة مستقلّة عن الأخرى.

---

(١) انظر تخريجه في معجم شواهد العربيّة، ص ٣٥٥.

(٢) شرح المفصّل ٧/ ٢٥.

(٣) سفر الخروج، الأصحاح ١٤، الآية الأولى.

إن الذي تُظهره المقارنة أن التمايز بين هذين النوعين من الأدوات ـ أو «الأسماء» بحسب تقسيمات النحويّين العرب ـ لم يكن، في فترة متقدّمة من التاريخ اللغويّ، قد اكتمل على الوجه الذي آل إليه لاحقاً. ففي كثير من الساميّات أدوات متقاربة تقارباً شديداً بعضها إشاريّ وبعضها موصوليّ، الأمر الذي يوحي بأصول مشتركة بينهما. من ذلك في الحبشيّة *za* و *'əlla* للموصول بإزاء *zə* و *'əllū* للإشارة؛ وفي العبريّة تقع *zē* للإشارة غالباً، إلا أنها قد تكون موصوليّة، ولا سيّما في الشعر، كما أن *zū* من الأدوات الموصولة (ويقابلها في العربيّة «ذو» الطائيّة)؛ والتقارب بين النوعين قائم في سائر اللغات الشماليّة ـ الغربيّة، كالفينيقيّة والآراميّة والأوجاريتيّة. أما في الأكديّة فإننا نجد أن العنصر الموصولي الأساسيّ هو *š* (فمنه *šu* للمذكّر المفرد، و *šāt* للمؤنّث المفرد، و *šūt* لجماعة الذكور، الخ)، ومن المرجَّح أن يكون مرتبطاً في النشأة بضمائر الغيبة المتّصلة (نحو *šu* ـ للمذكّر المفرد، و *ša*- للمؤنّث المفرد، و *šunu*- لجماعة الذكور، الخ[1]). وإن صحّ هذا الربط توسّعت دائرة الاشتراك في الأصول لتشمل «الضمائر» عامّة، بما فيها ما يمكننا أن نسمّيه «ضمائر» الإشارة والموصول. وليس إذن بمستغرب أن بعض اللغات الساميّة، كالسريانيّة والعبريّة، يستخدم ضمائر الغيبة للإشارة، فهي إنما ترجع إلى أصل مشترك.

وفي العربيّة مسائل تنجلي في ضوء العلاقة بين الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة. وقد تنبّه النحويّون العرب إلى طرف من هذه العلاقة، ومن ذلك ما نقله ابن الأنباريّ عن الكوفيّين من أن «هذا وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذي والأسماء الموصولة، نحو: هذا قال ذاك زيدٌ، أي: الذي قال ذاك زيدٌ»[2]. ويبدو أن أصل هذه المسألة ما ورد في معاني القرآن للفرّاء، فقد ذكر أن «العرب قد تذهب بهذا وذا إلى معنى الذي»[3]، وأن «تلك وهذه توصلان كما توصل الذي»[4]، وشاهده في الموضعين قول يزيد بن مفرِّغ الحميريّ[5]:

---

(١) راجع هذه الصيغ ص ٢١٦ و٢٢٠.

(٢) الإنصاف ٢/٧١٧؛ وقارن: شرح المفصَّل ٤/٢٤.

(٣) معاني القرآن ١/١٣٨.

(٤) نفسه ٢/١٧٧.

(٥) انظر تخريجه في معجم شواهد العربيّة، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

عَدَسْ ما لعبّادٍ عليك إمارةٌ أَمِنْتِ وهذا تحملين طليقُ

إن في هذا الشاهد لَبقيّةً من مرحلة لغويّة قديمة لم تكن وظيفتا الإشارة والموصوليّة فيها متمايزتين لا بالأداة ولا بالتركيب. ولم يبقَ في العربيّة كما وصلتنا إلا شواهد قليلة على تلك المرحلة، ولم يعد المشترَك بين «هذا» الإشاريّة و«الذي» الموصوليّة إلا الصامت «ذ» الذي يرجع استعماله الإشاريّ والموصوليّ إلى مرحلة الساميّة الأمّ.

وممّا يقوّي العلاقة بين أسماء الإشارة والأسماء الموصولة في الساميّات أن أداة التعريف في العربيّة تحتفظ في بعض المواضع بوظيفة إشاريّة أو موصوليّة. فممّا تقوم فيه هذه الأداة بوظيفة موصوليّة بعض الشواهد التي ذكرها النحويّون، ومنها هذا البيت المنسوب للفرزدق[1]:

ما أنت بالحَكَم التُرْضَى حكومتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجَدَلِ

والبيت التالي المجهولة نسبتُه[2]:

من القوم الرسولُ اللّهِ منهم لهم دانت رقابُ بني مَعَدِّ

وإلى ذلك تدخل «ال» في تكوين بعض الأسماء الموصولة، نحو «الذي» و«التي» وفروعهما. وهي توازي اسم الموصول في التركيب، لأنها تختصّ ـ في الغالب ـ بالدخول على المفرد (نحو: «الرجل العالم») في حين يختصّ «الذي» بالدخول على الجملة (نحو: «الرجل الذي يعلم»). ومن جهة أخرى، تحتفظ «ال» في ألفاظ بعينها بمعنى اسم الإشارة، كما في «الآن» أي: «هذا الوقت»، وقد ذكر ذلك النحويّون في جملة كلامهم على بناء «الآن»، فعلّة بنائها عند البصريّين شبهها باسم الإشارة لأن معنى الألف واللام فيها هو الإشارة إلى الوقت الحاضر[3]. ومثل هذا الاستعمال الإشاريّ لأداة التعريف باقٍ في العاميّات العربيّة في نحو: «اليوم» (هذا اليوم) و«السنة» (هذه السنة؛ وفي بعض اللهجات: «العام»، أي العام الماضي تحديداً)، و«امبارح» (وأصلها: البارح، أي أمسِ تحديداً). ولعل من المفيد أن نذكر أن أداة التعريف في العبريّة تحتفظ، في

---

(١) نفسه، ص ٣١٣. وفي شرح ابن عقيل، ص ٨١ مصادر أخرى.

(٢) نفسه، ص ١٢٢. وفي شرح ابن عقيل، ص ٨٢ مصادر أخرى.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/ ٥٢٢.

مواضع محدَّدة، بمعنى اسم الإشارة أو اسم الموصول. فمن الأوّل كلمات من مثل: *hayyōm* (هذا اليومَ)، و *hallaylā* (هذه الليلة) و *haššānā* (هذه السنةَ)، و *happa'am* (هذه المَرَّةَ)[1]. ومن الثاني، أي استعمال هاء التعريف اسماً موصولاً، العبارتان التاليتان: *wə-kōl ha-hiqdīš Šəmū'ēl hā-rō'e*[2]، أي: «وكلُّ ما قَدَّسَهُ صموئيلُ الرائي»، و *'anšē hammilḥāmā he-hāləkū 'ittō*[3]، أي: «رجال الحرب الذين ساروا معه». وفي العبارتين كلتيهما اتّصلت أداة التعريف بالفعل، لا بالاسم، في *ha-hiqdīš* (ال + قَدَّسَ)، و *he-hāləkū* (أل + ساروا).

هـ ـ الأدوات باعتبار عملها

من الأدوات العاملة في العربيّة والتي يتّضح بعض خصائصها بالمقارنة، «لم» الجازمة، و«كما» الناصبة، وبهما نمثّل على هذا النوع:

١ ـ من اللافت في «لم» أنها تختصّ بالدخول على المضارع في حين أن معناها نفي الماضي، ولذا قال عنها النحاة إنها «حرفُ قَلْب». وقد سوّغ النحاة هذا بقولهم إن «وقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة، وعملُها الجزم، ولا جزمَ إلاّ لمُعْرَب»[4]. وواضح أن هذا التسويغ محاولة لتفسير الظاهرة القائمة في اللغة تفسيراً موافقاً للنظريّة النحويّة، إلا أنه غير ذي فائدة من حيثُ معرفةُ أصل الاستعمال نفسه. ويستفاد بالمقارنة أن في اللغات الساميّة الشماليّة الغربيّة أداة ـ هي الواو ـ تدخل على الفعل المضارع فتقلب زمنه إلى الماضي، كما تدخل على الفعل الماضي فتقلب زمنه إلى المضارع. وتُعرف هذه الأداة، وهي كثيرة الورود جدًّا في العبريّة، بل هي فيها عماد تركيب الجملة في رواية الأحداث، بواو القلب wāw conversive أو wāw consecutive. وترد هذه الواو أحياناً في الفينيقيّة والأوجاريتيّة أيضاً. ظاهرة القلب، إذاً، غير مقتصرة على العربيّة، واشتراك اللغات الشماليّة الغربيّة فيها هو دليلٌ على أنها ليست تطوّراً حصل في العربيّة

---

(١) انظر: *Gesenius' Hebrew Grammar*، ص ٤٠٤.

(٢) أخبار الأيام (الأوّل)، الأصحاح ٢٦، الآية ٢٨.

(٣) سفر يشوع، الأصحاح ١٠، الآية ٢٤.

(٤) المقتضب ١/٤٦.

بل ظاهرة ترجع إلى مرحلة أقدم، مرحلةٍ نرى أن الأزمنة فيها لم تكن مختصّة بصيغ معيّنة[١]. وانطلاقاً من ذلك نتبيّن أقدميّة «لم» في اللغة، فإذا ما قارنّا بينها وبين «لن»، مثلاً، رجّحنا أسبقيّة الأولى على الثانية لسببين اثنين، أوّلهما ما تقدّم ذكره عن رجوع «لم» إلى مرحلة سابقة على القياس لم يكن غالباً على المضارع فيها الدلالة على الاستقبال، في حين أن «لن» تختصّ بمعنى الاستقبال وبالصيغة التي صارت تدلّ عليه في الغالب، أي المضارع؛ وبعبارة أخرى، «لم» أقدم من «لن» لأن الأولى سابقة على القياس، بخلاف الثانية. أما السبب الثاني فأن الأداتين من أصل اشتقاقيّ واحد، دخل التمييمُ إحداهما والتنوينُ الأخرى. ولأن التمييم أسبق من التنوين أو أصل له ـ كما ترجِّح المقارنةُ بين الساميّات في مسألة التعريف والتنكير، ونظراً لتحوّل الميم نوناً في مواضع أخرى من الساميّات[٢] ـ فالغالب أن تكون «لم» أسبق من «لن» لهذا الاعتبار أيضاً.

٢ ـ اختلف النحاة في الأداة «كما»، فذهب الكوفيّون إلى أنها تأتي بمعنى «كَيْما» ويُنصب بها المضارع، وقد يجوز رفعه، وذهب سواد البصريّين إلى أنها لا تأتي بمعنى «كَيْما» ولا يجوز نصب ما بعدها بها[٣]. ولا ريب أن من يقرأ هذه المسألة الخلافيّة، كما عرضها صاحب الإنصاف، يدرك أن شواهد الكوفيّين على معنى «كما» والنصب بها لا تُدفع، وأن البصريّين تعمّدوا تسفيه رواية تلك الشواهد لأنهم أدركوا تمام الإدراك أنهم لو قبلوا روايتها كما ذكرها الكوفيّون لما كان لهم بدّ من الإقرار بأن «كما» تأتي بمعنى «كَيْما» وأن المضارع يُنصب بها. فمن شواهدها، مثلاً، قول صخر الغَيّ الهذلي[٤]:

جاءت كبيرٌ كما أُخَفِّرَها   والقومُ صِيدٌ كأنّهم رَمِدوا

وقول رؤبة بن العجّاج[٥]:

* لا تظلموا الناسَ كما لا تُظلموا *

---

(١) قارن ما تقدّم، ص ٥١.

(٢) انظر: Moscati (١٩٦٩) ص ١٠٠.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/ ٥٨٥ وما بعدها.

(٤) انظر تخريجه في معجم شواهد العربيّة، ص ١٠٨.

(٥) نفسه، ص ٥٣٥.

* لا تظلموا الناسَ كما لا تُظلموا *

ومن الجليّ أن هذه الأداة في العربيّة نظير الأداة الحبشيّة *kama* التي تسبق المضارع المنصوب وتفيد التعليل(١)، فالتوافق قائم في العمل والدلالة معاً. ومثال ذلك في الحبشيّة: *fanawa 'agberta kama yenše'ū*، أي: «أرسل رجاله كي يأخذوا» (أو: كما/كَيْما يأخذوا). إن الكافَ في «كما»، و«كَيْ» في «كَيْما» هما من أصل واحد، ولها مقابل في اللغات الساميّة الشماليّة الغربيّة، نحو *kī* العبريّة والفينيقيّة. ولذلك نرى أن كاف «كما» وثيقة الصلة بـ«كَيْ»، وأنها ليست أداة تشبيه، كما زعم البصريّون(٢). وحتى لو صحّ، جدلاً، أنها وأداة التشبيه من أصل واحد، لا يغيبنّ عن بالنا أنها فقدت علاقتها بالأصل، وأنها، في الشواهد التي يرد فيها المضارع منصوباً بعدها، تقارب معنى «كَيْ»، لا معنى كاف التشبيه.

(١) انظر: Dillmann (١٩٠٧) ص ٤٥٩. وترد *kama* في الحبشيّة أيضاً اسماً موصولاً، وهي تقابل «كما» العربية المركَّبة من كاف التشبيه واسم الموصول؛ انظر ما تقدّم، ص ٢٣٩، و Dillmann (١٩٠٧) ص ٥٣٧ وما بعدها.

(٢) الإنصاف ١/ ٥٩٠.

ثبت المصادر والمراجع

أ ـ بالعربيّة

الآثار الباقية عن القرون الخالية للبيرونيّ، تحقيق إدوارد ساخو، ليبزيغ ١٨٧٨.

الآثار والكتابات النبطيّة في منطقة الجوف لخليل بن إبراهيم المعيقل وسليمان بن عبد الرحمن الذييب، الرياض ١٩٩٦.

أبحاث في اللغة العربيّة لداود عبده، بيروت ١٩٧٣.

الإبدال لأبي الطيّب اللغويّ، تحقيق عزّ الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٠ ـ ١٩٦١.

أبو حيّان النحويّ لخديجة الحديثي، بغداد ١٩٦٦.

الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الأندلسيّ، القاهرة ١٣٤٥.

أسرار العربيّة لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق فخر صالح قدارة، بيروت ١٩٩٥.

الاشتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٥٨.

الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلانيّ، القاهرة ١٣٢٨.

إصلاح ما تغلط فيه العامّة للجواليقيّ، تحقيق عزّ الدين التنوخيّ، دمشق (بلا تاريخ).

الأصول في النحو لابن السرّاج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت ١٩٨٥.

أضداد الأصمعيّ، تحقيق أوغست هفنر، بيروت ١٩١٣.

أضداد محمّد بن قاسم الأنباريّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت ١٩٦٠.

إعراب القرآن (المنسوب للزجّاج) = معاني القرآن وإعرابه.

إعراب القرآن لأبي جعفر النحّاس، تحقيق زهير غازي زاهد، ط ٣، بيروت ١٩٨٨.

الأغاني لأبي الفرج الأصبهانيّ، بولاق ١٢٨٥.

الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطيّ، تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة ١٩٧٦.

إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطيّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٣.

الانتصار أو كتاب نقد ابن ولاّد على المبرّد في ردّه على سيبويه، ضمن Bernards (١٩٩٧؛ انظر المراجع الأجنبيّة).

الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٣، القاهرة ١٩٩٥.

أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٥، بيروت ١٩٧٩.

البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسيّ، القاهرة ١٣٢٨.

البدء والتاريخ للمقدسيّ، تحقيق كلمان هوار، باريس ١٨٩٩ ـ ١٩١٩.

بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة للسيوطيّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، بيروت ١٩٧٩.

البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٤٨.

تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيديّ، بولاق ١٣٠٧.

تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ، القاهرة ١٩٣١.

تاريخ اللغات الساميّة لإسرائيل ولفنسون، القاهرة ١٩٢٩.

تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكّيّ الصقلّيّ، تحقيق عبد العزيز مطر، القاهرة ١٩٦٦.

تحبير الموشّين في التعبير بالسين والشين للفيروزاباديّ، الجزائر ١٣٢٧، وبيروت ١٣٣٠.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة ١٩٦٨.

التصريح على التوضيح للأزهريّ، القاهرة ١٣٢٥.

التضادّ في ضوء اللغات الساميّة لربحي كمال، بيروت ١٩٧٢.

التطوّر النحويّ للّغة العربيّة لجوتهيلف برجشتراسر، القاهرة ١٩٢٩.

تقويم اللسان لابن الجوزي، تحقيق عبد العزيز مطر، القاهرة ١٩٦٦.

تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامّة للجواليقيّ، تحقيق عزّ الدين التنوخي، دمشق ١٩٣٦.

التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح لابن برّيّ (حاشية ابن برّيّ)، تحقيق عبد العليم الطحاوي، القاهرة ١٩٨١ ـ ١٩٨٢.

تهذيب اللغة للأزهريّ، القاهرة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧.

الجُمَل للزجّاجيّ، تحقيق ابن أبي شنب، باريس ١٩٥٧.

جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، بيروت ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨.

الجنى الداني في حروف المعاني للمراديّ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط ٢، بيروت ١٩٨٣.

حاشية ابن برّيّ على الصحاح = التنبيه والإيضاح.

حاشية ابن برّيّ على كتاب المعرَّب، تحقيق إبراهيم السامرّائي، بيروت ١٩٨٥.

حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل، ط ٦، القاهرة ١٩٢٦.

الحجّة في علل القراءات السبع لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة ١٩٦٥.

الحجّة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط ٣، بيروت ١٩٧٩.

«حدود العلاقة بين المكوّنات المعجميّة والنحويّة في التراث النحويّ العربيّ» لرمزي منير بعلبكي، مجلّة المعجميّة، العددان ١٢ و١٣، ١٩٧٩، ص ٢٧ ـ ٤٦.

«حرف الضاد وكثرة مخارجه في اللغة العربية» لخليل يحيى نامي، مجلّة كلّيّة الآداب بجامعة القاهرة، المجلّد ٢١، ١٩٥٩، ص ٥٩ ـ ٦٣.

خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب للبغداديّ، بولاق ١٢٩٩.

الخصائص لابن جنّيّ، تحقيق محمد علي النجّار، القاهرة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦.

دراسة تحليليّة للنقوش الآراميّة القديمة في تيماء لسليمان بن عبد الرحمن الذييب، الرياض ١٩٩٤.

درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ للحريريّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٧٥.

دلائل الإعجاز للجرجانيّ، باعتناء محمد رشيد رضا، القاهرة ١٣٣١.

ديوان أميّة بن أبي الصلت، بيروت ١٩٣٧.

ديوان العجّاج، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، دمشق ١٩٧١.

رسالة الغفران لأبي العلاء المعرّيّ، تحقيق عائشة عبد الرحمٰن، ط ٣، القاهرة ١٩٦٣.

رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقيّ، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، دمشق ١٩٧٥.

الزينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة للرازيّ، تحقيق حسين بن فيض الله الهَمَداني، صنعاء ١٩٩٤.

السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، ط ٢، القاهرة ١٩٨٠.

سرّ صناعة الإعراب لابن جنّيّ، تحقيق حسن هنداوي، دمشق ١٩٨٥.

سرّ الليال في القلب والإبدال لأحمد فارس الشدياق، الآستانة ١٢٨٤.

السيرة النبويّة لابن هشام، تحقيق السقّا والإبياري والشلبي، القاهرة ١٩٥٥.

شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق رمزي منير بعلبكي، بيروت ١٩٩٢.

شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٥.

شرح شافية ابن الحاجب للرضيّ الأستراباذيّ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، القاهرة (بلا تاريخ).

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٣.

شرح المفصّل لابن يعيش، القاهرة (بلا تاريخ).

الشعر والشعراء لابن قتيبة، بيروت ١٩٦٩.

شعراء النصرانيّة للويس شيخو، بيروت ١٩٢٦.

شعراء النصرانيّة بعد الإسلام للويس شيخو، ط ٢، بيروت ١٩٦٧.

شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل للخفاجيّ، القاهرة ١٣٢٥.

الصاحبيّ في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت ١٩٦٣.

ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيّد إبراهيم محمد، بيروت ١٩٨٠.

طبقات النحويّين واللغويّين للزُّبيديّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٧٣.

«ظواهر المحافظة والتطوّر في الصوامت العربيّة على ضوء المناهج المقارنة لعلم اللغات الساميّة» لرمزي بعلبكي، الأبحاث، السنة ٣١، ١٩٨٣، ص ٥ ـ ٢٤.

العجّاج: حياته وشعره لعبد الحفيظ السطلي، دمشق ١٩٧١.

علم اللغة العربيّة: مدخل تاريخيّ مقارن في ضوء التراث واللغات الساميّة لمحمود فهمي حجازي، الكويت ١٩٧٣.

العين للخليل بن أحمد، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي، بغداد ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥.

عيون الأخبار لابن قتيبة، نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٦٣.

فصول في فقه العربيّة لرمضان عبد التوّاب، ط ٢، القاهرة ١٩٨٠.

الفعل: زمانه وأبنيته لإبراهيم السامرّائي، ط ٣، بيروت ١٩٨٣.

فقه اللغة المقارن لإبراهيم السامرّائي، ط ٢، بيروت ١٩٧٨.

في أصول اللغة والنحو لفؤاد ترزي، بيروت ١٩٦٩.

في علم اللغة التاريخيّ: دراسة تطبيقيّة على عربيّة العصور الوسطى للبدراوي زهران، ط ٣، القاهرة ١٩٨٨.

القاموس المحيط للفيروزابادي، بولاق ١٢٨٩.

القانون المسعوديّ للبيرونيّ، حيدرأباد الدكن ١٩٤٥.

كتاب سيبويه، طبعة بولاق ١٣١٦؛ مع الاستعانة بفهارس طبعة عبد السلام هارون، ط ٢، القاهرة ١٩٧٧.

الكتابة العربيّة والساميّة: دراسات في تاريخ الكتابة وأصولها عند الساميّين لرمزي بعلبكي، بيروت ١٩٨١.

الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشريّ، بولاق ١٢٨١.

الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكّيّ بن أبي طالب القيسيّ، تحقيق محيي الدين رمضان، بيروت ١٩٨٤.

لحن العوامّ للزُّبيديّ، تحقيق رمضان عبد التوّاب، القاهرة ١٩٦٤.

لسان العرب لابن منظور، بولاق ١٣٠٠ ـ ١٣٠٧.

اللغات الساميّة لتيودور نولدكه، ترجمة رمضان عبد التوّاب، القاهرة ١٩٦٧.

اللغات في القرآن برواية ابن حسنون المقرىء بإسناده إلى ابن عبّاس، تحقيق صلاح الدين المنجّد، ط ٢، بيروت ١٩٧٢.

ليس في كلام العرب لابن خالويه، مكّة المكرّمة ١٩٧٩.

ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزّاز القيروانيّ، تحقيق المنجي الكعبي، تونس ١٩٧١.

مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٢، القاهرة ١٩٦٠.

المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة، تحقيق مصطفى السقّا وحسين نصّار، القاهرة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨.

مدخل إلى نحو اللغات الساميّة المقارن لسباتينو موسكاتي وآخرين، ترجمة مهدي المخزومي وعبد الجبّار المطلبي، بيروت ١٩٩٣.

مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة لمهدي المخزومي، ط ٢، القاهرة ١٩٥٨.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطيّ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، القاهرة (بلا تاريخ).

«مشكلة الضاد العربيّة وتراث الضاد والظاء» لرمضان عبد التوّاب، مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ، المجلّد ٢١، ١٩٧١، ص ٢١٤ ـ ٢٤٠.

معاني القرآن للفرّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، القاهرة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢.

معاني القرآن وإعرابه (المنسوب للزجّاج)، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، بيروت ١٩٨٨.

معجم الأدباء لياقوت الحمويّ، تحقيق أحمد فريد رفاعي، القاهرة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨.

معجم البلدان لياقوت الحمويّ، بيروت ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧.

معجم شواهد العربيّة لعبد السلام هارون، القاهرة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣.

معجم شواهد النحو الشعريّة لحنّا جميل حدّاد، الرياض ١٩٨٤.

معجم المصطلحات اللغويّة لرمزي منير بعلبكي، بيروت ١٩٩٠.

المعجم المفصَّل في شواهد النحو الشعريّة لإميل بديع يعقوب، بيروت ١٩٩٢.

المعرَّب من الكلام الأعجميّ للجواليقيّ، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة ١٣٦١؛ مع الإشارة في مواضع معيّنة إلى تحقيق سخاو، ليبزج ١٨٦٧.

«معنى القول المأثور: لغة الضاد» لإبراهيم أنيس، مجلّة العرب، السنة الأولى، الجزء ١١، آب ١٩٦٧، ص ٩٦١ ـ ٩٧٥.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٩.

المفصَّل للزمخشريّ، القاهرة ١٢٩١.

المقاصد النحويّة للعينيّ، بهامش خزانة الأدب.

«المقايسة في صيغ الضمائر العربيّة والساميّة» لرمزي بعلبكي، الأبحاث، السنة ٢٨، ١٩٨٠، ص ١٩ ـ ٥٤.

مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٦٦ ـ ١٣٩٢.

المقتضب للمبرّد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٩.

مقدّمة لنظريّة المعجم لإبراهيم بن مراد، بيروت ١٩٩٧.

المقرَّب لابن عصفور، تحقيق عبد الستّار الجواري وعبد الله الجبّوري، بغداد ١٩٧١.

الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، ط ٤، بيروت ١٩٧٩.

المنصف على التصريف لابن جنّيّ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٠.

المنقوص والممدود للفرّاء، تحقيق عبد العزيز الميمني، القاهرة ١٩٦٧.

المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: رؤية جديدة في الصرف العربيّ لعبد الصبور شاهين، بيروت ١٩٨٠.

المهذَّب فيما وقع في القرآن من المعرَّب للسيوطيّ، تحقيق محمد ألتونجي، بيروت ١٩٩٥.

«نحو دراسة النحو العربيّ دراسةً ساميّة مقارنة» لرمزي بعلبكي، ضمن: دراسات عربيّة في ذكرى محمود الغول، تحرير معاوية إبراهيم، فيسبادن ١٩٨٩.

نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق إبراهيم السامرّائي، ط ٢، بغداد ١٩٧٠.

النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، القاهرة ١٩٦٣.

نور القبس المختصر من المقتبس للمرزبانيّ، باختصار اليغموريّ، تحقيق رودلف زلهايم، فيسبادن ١٩٦٤.

همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطيّ، القاهرة ١٣٢٧؛ مع الإشارة في مواضع معيّنة إلى تحقيق عبد العال سالم مكرّم، الكويت ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠.

يفعول للصغانيّ، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، تونس ١٣٤٣.

ب ـ بالأجنبيّة

Antilla, W. S. (1989), *Historical and Comparative Linguistics*, 2nd edn. Amsterdam.

Arlotto, A. (1972), *Introduction to Historical Linguistics*. Boston.

Baalbaki, R. (1982-3), «*Tawahhum*: a vague concept in early Arabic grammar,» *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, 45, pt. 2, pp. 233-44.

——— (1983a), «Early Arab lexicographers and the use of Semitic languages,» *Berytus*, 31, pp. 117-27.

——— (1983b), «A reference to $2K^4$ in an Arabic source,» *Vetus Testamentum*, 33, pp. 317-18.

——— (1986), «On the meaning of the *wāw al-ma'iyya* construction,» *Journal of the American Association of Teachers of Arabic*, 19, pp. 7-17.

——— (1990 a), *Dictionary of Linguistic Terms (English-Arabic)*. Beirut.

——— (1990 b), «*I'rāb* and *binā'* from linguistic reality to grammatical theory,» *Studies in the History of Arabic Grammar* II, ed. K. Versteegh and M.G. Carter, pp. 17-33, Amsterdam.

——— (1995), «Reclassification in Arabic grammar,» *Journal of Near Eastern Studies*, 54, pp. 1-13.

Baldi, P., ed. (1990), *Linguistic Change and Reconstruction Methodology*. Berlin.

Barr, J. (1967), «St. Jerome and the sounds of Hebrew,» *Journal of Semitic Studies*, 12, pp. 1-36.

Barth, J. (1913), *Die Pronominalbildung in den semitischen Sprachen*. Leipzig.

Barton, G. (1934), *Semitic and Hamitic Origins: Social and Religious*. Philadelphia.

Bauer, H. (1910), *Die Tempora im Semitischen*. Berlin.

Bauer, H. and P. Leander (1922; repr. 1965), *Historische Grammatik der hebräischen Sprache*. Halle.

Beeston, A.F.L. (1962 a), «Arabian sibilants,» *Journal of Semitic Studies*, 7, pp. 222-33.

——— (1962 b), *A Descriptive Grammar of Epigraphic South Arabian*. London.

——— (1982), *Sabaic Grammar*. Manchester.

Beeston, A.F.L., M.A. Ghul, W.W. Müller, and J. Ryckman (1982), *Sabaic Dictionary*. Leuven.

Bergsträsser, G. (1928), *Einführung in die semitischen Sprachen*. Munich.

Bernards, M. (1997), *Changing Traditions: al-Mubarrad's Refutation of Sībawayh and the Subsequent Reception of the* Kitāb. Leiden.

Bittner, M. (1913), *Studein zur Laut-und Formenlehre der Mehri-Sprache in Südarabien*. Vienna.

Blau, J. (1970), *On Pseudo-Corrections in Some Semitic Languages*. Jerusalem.

Bloomfield, L. (1933; repr. 1984), *Language*. Chicago.

Bohas, G. (1997), *Matrices, étymons, racines: éléments d'une théorie lexicologique du vocabulaire arabe*. Leuven.

Bolinger, D. (1975), *Aspects of Language*, 2nd edn. New York.

Bopp, F. (1816), *Über das Conjugationssystem der Sanskritsprache in Vergleichung mit jenem der griechischen, lateinischen, persischen und germanischen Sprache*. Frankfurt-am-Main.

——— (1868-71), *Vergleichende Grammatik des Sanskrit, Send, Griechischen, Lateinischen, Litauischen, Gotischen und Deutschen*, 3rd edn. Berlin.

Brockelmann, C. (1908-13), *Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen*. Berlin.

——— (1916), *Semitische Sprachwissenschaft*, 2nd edn. Berlin.

——— (1955), *Syriche Grammatik*, 7th edn. Leipzig.

Brown, Driver and Briggs = Gesenius (1907; repr. 1953).

Brugmann, K. (1897-1916), *Grundriss der vergleichenden Grammatik der indogermanischen Sprachen*, 2nd edn. Strasburg.

Buccellati, G. (1996), *A Structural Grammar of Babylonian*. Wiesbaden.

Buck, C.D. (1962), *Comparative Grammar of Greek and Latin*, 8th edn. Chicago.

Bynon, Th. (1977), *Historical Linguistics*. Cambridge.

Cantineau, J. (1951-2), «Le consonantisme du sémitique,» *Semitica*, 4, pp. 79-94.

——— (1960), *Études de linguistique arabe*. Paris.

Caskel, W. (1953), «Zur Beduinisierung Arabiens,» *Zeitschrift der deutschen morgenländischen Gesellschaft*, 103, pp. *28-36*.

Castellino, G.R. (1962), *The Akkadian Pronouns and Verbal System in the Light of Semitic and Hamitic*. Leiden.

Cerulli, E. (1936), *Studi Etiopici* II. Rome.

Chaine, M. (1907), *Grammaire éthiopienne*. Beirut.

Cohen, D. (1970 ff.), *Dictionnaire des racines sémitiques ou attestées dans les langues sémitiques*. Paris.

Cohen, M. (1924), *Le système verbal sémitique et l'expression du temps.* Paris.

Cooke, G.A. (1903), *A Textbook of North-Semitic Inscriptions.* Oxford.

Corriente, D.-L. (1978), «Doublets in classical Arabic as evidence of the process of de-lateralisation of ḍâḍ and development of its standard reflex,» *Journal of Semitic Studies*, 23, pp. 50-55.

Dahood, M. (1979), «Third masculine singular with preformative *t*- in Northwest Semitic,» *Orientalia*, 48, pp. 97-106.

Denz, A. (1982), «Die Struktur des klassischen Arabisch,» *Grundriss der arabischen Philologie* I, ed. W. Fischer. Wiesbaden.

Diem, W. (1980), «Die genealogische Stellung des Arabischen in den semitischen Sprachen: ein ungelöstes Problem der Semitistik,» *Studien aus Arabistik und Semitistik.* Anton Spitaler zum siebzigsten Geburtstag von seinen Schülern überreicht, ed. W. Diem and S. Wild, pp. 65-85. Wiesbaden.

Dillmann, A. (1865; repr. 1954), *Lexicon Linguae Aethiopicae.* New York.

Dillmann, A. and C. Bezold (1907), *Ethiopic Grammar*, tr. J.A. Crichton. London.

Dozy, R. (1881; repr. 1991), *Supplément aux dictionnaires arabes.* Beirut.

Drawer, E.S. and R. Macuch (1963), *A Mandaic Dictionary.* Oxford.

Ellis, J. (1966), *Towards a General Comparative Linguistics.* London.

Ferguson, C. (1959), «The Arabic koine,» *language*, 35, pp. 616-30.

Finck, F.N. (1909), *Die Haupttypen des Sprachbaus.* Berlin.

Fischer, W. (1987), *Grammatik der klassischen Arabisch*, 2nd edn. Wiesbaden.

Fisiak, J. (1990), *Historical Linguistics and Philology.* Berlin.

Fleisch, H. (1947), *Introduction à l'étude des langues sémitiques.* Paris.

——— (1947-8), «Sur le système verval du sémitique commun et son évolution dans les langues sémitiques anciennes,» *Mélanges de l'Université Saint-Joseph*, 27, pp. 39-60.

——— (1956), *L'arabe classique: esquisse d'une structure linguistique.* Beirut.

——— (1990), *Traité de philologie arabe*, 2nd edn. Beirut.

Fraenkel, S. (1886), *Die aramäischen Fremdwörter im Arabischen.* Leiden.

Freidin, R. (1991), *Principles and Parameters in Comparative Grammar.* Cambridge, Mass.

Fück, J. (1950), *Arabiya: Untersuchungen zur arabischen Sprach-und Stilgeschichte.*

Berlin [French tr. by C. Denizeau, Paris, 1955].

——— (1964), «Geschichte der semitischen Sprachwissenschaft,» *Handbuch der Orientalistik* I: 3, pp. 31-39. Leiden.

Garbini, G. (1972), *Le lingue semitiche*. Naples.

——— (1974), «La position du sémitique dans le chamito-sémitique,» *Actes du Premier Congrès International de Linguistique sémitique et Chamito-Sémitique Paris 16-19 juillet 1969*, ed. A. Caquot and D. Cohen, pp. 21-6. The Hague.

Gardiner, A. (1950), *Egyptian Grammar*, 2nd edn. London.

Gelb, I. (1961), *Old Akkadian Writing and Grammar*, 2nd edn. Chicago.

Gesenius, W. (1907; repr. 1953), *A Hebrew and English Lexicon of the Old Testament*, tr. E. Robinson, ed. F. Brown, S.R. Driver and C.A. Briggs. Oxford.

——— (1910; repr. 1976), *Hebrew Grammar*, tr. A.E. Cowley, ed. E. Kautzsch, 13th edn. Oxford.

Gibson, J. (1973), *Textbook of Syrian Semitic Inscriptions*, I, *Hebrew and Moabite Inscriptions*. Oxford.

——— (1975), *Textbook of Syrian Semitic Inscriptions*, II, *Aramaic Inscriptions*. Oxford.

——— (1982), *Textbook of Syrian Semitic Inscriptions*, III, *Phoenician Inscriptions*. Oxford.

Goetze, A. (1941), «Is Ugaritic a Canaanite dialect?» *Language*, 17, pp. 127-38.

Goldenberg, G. (1998), «Principles of Semitic word-structure», *Studies in Semitic Linguistics*. Jerusalem. Originally published in *Semitic and Cushitic Studies*, ed. G. Goldenberg and Sh. Raz, Wiesbaden, 1994, pp. 29-64.

Gordon, C.H. (1947), «The new Amarna tablets,» *Orientalia*, 16, pp. 1-12.

——— (1965), *Ugaritic Textbook*. Rome.

——— (1990), «Eblaite and Northwest Semitic,» *Eblaitica* II, ed. C.H. Gordon. Winona lake.

——— (1997), «Amorite and Eblaite,» *The Semitic Languages*, ed. R. Hetzron, pp. 100-113. London.

Gray, L.H. (1934; rep. 1971), *Introduction to Semitic Comparative Linguistics*. Amsterdam.

Grébaut, S. (1952), *Supplément au Lexicon Linguae Aethiopicae de A. Dillmann et édition du Lexique de Juste d'Urbin (1850-55).* Paris.

Greenberg, J.H. (1960), «An Afro-Asiatic pattern of gender and number agreement,» *Journal of the American Oriental Society,* 80, pp. 317-21.

——— ed. (1973), *Universals of Language,* 5th edn. Cambridge, Mass.

——— (1973), «Some universals of grammar with particular reference to the order of meaningful elements,» *Universals of Language,* ed. J.H. Greenberg, pp. 73-113. Cambridge, Mass.

Grimm, J. (1819/1822-37), *Deutsche Grammatik.* Göttingen and Berlin.

——— (1848), *Geschichte der deutschen Sprache,* 3rd edn. Leipzig.

Grimm, J. and W. Grimm (1854-1954), *Deutsches Wörterbuch.* Leipzig.

Harris, Z.S. (1936), *A Grammar of the Phoenician Language.* New Haven.

——— (1939; repr. 1967), *Development of the Canaanite Dialects: An Investigation in Linguistic History.* New York.

Hetzron, R. (1974), «La division des langues sémitiques,» *Actes du Premier Congrès International de Linguistique Sémitique et Chamito-Sémitique Paris 16-19 juillet 1969,* ed. A. Caquot and D. Cohen, pp. 181-94. The Hague.

——— ed. (1997), *The Semitic Languages.* London.

Hock, H.F. (1986), *Principles of Historical Linguistics.* Berlin.

Hoenigswald, H.M. (1960), *Language Change and Linguistic Reconstruction.* Chicago.

Huizinga, A.H. (1891), *Analogy in the Semitic Languages.* Ph.D. dissertation, John Hopkins, 1891; published Baltimore, 1901.

Jahn, A. (1902), *Die Mehri-Sprache in Südarabien: Texte und Wörterbuch.* Vienna.

Jean, Ch.-F and H. Hoftijzer (1960-5), *Dictionnaire des inscriptions sémitiques de l'Ouest.* Leiden.

Jeffers, R.J. and I. Lehiste (1979), *Principles and Methods for Historical Linguistics.* Cambridge.

Johnstone, T.M. (1977), *Ḥarsūsi Lexicon and English-Ḥarsūsi Word-List.* London.

Kahle, P.E. (1959), *The Cairo Geniza,* 2nd edn. Oxford.

Kurylowicz, J. (1960), «La nature des procès dit 'analogique',» in his *Esquisses Linguistiques*. Wroclaw.

Landberg, C. de (1901), *Études sur les dialectes de l'Arabie méridionale*. I. *Ḥaḍramoût*. Leiden.

Lehmann, W.P. (1982), *Perspectives on Historical Linguistics*. Amsterdam.

——— (1992), *Historical Linguistics*, 3rd edn. London.

Lehmann, W.P. and Y. Malkiel, eds. (1968), *Directions for Historical Linguistics*. Austin.

Lehmann, W.P. and Y. Hewitt, eds. (1991), *Language Typology 1988: Typological Models in Reconstruction*. Amsterdam.

Leslau, W. (1945), «The influence of Cushitic on the Semitic languages of Ethiopia: a problem of substratum,» *Word*, 1, pp. 59-82.

Lord, R. (1966), *Comparative Linguistics*. London.

Macuch, R. (1965), *Handbook of Classical and Modern Mandaic*. Berlin.

Marçais, W. (1902), *Le dialecte arabe parlé à Tlemcen: grammaire, textes, et glossaire*. Paris.

Matthews, P.H. (1974), *Morphology: An Introduction to the Theory of Word-Structure*. Cambridge.

McNeill, D. (1970), *The Acquisition of Language: The Study of Developmental Psycholinguistics*. New York.

Meillet, A. (1925), *La méthode comparative en linguistique historique*. Oslo.

——— (1937), *Introduction à l'étude comparative des langues indo-européennes*, 8th edn. Paris.

Moritz, B. «Arabia» (d. Arabic Writing), *Encyclopaedia of Islam*[1]. Leiden.

Moscati, S. (1959), *The Semites in Ancient History*. Cardiff.

Moscati, S., A. Spitaler, E. Ullendorff, and W. von Soden (1969), *An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages: Phonology and Morphology*, 2nd edn. Wiesbaden.

Nöldeke, Th. (1875), *Mandäische Grammatik*. Halle.

——— (1884), «Untersuchungen zur semitischen Grammatik,» *Zeitschrift der deutschen morgenländischen Gesellschaft*, 38, pp. 407-22.

——— (1898), *Kurzgefasste Syrische Grammatik*, 2nd edn. Leipzig.

——— (1904), *Beiträge zur semitischen Sprachwissenschaft*. Strasburg.

O'Leary, de Lacy (1923; repr. 1969), *Comparative Grammar of the Semitic Languages*. Amsterdam.

Oppenheim, L., ed. (1956 ff.), *The Assyrian Dictionary of the Oriental Institute of the University of Chicago*. Chicago.

Owens, J. (1997), «The Arabic grammatical tradition,» *The Semitic Languages*, ed. R. Hetzron, pp. 46-58. London.

——— (1998), «Case and proto-Arabic,» *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, 61, pt. 1, pp. 52-73; pt. 2, pp. 215-27.

Pardee, D. (1997), «Ugaritic,» *The Semitic Languages*, ed. R. Hetzron, pp. 131-44.

Payne Smith, R. (1903; repr. 1976), *A Compendious Syriac Dictionary*, ed. J. Payne Smith. Oxford.

Petráček, K. (1953), «Der doppelte phonologische Charakter des Ghain im klassischen Arabisch,» *Archiv Orientální*, 21, pp. 240-62.

——— (1981), «Le système de l'arabe dans une perspective diachronique,» *Arabica*, 28, pp. 162-77.

Piaget, J. (1952), *The Language and Thought of the Child*. New York.

Pott, A.F. (1833-6; repr. 1958-76), *Etymologische Forschungen auf dem Gebiete der indogermanischen Sprachen*. Lemgo.

Rabin, C. (1951), *Ancient West Arabian*. London.

——— (1969), «The structure of the Semitic system of case endings,» *Proceedings of the International Conference on Semitic Studies held in Jerusalem 19-23 July 1965*, pp. 190-204. Jerusalem.

Reckendorf, H. (1895-8), *Die syntaktischen Verhältnisse des Arabischen*. Leiden.

——— (1921), *Arabische Syntax*. Heidelberg.

Riemschneider, K. (1984), *An Akkadian Grammar*, tr. T.A. Caldwell, J.N. Oswalt, and J.F.X. Sheehan, 3rd edn. Milwaukee.

Robins, R.H. (1967), *A Short History of Linguistics*. London.

Rosenthal, F. (1961), *A Grammar of Biblical Aramaic*. Wiesbaden.

Rössler, O. (1957), «Zur Frage der Vertretung der gemeinsemitischen Laryngale im Akkadischen (' = ġ),» *Akten des XXIV internationalen Orientalistenkongress*, pp. 129-32. Munich.

——— (1961), «Ghain im Ugaritischen,» *Zeitschrift für Assyriologie*, 54, pp. 158-72.

Růžička, R. (1908), «Über die Existenz des غ im Hebräischen,» *Zeitschrift für Assyriologie*, 21, pp. 293-340.

——— (1954), «La question de l'existence du ǵ dans les langues sémitiques en général et dans la langue ugaritienne en particulier,» *Archiv Orientální*, 22, pp. 176-237.

Sáenz-Badillos, A. (1993), *A History of the Hebrew Language*, tr. J. Elwolde. Cambridge.

Saussure, F. de (1879), *Mémoire sur le système primitif des voyelles dans les langues indo-européennes*. Leipzig.

——— (1916), *Cours de linguistic générale*, eds. C. Bally and A. Sechehaye. Paris; also tr. W. Baskin as *Course in General Linguistics*, New York, 1959.

Sawyer, J. (1967), «Root-meanings in Hebrew,» *Journal of Semitic Studies*, 12, pp. 37-50.

Segert, S. (1976), *A Grammar of Phoenician and Punic*. Munich.

——— (1984), *A Basic Grammar of the Ugaritic Language*. Berkeley.

Spuler, B. (1964a), «Die Ausbreitung der arabischen Sprache,» *Handbuch der Orientalistik* I: 3, pp. 245-52. Leiden.

——— (1964b), «Der semitische Sprachtypus,» *Handbuch der Orientalistik* I: 3, pp. 3-25. Leiden.

Sturtevant, A.H. (1961), *Linguistic Change: An Introduction to the Historical Study of Language*. Chicago.

Thacker, T.W. (1954), *The Relationship of the Semitic and Egyptian Verbal Systems*. Oxford.

Troupeau, G. (1976), *Lexique-index du Kitāb de Sībawayhi*. Paris.

Trubetzkoy, N.S. (1939), *Grundzüge der Phonologie*. Prague; also tr. C.A.M. Baltaxe as *Principles of Phonology*, Berkeley, 1969.

Ullendorff, E. (1955), *The Semitic languages of Ethiopia: A Comparative Study*. London.

——— (1958), «What is a Semitic language?» *Orientalia*, 27, pp. 66-75.

——— (1961), «Comparative Semitics,» *Linguistica semitica: presente e futuro*, ed. G. Levi della Vida *et al.* Rome.

——— (1970), «Comparative Semitics,» *Current Trends in Linguistics,* vol. 6: *Linguistics in South West Asia and North Africa,* ed. T. Sebeok, pp. 261-73. The Hague.

Versteegh, K. (1997), *The Arabic Language.* Edinburgh.

Vogel, O. (1866), *Die Bildung des persönlichen Fürwortes im Semitischen.* Greifswald.

Voigt, R. (1987), «The classification of Central Semitic,» *Journal of Semitic Studies,* 32, pp. 1-21.

von Soden, W. (1969), *Grundriss der akkadischen Grammatik.* 2nd edn. Rome.

Wagner, E. (1952), «Die erste Person Dualis im Semitischen,» *Zeitschrift der deutschen morgenländischen Gesellschaft,* 102, pp. 229-33.

Wevers, J.W. (1970), «Ḥeth in clasical Hebrew,» *Essays on the Ancient Semitic World,* ed. J.W. Wevers and D.B. Redford, pp. 101-12. Toronto.

Wright, W. (1859-62), *A Grammar of the Arabic Language,* London; 3rd edn. revised by W. Robertson Smith and M.J. de Goeje, Cambridge, 1896-8.

——— (1890; repr. 1966), *Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic Languages.* Amsterdam.

Zaborski, A. (1991), «The position of Arabic within the Semitic language continuum,» *Budapest Studies in Arabic.* Budapest.

Zimmern, H. (1898), *Vergleichende Grammatik der semitischen Sprachen.* Berlin.

فهرس المحتويات

الباب الأوّل
الإطار النظريّ

الفصل الأوّل
الدراسة اللغويّة المقارنة

الفصل الثاني

دراسة العربيّة مقارنةً

الباب الثاني
نماذج الدراسة التطبيقيّة

الفصل الأوّل
الصوامت العربيّة بين المحافظة والتطوّر

الفصل الثاني
المقايسة في صيغ الضمائر السامية

الفصل الثالث

الأدوات النحوية

